

جلال طالباني مواقف وآراء



بورد التوعية
مكتب الاعلام و التوعية
في الاتحاد الوطني الكردستاني



بورء التوعية

بورء مءء بالتوعية الفكرية والثقافية السياسية، ضمن الهيكل التنظيمي لمكتب الإعلام والتوعية للإتحاء الوطني الكردستاني، تأسس في عام ٢٠٢٣ بموجب النظام الداخلي للإتحاء الوطني الكردستاني المقرر في المؤتمر الخامس للحزب.

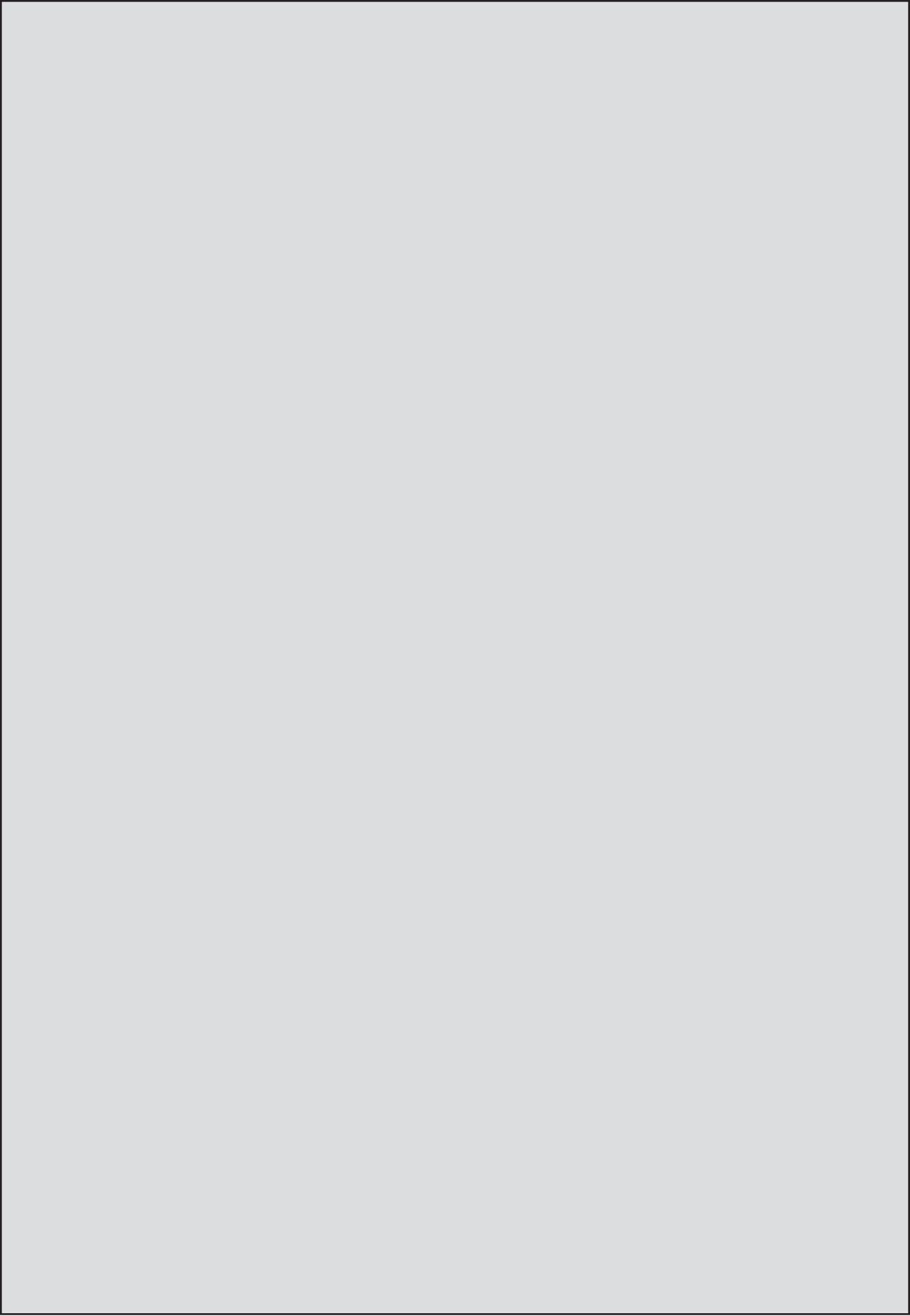
ومن مهام البورء: توفير مستلزمات التوعية الفكرية والسياسية والحزبية وفق المبادئ الفكرية والسياسية للإشتراكية الديمقراطية، من السلام وحق تقرير المصير، تعزيز قيم الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ودراسة مواضيع الفكر المعاصر والتيارات الفكرية الحديثة، وتوفير الأدبيات التنظيمية. وكذلك من مهام البورء: أرشفة وإعادة طبع أدبيات الإتحاء الوطني الكردستاني، جمع وطبع مؤلفات الرئيس الخالد جلال طالباني، وكتابة تأريخ الإتحاء والثورة الجديدة، ودورها في إنبعاث وإدامة روح النضال والمقاومة.

مشروع المؤلفات الكاملة للرئيس جلال طالباني

هو مشروع طموح يهدف في المرحلة الاولى الى جمع كل مايمكن الوصول اليه من المؤلفات المنشورة و غير المنشورة للرئيس مام جلال من كتب ومقالات و مقابلات مرئية ومسموعة ورسائل، ومن ثم طبعا ونشرها وترجمتها.

وهو مشروع مفتوح لمشاركة الجميع في انجازه من السادة الذين يحتفظون في أرشيفهم شيء من تلك المؤلفات ، مع الاحتفاظ بحقوقهم المعنوية. انه أبسط مشروع وفاء لأدامة نهج الرئيس مام جلال بما احتواه من فكر وتحليل وسياسات عملية هادفة ومبيرة لدرب النضال على طريق التحرر الوطني والسلم والديمقراطية و حقوق الانسان وحق تقرير المصير.

نجم الدين فقي عبدالله
المشرف العام على المشروع



مشروع المؤلفات الكاملة

٦



جلال طالباني – مواقف و آراء

إعداد وتقديم
صلاح برواري

مقابلات وتصريحات صحافية وإعلامية
(١٩٨٧ - ١٩٩٢)

الطبعة الثالثة

- عنوان الكتاب: مواقف وآراء
المؤلف : جلال طالباني
إعداد وتقديم: صلاح برواري
التصميم الداخلي: اميرة عمر
- تصميم الغلاف: هريم عثمان
- الطبع: حمدي
- عدد النسخ: (500) نسخة
السعر: (6000) دينار
- الطبعة الثالثة: 2023
- التسلسل: (53 / 560)
- رقم الإيداع: (1390) لسنة 2023 للمديرية العامة للمكتبات العامة

المشرف العام لمشروع المؤلفات الكاملة للرئيس جلال طالباني

نجم الدين فقي عبدالله



بورد التوعية

مكتب الاعلام و التوعية

في الاتحاد الوطني الكردستاني

المحتويات

٩	تقديم
١٧	مجلة (بني كونيدين) التركية - ١٩٨٧
٢٤	صحيفة (كيهان العربي) الإيرانية
٣٦	الصحافيين ومراسلي الاذاعات ووكالات الأنباء في واشنطن ١٩٨٨
٤٠	هيئة الإذاعة البريطانية القسم العربي ١٩٨٨
٤٢	صحيفة (عراق الغد) - لندن - ١٩٨٨
٨٢	صحيفة (السفير) اللبنانية
١٠٣	مجلة (التصدي)
١٢٥	هيئة تحرير صحيفة (البديل الإسلامي)
١٥١	هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) ١٩٩٠
١٥٤	صحيفة (صوت الاتحاد)
١٦٤	مجلة (الثقافة الجديدة)
١٩٤	مجلة (المجلة) السعودية اللندنية
٢٠٧	مجلة (المجلة)
٢١٧	صحيفة (صوت الكويت)
٢٢٠	مجلة (دنيا) اللبنانية
٢٢٢	مجلة (العواصف) اللبنانية
٢٢٥	صحيفة (الثورة) السورية
٢٢٧	صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية اللندنية
٢٤٤	صحيفة (صوت الكويت)
٢٥٣	صحيفة (الحياة) اللبنانية
٢٦٠	صحيفة (صوت الكويت)
٢٦٥	نأمل بتحويل كردستان الى واحة للديمقراطية - صحيفة صوت الكويت - ١٩٩١ ..

٢٧١مجلة (المجلة) السعودية اللندنية
٢٧٨ صحيفة (الحياة) اللندنية- ١٩٩٢
٢٨٥ صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية اللندنية
٢٩٣ مجلة (الوسط) اللندنية
٣٠٦ مجلة (الشروق) اللبنانية
٣١٠ مُعد الكتاب في السطور

تقديم

في ثمانينيات القرن الماضي، وخلال عملي في صفوف الحركة الوطنية الكردية العراقية، (بداية: في الحزب الديمقراطي الكردستاني - بقيادة السيد مسعود بارزاني؛ ولاحقاً: في حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني - بقيادة السيد سامي عبد الرحمن)، كنت أحمل في ذهني صورة مضطّبة عن السيد جلال طالباني (المعروف في الوسط الكردي بمام جلال، أي: العم جلال)؛ نتيجة الخلافات والصراعات الكردية - الكردية، التي كانت تلقي بظلالها القاتمة على تفكيرنا، نحن الشباب الكردي المأخوذ بسحر الفكر اليساري (والماركسي منه تحديداً).

كنا يومها، وبعد ذلك بسنواتٍ أيضاً، نرى الأمور السياسية ونحللها من حُرمٍ إبرة الإيديولوجيا (اليسارية والماركسية) حصراً؛ ونرى في تمترسنا الحزبي، نوعاً من «الطهر الثوري»!

بصراحةٍ أكثر، كنا نرى أن الحقيقة كلها، تتموضع ضمن إطار فكرنا الحزبي فقط؛ وما عداه ليس أكثر من تفكير (قبلي، برجوازي، يساري طفولي، أو فوضوي في أحسن تقدير)!. بعد تأسيس (الجبهة الكردستانية العراقية) في عام ١٩٨٨، بدأت الكثير من كتل الجليد السياسي هذه تذوب، شيئاً فشيئاً. وبدأت اللقاءات بين الممثلين السياسيين والإعلاميين، للأحزاب المنضوية تحت لواء هذه الجبهة؛ سواء بزيارة المكاتب الحزبية، الموجودة في العاصمة السورية (دمشق)، أو عبر اللقاء في المقاهي الدمشقية الجميلة؛ فضلاً عن الاجتماعات الجبهوية المستمرة والحيوية.

وضمن هذه الأجواء الإيجابية الجديدة، وفر لنا مسؤول مكتب دمشق للاتحاد الوطني الكردستاني، الصديق الدكتور خسرو خال، فرصة ثمينة للقاء أمين عام الاتحاد والرئيس المشارك للجبهة الكردستانية العراقية، الأستاذ جلال طالباني.

في تمام الساعة العاشرة وخمس وعشرين دقيقة، من صباح يوم الأربعاء ٢٠/٤/١٩٨٨، كنا في ضيافة السيد مام جلال في فندق (الشام) بدمشق؛ حيث كان ينزل ضيفاً على صديقه الحميم، الرئيس السوري حافظ الأسد.

رحب بنا سيادته ترحيباً حاراً، وشرح لنا أبعاد جولته الأوربية الطويلة؛ التي كانت تهدف إلى شرح القضية الكردية في العراق، والتعريف بنضال المعارضة الوطنية العراقية، بشقيها الكردي والعربي. ثم بدأ يسأل صديقي وزميلي (صالح شكري برواري - المعروف باسم بيستون برواري)، عن أجواء التعامل بين أطراف المعارضة الوطنية العراقية بشكل عام؛ بصفته مسؤولاً لمكتب دمشق لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.

وبعد أخذ فكرة واضحة عن الأمور، انتقل للحديث معي؛ بصفتي رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة حزب الشعب المركزية (كه ل/الشعب)، ومسؤول القسم العربي لإعلامه المركزي (المقروء) في دمشق.

أثنى (مام جلال) كثيراً على جهودي في إصدار الصحيفة باللغة العربية في دمشق، مبدياً إعجابه بها. واستفاض في الحديث عن أهمية الصحافة والإعلام، في نضالنا الوطني الديمقراطي لإسقاط دكتاتورية (صدام حسين)، حاثاً إيانا على ضرورة ارتقائنا جميعاً بعملنا السياسي والإعلامي، والتسامي فوق الخلافات والاختلافات الحزبية الضيقة؛ التي لا تعود لها أية قيمة، أمام المصلحة الوطنية العليا.

بدد هذا اللقاء، كل ما كان عندي من أفكار ضبابية مسبقة، عن هذا المثقف الفذ والسياسي الألمعي. لكن هذا اللقاء القصير - والحق يُقال - لم يكن كافياً لتكوين صورة شاملة وحقيقية عن الرجل؛ لذلك، بدأت أتلقف بلهفة واهتمام، كل ما يُنشر من لقاءاته الصحافية والإعلامية. وكان أكثرها تأثيراً في نفسي وتفكيري، اللقاء الطويل لمجلة «الثقافة الجديدة»/ العدد ٩ - تموز ١٩٩٠، التي كان يصدرها مكتب دمشق للحزب الشيوعي العراقي؛ لما يحويه من تحليل فكري واجتماعي وسياسي صائب ودقيق، لواقع مجتمعتنا الكردي بشكل خاص، والعراقي بشكل عام.

بعد ذلك، وتحديداً في صيف ١٩٩٠ وربيع ١٩٩١، التقيت (مام جلال) بشكل عابر (سلام وكلام، كما يُقال). وفي تشرين الأول ١٩٩١، قطعْتُ كل صلة لي بالعمل الحزبي والسياسي؛ إذ استقلت من عضوية اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، ومن

رئاسة تحرير الصحيفة المركزية وعضوية الحزب بشكل عام؛ لأتفرغ كلياً للعمل الثقافي والأدبي.

في أوائل عام ١٩٩٣ (يوم الخميس، ١٨/٢/١٩٩٣)، شرفني (مام جلال) بطلب زيارته في منزله بحي المزرعة بدمشق، وحثني على العودة إلى ساحة العمل الحزبي والسياسي، عبر الانضمام إلى (الاتحاد الوطني الكردستاني). وبعد نقاش مستفيض بيننا، قبلتُ اقتراح سيادته، وأصبحتُ مسؤولاً لإعلام مكتب دمشق للاتحاد، ولا أزال.

لماذا هذا الكتاب؟:

بدأتُ، أول ما بدأتُ، بتنظيم أرشيف مكتب دمشق للاتحاد الوطني الكردستاني. وعثرتُ في الأرشيف على ضالتي المنشودة، من مقابلات صحافية وإعلامية كثيرة للسيد جلال طالباني؛ أفرزتها جانباً لقراءتها بتمعن وتمهّل، لتكوين صورة واضحة في ذهني عن شخصيته الثقافية والسياسية.

بعد شهر من ذلك (آذار ١٩٩٣)، نشرت صحيفة (الحياة) اللندنية موضوعاً مطولاً عن القضية الكردية في العراق، عنوانه «مناقشة بأربعة أصوات عربية لمسألة الفيدرالية العراقية»، من إعداد صديقي الكاتب والصحافي الكردي السوري (نزار آغري)؛ وهي أربع مقابلات صحافية مع (شفيق الحوت): عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية. الكاتب المصري محمود عزمي: رئيس تحرير مجلة «الفكر العربي». القانوني العراقي البارز، الأستاذ الدكتور حسن الجليبي: مستشار اللجنة الدستورية في المؤتمر الوطني العراقي. السياسي والكاتب السياسي اللبناني منح الصلح).

اقترح عليّ (مام جلال) جمع وإعداد هذه الحلقات الأربع، وإصدارها بشكل كتاب، عن إعلام مكتبنا بدمشق، لزيادة تفعيل الحوار (الكردي - العربي)؛ قائلاً إن مكتب دمشق للاتحاد، هو مكزّمة من مكزّمات صديقه الرئيس السوري والزعيم العربي الكبير (حافظ الأسد)، وإنه يهمله كثيراً قيام هذا المكتب بما يعزز الإخاء والحوار الكردي - العربي.

تحمستُ للفكرة، وقررتُ إضافة آراء عربية مستنيرة أخرى، قديمة وحديثة، حول القضية الكردية، من أرشيفي الخاص. وفي شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٣، أصدرتُ كتاباً بعنوان «آراء عربية حول القضية الكردية»، في ٨٨ صفحة من القطع الوسط (نفدت

نسخه الـ (٥٥٠٠) بالكامل، خلال مدة وجيزة).

بعد النجاح الكبير لهذا الكتاب، فكرتُ في جمع وإعداد كل ما هو تحت يدي من مقابلات صحافية وإعلامية، للسيد جلال طالباني، وإصدارها على شكل كتاب؛ بل وربما على شكل كتب متسلسلة. وحين عرضتُ الفكرة على سيادته، استحسناها، وزودني من أرشيفه الخاص ببعض المقابلات، التي كنت أفتقدُها. وعندما صارحته برغبتني في نشر كل المقابلات، رغم ما في بعضها من أفكار وآراء تتضارب مع غيرها؛ قال لي بكل وضوح: كل ما قلته في مقابلاتي الصحافية والإعلامية، أنا مسؤول عنه بالكامل. صحيح أن بعض الآراء والتقديرية قد تغيرت، بتغير الظروف؛ لكن خطي السياسي العام، لا أزال مقتنعاً بصحته وصوابه، ولا سيما موقفي الواضح والصريح من قضية وحقوق شعبي، ومن الإخاء والحوار بين الكرد والعرب.

في عام ١٩٩٦، حصلت على موافقة سيادته على إعادة طبع كتاب «حول المشكلة الكردية في العراق» / ط١، بيروت - تشرين الثاني ١٩٨٨، بعد تنقيحه وتصحيح الكثير من أخطائه الطباعية، وتغيير عنوانه إلى «حول القضية الكردية في العراق». أصدرتُ طبعته الثانية في تشرين الثاني ١٩٩٦ في دمشق، في ٥٦ صفحة من القطع الوسط (وهو في الأساس، محاضرة أُلقيت في مساء يوم ١٠/٥/١٩٨٨، في معهد «ايبلا» بمديرد - المختص بدراسة شؤون أميركا اللاتينية وإفريقية، من قبل الأستاذ جلال طالباني).

وفي تشرين الثاني أيضاً، من عام ١٩٩٨، أعدتُ إصدار ثلاثة كتب ضمن (سلسلة من أجل حوار عربي - كردي بنّاء)، وهي: ١- الدكتور الأتاسي والقضية الكردية: جلال طالباني / طبعة ثانية. ٢- الكرد والعرب: إبراهيم أحمد / طبعة ثالثة. ٣- المسألة الكردية في العراق: عزيز شريف / طبعة رابعة. وأُعلنُ في ثنايا هذه الكتب، عن تأسيس لدار نشر كردية باسم «دار آراءات للثقافة والنشر»؛ كنت أمل أن تتحقق الفكرة على أرض الواقع، وترفد المكتبة الكردية بكتب ثمينة. لكن، ويا للأسف، تم وأد الفكرة في مهدها، لظروف مادية وموضوعية، خارجة عن إرادتي.

أبدى مام جلال سروره البالغ لإعادة إصداري لهذه الكتب المهمة؛ التي تساهم في تعزيز الحوار والإخاء الكردي - العربي، وشجعني مادياً ومعنوياً على الاستمرار في هذا المسعى؛ وكذلك فعل سيادة الأخ الفاضل الدكتور كمال فؤاد، رئيس الهيئة العاملة

للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني. بعد ذلك، قررت تخصيص أكثرية جهدي لإنجاز كتابي الموعود «جلال طالباني... مواقف وآراء»؛ الذي يضم كل ما وصلت إليه يدي، من مقابلات صحافية وإعلامية للأستاذ جلال طالباني، منذ عام ١٩٨٧ وما أعقب ذلك. وحين جهزتُ الجزء الأول (١٩٨٧-١٩٩٢) للطبع، وقمت بالمراجعة الأخيرة لمادة الكتاب؛ فوجئتُ بمشكلة ضياع النسخة الأصلية للعديد من مواد الكتاب، جزئياً أو كلياً. واستغرق مني تعويض النسخ المفقودة، وقتاً طويلاً. وتداخلت ظروف ذاتية وموضوعية عديدة، في تأخير صدور الكتاب لسنوات. وساهم هذا التأخير، في مراكمة المواد المطلوبة للكتاب؛ بما يكفي لإصدار عدة أجزاء منه تباعاً، لحفظ هذه المادة الأرشيفية المهمة من الضياع، بفعل تقادم السنين، وجعلها متوفرة بين أيدي المهتمين بالموضوع، حالياً ومستقبلاً. وحين سمع الأستاذ (عمر فتاح)، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، بنيّتي في إصدار الجزء الأول من هذا الكتاب؛ سارع مشكوراً إلى مساعدتي مادياً، للمساهمة في الإسراع في رؤية هذا الكتاب النور.

لماذا مواقف وآراء؟:

حين كان السيد جلال طالباني في صفوف المعارضة؛ عدّه بعض المحللين السياسيين، الشخصية الأكثر محوروية وإثارة للجدل، في صفوف المعارضة الوطنية العراقية. وضمن هذا السياق أيضاً، عدّه آخرون «دينمو» الحركة الوطنية الكردية؛ ولا سيما بعد تأسيس الجبهة الكردستانية العراقية - التي كان مهندسها الأبرز - في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وانتهاء مرحلة التشرذم الكردي.

هذه المرحلة الجديدة، من ترتيب البيت الكردي، مهدت الطريق أمام السيد جلال طالباني، للبروز في الصف الأمامي لنضال الشعب الكردي، كقائد كبير وسياسي محنك لا يشق له غبار، ومتحدث مفوّه، ودبلوماسي لبق وبارع، يملأ الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية العربية والعالمية، بحديثه السياسي المتزن والمتميز. إذ بدأ يشرح قضية

شعبه ومأساته، متسلحاً بلغة العصر والأرقام، والأدلة والوثائق والبراهين، بعيداً عن السفسطائية والإنشائية المملة؛ مستعيضاً عن العواطف، بلغة العقل والمنطق والحجة الدامغة، مدافعاً ومهاجماً، مفنداً وشارحاً وموضحاً، بطلاقة تبعث على إعجاب العدو قبل الصديق.

أصبح الرجل، وبحق، الرسول السياسي والدبلوماسي للکرد إلى العالم؛ الذي يمتلك القدرة على تغيير ما علق في أذهان الآخرين، عن صورة الكردي الذي يستدرجه الآخرون، بكل سهولة ويسر!

بعبقريته السياسية الفذة، تنبأ بغزو الدكتاتور صدام حسين، لدولة الكويت الجارة والمسالمة، قبل وقوع الغزو المشؤوم بسنتين؛ إذ قال ذلك في محاضرة سياسية له في لندن، ومن ثمّ في باريس. أوضح ذلك بأسلوب استعصى فهمه، حتى على جهابذة السياسة الغربيين؛ الذين نعتوه أول الأمر بالمبالغة وتضخيم الأمور. وبعد حصول الغزو، وحدوث ما حدث، عاد هؤلاء أنفسهم، على رأس المعترفين له بصدق آرائه، وصواب تحليلاته، وفراسته السياسية الفذة.

وتزامناً مع سعيه الحثيث لترتيب «البيت الكردي»، سعى أيضاً - وبجدية مشهود لها - لرص صفوف المعارضة الوطنية العراقية، بكل أطرافها وتلاوينها الفكرية والسياسية. وبرز دوره الريادي، منذ تشكيل «لجنة العمل المشترك» للمعارضة العراقية - نهاية عام ١٩٩٠، ومؤتمرات المعارضة العراقية: بيروت -١٩٩١، فيينا -١٩٩٢، صلاح الدين -١٩٩٢، نيويورك -١٩٩٩، لندن -٢٠٠٢.

ولا يزال السيد جلال طالباني حتى الآن، بصفته رئيساً لجمهورية العراق، يبذل جهوداً جبارة، للتقريب بين وجهات نظر مختلف الفرقاء، من المشاركين في العملية السياسية في عراق اليوم؛ حتى وصفه المرجع الشيعي الأعلى في العالم الإسلامي (آية الله العظمى علي السيستاني) بأنه «صمّامُ أمان العراق».

وصفه ويصفه منصفوه، بأنه ثابت في مواقفه الفكرية والسياسية العامة، تجاه قضايا الشعب والوطن، والموقف من حلفائه الاستراتيجيين. وأنوّه هنا إلى موقفه الاستراتيجي الثابت من صديقيه وحليفه، الزعيمين العربيين الكبيرين جمال عبد الناصر وحافظ الأسد؛ إذ ظل وفياً لذكراهما ومواقفهما المتضامنة معه ومع قضية شعبه الكردي. ظل

يذكر أفضالهما، سابقاً وحالياً أيضاً.

هذا هو (جلال طالباني)، وهذه هي مواقفه التي تشهد له بالوفاء والإخلاص، لمن يستحق الوفاء والإخلاص؛ بينما يصفه مُعادوه، بأنه متلَوّن ومتقلب، ويغير آراءه بسرعة؛ متناسين بأن تغيير الآراء في السياسة والفكر، محكوم بتغير الظروف وتطور نمط التفكير، ومتطلبات مصالح الشعب والوطن. وهذه بحد ذاتها ليست مثلبة سياسية أو فكرية، بقدر ما هي ديناميكية وحيوية فكرية، قادرة على مجازاة العصر ومتغيراته ومستجداته، ومتطلبات هذه المتغيرات والمستجدات. وفي عالم السياسة، ثمة تغييرات سريعة ومتسارعة، تتطلب من السياسي الحاذق والنابه، ملاحقتها واللاحق بها.

السياسة عند جلال طالباني، فكر وممارسة عقلانية. والرجل لم يفقد «بوصلته» الفكرية، في معمعان العمل السياسي الشاق والمضني؛ بل طور هذا الفكر، بما يخدم قضية شعبه ووطنه. فقد انتقل، وبسلاسة، من تبني الفكر الماركسي «الماوي»، في أواسط القرن الماضي، إلى تبني «الاشتراكية الديمقراطية، أو الاشتراكية الدُولية»، منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن.

اخترتُ لهذا الكتاب عنوان «مواقف وآراء»، إيماناً مني بأن الآراء تتغير بتغير الظروف والأحوال، وتصنف في خانة «التكتيك»؛ بينما المواقف تبقى ثابتة، ضمن نسق وصيرورة التحديث والتطوير، وتصنف في خانة «الاستراتيجية».

والمواقف والآراء الواردة في هذا الكتاب، تُدِلُّ على نفسها بنفسها.

صلاح بروري

دمشق: ت ٢ - ٢٠٠٩

selahberwari@gmail.com

جلال طالباني

لمجلة «يني كونيدين» التركية الأسبوعية (تموز/١٩٨٧):

- لا فائدة ولا معقولة في التنكر لحقيقة وجود الأمة الكردية.
- إنَّ مصير الأمة الكردية وكردستان قضية مستقبلية، لا يمكننا الحديث بالتحديد عنها الآن. أما الحل النظري لدينا؛ فهو حق تقرير المصير للأمة الكردية، شأنها شأن سائر الأمم في العالم.
- إنَّ مسؤوليتنا هي النضال الواعي والمتواصل، من أجل أداء واجباتنا القومية والإنسانية... هي في التمسك بالمبادئ والأسس الاستراتيجية، وعدم التضحية بها في العلاقات مع الدول، ومن أجل المكاسب الآنية والضرورات اليومية؛ إذ يجب علينا دوماً إخضاع التكتيك في خدمة الاستراتيجية، وليس العكس أبداً.
- إنَّ ضمان حقوق الأقليات القومية، كالأخوة التركمان والآثوريين، مسألة مبدئية مهمة للأوك (الاتحاد الوطني الكردستاني)؛ تتوقف عليها وحدة شعب كردستان أولاً، وجدية وأصالة تقدمية وديمقراطية الأوك ثانياً.

س١: منذ عام تقريباً، توجد علاقات جيدة واتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني (الأوك)، والحزب الديمقراطي الكردستاني العراق (الحدكع). ما هي بنود هذه الاتفاقية؟ وما هي أهدافها؟

- لقد نُشر الاتفاق بين (الأوك) و(الحدكع) من قبل الطرفين؛ ويمكنكم الحصول على نصه من الأخوان في (الحدكع). أما الهدف من الاتفاق، فهو توحيد قوى الحركة التحررية والثورة الديمقراطية للشعب الكردي، من حيث الأهداف والأساليب والقيادة، من حيث قوات الأنصار الكردستانية «البيشمركة»، وقيادة الثورة سياسياً وعسكرياً وإعلامياً ومالياً وخارجياً... إلخ. كل ذلك نحو تحقيق الأهداف الوطنية والديمقراطية للشعب الكردي،

ومن أجل دحر الهجمة الفاشية الصّدامية، التي تستهدف إبادة الشعب الكردي وتعريب كردستان.

س٢: لديكم اتفاقية مع (حدكع) وبقية الأحزاب الكردية، وهذا يحقق وحدة الشعب الكردي في العراق. هل لديكم فكرة عن اتفاق ووحدة القوى الكردية كافة، على نطاق الشرق الأوسط؟. إذا كان الأمر كذلك ما هو السبيل إلى تحقيقها؟.

- لدينا فكرة عقد مؤتمر للأحزاب والمنظمات والهيئات الكردستانية، على نطاق الشرق الأوسط؛ وذلك للاتفاق على استراتيجية مشتركة، وتبادل العون والمساعدة، وتوحيد الجهود والمساعي بينها على النطاق الدّولي، للوقوف صفاً واحداً ضد الحكومات التي تتعاون في ما بينها ضد الشعب الكردي، مثل التعاون العراقي - التركي ضد الأمة الكردية.

س٣: إذا حققتم وحدة الشعب الكردي على نطاق الشرق الأوسط، كيف سيكون الوضع في الشرق الأوسط؟. وماذا سيكون مستقبل كردستان والشرق الأوسط؟. هل لديكم حل نظري لهذه المشكلة؟. لكل حزب إمكانيته ومسؤوليته في تحقيق برامجه، فما هي إمكانياتكم ومسؤوليتكم في تحقيق تلك الوحدة؟.

- إن مصير الأمة الكردية وكردستان، قضية مستقبلية، لا يمكننا الحديث بالتحديد عنه الآن. أما الحل النظري لدينا، فهو حق تقرير المصير للأمة الكردية، شأنها شأن سائر الأمم في العالم.

إمكانياتنا تنحصر في تبادل الرأي والمساعدة، والمساعي بين الأحزاب الكردستانية، وعقد اللقاءات والاجتماعات المشتركة، وتوحيد جهود الكرد خارج الوطن في أوروبا وأميركا مثلاً، وفي إيجاد بعض أشكال التنسيق والتعاون الممكنة في الوطن. إن مسؤوليتنا هي النضال الواعي والمتواصل، من أجل أداء واجباتنا القومية والإنسانية في هذا المجال. هي في التمسك بالمبادئ والأسس الاستراتيجية، وعدم التضحية بها في العلاقات مع الدول، ومن أجل المكاسب الآنية والضرورات اليومية؛ إذ يجب علينا دوماً إخضاع التكتيك في خدمة الاستراتيجية، وليس العكس أبداً.

س٤: أنتم اليوم في مرحلة التحرر الوطني، والسؤال هو: ما هو النظام الاجتماعي الذي تريدون تحقيقه؟.

- نحن نسعى لتحقيق جميع أهداف الثورة الوطنية والديمقراطية الجديدة، ومنها: التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي من الامبريالية، ومن السياسة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية، ونيل حق تقرير المصير للشعب الكردي، وتحقيق الإصلاح الزراعي الجذري، وتحرير المرأة، وتصنيع كردستان، وإقامة نظام ديمقراطي جديد، غير برجوازي، يوفر الحريات والحقوق الديمقراطية بمعناها الحقيقي، ومكافحة الأمية والجهل في كردستان، وإعادة بناء الآلاف من القرى والعشرات من المدن الكردستانية المهتمة، على أحدث طراز عصري، وبناء مجتمع متحضر في كردستان، ونشر الثقافة والتعليم المجاني في كردستان، وتطوير اللغة الكردية والثقافة الديمقراطية والتقدمية، وكذلك تحرير إخوتنا التركمان والآشوريين - المواطنين في كردستان العراق - من المظالم والاضطهاد القومي، وإعادة المهجرين منهم إلى مناطق سكناهم الأصلية، وإعطائهم حقوقهم الإدارية والثقافية والاجتماعية، وضمان مساواتهم الحقيقية مع إخوتهم الكرد، وتعويضهم عما أصابهم من أضرار، وتثبيت حقوقهم القومية والسياسية والإدارية والثقافية في الدستور، وإشراكهم في الحكم الديمقراطي الذي سنوجده في كردستان، سواء كان حكماً فدرالياً أم كونفدرالياً، مع الشعب العربي في العراق. إن ضمان حقوق الأقليات القومية، كالأخوة التركمان والآشوريين، مسألة مبدئية مهمة لـ(الأوك)، تتوقف عليها وحدة شعب كردستان أولاً، وجدية وأصالة تقدمية وديمقراطية (الأوك) ثانياً.

س٥: أنتم الآن سلطة في منطقة محررة تحت سيطرتكم، ما هي طبيعة السلطة؟. أو بالتحديد كيف تديرون الأمور الاجتماعية والعسكرية وغيرها في منطقتكم؟.

- السلطة الموجودة في المناطق المحررة، التي يقودها (الأوك)، سلطة ثورية وديمقراطية، قائمة على مجالس القرى المنتخبة من قبل الأهالي؛ وهي المجالس الشعبية التي تدير شؤون المناطق المحررة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، وتحل مشاكل الأرض والمنازعات بين الأهالي. ودور (الأوك) هو دور الإشراف والإرشاد والتوجيه فقط، أما الأمور العسكرية فتديرها قوات الأنصار الكردستانية، التي يقودها

المكتب العسكري لـ (الأوك) بشكل مركزي، والملبندات (المراكز) التابعة لـ (الأوك) بشكل إقليمي؛ ومن ثمّ قوات المساندة الشعبية التي تقودها مجالس القرى، المنتخبة محلياً، وقيادات وحدات الأنصار العاملة في تلك المناطق.

س٦: ما هو تحليلكم لـ P.K.K.؟

- P.K.K حزب كردستاني يتبنى الماركسية - اللينينية. قيادته غير ناضجة وغير واعية لمسؤولياتها الجسيمة؛ لا تُجيد النضال الثوري الجماهيري، ولا تميز بين أساليب الكفاح الثوري المسلح، والأعمال الإرهابية. تطرح هذه القيادة أفكاراً أساسية ثورية وصائبة، وتمارس تكتيكات خاطئة وانعزالية ومغامرة، لا تدرك أهمية وضرورة اتحاد القوى الثورية الكردستانية؛ بل تعادي الجميع، مما يلحق أمدح الأضرار بسمعتها وبالحرية التحررية الكردية. يتميز (P.K.K) بالجرأة والإقدام والفداء في التصدي للاستعمار التركي، وكذلك بالوضوح في أهدافه وشعاراته.

س٧: خلال الأعوام الأخيرة، تدخل الجيش التركي مرتين في كردستان العراق، ماذا كانت نتائج التدخل والخسائر البشرية والمادية الناتجة منه؟ وهل في رأيكم سيتدخل الجيش التركي مرة ثالثة في كردستان العراق؟

- كان العدوان التركي استعمارياً، شبيهاً بالعدوان الصهيوني على لبنان، وسبب خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات للأهالي المسالمين. كان العدوان التركي نموذجاً صارخاً لإرهاب الدولة، للإرهاب الوحشي الذي تمارسه الدول الاستعمارية والعنصرية والصهيونية.

أعتقد أن الجيش التركي سيتدخل، ما لم يتحول الحكم في تركيا إلى دولة ديمقراطية حقيقية، وما لم يتحرر العراق من الدكتاتورية البعثية العنصرية، التي تجيز للحكومة التركية، إهدار كرامة العراق والدوس بأقدام الجندمة الترك على سيادة واستقلال العراق.

س٨: هل لديكم علاقات مع الأحزاب والمنظمات الكردية في تركيا؟ وما هورأيكم في هذه الأحزاب؟

- ليست لدينا علاقات، مع الأسف الشديد، مع الأحزاب الكردية في تركيا، ولكن لدينا صداقات مع الحزب الاشتراكي الكردستاني / تركيا، ومع منظمة (الحرية الكردستانية)، التي كان الشهيد (نجم الدين بيوك كايا) يقودها، ومع (آلا رزكاري). ولدينا الآن لقاءات مع العديد من القوى الكردية.

نحن نؤمن بضرورة اللقاء والتنسيق والتعاون بين الأحزاب والمنظمات الكردستانية، كما بيّنتُ في بداية أجوبتي لكم.

س٩: أخذتم حتى الآن اثنين من المواطنين الترك رهينة، ما هو الهدف من اختطافهما؟ وماذا أردتم من تركيا لقاء ذلك؟ ملاحظة: أُشيع في تركيا الكثير عن ظروف اعتقالهما وتعرضهما للأذى، نرجو إيضاح معاملتكم، لإطلاع الرأي العام التركي.

- لقد اختطفنا واحترمنا اثنين من الترك، وعاملناهما معاملة أخوية وكضيوف. وقد استقبلتُ شخصياً، وفي بيتي، أحدهما وهو المهندس «اتيللا»، وأسكنته في مقر قيادتي، ووفرننا له أحسن ما لدينا من الغرف والأطعمة، حتى حدث العدوان التركي على بهدينان، فأعدتُهُ إلى مقر الملبند الثاني، حيث عومل معاملة إنسانية، لا تُقاس مع معاملة الحكومة التركية مع المعتقلين والسجناء، مثلاً.

لقد حضر صحفي تركي من صحيفة (الصباح)، وشاهد بعينه المعاملة مع المخطوف التركي (علي سليفي)، مما يكذب المزاعم عن سوء معاملتهما. الهدف من اختطافهما كان للمطالبة بإطلاق سراح البروفيسور (إسماعيل بيشكجي)، والأخ (مهدي زانا)، وبعض السجناء السياسيين الترك والکرد؛ الذين أرجوكم إبلاغهم بحياتنا وتمنياتنا لهم بالحرية.

س١٠: ما هو تأثير الحرب العراقية - الإيرانية على نضالكم؟

- كنا نحن الثوار الكرد، نتعرض وحدنا لعدوان الحكم البعثي العفلقى على شعب كردستان، وكانت القوات العراقية تركز جهودها وقدراتها وأسلحتها الفتاكة، الجوية والمدرعة والمدفعية والمشاة، ضد الثوار الكرد. وعندما شن الحكم العفلقى العدوان الأثم على الجارة إيران دون وجه حق، وتنفيذاً لمخطط استعماري أميركي وسعودي وأردني مشترك، اضطرت الحكومة العراقية إلى تخصيص القسم الأعظم من قواتها للعدوان على

إيران، مما خفف الضغط الشديد علينا، وسهّل لنا تحرير مناطق واسعة من كردستان العراق، وتنظيم الجماهير بشكل أحسن وأوسع، وتوسيع الثورة التحررية الكردية وتطويرها. كذلك سهّلت الحرب العدوانية العراقية ضد الجمهورية الإسلامية، مهمة التعاون بين الثورة الكردية وإيران، وأمكنا الحصول على مساعدات عسكرية وإنسانية قيّمة.

س ١١: ما هي الرسالة التي تريدون توجيهها للشعوب التركية، عن طريق صحيفة «يني كونيدين»؟.

- أحب أن أتوجه بالتحية والتمنيات الطيبة للشعب التركي الشقيق، وأدّكره بالحقائق التالية:

١- لقد عاش الشعبان الشقيقان، التركي والكرد، مئات السنين مع بعضهما بعضاً، واختلطت دماء مئات الآلاف من الكرد مع إخوتهم الترك، في الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية، وفي مقارعة عدوان القيصرية الروسية والاستعمار البريطاني والفرنسي. لقد حارب الكرد والترك جنباً إلى جنب في معارك صيانة تركيا، حتى بعد الحرب العالمية الأولى، وفي دحر الغزو اليوناني، وفي تأسيس الجمهورية التركية، وكان الدور الكردي مشهوداً في تحقيق الاستقلال للجمهورية التركية.

٢- لا فائدة ولا معقولية في التنكر لحقيقة وجود الأمة الكردية، ولا يمكن سحق حركتها التحررية بالقوة والأسلحة إلى الأبد. وأتمنى على السياسيين والعسكريين الوطنيين الترك، أن يسمعون نصيحة الحكيم الهندي الكبير (جواهر لال نهرو)، الذي يصف في كتابه «لمحات من تاريخ العالم»، كيف أن القوميون الترك سحقوا القوميون الكرد، لمطالبتهم بنفس الحقوق التي ثاروا هم من أجلها. ولكن (نهرو) يتوصل إلى النتيجة المنطقية التالية، إذ يقول بالنص ما يلي:

«كيف يمكن أن يُقمع، إلى الأبد، شعب يصر على الحرية، ومستعد لدفع ثمنها». نعم، لا يمكن قط أن تُقمع الحركة التحررية الكردية إلى الأبد؛ لذلك يُستحسن بالمسؤولين الترك إقرار وجود حقوق الشعب الكردي، ضمن جمهورية تركية فيدرالية، على غرار جمهورية ألمانيا الفيدرالية مثلاً؛ خاصة وأن تركيا، تسعى لتكون أوروبية، وعضوة في السوق المشتركة. فالسبيل هو تحقيق ديمقراطية حقيقية، وحكم فيدرالي، على غرار

ألمانيا الاتحادية أو أسبانيا أو يوغسلافيا.

٣- أُحْيِي الأحرار الترك والکرد، في سجونهم ومعتقلاتهم، وأتمنى لهم الحرية سريعاً. وأعبر عن تضامننا معهم، ومع جميع القوى الديمقراطية والتقدمية والاشتراكية في الجمهورية التركية، سواء كانت تركية أم كردستانية.

٤- أدعو السياسيين الترك، والقادة العسكريين الترك، إلى التفكير ملياً قبل شن العدوان على كردستان العراق، واستنتاج العبر والدروس من العدوان الأميركي في فيتنام. أرجوهم أن لا يزجوا القوات التركية في مستنقع فيتنام - كردية، غير مأمونة المصير! ٥- أدعو القوى السياسية والديمقراطية والاشتراكية، في الجمهورية التركية، إلى منع الحكومة التركية من العدوان على كردستان العراق، وإلى إدراك أهمية وضرورة وفوائد الأخوة الكردية - التركية، والعلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، التركي والكردي. وأتمنى للجماهير التركية كل الخير والحرية والديمقراطية.

(عن صحيفة «الشرارة»، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني،

باللغة العربية. العدد ٧، السنة ١٢، تموز - ١٩٨٧).

صحيفة «كيهان العربي» (الإيرانية)

في حوار مفتوح وصريح مع الأستاذ جلال طالباني
العدد (١٢٣٧)، السبت: ٥/كانون الأول/١٩٨٧، السنة الثامنة.

- ندعو إلى دولة فدرالية في العراق، لكن على أن يتمتع الشعب الكردي - ضمن الجمهورية العراقية - بحق تقرير المصير. أما كيف يستعمل الشعب هذا الحق؟. فلا ندري... فدرالي، حكم ذاتي موسع، نحن لا ندري، ولكن للشعب الكردي الحق في أن يقرر مصيره، وليس لغيره أن يفرضه عليه.

- نعتقد أن الشعب الكردي يُستشار في ما يُراد له، ولا يُفرض عليه ما يريد له الآخرون، كذلك الشعب العربي في العراق.

- نرى أن الاختلافات الإيديولوجية والفكرية، يجب أن تبقى ضمن التنظيمات، ولا تشغل الساحة العملية، ساحة الكفاح، بعواقبها وتناجزها.

سعيًا منها لتسليط الأضواء على واقع المعارضة العراقية، وبهدف التعريف بنضال الشعب الكردي في العراق، التقت «كيهان العربي» الأستاذ جلال طالباني، السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني، وأحد رموز الحركة الثورية الكردية، وأجرت معه حواراً أبعاده الجراءة والصراحة والشمولية، ومساحته كل أطراف المعارضة العراقية وطبيعة التحالفات السياسية القائمة بينها، وعلاقتها مع الجمهورية الإسلامية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الآراء المطروحة في هذا اللقاء تمثل موقف الاتحاد الوطني الكردستاني والأستاذ طالباني، دون أي تحريف.

* ربما نخرج عن الطور المألوف خلال اللقاءات الكلاسيكية والتقليدية في حوارنا معكم، وإن بعض الأسئلة قد تزعجكم؛ ولكن نحن نريد أن نوضح الحقائق للشعب الإيراني والعراقي، خدمة للقضية العراقية وأبعادها؛ فكيف تتوقعون مستقبل العراق في الإطار

الذي تتحركون فيه بالنسبة للقضية والساحة في العراق؟.

- في الحقيقة ليست هناك أسئلة تزعجنا، إنما الذي يزعجنا - لا سمح الله - حدوث تحريف في الجواب، وأنا جاهز لبحث كل مسألة ترونها ضرورية وأهلاً وسهلاً. ونحن مستعدون للإجابة على أي سؤال تتفضلون به، وأرجو أن يكون الجواب على لساني، كما أخبركم به، وأن تكون آراؤنا المنقولة للناس كما هي بدون زيادة أو نقصان.

* في العادة يُطرح سؤال تقليدي هو: كيف تقيمون الوضع في كردستان العراق حالياً من الناحية العسكرية والسياسية؟.

- في الحقيقة، الوضع في كردستان العراق من الناحية العسكرية، يشهد تصاعداً في النضال وفي العمليات العسكرية؛ فنتيجة للتعاون والتحالف بين الاتحاد الوطني الكردستاني والجمهورية الإسلامية من جهة، ونتيجة اشتداد الحملة العسكرية الفاشية العراقية ضد شعب كردستان العراق، التي تستهدف في الحقيقة إبادة الشعب الكردي؛ وهي نقطة أود أن أركز عليها وأجلب انتباهكم، راجياً أن تجلبوا أنتم انتباه القراء إليها، وهي نقطة حرب الإبادة بكل معنى الكلمة، أي إن الكلمة تمثلت بمعناها الحقيقي؛ إذ إن الحكومة تهدم القرى وتهجر الناس وتقتل قتلاً جماعياً، وتبعد الكرد من أرض آبائهم وأجدادهم، وتنقل الأسر العربية من المناطق الغربية من العراق ومن خارج العراق، وتمارس سياسة التعريب بشكل واضح، خاصة في المدن النفطية كخانقين وطوز خورماتو وداقوق وكركوك. ووصولاً إلى الموصل تجري سياسة إبادة، وبإمكاننا أن نعطيكم أرقاماً كثيرة؛ إذ فقط خلال العامين الفائتين هناك أكثر من (٧٠٠) قرية أسماؤها موجودة، هدمت في كردستان العراق. هذه القرى مسحت مع الأرض بمساجدها، وبمدارسها ومستوصفاتها، ومئات الآلاف من الكرد مشردون أو مجبرون على السكن في المجمعات السكنية الإجبارية، الشبيهة بالمجمعات التي كان يقيمها الأميركان في فيتنام؛ ومن ثمَّ يقومون بترحيلهم إلى الجنوب، أو إجبارهم على التجند في صفوف المرتزقة والذين نسميهم (الجحوش)، أو في صفوف الجيش العراقي، لمقاتلة الشعب الكردي ومقاتلة الجمهورية الإسلامية. ثم هنالك قتل جماعي دون رادع، ويمكنني أن أعطيكم نص قرار صادر من علي حسن المجيد في ١٩٨٧/٦/٢١، ومن خلال هذا القرار ترون

مظاهر الإبادة في المناطق التي يسميها مناطق المخربين، أو المناطق الخارجة عن نفوذ السلطة، وهي كثيرة في كردستان العراق؛ فيستبيح فيها قتل الإنسان والحيوان، وحرق الأشجار - الأخضر منها واليابس - كما أن أي إنسان عمره بين (١٥ إلى ٧٠ سنة) يلقي القبض عليه في هذه المنطقة، ويتم إعدامه فوراً من دون محاكمة، وكذلك يتم قتل الحيوانات واستباحة أموال الناس الموجودة في المناطق، بواسطة الجيش والجحوش والقوات المسلحة العراقية الأخرى، بحيث أن كل شيء ما عدا الأسلحة الثقيلة هي ملك الشخص الذي ينهب؛ يعني أن النهب حلال، والسرقه حلال، واغتصاب أموال الناس حلال، بعرف الحكم العفلي الفاشي.

ثم الشيء الجديد وهو ليس غريباً من البعث العفلي، وإنما غريب عن الحكومات المتحررة، هو استعمال الأسلحة الكيماوية ضد السكان في المناطق المحررة، بشكل مكثف ليس فقط لقتل البيشمركة والمناضلين المقاتلين، وإنما لإبادة الناس أيضاً، لإبادة النساء والأطفال أو لإجبار الناس على ترك قراهم والفرار منها للمناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة، في المدن السهلية النفطية، مثل كركوك وداقوق وطوز خرمانو وخانقين ومندلي وكفري، وإبعاد الكرد بقسوة. يعني طرد آلاف الكرد من وظائفهم وأماكن عملهم، مع تشريد آلاف الأسر خارج مدنهم، وجلب آلاف الأسر العربية بمغريات. مثلاً في مدينة كركوك، يمنع على الكردي والتركمانى الساكن أباً عن جد، وعن جد جد، في منطقة كركوك يمنع عليه حق بناء بيت، حتى إذا هدمت داره القديمة أو خربت لا يجوز له بناء دار، بينما الأسرة العربية المنقولة من الرمادي مثلاً يعطى لها (٢٠) ألف دينار وقطعة أرض وسكن أحياناً وحقوق إضافية على الراتب إذا قبلت الانتقال، ويضاف أيضاً على الراتب التقاعدي من أجل إغرائهم على السكن في المنطقة بهدف (التعريب). طبعاً إننا نسمي هذه السياسة، في الحقيقة، سياسة الإبادة والاستعمار الاستيطاني بمعنى الكلمة، كما كان الفرنسيون يعملون في الجزائر أو اليهود في فلسطين، هكذا يعمل العفالقة في كردستان العراق.

هذا الموقف أدى إلى ازدياد السخط الجماهيري، وازدياد النقمة على النظام؛ ومن ثمَّ إلى زيادة المقاومة. بالمقابل، العامل الآخر الذي ساعد على تصاعد المقاومة، هو تحقيق المصالحة الوطنية بين القوى السياسية الكردية قبل سنتين. فبعدما حمل الاتحاد الوطني

الكردستاني شعار المصالحة الوطنية، تمت المصالحة بين الاتحاد والحزب الاشتراكي الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني. كما تحولت هذه المصالحات إلى اتفاقات ثنائية ثم إلى جبهة كردستانية. هذه المصالحة الوطنية التي أدت إلى التعاون والتلاحم الكفاحي، وخلقت جو نهوض ثوري لدى الناس، وجواً مليئاً بالتفاؤل والأمل بغد مشرق؛ ومن ثمَّ فإنَّ هذه المصالحة الوطنية أدت إلى تزايد العمل النضالي، ثم عودة المقاتلين التابعين للأحزاب التي كانت موجودة في إيران، كالحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردي وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني وحركة المسلمين الكرد، وكذلك وجود بعض قطعات قوات التعبئة الثورية التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، كل ذلك أدى إلى زيادة في الفعاليات العسكرية. ووجود التعاون بين الاتحاد الوطني الكردستاني والجمهورية الإسلامية أدى إلى قيام عمليات مشتركة كبيرة، بدءاً بـ (الفتح الأولى) التي مهدت لعمليات (فتح الخامسة)، والتي كانت عمليات كبيرة جداً، وتم فيها وفي ليلة واحدة تحرير - من جانبنا - ١٢٧ ربية عسكرية، وحُررت مناطق واسعة وسقط آلاف القتلى من العدو، وكذلك العمليات الأخرى. في الحقيقة هناك نوع من الأمل الآن لدى الناس الكرد، لأنهم ليسوا وحدهم في الميدان. سابقاً كنا نعتمد فقط على قوانا الذاتية - الشعب الكردي، حتى كان يعتقد البعض أننا معزولون وليس عندنا ظهير ولا نصير في العالم، ولكن بعد التعاون مع الجمهورية الإسلامية ولد عند الناس أمل أن هناك ظهير ونصير للشعب الكردي في كردستان العراق، وهو الجمهورية الإسلامية، وهو عامل مهم من عوامل زيادة النشاط الثوري الكردي في المدن والقرى. والعامل الآخر الذي أدى إلى استمرار المقاومة وتضاعفها هو صمود التنظيمات! كالاتحاد الوطني الكردستاني وسائر القوى الكردية في المدن، رغم الحملات والضربات القوية التي وجهتها الحكومة إلى هذه التنظيمات، من اعتقالات جماعية وقتل جماعي بدون محاكمة إلى آخره. وظلت هذه التنظيمات متداخلة في صفوف الجماهير وقوية وقادرة على مواصلة وأداء واجباتها النضالية. الآن في كردستان العراق في الحقيقة يوجد جو ثوري، جو نضال حقيقي وجو نضال في الخنادق وليس في الفنادق كما نحن نقول، وهذا الجو يبشر بالخير. ومن البشائر الأخرى ظهور الميل والاستعداد لدى جماهير المدن والمجمعات القسرية السكنية،

للتظاهر ضد الحكومة؛ إذ حدثت مظاهرات هذا العام وإضرابات. وكان في الإمكان توسيع وتعزيز هذه المظاهرات، إلا أن الاتحاد الوطني الكردستاني وجد أن الوقت غير مناسب، وسابق لأوانه أن نزج بكل القوى في معركة ليست فاصلة، وكلنا نأمل إن شاء الله أنه بعد إتمام التعبئة العامة في إيران، وتسخين الجبهة وشروع قوات الجمهورية الإسلامية بالتصدي الحازم والفعال للقوات العفلية، نأمل أولاً أن يزداد النشاط الثوري للبيشمركة، وثانياً أن يزداد النشاط الجماهيري في المدن. وبعد انجاز الجبهة الكردستانية بشكل حقيقي، نأمل أن تحدث انتفاضات واسعة في مدن كردستان العراق، ومن ثمَّ أن يزداد اشتراك جماهير المدن في العمل الثوري بجانب البيشمركة المقاتلين في الأرياف. هذه المعالم الأساسية للوضع في كردستان العراق.

*** شهدت الساحة الكردية والمناطق الكردية، خاصة القرى والأرياف انتفاضة جماهيرية، من الممكن انتقال هذه الانتفاضة إلى المدن. ما هي السبل الناجحة للخطوات التي تتخذونها من أجل دعم الجماهير داخل المدن؟.**

- الحقيقة نحن تحدثنا عن زيادة الفعاليات الثورية والدعائية والتنظيمية داخل المدن، من أجل تثوير الجماهير ودعوة جماهير المدن إلى الانتفاضة الثورية، سواء كانت مسلحة أم جماهيرية، ولكن لا بد من تحقيق بعض المستلزمات؛ لأن جماهير المدن هي جماهيرنا، جماهير شعبنا هي عدتنا وقوانا المدخرة ليوم الانتصار النهائي؛ ومن ثمَّ لا يمكن التضحية بهذه الجماهير أو زجها في معارك خاسرة قبل أوانها؛ لذلك نحن نلاحظ في هذه المسألة توفر ونضوج الظروف الموضوعية للانتفاضة الجماهيرية في المدن، ومن ثمَّ سيكون التشويق والتشجيع والتثوير عاملاً على تحقيق الانتفاضة في أوانها، وليس عاملاً لإجهاض الانتفاضة الجماهيرية قبل أوانها؛ ولذلك يمكن أن نكون حذرين في هذا الموضوع. ونعتقد أنه من المستلزمات السياسية لنجاح الانتفاضة هو تحقيق الجبهة الكردستانية، لتحقيق تعاون القوى الكردية العاملة على الساحة، لأن هذه القوى إذا عملت منفردة، لا تستطيع انجاز مهمة كبيرة مثلما لو عملت متحدة ومتلاحمة، ويجب أن يكون هذا في جو ثوري؛ مثلاً في جو اشتداد المعارك في الجبهات، بحيث إن الجماعة (الحكومة) لا تستطيع أن تحشد كل قواها لسحق حركة الانتفاضة في المدن.

ونقطة أخرى، أن تكون هذه الانتفاضة متزامنة مع المد الثوري والهجوم العام والعمليات الكبيرة. ونقطة رابعة هي وجوب استغلال المآسي والمشاكل التي تخلقها الحكومة. مثلاً، العام الماضي تم استثمار عمليات تهجير القرى، عندما بدأت الحكومة بتهجير القرى وهدمها، حرضنا الجماهير على مقاومتها ودفعنا قوات البيشمركة إلى إسنادها، ومن ثمَّ حدثت انتفاضة. الآن نريد استثمار مثل هذه المواقف والسياسات الحكومية ضد الشعب الكردي، أو مثلاً إذا أصيبت الحكومة بهزيمة، هزيمة قوية في إحدى المعارك القادمة إن شاء الله ونتمنى أن تُمنى بهزائم كبيرة، ممكن أن تهز أركانها، سيتم دفع الجماهير وتعزيز طاقاتها في انتفاضة كبيرة في المدن. نحن نعتقد أننا في كردستان العراق بإمكاننا تنظيم وتعبئة وقيادة الجماهير للقيام بانتفاضة في مثل هذه الظروف، ولكن لا ندرى كيف هو الوضع في بغداد ووسط وجنوب العراق، فأنتم تعرفون أن الاتحاد الوطني الكردستاني والقوى الكردية تحصر نشاطها في منطقة كردستان العراق، أما المناطق العربية من العراق فهي مناطق عمل القوى الأخرى، كالقوى الإسلامية والقوى العراقية الأخرى. في الحقيقة لا نعرف مدى استعداد الجماهير في بغداد وفي الوسط، ولكن نعتقد أن لدى الجماهير في كردستان الاستعداد للمشاركة والإسهام في الانتفاضة.

* كيف تقيمون دعم الجمهورية الإسلامية ومصادقية منطقتها في دعم الشعب العراقي والثوار الكرد وقضية الشعب العراقي؟.

- الكل يتعلق بدعم الجمهورية الإسلامية. في الحقيقة يجب أن ننظر إلى هذا الدعم من ناحية أن دخول الجمهورية الإسلامية في حرب دفاعية ضد النظام الفاشي في العراق، هو بحد ذاته إسناد موضوعي لكل القوى المعارضة العراقية؛ مجرد هذا الدفاع البطولي المتواصل في الحرب ضد الحكومة العراقية، يخلق جواً ويخلق أرضية في زيادة فعاليات القوى المعارضة العراقية. سأعطيكم مثلاً، في ما يخصنا نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني، استفدنا كثيراً من قيام الجمهورية الإسلامية بعمليات دفاعية واسعة، أجبرت قطعات كبيرة من الجيش العراقي على الانشغال مع قوات الجمهورية الإسلامية، مما أعطانا المجال بحيث نوسع المناطق المحررة ونوطد المناطق المحررة وننمي قوانا. مثلاً أفرض أن الجيش العراقي لا سمح الله قد تفرغ لنا، فهو سيجلب كل ثقله وقواه ضد

المناطق المحررة في كردستان العراق، فتكون الوضعية بشكل آخر. أما الآن حيث تشغل قوات الجمهورية الإسلامية قسماً كبيراً، أو القسم الأكبر، من قوات الحكومة العراقية، فإن هذه الوضعية بحد ذاتها تمثل مساعدة كبيرة للقوى المعارضة الكردية والعربية في العراق، العلمانية والدينية والإسلامية. هذه الحقيقة يجب أن نعترف بها جيداً. والنقطة الثانية، أن دعم الجمهورية الإسلامية لنا مثلاً بالأسلحة الثقيلة أو المتوسطة، ساعدنا على زيادة الفعاليات وتحقيق إنجازات أكبر، ثم دعم الجمهورية الإسلامية للقوى الثورية الكردية والقوى الثورية العراقية، خلق جو تفاعل لدى جماهير الشعب العراقي، لأنها شعرت أنها ليست وحيدة في النضال ضد الحكم الفاشي القائم في بغداد.

بخصوص مصداقية الجمهورية الإسلامية في دعم المعارضة العراقية عموماً والكردية خصوصاً، فأنا أتكلم عن الجانب الذي أنا عليه، وأنا لا أريد أن أجامل ولا أريد أن أتملق، إنما أريد أن أقول الحقيقة. في ما يخص الجانب الإسلامي والعربي، أنا لا أعرف إلا من بعيد، أما في ما يخص الجانب الكردي فأعتقد أن مصداقية الجمهورية الإسلامية في دعم الثورة الكردية تتضح في ما يلي:

أولاً: عادة الدول تفرق القوى وتريد أن تتشردم هذه القوى، حتى يتسنى لها أن تلعب مع الكل؛ أما الجمهورية الإسلامية فبالعكس، ساعدت القوى الكردية على المصالحة وعلى تحقيق التعاون. مثلاً تحقيق التعاون بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، تم باشتراك ومساعدة مشكورة من الجمهورية الإسلامية، هذه العملية بحد ذاتها دليل على المصداقية الحقيقية.

ثانياً: إعطاء الأسلحة الثقيلة. وأعتقد ليس باستطاعة بعض الحكومات أن تعطي كل هذه الأسلحة الثقيلة لقوى المعارضة. مثلاً نحن قوى تُعرف بقوى الاتحاد الوطني الكردستاني، قوى علمانية ولسنا قوى دينية، مع ذلك تعطي الجمهورية الإسلامية للاتحاد الوطني الكردستاني الأسلحة الثقيلة، التي تعزز قوات الاتحاد على قيامها بعمليات كبيرة، وهذا دليل على مساعدتها.

ثالثاً: عدم فرض أي شرط من الشروط السياسية أو المذهبية أو الاقتصادية أو العسكرية، إلا التعاون المشترك والتلاحم والكفاح المشترك ضد الحكم الفاشي.

رابعاً: التأكيد المستمر على حق الشعب العراقي لتقرير مصيره، وعلى حق الشعب الكردي في العيش في كردستان العراق متمتعاً بثروات وطنه وبحقوقه.
خامساً: لأول مرة نجد في التاريخ، حكومة مثل الجمهورية الإسلامية توقع اتفاقاً سياسياً مع تنظيم ثائر، مثل الاتحاد الوطني الكردستاني. هذا الاتفاق السياسي يتضمن النضال المشترك ودعم حركة التحرر الكردية وتحقيق أهدافها، بالنضال من أجل عراق مستقل شعبي يقرر مصير نظامه.

سادساً: التعاون المشترك من أجل معاداة أو الوقوف بوجه القوى الطامعة في أرض العراق، وفي ثرواته. هذه الاتفاقية بحد ذاتها دليل على مصداقية الجمهورية الإسلامية، لأن تحويل الموقف إلى اتفاق سياسي يختلف عن لعبة دول بقضايا ومسائل معينة. مثلاً تلاحظون أن أي علاقة أخرى قائمة على مساعدات، مثل تقديم الأسلحة والأعتدة، هذه العلاقة تختلف عن العلاقات القائمة على أسس سياسية. عدا هذه الحقيقة فالأخوان هنا إيديولوجيتهم إسلامية، والإيديولوجية الإسلامية لا تخيف شعوب المنطقة، وهذا نقوله بصراحة.

التيار الإسلامي والجمهورية الإسلامية لا يشكلان خطراً قط، حتى إذا وقع اختلاف مع الاتحاد الوطني الكردستاني - على وجود الشعب على أرض وطنه؛ قد يقع اختلاف بين الاتحاد الوطني الكردستاني ومثلاً الجمهورية الإسلامية أو التيار الإسلامي، ولكن هذا الاختلاف لا يشمل الشعب الكردي، لأن التيار الإسلامي لا يمثل تياراً عنصرياً، بينما البعث العفلقى يمثل تياراً عنصرياً، ويزيح الشعب الكردي من أرضه ويقتلعه من جذوره، ويعرض كردستان للدمار، وينهب ثرواته. الجمهورية الإسلامية مثلاً، لا تعزّب ولا تفزس ولا تتزك كردستان. تريد أن يكون الشعب الكردي على أرضه في وطنه، في قراه ومناطقه. فالإيديولوجية الإسلامية تشمل الأفكار المتسامحة. إنها ليست بعنصرية، وهي أفكار تدعو إلى أن يكون المستضعفون هم الحكام، وأن يرثوا الأرض؛ لذا فالمستضعفون والمظلومون يجب أن يساندوا ويجب أن يُدعموا، ونحن مستضعفون أكثر من غيرنا. من هنا فالأفكار الإسلامية التي تتبناها الجمهورية الإسلامية، تأتي دليلاً آخر على مصداقية التعاون مع الحركة التحررية للشعب الكردي. وإلى الآن عملياً لم أر في الحقيقة غير ما هو بها، في كل المراحل وفي كل المسائل يجري اتفاق تام، لا يوجد أي فرض أو إصرار

على المواقف. أحياناً نختلف، نقول لن نقوم بالعمل الفلاني، لا أحد يزعل ولا أحد يفرض علينا شيئاً. وكل هذه دلائل على مصداقية الجمهورية الإسلامية أو الثورة الإسلامية، في إسنادها لحركة المعارضة العراقية والحركة الثورية في كردستان وفي العراق.

* أستاذ جلال، على هامش ما تفضلتم به، هناك بعض الأطراف الدولية أو بعض الأطراف - إن صح التعبير - العراقية، تعيب على الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، القيام بعمليات عسكرية جهادية واسعة، بالتعاون مع قوات الحرس الثوري الإسلامي، كيف تعلقون على هذا الموضوع؟.

- الذين يعيبون علينا تحالفنا وتلاحمنا الكفاحي مع حراس الثورة وقوات الجمهورية الإسلامية، لا يفهمون واقعنا ولا يدركون المآسي والكوارث التي تُعزّض شعبنا للإبادة والفناء، ولا يدركون حقيقة أن العدو المشترك، الذي هو النظام الفاشي الصدامي، يشن حربين: حرب إبادة الشعب في كردستان، وحرباً عدوانية ضد الجمهورية الإسلامية، مما يوحد الطرفين (الحركة الثورية الكردية والجمهورية الإسلامية) في معسكر واحد ضد عدو واحد، ومما يجعل لنا مصالح مشتركة. ثم في الحقيقة إنهم لا يفهمون طبيعة الجمهورية الإسلامية، ولا طبيعة مصداقية علاقاتها، ولا طبيعة القوى الكردية التي تناضل لتحرير شعبها وتؤمن باستقلاليتها، وتقيم علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية على أسس مبدئية. ثم إن هذه الجهات تتجاهل حقيقة أن للشعب الكردي الحق - دفاعاً عن وجوده وحقوقه - في التحالف مع الجمهورية الإسلامية. وهذه الجهات قد تنقسم إلى أقسام عديدة، وليست على شاكلة واحدة؛ بعضها مغرضة وبعضها استعمارية تخاف من تلاحم قوة ثورية كردية، مع قوة ثورية في الجمهورية الإسلامية؛ تخاف على مصالحها ومنافعها الاستعمارية، وبعضها قد تخاف على ما تحلم به أو ما تريده. أما نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني فلا نخفي تحالفنا وعلاقاتنا عن أحد من الأصدقاء والأعداء، لأننا لا نرى في هذه العلاقات ما يعيق تحالفنا. ونحن أعلننا تحالفنا مع الجمهورية الإسلامية، وكتبناه في صحفنا وتصريحاتنا؛ لأننا نعدّه تحالفاً ضرورياً ومفيداً ومشروعاً. ومن ثمّ، فنحن نعتقد أننا نؤدي خدمة لشعبنا ولثورتنا، دفاعاً عن وجود الشعب الكردي وكردستان، ودفع الهجمة العنصرية الفاشية، ولتحرير العراق من المظالم والكوارث التي أنزلها به الحكم

العقلقي، وذلك بتحالفنا مع الجمهورية الإسلامية. ولذلك نؤكد على تحالفنا، ونسعى لتعزيز هذا التحالف على الأسس المبدئية. ونقولها ونكتبها بخط عريض وبصوت فصيح.

* أستاذ جلال: ما هو تصوركم للنظام المستقبلي في العراق، خاصة أن الكرد والعرب في العراق كلهم مسلمون، وتجربة كردستان إيران كانت تجربة حية، موجودة اليوم على الساحة داخل النظام الإسلامي في إيران، على رغم الضغوط التي أوجدتها بعض التيارات التي استطاعت أن تحرض بعض الكرد، وسرعان ما تلاشت بفضل الصبر والحلم والتعامل الكبير من قبل الجمهورية الإسلامية تجاه الشعب الكردي؟.

- في ما يتعلق بكردستان العراق وبالعراق، فنحن ندعو إلى أن الشعب العراقي والشعب الكردي يقران مصيرهما بعد الانتصار على الحكم الفاشي. ومن الآن، ومسبقاً، لا أستطيع أن أنوب عن الشعب الكردي، كيف يقرر مصيره، أو الشعب العربي في العراق كيف يقرر مصيره. هذه المسألة تخص الشعبين؛ ولكن في ما يتعلق بالاتحاد الوطني الكردستاني، نحن ننظر إلى النهضة الإسلامية الجديدة على أنها حركة ثورية معادية للاستعمار والرجعية؛ يعني أن النهوض الإسلامي في العالم الإسلامي، ليس نهوضاً يمينياً وليس نهوضاً رجعياً؛ إنه نهوض ثوري معادٍ للاستعمار وللرجعية. ومن ثمّ نحن نعتقد أنه من مصلحة الحركة التحررية الكردية الثورية، أن تتحالف وأن تتعاون وتتلاحم مع هذه الحركة الثورية الإسلامية. على نطاق الإسلام، نحن نعتقد أن الشعب الكردي هو شعب من شعوب الأمة الإسلامية، وكذلك نعتقد أن وطن الشعب الكردي كردستان هو جزء وإقليم من أقاليم الوطن الإسلامي؛ لكن هنا نحن نختلف مع بعض الناس، في أننا لا نعد الشعب الكردي جزءاً من شعب من شعوب الأمة الإسلامية. نحن لا نعدّ الشعب الكردي مثلاً جزءاً من الشعب العراقي لا يتجزأ، والشعب العراقي جزء من الشعب الإسلامي.

نحن نعد الشعب العراقي شعباً كردياً وشعباً عربياً، ونحن نعد الشعب الكردي متساوياً مع الشعب العراقي والتركي والفارسي والآذري والبلوجي والأفغاني والباكستاني، وكل الشعوب المسلمة الأخرى. يعني إذا رجعنا إلى الآية الكريمة التي تقول: «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، نحسب ضمن هذه الشعوب الشعب

الكردي.

إن اختلافنا مع بعض الناس، هو أنهم يجعلون الشعب الكردي جزءاً من جزء. لا، نحن جزءٌ من الكل. أي إذا وُجدت الدولة الإسلامية الواحدة، فنحن من الذين يوافقون على شعار (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية). إذا وُجد (اتحاد الجمهوريات الإسلامية)، نحن نوافق عليه، أو على شيء من هذا القبيل. ولكن إذا تحالفت بعض القوى علينا، أي على الشعب الكردي، بحيل لفظية شكلية لتعريف الشعب الكردي؛ كمثل: «الشعب الكردي جزء من الشعب العراقي، والشعب العراقي جزء من الأمة العربية»، فهذه المقولة مرفوضة من الاتحاد الوطني؛ أو «وحدة التراب الوطني العراقي، والتراب العراقي جزء من تراب الوطن العربي»، هذه المقولة أيضاً مرفوضة من الاتحاد الوطني. أما أن يكون الشعب الكردي جزءاً من الأمة الإسلامية، فنحن نقبل بهذا؛ لماذا نقبل؟ لأننا في الحقيقة شعب من الشعوب المسلمة، لكننا لسنا أفراداً مسلمين. أنا قد أختلف مع سؤالك، لكن الشعب الكردي موجود، وهذه حقيقة. إذا اتُخذ الكرد - كشعب مسلم - جزءاً من الأمة الإسلامية، فهذا ما سنقبل به؛ لكن إذا قُدِّر لنا أو فُرض علينا أن نظل ضمن التركيبة العراقية، التي خلقتها المس بيل، وكورنا واليس، والسير بيرسي كوكس، بعد انتهاء الحرب العالمية، فنحن نعارض هذا بالتأكيد، وندعو إلى دولة فدرالية في العراق، لكن على أن يتمتع الشعب الكردي - ضمن الجمهورية العراقية - بحق تقرير المصير. أما كيف يستعمل الشعب هذا الحق؟. فلا ندري... فدرالي، حكم ذاتي موسع، نحن لا ندري، ولكن للشعب الكردي الحق في أن يقرر مصيره، وليس لغيره أن يفرضه عليه.

* هل لديكم برنامج سياسي محدد حول مستقبل العراق؟.

- المهمة الأساسية التي يجب أن تركز عليها كل البرامج والجهود والمسائل، هي إسقاط النظام الفاشي وتخليص الشعب العراقي من هذا الأخطبوط، وهذا السرطان العقلي الذي يهدد العراق بالفناء. وبعد الخلاص منه وإنقاذ الشعب من هذه الكوارث والمآسي؛ آنذاك نجلس ونبحث الموضوع. أما في العموميات، فليست عندنا تصورات محددة ومبرمجة ومتعددة، وإنما عندنا تصورات عامة. نحن نعتقد أن الشعب الكردي يُستشار في ما يُراد له، ولا يُفرض عليه ما يريد له الآخرون، وكذلك الشعب العربي في العراق. إن علينا اليوم

أن نركز الجهود على شيء أساسي، وهو مصير وتحرير العراق من الطغمة العفلية. ونرى من المصلحة أن نركز على هذه النقطة فقط، لماذا؟. كي لا نثير الاختلافات والاجتهادات المختلفة، وكي لا نبعثر القوى. نحن نريد توحيد كل القوى المعارضة للحكم الفاشي العراقي، بصرف النظر عن إيديولوجياتها ومفاهيمها وآرائها، من أجل أن نسرع في تحرير العراق، من هذا السرطان العفلي الذي يأكل العراق شعباً وجيشاً واقتصاداً وأرضاً ووطناً، وإلى آخره. ومن ثمّ نحن نرى أن الاختلافات الإيديولوجية والفكرية يجب أن تبقى ضمن التنظيمات، ولا تشغل الساحة العملية، ساحة الكفاح، بعواقبها ونتائجها.

نص المقابلة الصحافية التي أجراها المناضل جلال طالباني

مع الصحفيين ومراسلي الإذاعات ووكالات الأنباء
في واشنطن (١٩٨٨/٦/١٦)

- نحن نطالب ونناضل من أجل حكم ديمقراطي ومستقل في العراق، والذي يجب أن يتمتع في ظله شعب كردستان بحقه في تقرير مصيره بنفسه. في قاعة اتحاد الصحفيين الأميركيين في واشنطن، أجاب المناضل جلال طالباني على أسئلة الصحفيين، وأدناه نص المقابلة:

في بداية المقابلة الصحافية مع مندوب إذاعة صوت أميركا - القسم الفارسي - تحدث السيد جلال طالباني عن القضية الكردية، وعن التاريخ الحديث للحركة التحررية الكردية وأهدافها. وفي معرض تناوله للمسألة الكردية في العراق، قال السيد طالباني: بعد تأسيس الدولة العراقية، قامت الحكومات المركزية العراقية باستغلال ثروات كردستان، وخاصة الثروات المعدنية والنفطية، وسعت هذه الحكومات بصورة مستمرة ووفق خطة مدرسة ومنظمة، لترحيل الشعب الكردي عن وطنه؛ وهم ماضون في ذلك، إلى يومنا هذا، من أجل إبادة الشعب الكردي، كحلٍ للمسألة الكردية في العراق.

وقال السيد الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني إن شعب كردستان - العراق مبتلى بحربين، حرب الإبادة الشاملة التي تشنها الحكومة العراقية ضد شعب كردستان، والحرب العراقية - الإيرانية. ويضيف قائلاً إن الحرب العراقية - الإيرانية منفصلة عن الحرب العراقية - الكردية، والأخيرة مستقلة عن الأولى، ونحن مستقلون عن العداء المستعصي بين الحكومتين وتناقضاتهما.

ويستطرد السيد طالباني شارحاً الاتفاقية العراقية - الإيرانية لعام ١٩٧٥، والتي أدت إلى إنهاء المساعدات الإيرانية إلى ثوار كردستان. ويضيف بأن الحكومة العراقية تتهم

دوماً الكرد بأنهم لعبة بأيدي الإيرانيين في حربهم ضد العراق. وهنا يؤكد السيد طالباني بأن ثوار الكرد ومنذ عام ١٩٦١، العام الذي اندلعت فيه ثورتهم في العراق، حاولوا مراراً وبكل إمكانياتهم التحاور والتفاوض مع الحكومات العراقية المتعاقبة، إلا أنها لم تعترف بالحقوق المشروعة للكرد. بصدد العلاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، برئاسة الدكتور قاسم، والذي يقاوم الحكومة الإيرانية، يقول السيد طالباني إنه وتنظيمه لهما علاقة جيدة مع هذا الحزب ورؤيسه. وحول التعاون والتنسيق العسكريين بين الكرد والقوات الإيرانية في منطقة (حلبجة)، قال السيد طالباني إن ثوار كردستان هم الذين حرروا مدينة حلبجة، واستولوا على المواقع والمرافق الحكومية فيها؛ إلا أنه بعد الهجوم الكيماوي العراقي على المدينة، اضطر ساكنو المدينة وثورا كردستان إلى تركها؛ وبعدها قامت القوات الإيرانية بدخولها والسيطرة عليها. من حديث السيد طالباني بصدد العلاقة مع إيران، أدركنا بأن إيران تزود ثوار الاتحاد الوطني الكردستاني بالأسلحة والعتاد، وتسمح لأفراده بالمرور داخل الأراضي الإيرانية؛ إذ يضيف، شارحاً طبيعة العلاقة بين الأوك وإيران، بأنه بعد إعادة العلاقة بين الطرفين، فإنهما ينطلقان من عامل مشترك واحد، وهو مقارعة النظام العراقي؛ ويؤكد بأن إيران أقرت بموجب اتفاقية التعاون بين الطرفين، بترك الأراضي المحررة كافة، في كردستان العراق، تحت سيطرة الثوار الكرد.

*** السؤال الأول: ماذا تفعلون وماذا يكون مصير الكرد، عندما يتصالح الجانبان العراقي والإيراني؟**

- إن التصالح العراقي - الإيراني يضر بنا؛ إلا أن نضال شعب كردستان سوف يستمر، وتستمر حركة شعب كردستان التحريرية بإدامة ثورتها، ولن يستسلم شعبنا أبداً.

*** السؤال الثاني: ما هي أهداف شعب كردستان العراق، وما هو الهدف السياسي لشعبكم؟**

- تتلخص أهداف شعب كردستان - العراق، في الديمقراطية للعراق وحق تقرير المصير

لشعب كردستان العراق.

*** السؤال الثالث: ما هورأيكم بمستقبل الحكم في العراق؟.**

- نحن نطالب وناضل من أجل حكم ديمقراطي ومستقل في العراق، والذي يجب أن يتمتع في ظلّه شعب كردستان بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

*** السؤال الرابع: أثناء زيارتكم هذه لأميركا؛ هل حظيتم بالتأييد والدعم الحقيقيين**

لقضيتكم، من لدن الحكومة الأميركية؟.

- في أثناء هذه الزيارة، قابلت عدداً من أعضاء الكونغريس، وبعضاً من السناتور الأميركيين، ولمست فيهم صداقتهم لشعبنا الكردي؛ وتلقيت بارتياح بأنهم على علم ودراية بما يتعرض له شعب كردستان، من حرب الإبادة واستخدام السلاح الكيماوي ضده. كما علمت في واشنطن بأن الحكومة الأميركية منزعجة من ضرب شعب كردستان بالأسلحة الكيماوية، واتخذت موقفاً من ذلك؛ وبأنها تدين حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الكردي. وفي ما يتعلق بزيارتي هذه، فقد تلقيتُ الترحيب والاستقبال اللائق.

*** السؤال الخامس: يتعلق سؤالي هذا حول أحد آرائكم في معرض شرحكم للعلاقة**

بينكم وبين إيران؛ إذ تفضلتم بأنكم تفضلون الاتفاق السياسي على الاتفاق العسكري. يرجى توضيح نوعية اتفاقية كهذه وشرحكم لها.

- نحن نتعاون مع إيران، ولنا علاقة معها؛ لكوننا نحارب عدواً واحداً، يعادينا في حرب إبادة شاملة ضد شعب كردستان، كما وأنه أعلن حرباً عدوانية ضد إيران. نحن وإيران لدينا عدو مشترك واحد، ونعد صدام حسين مجرم حرب. إلا أنه من أجل تطوير تعاوننا العسكري، يجب أن نتفق على برنامج سياسي واضح، وفي منتهى الوضوح. إذ يجب أن تتضمن هذه الاتفاقية السياسية، مستقبل العراق، مصير شعب العراق من قبل شعب العراق، وكذلك مصير مستقبل شعب كردستان من قبل شعب كردستان نفسه؛ والذي يعني الإقرار بأن الشعب الكردي هو الذي يقرر مصيره بنفسه ويحدد مستقبله. ونتمكن بعد إبرام هذه الاتفاقية السياسية من أن نطور تعاوننا العسكري، ونديم ونصعد نضالنا

المشترك ضد النظام العراقي العدواني.

*** السؤال الأخير: هل تعتقدون بأن اتفاقية كهذه قابلة للتحقيق؟.**

- إنني أعتقد بأن إمكانية تحقيق هذه الاتفاقية متوفرة، إلا أن زمن تحقيقها منوط بالمستقبل.

(من منشورات الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني)

نص التصريحات التي أدلى بها المناضل جلال طالباني لهيئة الإذاعة البريطانية . القسم العربي (١٩٨٨/٧/١٩)

-أعتقد بأن الواقعية والمنطقية، تفرضان على جميع الذين يهتمهم تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، إدخال الحل العادل للقضية الكردية، ضمن الحل الذي يبحثون عنه الآن للحرب في المنطقة؛ لأنه من دون حل عادل وديمقراطي للقضية الكردية، لن يكون هناك الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.
-القضية الكردية، قضية تاريخية وموضوعية وحقيقية، لا بد من إيجاد حل لها.

أجرت هيئة الإذاعة البريطانية - القسم العربي، بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٩، المقابلة التالية مع الرفيق الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني:

١- حول رأيه بقبول إيران بقرار ٥٩٨ وإيقاف الحرب العراقية الإيرانية:

أجاب المناضل جلال طالباني قائلاً: إذا كان الحل السلمي للنزاع حلاً شاملاً، يشمل الحربين، العراقية - الإيرانية والعراقية - الكردية؛ فسيكون في مصلحة العراق بقوميتيه العربية والكردية، أما إذا كان الحل منفرداً بين العراق وإيران؛ فيعني هذا تحشيد كل القوات العراقية ضد الثورة الكردية في كردستان العراق، من أجل القضاء عليها، ويعني هذا تشديد سياسة الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي في العراق.

٢- هل ستمكنون من الوقوف أمام العراق دون مساعدات إيرانية، خاصة وأنه سيكون مع اتفاق السلام - وكما ذكرتم أنتم - في وضع يمكنه من تركيز كل أو معظم قوته ضدكم؟.

- نعم ستمكن، كما برهن التاريخ؛ إذ إن الثورة الكردية بدأت في عام ١٩٦١، ثم توقفت في سنة ١٩٧٥، واستؤنفت في عام ١٩٧٦، رغم الاتفاق المعروف بين الشاه الإيراني والرئيس العراقي الحالي، ورغم أن الدولتين كانتا تتعاونان في ما بينهما ضد الثورة

الكردية. لأن الثورة الكردية حقيقة موضوعية تابعة من المجتمع الكردي، ومن طموحات الشعب الكردي، لذلك فهي تستطيع مواصلة نضالها بالاعتماد على قوى شعبها، حتى من دون المساعدة من الخارج.

٣- الآن، ما هو الحل من وجهة نظركم؟ هل ستواصلون القتال، أم أنكم تفضلون اللجوء إلى مائدة المفاوضات؟.

- نحن نواصل الكفاح السياسي والمسلح، ونواصل النضال من أجل الدفاع عن وجود الشعب الكردي، المههد بالفناء، ومن أجل تحقيق حقوقه؛ لكننا نفضل أن يكون هنالك حل سياسي شامل للحربين (الحرب العراقية - الإيرانية، والحرب العراقية - الكردية)، بما يحقق احترام ووجود وحقوق الشعب الكردي، ضمن الوحدة الوطنية العراقية.

٤- ولكن ولا شك، أنكم لا تستطيعون أن تفرضوا أن يكون حل القضية الكردية جزءاً من اتفاق السلام بين إيران والعراق.

- أعتقد بأن الواقعية والمنطقية تفرضان على جميع الذين يهتمهم تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، إدخال الحل العادل للقضية الكردية، ضمن الحل الذي يبحثون عنه الآن للحرب في المنطقة؛ لأنه من دون حل عادل وديمقراطي للقضية الكردية، لن يكون هناك الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، كما برهنت على ذلك تجربة اتفاقية الجزائر بين الشاه والرئيس العراقي الحالي؛ إذ سرعان ما اندلعت الخلافات، واندلعت على أثرها الحروب. إذن، القضية الكردية، قضية تاريخية وموضوعية وحقيقية، لا بد من إيجاد حل لها.

(من منشورات الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني).

جلال طالباني يتحدث إلى «عراق الغد»

العدد (٦٢)، السنة ٢ / ٣١ - ٨ - ١٩٨٨

(صحيفة وطنية وديمقراطية، تصدر مرة كل أسبوعين/ لندن)

- القضية القومية في هذا العصر، لأي قومية كانت، في أي بقعة من العالم، وفي دول متعددة القوميات، لا تحل إلا بحق تقرير المصير. حق تقرير المصير هو العلاج لمرض القضية القومية.
- أما الحكم الذاتي والحقوق الديمقراطية والحريات، وأحياناً الحقوق الثقافية، فهي كلها من المسكنات والمهدئات، التي هي أيضاً ضرورية في أحيان معينة.
- الاتحاد الوطني الكردستاني يفضل أن يكون هناك عراق ديمقراطي ومستقل، وأن يمارس الشعب الكردي حقه في تقرير المصير ضمن هذا العراق الديمقراطي المستقل؛ أي أن يشكل إما اتحاداً كونفدرالياً أو اتحاداً فدرالياً.
- دائماً الشعوب تحب التآلف، تحب الاتحاد؛ إذا كانت هذه العلاقات قائمة على أساس المساواة التامة، عدم وجود التمييز، تحقيق المصالح المشتركة، وتحقيق الحقوق القومية المشتركة. أما إذا انقلبت الآلية إلى اضطهاد قومي وحرمان من الحقوق، وإلى نوع من التمييز القومي أو الطائفي، فإن الشعوب تفضل الانفصال والابتعاد عن بعضها بعضاً.
- في الحقيقة، مسألة حق تقرير المصير تخص الشعب الكردي؛ ولكن نحن ندعو الشعب الكردي دائماً إلى مراعاة العلاقات التاريخية بين العرب والكردي، إلى مراعاة المصالح المشتركة، إلى مراعاة الظروف الدولية. ولكن نحن نصر في الحقيقة، على أن الشعب الكردي - شأنه شأن سائر الشعوب في العالم - له مثلهم الحق في تقرير مصيره.
- أعتقد أن المحصلة الآن لدى الجميع، هي أنهم باتوا مقتنعين بضرورة الديمقراطية للمجتمع، كضرورة الهواء والماء للإنسان، وأن الجميع أصبحوا مؤمنين بأن غياب

الديمقراطية، هو من أهم أسباب المآسي والمشاكل التي يعاني منها العراق، وسائر البلدان في المنطقة العربية، وكذلك في الشرق الأوسط؛ ومن ثمَّ فإن الديمقراطية أصبحت ضرورة حياتية، وأصبحت موضع احترام وإقرار واعتراف الجميع بها وبضرورتها.

- كيسنجر بنفسه يعترف في تقرير سري للكونغرس، بأنه خان الكرد، وأنه لعب بالورقة الكردية، ودفع العراق لخلق المشاكل لسوريا، لكي تركع سوريا وتُجبر على الخضوع.

- يقول هنري كيسنجر: «إننا ساعدنا العراق للتخلص من الثورة الكردية، كي ندفع العراق ونحرضه ضد سورية»، (التي كانت تعرقل سياسة «خطوة خطوة» المعروفة لهنري كيسنجر).

- على السياسيين المسؤولين، أن يفكروا بمسؤولية وبعُد نظر.

* دأبت «عراق الغد» منذ صدورها، على عقد لقاءات مع أقطاب المعارضة الوطنية، الذين يمثلون قوى وأحزاب الحركة الوطنية والديمقراطية، العربية والكردية. ويسرنا اليوم أن نرحب باسم هيئة تحرير الصحيفة، بالأستاذ جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، لإتاحته هذه الفرصة الطيبة لاطلاع قراء صحيفتنا على رأي ومواقف قوى المعارضة... وانطلاقاً من حرصنا وتأكيدنا على ضرورة الاتفاق والتحالف بين قوى شعبنا الوطنية كافة، لمواجهة العدو المشترك، المتمثل بحزب البعث العفلق الفاشي، ونظامه الدكتاتوري وصدام حسين وزمرته الدموية.

- أشكركم على هذه الكلمات الطيبة، وأغتتم هذه المناسبة لأحيي الأخوة العاملين في صحيفة (عراق الغد)، الصحيفة الوطنية الديمقراطية، العاملة في خدمة الحركة الثورية الديمقراطية العراقية. وأتمنى للصحيفة والأخوة العاملين فيها كل التوفيق والنجاح في نضالهم، من أجل التعبير عن وجهات نظر الحركة الديمقراطية والثورية الكردية والعربية في العراق. وأنا مسرور بهذا اللقاء، ومستعد للإجابة على كل الأسئلة التي تتفضلون بها.

* المحور الأول، في الحقيقة، يدور حول الجبهة الكردستانية العراقية؛ إذ حظيت بترحيب واسع لانبثاقها، وخاصة بالارتباط بالظروف الخطيرة التي يمر بها الشعب العراقي بشكل عام، والشعب الكردي بشكل خاص؛ والتي كان الاتحاد الوطني الكردستاني طرفاً

في هذه الجبهة. ما هو تقييمكم لأهمية الجبهة الكردستانية، وما هي مهماتها؟

- من الطبيعي أن ترحب القوى التقدمية والديمقراطية، والعناصر المعارضة المخلصة في العراق، بالجبهة الكردستانية؛ لأنها توحيد لجهود ثورية وفاعلة على الساحة الكردستانية العراقية، والمؤمنة بالديمقراطية للعراق وحق تقرير المصير للشعب الكردي. والترحيب أيضاً ينبع، من وجهة نظري، من حقيقة إدراك المرشحين جميعاً، بأن الجبهة الكردستانية العراقية هي خطوة مهمة على طريق الجبهة الوطنية والتقدمية العراقية الشاملة؛ الجبهة التي يجب أن تضم كل قوى المعارضة العراقية، لتوحيد جهود كل المعارضين العراقيين، في النضال من أجل إنقاذ العراق من الفاشية والحرب، ومن أجل الديمقراطية وحق الشعب العراقي في اختيار نظامه بحرية، من دون تدخل خارجي.

الخطوات التي سبقت الجبهة الكردستانية، تتمثل في الاتصالات التي جرت بين الأطراف المؤسسة للجبهة، والتي سبقتها خطوة المصالحة الوطنية، التي تمت في الأعوام الماضية بين (أوك) وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردي، وشم الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.

المصالحة الوطنية التي تمت بين هذه الأطراف، هيأت الأرضية اللازمة لتوحيد قواها الفاعلة على الساحة، خاصة وأن هذه القوى قوى مناضلة، وتمتلك قوات مسلحة عاملة على الساحة، مما يحتم توحيد جهودها، وكذلك التنسيق بين فعالياتها، ومن ثمّ وضع الروابط والضوابط التي تمنع الاصطدام والاحتكاك بين هذه القوى على الساحة؛ وكذلك الضرورة التاريخية للجبهة المعروفة، ثم ضرورة توحيد قوى ثورة واحدة عاملة بين ظهري شعب واحد، أو على أرض واحدة؛ إذ لا يجوز أن تكون مثلاً عدة حكومات في مدينة واحدة، كذلك لا يمكن أن تكون مثلاً عدة ثورات في منطقة واحدة، لكل طرف جيشه ومحاكمه ودوائره المختصة. إذن، كان لا بد من توحيد هذه القوى في جبهة.

أما الخطوات التي تمت قبل الإعلان عن تأسيس الجبهة، فتتمثل في المباحثات الثنائية واللقاءات الثنائية والبيانات المشتركة الصادرة بين الأطراف المؤسسة، وكذلك في عقد اجتماعات عديدة في السنة الماضية، بحضور الأطراف كافة، المؤسسة للجبهة الكردستانية، لمناقشة ميثاقها وبياناتها وأسسها، والشعارات الأساسية التي تحملها.

كانت النتائج إيجابية وجيدة؛ فقد تم التوصل إلى الإعلان عن الجبهة، باشتراك خمسة أحزاب كردستانية وحزب عراقي، عربي وكرددي وهو الحزب الشيوعي العراقي، الذي له إقليم كردستان الممثل في الجبهة. والتسمية في نظري هي التعبير عن المضمون والمطلوب؛ فالجبهة لا تضم فقط قوى كردية، بل تضم قوى كردستانية وعراقية. ثم هذه الجبهة لا تقتصر نضالها على المطالب الكردية، إنما تناضل من أجل الديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب العراقي، بجانب نضالها من أجل الحقوق المشروعة للشعب الكردي، المعبر عنها بحق تقرير المصير. وأيضاً التسمية تعبر عن حرص قوى وأطراف الجبهة على الجبهة العراقية الشاملة، ومن ثمّ على توحيد قوى المعارضة العراقية. وكذلك تمثل حقيقة، وهي أن الجبهة الكردستانية تفضل أن يمارس الشعب الكردي حقه في تقرير المصير، ضمن عراق ديمقراطي مستقل، بالشكل الذي يفضله الشعب الكردي؛ ومن ثمّ بما يعزز الوحدة الوطنية والنضالية بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي. الاسم هو في الحقيقة، على مسمى.

الجبهة الكردستانية العراقية ليست داعية حرب:

* ما هي مواقف الجبهة الكردستانية الملموسة من النظام الدكتاتوري، الحرب والبديل القادم، والنضال التحرري للشعب الكردي في العراق؟.

- الجبهة الكردستانية تدعو في بيانها وبرنامجهما إلى تخليص العراق من الدكتاتورية والحرب؛ ومن ثمّ تدعو إلى إسقاط النظام الدكتاتوري القائم، إنهاء الحرب بين العراق وإيران، على أسس ديمقراطية تضمن مصالح الشعبين الجارين العراقي والإيراني. والموقف من البديل طبعاً هو البديل الديمقراطي، الذي يوفر جميع الحقوق والحريات الديمقراطية للعراقيين كافة، ويضمن حق تقرير المصير للشعب الكردي، باعتبار ذلك أيضاً من الحقوق الديمقراطية، وكذلك البديل الذي يضمن حق الائتلاف الديمقراطي العراقي بين القوى المناضلة، وفق برنامج مشترك لتحقيق أهداف مشتركة.

أنا أريد أن أتوقف عند نقطة الحرب، لأنه أحياناً تثار مسألة العلاقة بين الحرب والإسقاط... نحن نعتقد أنه توجد علاقة دياكتيكية، علاقة موضوعية، علاقة أساسية

فاعلة بين الإسقاط وإنهاء الحرب... ولكن ذلك لا يعني أن إنهاء الحرب مرفوض قبل إسقاط الدكتاتورية. الجبهة تفضل إسقاط الدكتاتورية وإقامة حكم ديمقراطي، قادر على تحقيق السلم؛ لأننا نعتقد أن الدكتاتورية القائمة هي التي أشعلت الحرب، وهي التي تريد إدامتها، وهي التي تريد مواصلة الحرب لاستغلالها من أجل بقائها في دست الحكم؛ ولكن ذلك لا يعني أن الجبهة الكردستانية ترفض إنهاء الحرب قبل الإسقاط. البيان الأخير الصادر من قبل القيادة السياسية للجبهة الكردستانية، فيه فقرة واضحة تدعو إلى إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية والحرب العراقية - الكردية. يعني إنهاء حرب الإبادة ضد الشعب الكردي أيضاً، التي يشنها النظام العراقي منذ سنين. ومن ثمّ إن الجبهة الكردستانية العراقية ليست داعية حرب، إنما هي تدعو إلى حل شامل عادل وسياسي للحربين، للحرب العراقية - الإيرانية وللحرب العراقية ضد الشعب الكردي؛ لأن هاتين الحربين حربان ظالمتان إجراميتان، تجلبان المآسي والكوارث والويلات على الشعب العراقي، بقوميتيه العربية والكردية وسائر مواطنيه. هذا هو الموقف الصريح والواضح للجبهة الكردستانية من الحرب.

خطوة مهمة على طريق توحيد القوى:

* أكدت وثائق الجبهة الكردستانية على أنها «جبهة كردستانية عراقية تناضل من أجل جبهة عراقية شاملة»... ماذا يعني ذلك بالملمس؟.

- هذا يعني أن الجبهة الكردستانية العراقية تعتقد أن تحقيق أهداف الشعب العراقي، وتحقيق أهداف المرحلة الديمقراطية الحالية، يتطلب توحيد كل قوى المعارضة العراقية، وتوحيد كل المناضلين والعاملين، والساعين من أجل الديمقراطية في العراق والحقوق المشروعة للشعب الكردي، سواء كانوا عرباً أم كرداً أم تركماناً، وعلى اختلاف وجهات نظرهم وفلسفاتهم الحزبية والسياسية؛ ومن ثمّ إن الجبهة الكردستانية تدرك حقيقة وأهمية وضرورة النضال من أجل جبهة شاملة وحقيقية، لأنها خطوة مهمة على طريق النضال من أجل توحيد القوى، وليست بديلة عن الجبهة العراقية الشاملة، وليست نهاية المطاف للعمل الجبهوي. الجبهة الكردستانية ليست نهاية المطاف، بل هي البداية

الحقيقية الجادة في مسيرة تحقيق الجبهة العراقية الشاملة. أقول ذلك لا مبالغة ولا تمجيداً بالجبهة الكردستانية فحسب؛ بل ولبيان حقيقة أن الجبهة الكردستانية بحكم كونها جهة فاعلة على الساحة، وبحكم كونها ذات علاقات إيجابية مع كل أطراف المعارضة العراقية، تستطيع أن تؤدي دوراً كبيراً في التقارب، وفي تقريب وجهات النظر بين هذه القوى. فمثلاً الجبهة الكردستانية لها علاقات جيدة مع التيار الإسلامي، وهي لها أيضاً علاقات جيدة مع التيار العلماني، مع التيار القومي، البعثي الناصري؛ ومن ثمّ فهي تستطيع أن تكون حلقة وصل، أو تقوم بدور الوساطة بين هذه الأطراف، للم صفوفها وتوحيد قواها في جبهة عراقية شاملة.

*** ما هي شروط ومستلزمات تحويل هذه الجبهة إلى قوة فاعلة ومؤثرة، حسب تقدير الاتحاد الوطني الكردستاني؟**

- في الحقيقة، نحن نعتقد أن الجبهة الكردستانية هي جبهة فاعلة؛ ولكن لزيادة قدرتها على إنجاز مهماتها، نعتقد أن هذه الجبهة الكردستانية يجب أن تسرع في إقامة مؤسساتها السياسية، القيادة السياسية والقيادة العسكرية، وقيادة العلاقات الخارجية وقيادة الأمور المالية والإدارية، ومن ثمّ تسرع في توحيد قوى البيشمركة وقوى الأنصار في جيش ثوري واحد، قادر على إنجاز المهمات المطلوبة؛ وكذلك في تمتين العلاقات بين أطرافها، وتوحيد مؤسسات الثورة وهيئاتها؛ ومن ثمّ قيام الجبهة بدورها في تنظيم وتعبئة وتوحيد قوى الثورة، وزجها في المعارك وقيادتها بصورة مشتركة من قبل الأطراف المؤسسة للجبهة.

الحكم الذاتي إجراء ديمقراطي وخطوة ديمقراطية:

*** تفضلت حول حق الشعب الكردي في تقرير المصير. في ظروف العراق الملموسة، هل المقصود حق الشعب الكردي في تقرير المصير، بإقامة الحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكردي، الموجود على أرض العراق؛ أم المقصود مسائل أخرى؟. أي ما هو موقف الجبهة الكردستانية بهذا الشأن؟.**

- الحقيقة، أنا أريد أن أكون واضحاً وصريحاً في هذه النقطة، كي لا يبقى أي غموض وأي نوع من الالتباس في الموضوع. نحن نعتقد أن القضية القومية لأي شعب من الشعوب في العالم، لا تحل إلا بحق تقرير المصير. الحكم الذاتي ليس حلاً للقضية القومية؛ الحكم الذاتي هو إجراء ديمقراطي، هو خطوة ديمقراطية؛ وهذا لا يعني أن الحكم الذاتي مرفوض دائماً وغير مقبول أبداً؛ بالعكس، إن الحكم الذاتي كإجراء ديمقراطي، كجزء تقدمي، كإجراء يساعد الشعب المظلوم على تحقيق جملة من أهدافه مقبول دائماً. هذه المسألة لتكن واضحة. ولكن تحقيق الحكم الذاتي لا يعني حل القضية القومية؛ فالقضية القومية في هذا العصر، لأي قومية كانت، في أي بقعة من العالم، وفي دول متعددة القوميات، لا تحل إلا بحق تقرير المصير. حق تقرير المصير هو العلاج لمرض القضية القومية. إذا كان طبيبٌ يعالج مريضاً، فالمريض يحتاج إلى عملية. فالعملية هنا - العملية الثورية التي تقضي على المشكلة نهائياً - هي حق تقرير المصير. أما الحكم الذاتي والحقوق الديمقراطية والحريات، وأحياناً الحقوق الثقافية، فهي كلها من المسكنات والمهدئات، التي هي أيضاً ضرورية في أحيان معينة. حق تقرير المصير أيضاً حق واضح في العالم. يعني حق الدولة، حق تشكيل الدولة؛ ولكن هذا الشعب الذي له حق تقرير المصير، هو الذي يختار شكل الدولة. هل يؤسس دولةً منفصلة، أم يؤسس دولة اتحادية؟ وهذه الدولة الاتحادية، أتكون كونفدرالية أو فيدرالية؟ وما هو مداها وصلاحياتها...؟ هذه مسألة تخص الشعب صاحب الحق. مثلاً، أنا آتي لك بمثال، ثورة أكتوبر. ثورة أكتوبر عندما حدثت، حررت الشعوب التي كانت تعيش في سجن الشعوب. روسيا القيصرية كانت توصف بـ (سجن الشعوب)؛ أكتوبر خيرت كل شعب، عدا الشعب الروسي، أن يختار بنفسه تقرير مصيره. كلهم أسسوا جمهوريات، بعضها جمهوريات برجوازية كفنلندا وبولونيا، وبعضها جمهوريات اشتراكية. ثم عادت هذه الجمهوريات الاشتراكية بعد ٦ سنوات من انتصار ثورة أكتوبر، فأُسست اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. هذا يعني أن حق تقرير المصير يعني حق الدولة، حق تشكيل دولة. ولكن إذا كنت تريد أن تسألني: هل الاتحاد الوطني الكردستاني يفضل أن يستعمل الشعب الكردي الحق المطلق والمشروع، حق تقرير المصير؛ أن يستعمل هذا الحق بشكل دولة كردية منفصلة؟ أنا أجيبك بأن الاتحاد الوطني الكردستاني يفضل أن يكون هناك عراق

ديمقراطي ومستقل، وأن يمارس الشعب الكردي حقه في تقرير المصير ضمن هذا العراق الديمقراطي المستقل؛ أي أن يشكل إما اتحاداً كونفدرالياً أو اتحاداً فدرالياً.

دائماً الشعوب تحب التآلف، تحب الاتحاد:

* أو حكم ذاتي...!؟

- هذا يختاره الشعب الكردي. الشعب الكردي هو الذي يختار نوع الشيء؛ فالشيء المتفق عليه في الجبهة الكردستانية هو حق تقرير المصير. وإذا كانت الديمقراطية موجودة ومتحققة في العراق، فالجبهة الكردستانية تفضل أن يستعمل الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن الاتحاد الاختياري؛ بمعنى أننا نعتقد، وكما أنتم بلا شك تعرفون، في العالم يوجد نوعان من العلاقات بين الأمم: علاقات اختيارية وعلاقات إلحاقية قسرية. يعني أن تُجمع قوميات متعددة بالقوة وبالغنف، وعلى أساس حرمانها من الحقوق ضمن دولة واحدة، سواء كانت دولة استعمارية أم دولة من العالم الثالث؛ أو أن تتحد قوميات مختلفة باختيارها، بإرادتها الحرة، ضمن دولة واحدة. توجد في العالم نماذج عديدة: الدول الاستعمارية، الإمبراطوريات القديمة، الدول الرجعية - تمثل الدول الإلحاقية، الوحدات الإلحاقية - والدول الاشتراكية. مثلاً في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا، حتى في الهند غير الاشتراكية، في سويسرا البرجوازية... هذه الأنواع من الاتحادات هي اتحادات اختيارية. الآن إذن، في ما يخص الشعب السويسري، إذا تسأل كل قومية من القوميات الموجودة (الألمان، الفرنسيون، الإيطاليون) يصرون على البقاء ضمن الاتحاد السويسري، لأنهم يرون مصلحتهم في ذلك... دائماً الشعوب تحب التآلف، تحب الاتحاد، إذا كانت هذه العلاقات قائمة على أساس المساواة التامة، عدم وجود التمييز، تحقيق المصالح المشتركة، وتحقيق الحقوق القومية المشتركة. أما إذا انقلبت الآلية إلى اضطهاد قومي وحرمان من الحقوق، وإلى نوع من التمييز القومي أو الطائفي، فإن الشعوب تفضل الانفصال والابتعاد عن بعضها بعضاً. الشعوب دائماً من مصالحها التآلف، خاصة نحن شعوب الشرق لدينا مصالح مشتركة كثيرة وروابط عديدة، روابط إسلامية، تاريخية، اجتماعية، عادات وتقاليد، هذه كلها تحتم التقارب والتآلف

والاتحاد؛ ولكن عندما يأتي نظام يفرض حكماً دكتاتورياً فاشياً دموياً، ويفرض الاضطهاد القومي، ويشن حرب إبادة، ويستعمل الأسلحة الكيماوية، ويحوّل الوطن الواحد أو الدولة الواحدة إلى جحيم، فلا أعتقد أن هناك بشر في العالم يفضل أن يبقى في الجحيم، بل ويهرب من الجحيم. فعدد الهاربين العرب من العراق، أكثر من عدد الكرد الهاربين، لماذا؟. لم لا يبقون؟. لأن العراق تحول إلى سجن وإلى جحيم، وهذا في الحقيقة نوع من الانفصال عن الحاكم العراقي.

فالمسألة، في الحقيقة، مسألة حق تقرير المصير تخص الشعب الكردي؛ ولكن نحن ندعو الشعب الكردي دائماً إلى مراعاة العلاقات التاريخية بين العرب والكرد، إلى مراعاة المصالح المشتركة، إلى مراعاة الظروف الدولية. ولكن نحن نصر في الحقيقة، على أن الشعب الكردي - شأنه شأن سائر الشعوب في العالم - له مثلهم الحق في تقرير مصيره.

الحرب العراقية . الإيرانية والحرب ضد الشعب الكردي:

* تفضلت أن هناك حربان: الحرب العراقية - الإيرانية والحرب العراقية ضد الشعب الكردي... شخصياً لا أرى المسألة هكذا، «حرب عراقية» ضد الشعب الكردي! هي في الحقيقة حرب النظام الفاشي الدكتاتوري ضد الشعب العراقي، والتي تشمل الشعب العربي والشعب الكردي وكل ما هو موجود في أرض العراق.

- لا، مع الأسف نحن مختلفون حول هذه النقطة، نحن نعتقد أنه طبعاً عندما نقول «العراق» نقصد النظام، وإلا حتى مع إيران فالشعب العراقي ليس هو الذي يحارب إيران. الحكم الفاشي هو الذي شن الحرب على إيران، وأعتقد أن أكثرية الشعب العراقي الآن لو جرى استفتاءه يصوت ضد الحرب مع إيران. أنت تعرف أنه الآن أكثرية قوى المعارضة العراقية، الشيعية والكردية، تتعاون مع إيران؛ فمن ثمّ لا يمكن أن تكون أكثرية الشعب العراقي هي في حرب مع إيران. لمّا نقول «الحرب العراقية - الإيرانية»، اصطلاحاً نقصد عملاء! إذا تريد الدقة العلمية تقول «حرب النظام العراقي ضد الجارة إيران».

أما الشيء الثاني فهو حرب النظام العراقي ضد الشعب الكردي. صحيح أن النظام العراقي يعادي الكل، يعادي كل القوى الخيرة في العراق، عرباً وكرداً، حتى يعادي العناصر

الخيرة داخل الحزب الحاكم؛ ولكن هناك أيضاً حقيقة، وهي أن الحكم يشن حرب إبادة ضد الشعب الكردي، تتمثل هذه الحرب في تهجير الشعب الكردي، في تدمير قراه، في سياسة الحكم العفلي القائمة على الاستيطان في المناطق الكردية، على استعمال الأسلحة الكيماوية. صحيح أن النظام لا يتردد في استعمال الأسلحة الكيماوية ضد حتى تكريت إذا ثارت عليه، ولكن الموقف هناك هو موقف دفاعي عن الحكم.

إذن، حرب الإبادة في كردستان العراق، موقف شوفيني مغلف بغلاف عربي بعثي شوفيني... يعني اختلافي مع ما تفضلت به، هو أن الطرح الذي قدمته قائم على أساس يمكن وجود سياسة شوفينية، كما توجد هناك مثلاً سياسة طائفية ضد الشيعة في العراق. السياسة الطائفية لا تعني أن السنة هم الذين يظلمون الشيعة في العراق. لا، يعني أن النظام القائم هو الذي يضطهد الشيعة، وهذه حقيقة يجب أن لا نخاف من ذكرها، وإن كانت مؤلمة وإن كانت مزعجة، وإن كانت غير مقبولة، وإن كانت مؤسفة أن تظهر في نهاية القرن سياسة شوفينية وسياسة طائفية في بلد مثل العراق، ولكن هذه الحقائق المؤلمة لا بد من ذكرها.

توحيد كل القوى... دون استثناء أحد فيها:

* هذا هو المحور الأول حول الجبهة الكردستانية... المحور الثاني هو حول الجبهة الوطنية... تواردت في المدة الأخيرة أخبار عن محاورات ومشاورات للتوصل إلى تحالف جبهي وطني عريض وشامل. لماذا هناك حاجة إلى هذه الجبهة، وما هي أهمية انبثاقها؟ وهل كنتم طرفاً في هذه اللقاءات؟ ما هي نتائج هذه اللقاءات، وما هي الخطوات اللاحقة؟ وما هي، في تقديركم، الصعوبات الحالية التي تعترض قيامها وسبل تذليلها؟

- الجبهة الشاملة ضرورة تاريخية لتجميع قوى الشعب العراقي، كقوى الشعبين الشقيقين العربي والكردي، في النضال المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وأعتقد أنه كتبت عن هذه الضرورات في الكتب والدراسات ما يغنيننا عن الاسترسال فيها؛ ولكن الجبهة الشاملة المنشودة الآن أصبحت ضرورة ملحة، سبب ضرورة الإسراع بإنقاذ

العراق من كوارث الحرب الدكتاتورية، مما يتطلب توحيد كل القوى العاملة ضد النظام، ومن أجل ترسيخ حقيقة بدأت تتجسد عند الجميع، وهي ضرورة الديمقراطية.

الديمقراطية لم تكن موجودة، أو مجسدة بالكيفية الحالية، عند الأطراف العراقية العاملة على الساحة الديمقراطية والتحريرية... سابقاً، كانت هنالك نزعات للاحتكار السياسي أو الحزبي، وكانت القوى الديمقراطية تتهم من قبل القوى القومية بنوع من الاتهامات، لأنها تكثر الحديث عن الديمقراطية؛ بينما من الجانب الآخر - الجانب اليساري - كانت تظهر مفاهيم تقيّد الديمقراطية، «كالديمقراطية الموجهة» و«الديمقراطية الشعبية»... إلخ من الاصطلاحات، التي كانت في الحقيقة تضع قيوداً على مضامين ومفاهيم الديمقراطية. أعتقد أن المحصلة الآن لدى الجميع، هي أنهم باتوا مقتنعين بضرورة الديمقراطية للمجتمع، كضرورة الهواء والماء للإنسان، وأن الجميع أصبحوا مؤمنين بأن غياب الديمقراطية، هو من أهم أسباب المآسي والمشاكل التي يعاني منها العراق، وسائر البلدان في المنطقة العربية، وكذلك في الشرق الأوسط؛ ومن ثَمَّ فإن الديمقراطية أصبحت ضرورة حياتية، وأصبحت موضع احترام وإقرار واعتراف الجميع بها وبضرورتها.

الجهود المبذولة لتحقيق الجبهة عديداً وكثيرة. أستطيع التحدث عن الجانب الذي أسهمنا فيه نحن. فالاتحاد الوطني الكردستاني بحكم علاقته مع القوى الديمقراطية والدينية والشيوعية والقومية في الساحة العراقية، بذل جهوداً لتقريب وجهات النظر مع الجميع. كان لي شرف العمل والحوار مع هذه الأطراف؛ ففي اللقاء مع الأخوة العاملين في الحركة الإسلامية، وخصوصاً في حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومنظمة العمل الإسلامي والشخصيات الدينية المستقلة، طرحت موضوع الجبهة الشاملة، وحاولت تذليل العقبات التي كانت ترد؛ مثل هل يجب أن يوجد الحزب الشيوعي أو لا؟ وهل يجب أن يوجد الطرف القومي الفلاني أو لا؟. بالنتيجة أعتقد توصلنا إلى قناعة مشتركة، وهي ضرورة توحيد كل القوى، دون وضع الفيتو على أحد ودون استثناء أحد من هذه الجبهة.

وعندما أتيت إلى لندن، هنا أيضاً بحثنا مع الأطراف بصورة مباشرة وغير مباشرة، ضرورة الاتفاق أقلّ على ما يمكن عمله لتوحيد عمل المعارضة في لندن. وأعتقد أن اللجنة التي انبثقت بعد استشهاد السيد مهدي الحكيم، هي تمثل نموذجاً للعمل العراقي

المتحد في المملكة المتحدة.

ولما زرت دمشق بذلت جهوداً مع الأطراف كافة، ومع الأخوة في حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، واتفقنا على الدعوة لاجتماع مع أطراف عديدة. لم يحضره فقط حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية؛ كل أطراف المعارضة العراقية الأخرى حضرته. حضرتُ هذا الاجتماع، وكان الاجتماع في رأيي خطوة مهمة على الطريق، وليس بديلاً عن الجبهة؛ وإنما كان الاجتماع خطوة مهمة على طريق الدعوة الجادة والعامّة والناجحة للجبهة. العقبات والصعوبات التي تعترض الجبهة، هي في الحقيقة ناجمة عن... الآن... دعني أجد كلمة خفيفة... تكاسل أو عدم اندفاع بعض الأطراف الإسلامية للجبهة؛ فالأطراف المحسوبة على التيار الديمقراطي، أقصد الشيوعيين والديمقراطيين، والأطراف القومية، الناصريين والبعثيين، والأطراف الكردية كلها جاهزة، لكن الأطراف الإسلامية بعضها متحمسة... بعض الأطراف متحمس، وبعض الأطراف ما زال يتردد. أعتقد أن هذا كان هو السبب الأساسي في تأخير العمل الجاد للجبهة، وأن هذه الصعوبات في طريقها إلى الزوال؛ لأن الأخوة في التيار الإسلامي، أو في القسم الأعظم من التيار الإسلامي، أصبحوا معتقدين الآن ومؤمنين بضرورة الجبهة.

إن الأخوة في حزب الدعوة وفي منظمة العمل الإسلامي، أصبحوا مستعدين للجبهة الشاملة. أملي كبير بأن يوافق أيضاً الأخوة في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على فكرة الجبهة الشاملة، وأن تظهر إلى الوجود هذه الجبهة قريباً.

إدانة جريمة حلبجة بلهجة أخف مما يستحقها النظام:

* المحور الثالث في المقابلة حول مجزرة حلبجة واستخدام النظام للسلح الكيماوي بشكل واسع؛ جريمة بشعة اقترفها النظام الدكتاتوري وإلى حد الأيام الأخيرة، عندما استخدمها بعيداً عن ميدان المعارك مع إيران، كما جاء في بيان الجبهة الكردستانية... ما هو تقييمكم لردود الفعل العالمية حول هذه الجريمة ولفضحها... ما هي الدروس التي استخلصتها الحركة التحررية الكردية من مأساة حلبجة؟.

- المجزرة الرهيبة التي ارتكبها صدام في حلبجة ضد السكان العزل والمدنيين من نساء وأطفال وشيوخ، لا سابقة لها في التاريخ. مجزرة رهيبة ووحشية وفظيعة جداً في الحقيقة؛ ولكن ليست هذه المرة الأولى التي يستعمل فيها النظام العراقي الأسلحة الكيماوية. إن النظام العراقي بدأ باستعمال الأسلحة الكيماوية منذ بداية ١٩٨٧ في كردستان العراق، في مناطق سكنية مأهولة، في مناطق بعيدة عن الحدود مع إيران، في مناطق بعيدة عن ساحة القتال بين العراق وإيران، وحتى استعمل هذا السلاح في منطقة بهدينان و ضد قوات الأحزاب... صحيح أن الاتحاد الوطني الكردستاني هو الذي انفرد بكثرة، بـ «نعمة» الحرب الكيماوية للنظام العراقي!. الردود العالمية لمجزرة حلبجة كانت واسعة وشديدة في إدانة الحكم العراقي، من قبل القوى الحريضة على حقوق الإنسان، ومن قبل الصحافة والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب الشيوعية في الغرب. ولكن كانت الإدانة خفيفة من قبل الدول؛ فالدول بدون استثناء، بدءاً بالولايات المتحدة الأميركية وإلى فرنسا وإلى بريطانيا وإلى ألمانيا وإلى الدول الإسكندنافية، التي دانت استعمال الأسلحة الكيماوية علناً، دانتها بلهجة أخف مما يستحقها النظام العراقي. هذه المجزرة الرهيبة والبشعة كانت في الحقيقة تستحق إدانة صارمة وحازمة وعنيفة للنظام. في أثناء المحادثات مع الأميركيين في واشنطن، بينت لهم أنهم باللهجة الخفيفة في الإدانة، يشجعون العراق على مواصلة استعمال السلاح الكيماوي. أعطيتهم مثلاً لِمَا سموه الدفاع عن حق النقابة - هي نقابة التضامن في بولونيا - بحق الوجود؛ أوقفوا كل المساعدات والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع جمهورية بولونيا الشعبية، التي هي دولة كبيرة وعضو في الأمم المتحدة، بينما بعد مجزرة حلبجة زادوا المساعدات الاقتصادية للعراق. ويؤسفني أن أقول، وأرجو أن تكتب ذلك ولا تحذفها من صحيفتك، إن الإدانة من جانب الدول الاشتراكية لم تظهر على العلن، وهذا موقف مؤسف ويؤلم كل إنسان كردي، وكل إنسان يحب الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية؛ إذ إن هذا الموقف الساكت عن هذه الجريمة، قد خيب الآمال المعلقة على هذه الدول. كان الأمل أن تكون الدول الاشتراكية هي المبادرة في رفع أصوات الاحتجاج عالياً.

يؤسفني أن أقول إنه عندما كان وفد الحزب الشيوعي العراقي يجمع تواقيع على برقية، أرسلت إلى صدام حسين، ووقع عليها نحو ٤٦ حزباً شيعياً في الحكم وخارج الحكم، في أثناء اجتماع مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) في براغ، رفض مندوب الحزب الشيوعي السوفييتي مثلاً التوقيع على هذه البرقية، التي كانت أيضاً برقية إدانة، ولكن لم تكن عنيفة. يؤسفنا أن نرى من يعدهم شعبنا حلفاءه الطبيعيين، ساكتين عن هذه المجزرة الرهيبة التي ترتكب ضد شعبنا، بينما ارتفعت الأصوات في بلدان كان شعبنا يعد حكوماتها معادية للشعب الكردي. في الحقيقة نستطيع أن نقول إن ردود الفعل العالمية الشعبية كانت مُرضية بخصوصنا وجيدة، وردود الفعل الرسمية كانت غير كافية وغير مؤثرة في العالم الغربي، ومعدومة في العالم الاشتراكي؛ ومن ثم نعتقد أن مثل هذه الإدانات أو السكوت عن الإدانة، تشجع الحكومة العراقية على مواصلة استعمال الأسلحة الكيماوية. لذلك نرى الحكم العراقي فعلاً يواصل استعمال الأسلحة الكيماوية بعد حلبجة بأيام، استعملها بمنطقة قرداغ بشكل واسع، وفي كل مرة، كما بينت الجبهة الكردستانية العراقية بأرقام وإحصائيات دقيقة وبتواريخ. وفي كل مرة يشن النظام العراقي حملة عسكرية، يستعمل فيها الأسلحة الكيماوية، كما يستعمل المدفعية والرشاشات؛ فالأسلحة الكيماوية أصبحت السلاح اليومي للقوات العراقية في هجومها على مقرات الأنصار ومقرات القوى والأحزاب العاملة، وخصوصاً على مقرات الاتحاد الوطني الكردستاني. لذلك نحن نعتقد أن ردود الفعل العالمية لم تكن كافية، لدرجة تزعج أو تمنع النظام العراقي من استعمال هذه الأسلحة، أو تتناسب مع فظاعة وجسامة الجريمة البشعة التي ارتكبت في حلبجة.

دروس مستخلصة للحركة التحررية الكردية:

* إذن، ما هي الدروس التي استخلصتها الحركة التحررية الكردية من هذه المأساة؟
- أنا لا أستطيع أن أتكلم باسم كل الحركة التحررية الكردية بهذه المسألة. في الحقيقة لم يجزٍ تلخيص التجارب من كل الأطراف؛ ولكن أعتقد أن الدروس التي استخلصها الاتحاد الوطني الكردستاني من هذه التجربة، هي المزيد من الاعتماد على النفس، وعلى

قوى الشعب، والمزيد من الحرص على الاستقلالية في العمل، واتخاذ القرار والعمل، والمزيد من النضال السياسي في الخارج، لتنوير الرأي العام، وتنوير الناس بهذه الحقيقة؛ ومن ثمّ ممارسة حق النقد للأصدقاء والحلفاء الطبيعيين، لسكوتهم عن هذه الجريمة البشعة، نقداً بناءً وأخوياً يستهدف القضاء على النواقص، وليس العداوات وافتعال المنازعات.

*** تواردت أخبار عن سقوط ضحايا، وأعداد كبيرة من رفاق الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن المواطنين جراء القصف الكيماوي في (سرکه لو) وغيرها من المناطق، ما صحة ذلك؟.**

- في الحقيقة، إن مسألة (سرکه لو) وإن كانت مرتبطة بمسألة حلبجة، ولكنها تسبقها. (سرکه لو) هي إحدى القرى الأساسية، التي كانت واقعة في منطقة مقرات قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني. كما هو معروف أن قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني الأساسية كانت في منطقة وادي جافتي؛ وهذه المنطقة كانت فيها المقرات الأمامية للمكتب السياسي، وللمكتب العسكري وللإعلام. وكانت المقرات الخلفية قد نقلت قبل سنتين تقريباً إلى منطقة أخرى، تسمى (دولوکوکه)، قريبة من الحدود؛ لأنه في سنة ٨٦ أيضاً شن النظام العراقي هجوماً، لغرض احتلال هذه المنطقة. ترى قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني أن من المصلحة أن لا تضع كل البيض في سلة واحدة؛ فنقلت القوات الخلفية إلى منطقة أبعد. مثلاً نقلت الإذاعة الكبيرة ونقلت المطابع؛ لأنه كان هناك عدة مطابع. ونقلت بعض المؤسسات إلى منطقة (دولوکوکه)، كي تكون بعيدة عن الهجوم إذا وقع؛ فبقيت المقرات الأمامية في هذه المنطقة. الحكم العراقي شن هجوماً هناك، بقصد احتلال هذه المقرات بدءاً من ١٥ شباط هذا العام إلى ٢٠ مارس. خلال هذه المدة حاول الحكم العراقي احتلال هذه المنطقة، فعجز عن الاحتلال العسكري رغم تحشيد قوات هائلة. العراق استفاد من الهدوء على الجبهة الإيرانية - العراقية، فجلب قوات من الفاو، من البصرة، من جزيرة مجنون، من المنطقة الوسطى، وحتى من قوات حرس القصر الجمهوري، إلى كردستان العراق. حشد ما مجموعه نحو ٢٠ لواء و ٣٠ فوج مستقل، و ٣٠ فوج من أفواج الجحوش، ومئات الدبابات والمدفعية والصواريخ. وكانت الجبهة واسعة

جداً، تمتد من (قلعة دزه) إلى (دوكان)، ومن (دوكان) إلى (شه ده له)، ومن السليمانية إلى (قزقر)، وكذلك من منطقة (كاريزه) إلى منطقة (كازتيلون)، ومن منطقة (قيوان) إلى منطقة (موكبه). فكانت هذه في الحقيقة جبهة واسعة، تتألف من عشرات الكيلومترات؛ شنت خلالها الحكومة العراقية من كل هذه المحاور، هجمات يومية ومتواصلة، وبقوة احتياطية. مثلاً، يدفع لواء إلى الهجوم، ويوجد لواء احتياط؛ وهذا اللواء إذ يفشل، يُقدم لواء ثانٍ نحو نفس الهدف. وفشل خلال ٢٥ يوماً من القتال الضاري، المتواصل ليل نهار، من احتلال المنطقة. وأخيراً لجأ إلى استعمال الأسلحة الكيماوية بشكل وحشي ومكثف؛ ولأول مرة استعمال الأسلحة الكيماوية الحديثة، مثل غاز الأعصاب والسيانيد. وهذه لم تكن مألوفة من قبل البيشمركة. كان الغاز القديم الذي يستعمل هو غاز الخردل، وكان الاحتياط والإجراءات الوقائية ضد هذا النوع فقط. هنا بدأت الحكومة العراقية باستعمال الأنواع الجديدة من الأسلحة الكيماوية، مما أدى أولاً إلى هلاك كل الحيوانات في المنطقة، كل الأغنام والمواشي أُبيدت، ثم كل الأسر والنساء والأطفال، بعدما أصيب المئات منهم. عدد القتلى من المدنيين تجاوز المئتين، والجرحى تجاوز الألف؛ ومن البيشمركة أيضاً عشرات الشهداء. نتيجة المعركة كلها، كانت ١٢٥ شهيداً، و٥٢٨ جريحاً من البيشمركة، ما عدا الأهالي. هذا فقط من البيشمركة، أغلبهم بالأسلحة الكيماوية؛ أي من الاتحاد الوطني الكردستاني. هذه المنطقة كانت منطقة الاتحاد الوطني الكردستاني، وكان القتال بينه وبين الحكومة. فالحكومة، في ما بعد، لوثت المنطقة إلى درجة أنه لم يستطع أحد أن يبقى فيها، ولا يمكن أن يؤكل فيها الخبز أو الطبخ أو العجن. كل ما هو موجود، تلوث بالأسلحة الكيماوية؛ فاضطر البيشمركة إلى الانسحاب من هذا الوادي. والحكومة العراقية لم تستطع التقدم إلى هذا الوادي، إلا بعد ثلاثة أيام، بعد هطول أمطار. وبعد ثلاثة أيام، أرسلت مغاوير أمامية، فاكتشفت بأن المنطقة مهجورة، وهكذا دخلت منطقة (سركلو). وطبعاً أن هذه الهجمة الكيماوية على المنطقة، سببت خسائر كبيرة في الحيوانات، في المواشي والأغنام والأبقار، حتى الطيور هلكت. ولا تزال المنطقة ملوثة، وبعض أجزاء المنطقة تحتاج إلى تنقية. مثلاً بساتين الكروم أصبحت كلها ملوثة، غير قابلة للاستفادة منها هذا العام. الأسلحة الكيماوية التي استعملت في منطقة (سرکه لو) ووادي (جافتي) ككل، كانت بشكل مكثف؛ ولكن الخسائر لم تكن كبيرة، لأن مدينة

حلبجة كانت مدينة أهلة بالسكان، بينما هذا وادٍ منفتح وكبير وواسع، والأهالي كانوا قليلين، وقسم منهم هرب من المنطقة قبل اشتداد المعارك.

ما جرى في حلبجة؟

* تردد في الأخبار أنه بعد دخول القوات الإيرانية إلى منطقة حلبجة، عقب انسحاب القوات العراقية منها، اصطدمت بالبيشمركة، وبالتحديد بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني، ونقضت الاتفاقات معه، وتم استباحة ونهب بعض الممتلكات، مما أثار الاشمئزاز لدى أوساط الشعب الكردي. فهل هذا صحيح؟

- في الحقيقة الصورة عن المعارك في حلبجة، أعطيت مشوهة من قبل أجهزة الإعلام الإيراني. أولاً مدينة حلبجة حُررت من قبل قوات الاتحاد الوطني الكردستاني، وليس من قبل القوات الإيرانية قطعاً. في ٣/١٤ قام (أوك) بفتح جبهة ثانية في محافظة السليمانية، في منطقة حلبجة، لتخفيف الضغط على مناطق مقرات قيادة (أوك) في منطقة وادي جافتي. كان الجيش العراقي يحشد قواته هناك، مثلما شرحت سابقاً. وكانت القوات الإيرانية في نفس الوقت، تقوم بهجمات على منطقة دربندخان، وعلى منطقة شاندرلي ومنطقة سيد صادق وخورمال. وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني، ساهمت أيضاً بتحرير قضاء خورمال. الإيرانيون شنوا الهجوم على منطقة سيروان، التي تسمى الدجيلية، والتي كان فيها مقر الفرقة العراقية (٤٣). فالإيرانيون لم يكن لهم دخل بتحرير حلبجة مطلقاً، وإنما قامت به قوات (أوك)؛ وظلت المدينة تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني، في ١٥ و١٦ من الشهر. وبعد الظهر من ٣/١٦، قامت الطائرات العراقية بـ (١٢) غارة على المدينة، استخدمت في كل غارة بين ٨ - ١٠ طائرات سوخوي وميراج للهجوم، واستعملت أنواع الأسلحة الكيماوية كافة؛ أقصد غاز الخردل والسيانيد. وطبعاً هذه سببت خسائر عشرات الشهداء من صفوف (أوك)، ومئات من الأهالي وآلاف من الضحايا من الناس الآمنين. وطبعاً حتى الجرحى الذين قدموا في ما بعد إلى المستشفى، في أوروبا أو في إيران، لم يكن بينهم جندي إيراني واحد؛ وهذا دليل بأن المدينة لم تكن تحت سيطرة

الإيرانيين، إنما كانوا من بيشمركة الاتحاد وأهالي مدينة حلبجة. بعد استعمال الأسلحة الكيماوية بهذا الشكل المكثف والرهيب، كل الناس - بما فيهم البيشمركة - هربوا من المدينة، واغتنموا الليل ليهربوا؛ كل ينفذ نفسه، وكل الناس تركوا بيوتهم بما فيها. كل حمل ما يستطيع، وترك ما تبقى. بعد يومين (أي ١٨ - ٣/١٩) دخلت القوات الإيرانية مدينة حلبجة. والحقيقة هذه هي كيفية تحرير حلبجة، والخروج منها. والمؤسف أن أجهزة الإعلام الإيرانية شوهت الحقيقة، ولم تعلن هذه الحقائق للرأي العام العالمي، ولا للرأي العام الإيراني ولا العراقي. وبرأيي ساعد ذلك نظام صدام حسين؛ لأنه لو قيل للعالم إن مدينة عراقية كردية تُحرّر من قبل قوات كردية، وتُضرب بالأسلحة الكيماوية، لكان الاستياء في العالم أكثر من أن يقال إن مدينة عراقية، احتُلت من قبل قوة غازية أجنبية، وإن صدام حسين يستعمل الغاز للدفاع عن العراق، بوجه الغزو الأجنبي. فذلك نحن أسفنا شديد الأسف، لتجاهل أجهزة الإعلام الإيرانية هذه الحقيقة، ولنشرها أخباراً غير حقيقية عن الوضع في حلبجة. أما ما حدث هناك؛ فالحقيقة إنني لم أكن هناك، لذلك لا أستطيع أن أتهم أحداً. ولكن لا شك في ذلك، من دون أن أستطيع تحديد المسؤولية، أن ما تركه الأهالي في حلبجة من متروكات، نُهب وأخذت، دون أن أستطيع وضع المسؤولية على أحد.

كيفية حماية ممتلكات الناس في المستقبل:

* أعتقد أنك تفضلت وقلت الصراحة. إذن، ممتلكات الأهالي تُركت، ومثلما اتفقنا أن الناس هربت بجلودها حتى تسلم، وما دام بيشمركة (أوك) لم يأخذوا هذه الممتلكات، فواضح أن بعض القوات الإيرانية أو قسم منها أو كلها بالتأكيد...

- أنا في الحقيقة لا أعارض هذا الرأي الذي تفضلت به، وأعتقد أن مسألة النهب قد تضم ناساً آخرين. قد تكون المناطق القريبة عرفت أن المدينة مجهولة، أو أن بعض أفراد البيشمركة أيضاً اشتركوا فيه، من كل الأطراف والجماعات، وكذلك بعض أفراد الجيش الإيراني أو الموجودين هناك.

* ولكن البيشمركة الموجودين هم بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني؟.

- في المدينة، ولكن المنطقة كان فيها كل الأطراف. وبعد أن أخليت المدينة، والناس يعرفون أن هناك مدينة متروكة، العديد من الناس تذهب لكي تأخذ حصتها، لأنها متروكة. وأعتقد أنه لا شك في أن أفراد الجيش الإيراني اشتركوا في النهب، وبعض الأهالي الكرد، وبعض أفراد البيشمركة أيضاً. هذه المسألة تستوجب الوقفة الجدية عندها، لعدم تكرارها في المستقبل. تستوجب أن القوى الثورية الواعية، تدرب أنصارها على كيفية حماية ممتلكات الناس في المستقبل، عندما تحرر منطقة واسعة أو تحرر مدينة... وأنا من رأيي أن تُدرس هذه المسألة، ويجب أن يُعقد من أجلها اجتماع خاص، وتؤلف لجنة خاصة للتحقيق ولعدم تكرارها في المستقبل.

اختلافات حادة بين الأجنحة في القيادات الإيرانية:

* المحور الآخر هو حول الحرب... شهدت الأسابيع الأخيرة تطورات مهمة على صعيد الحرب العراقية - الإيرانية، ومنها الانسحابات الإيرانية المتعاقبة، والإعلان الإيراني عن «سياسة خارجية جديدة»، و«استراتيجية عسكرية جديدة»، أعقبتها الموافقة على قرار 598. في رأيكم، ما هي الأسباب التي تقف وراء هذه التحولات في مجرى الحرب، والتغيير في الموقف الإيراني؟. وما هو تقييمكم لتأثيرات إيقاف الحرب وإنهائها، على الوضع الداخلي وأزمة النظام، وما هي تأثيراتها على نضال المعارضة العراقية، وبشكل خاص في كردستان؟.

- في ما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء هذه التطورات في الموقف الإيراني، أعتقد أنها تعود أساساً إلى الاختلافات الحادة بين الأجنحة في القيادات الإيرانية، وإلى الشعور العام في إيران بضرورة إنهاء الحرب، وأن الناس في إيران أيضاً - شأنهم شأن إخوانهم في العراق - تعبوا من الحرب؛ وخاصة أن الحرب كانت تجري على أرض عراقية، وأنها كانت تدور لاحتلال مناطق غير ذات أهمية خاصة. فعدم النجاح الإيراني لاحتلال مدينة البصرة، أو مدن عراقية مهمة، يجعل الناس لا يوافقون على بذل تضحيات من أجل أشياء ثانوية. والسبب الآخر في نظري، هو الحصار العالمي المفروض على إيران، ومنع وصول

الأسلحة والمعدات اللازمة لإدامة الحرب، وكذلك العزلة الدولية التي فرضتها الجمهورية الإسلامية على نفسها، نتيجة سياسة معاداة الجميع، معاداة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية والدول الغربية، وفرنسا وأميركا وبريطانيا... إلخ؛ بحيث إن هذه الجبهات الواسعة، التي فتحتها الجمهورية الإسلامية على نفسها، ضيقت عليها الخناق، وخلقت أجواء لصالح عدوها النظام العراقي. والسبب الآخر هو شعور إيران بضرورة الخروج من هذه العزلة الدولية، نتيجة اتخاذ موقف مقبول عالمياً، وهو الموافقة على قرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة، وكذلك الهبوط في معنويات الجيش الإيراني - لا أقصد الباسداران. في تقديري أن الحرس الثوري ما زال يحتفظ بمعنوياته، ولكن الجيش الإيراني النظامي، الذي فقد الانضباطية العسكرية الشديدة، بدأ يفقد تدريجياً معنوياته، لدرجة أن الوحدات النظامية الإيرانية غير قادرة على شن الحرب. ونلاحظ في الحرب العراقية - الإيرانية، أنه عندما يواجه الحكم العراقي قوات الحرس الثوري، تندحر القوات العراقية، بينما عندما يواجه الجيش العراقي الجيش الإيراني، تندحر القوات الإيرانية. هذه الحقائق مجتمعة، وما يقال عن وجود مساعٍ دولية من قبل الاتحاد السوفييتي، أو علاقات سرية بين أميركا وبعض الدول الغربية، بين أميركا وإيران عن طريق ألمانيا الغربية، عن طريق بعض الدول الأخرى، ووعود بحل القضية سياسياً، كل هذه الأسباب مجتمعة تكمن وراء القرار الإيراني، لإيقاف الحرب والقبول بالقرار ٥٩٨. في ما يتعلق بتأثير توقف الحرب، وهذه المواقف الجديدة؛ أعتقد أنه يجب أن نتمهل قليلاً، لأنه أولاً الهدنة المطلوبة المنشودة تواجه عقبات وصعوبات، منها أن النظام العراقي غير جاد في السلام. النظام العراقي بدأ يضع العراقيين الآن أمام القرار، عراقيل غير موجودة أصلاً في قرار الأمم المتحدة، مثل حذف الفقرة الخاصة بتحديد المعتدي، والمطالبة بشط العرب، والمطالبة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبعض القضايا الأخرى التي يفسرها النظام العراقي حسب أهوائه، بأنها ليست من نصوص القرار، وإنما من روحية القرار. فالنظام العراقي ابتدع بدعة «روحية» القرار، بدل نصوص القرار. وكذلك لأنه توجد عقبات، مثل تحديد المعتدي وتبادل الأسرى. ومع كل ذلك يجب أن نتوقع... كما قلت في المقابلة مع السيد فاهي بتروسيان (في الغارديان)، موافقة إيران على وقف الحرب مع العراق برهنت أن لا استحالة في السياسة. ليس هناك مستحيل في السياسة، كل شيء جائز؛ فإذا كان جائزاً

أن يوافق آية الله العظمى الخميني على إيقاف الحرب، هذه الموافقة التي عدّ جرعة السم أهون عليه من قبولها، فكيف لا يمكن توقع إقرار السلام بين الدولتين، أو وضع حالة شبيهة.

تأثيرات وقف الحرب تكون في رأيي تأثيرات الحد الأدنى، وتأثيرات الحد الأقصى، أو تأثيرات المرحلة الحالية والمستقبلية. وفي ما يتعلق بالمرحلة الآنية، تكون التأثيرات سلبية على الثورة الكردية، لأن الحكومة العراقية ستحشد قواتها في كردستان، وتعيد احتلال العديد من المناطق المحررة في كردستان العراق، وتدفع قوات البيشمركة إلى الجبال، وكذلك تدفع القوات الكردية إلى تبديل تكتيكات حرب الأنصار، مثلما بدأت الآن فعلاً. هي ستتحوّل الآن إلى وحدات صغيرة متفرقة، عاملة على نطاق واسع، ووحدات كبيرة تستعد في مناطق نائية، للتنظيم والتدريب وإعادة الهجوم على القوات المعادية في الظرف المناسب؛ وكذلك أتوقع أن يعاني الناس الكرد الكثير من المآسي، إذا استمرت حرب الإبادة التي يشنها النظام. أما في ما يخص المعارضة، فأعتقد أن النظام سيشدد الخناق عليها، ما لم يجر تغيير جذري في عقلية أو تركيبة النظام. أما في ما يتعلق بالمدى البعيد، فأعتقد أن انتهاء الحرب سيضع رئيس النظام العراقي في مأزق خطير، لأنه هو الذي سبب الحرب وسبب المآسي الناجمة عن الحرب؛ وسيسأل كل عراقي نفسه، سيسأل كل ضابط وجندي، كل مواطن عراقي، سيسأل نفسه السؤال التالي: لماذا هذه الحرب المجنونة، التي كلفت كل هذه المبالغ الضخمة، كل هذه الخسائر الجسيمة، كل هذه الأرقام الخيالية من البشر، مئات الألوف من القتلى والجرحى والمعوقين، نحو مئة ألف أسير، تدمير الاقتصاد العراقي، أكثر من مئة ألف مليون دولار قروض أجنبية، لماذا كل هذا الخراب.

قرأت إحصائية لصحيفة سوفييتية، تقول إن ثلث عدد السكان العاملين القادرين في العراق، قتلوا، جرحوا أو عوقوا في الحرب. فمثل هذه الخسائر الضخمة تثير سؤال كل مواطن عراقي، لماذا هذه الحرب المجنونة، ومن ثمّ سيخرج صدام حسين، ما هو الجواب الذي سيقدمه، ماذا سيقول لهؤلاء الناس، وخاصة أنه لم يتحقق شيء في هذه الحرب. فهو في بداية الحرب أعلن أنه يستعيد الجزر وشط العرب وأراضي عراقية، ويفرض الهيمنة العراقية؛ وحتى إنه بدل الخريطة، وأضاف (خوزستان) إلى العراق. الآن عاد حتى

بدون (خفي حنين)؛ لم يعد بخفٍّ واحد، من خفي حنين؛ بل بالعكس عاد بتوابيت مئات الآلاف من الشهداء والجرحى، من أفراد القوات العراقية المسلحة، وأبناء الشعب العراقي. فماذا يقول لهؤلاء؟. أعتقد أن هذا سيكون مأزقاً خانقاً وخطيراً للنظام، وكذلك لما تستمر المقاومة الكردية، والتي ستستمر حتماً، لأن الجبهة الكردستانية أقرت مواصلة النضال المسلح والسياسي معاً؛ عندما تستمر هذه المقاومة، وتعجز الحكومة العراقية عن الاحتفاظ بـ ٢٦ دورة من دورات الموالييد، يعني من موالييد ١٩٤٤ إلى موالييد ٧٠، فإن هذا العدد الضخم لا يمكن الاحتفاظ به في السلام؛ لا بد من تسريح الناس وعودتهم إلى أعمالهم الأساسية؛ ثم لا بد من العمل لإعادة التعمير والبناء، لما يتطلب تخفيض القوات المسلحة إلى عدد قليل، أي إلى شكل طبيعي؛ أي لا يمكن القضاء على الثورة الكردية أو المقاومة المسلحة في كردستان. لذلك أعتقد أنه يجب أن نكون واقعيين وصابرين وصامدين، وننظر إلى المستقبل كما ننظر إلى الواقع، نضع الخطط التكتيكية الصحيحة والصائبة، لمواجهة الواقع، كأنها حقيقةً حالة وموجودة، وكذلك ننظر إلى المستقبل. وأنا نظرتي إلى المستقبل نظرة تفاؤلية، نظرة تؤمن أن الشعب سيحاسب الذين ظلموه، والذين استنزفوا طاقاته البشرية والمادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية، في حرب مجنونة طاحنة ضروس، جلبت الويلات والكوارث على الشعب العراقي، ما لم تجلبه عليه حتى كل الحملات من هولاكو حتى الحملات العثمانية وغيرها. فإذن، المستقبل مشرق والنظام في مأزق، ومشاكل النظام الأساسية لا تحل، كالتناقضات الموجودة بينه وبين الشعب، بينه وبين القوى التقدمية، وبينه وبين الشعب الكردي. وبالعكس، القروض والمشاكل التي تكاثرت على النظام، تخلق له العديد من المشاكل؛ ثم تزول أسباب عديدة، دعت الناس والدول إلى مساندة صدام حسين. العديد من الدول العربية، من بينها المملكة العربية السعودية، المنافسة التقليدية للعراق على النفوذ والهيمنة وعلى السيادة في المنطقة، وكذلك الدول الغربية الرأسمالية، كأميركا وانكلترا وفرنسا وغيرها، التي ساندت العراق لوقف الزحف الإسلامي، ولحصر الثورة الإسلامية في داخل إيران، ولمنع إيران من التوسع، كل هذه الأسباب ستزول. هذه هي الأسباب التي كانت كامنة وراء مساعدة هذه الدول للعراق. فعندما تتوقف الحرب، تزول هذه الأسباب التي دفعت هذه الجهات إلى مساندة العراق، ومن ثَمَّ يجب على الحكم العراقي أن يعالج بنفسه

مشاكله، وهو ما أراه عاجزاً عن القيام بحل هذه المشاكل حلاً ينجذره.

*** ما هو تقديركم للدور الأميركي حالياً ومستقبلاً، وخاصة أن الامبريالية تستخدم سياسة العصا الغليظة، ومنها عبر وجودها المسلح في الخليج، وأنها دعمت النظام العراقي بشكل صارخ؟.**

- الحقيقة إن الدور الأميركي يجب تقييمه من الأول. أعتقد أن الدور الأميركي كان وراء دفع العراق إلى شن الحرب على إيران. إذا لم يكن هذا التشجيع والدفع مباشراً، فكان غير مباشر عن طريق السعودية والأردن؛ فالحكم الأميركي كان وراء تشجيع وتشويق الحكم العراقي، في شن الحرب على إيران، لأن هذه الحرب التي شنها النظام العراقي على إيران، خدمت خدمة كبيرة وجليلة المخططات الأميركية والصهيونية في المنطقة، فضلاً عن إبعاد الجيش العراقي عن أدائه دوره الأساسي في الجبهة الشرقية، واستنزاف طاقات العراق العسكرية والمالية. فإنشغال العراق بحرب مجنونة، حرب ظالمة، وجهت الأنظار نحو المشرق العربي، بدلاً من تركيز الأنظار على القضية الأساسية للأمة العربية، ألا وهي قضية فلسطين. واستغلت الرجعية العربية هذا الموقف الخياني للحكم العراقي، لإعادة العلاقات مع نظام كامب ديفيد في مصر، مع النظام الرجعي، نظام حسني مبارك والذي هو امتداد لنظام السادات، وكذلك لإضفاء شرعية لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل. ومن ثمَّ فإنَّ مجمل محصلة ونتائج الحرب، كان في خدمة هذه المخططات الأميركية والصهيونية. الدور الأميركي واضح، في محاولة صريحة لإعادة نفوذه إلى الخليج وإلى المنطقة؛ وبحجة حماية ناقلات النفط، دفعت بقطعات الأسطول الأميركي من قبل الإدارة الأميركية القادمة. لا شك في أن هناك عهداً جديداً في العلاقات الدولية، عهداً يتسم بالوفاق والمصالحة، وبالعلاقات الودية بين الجبارين السوفيتي والأميركي؛ إذا لم يتم التصديق على الاتفاقات السوفيتية الأميركية، من قبل الإدارة الجديدة. ولكن أغلب الاحتمالات، كما تشير الإحصائيات، فإن المرشح المعارض لعهد ريغان (المرشح الديمقراطي مايكل دوكاكيس) هو الذي سيفوز، وهذا يعني إدارة جديدة وسياسة أميركية جديدة. ويعني ذلك أيضاً أنه لا بد للأميركان من أن يستمروا الآن في الاحتفاظ بالقواعد، بحيث تظهر إدارة ريغان للرأي العام الأميركي بأنها احتفظت بالمصالح

الأميركية في المنطقة. السياسة الأميركية - في الحقيقة - كانت سياسة تشجيع وحماية وصيانة النظام العراقي، والمساعدات التي قدمتها السعودية والدول الخليجية أيضاً، تساعد النظام العراقي على الاحتفاظ بالعديد من المواقع والإمكانات؛ ومن ثمّ الحصار الأميركي المفروض علناً وسراً على إيران، ومنع إيران من الحصول على قطع الغيار، وعلى الأسلحة من الأسواق الغربية، ومنع إسرائيل من بيع الأسلحة، ومنع شركات أسلحة من إرسال قطع الغيار إلى إيران، كل ذلك ساعد الحكم في العراق. بالنسبة للموقف الأميركي، فأعتقد كان قائماً في جوهره على منع أي انتصار إيراني، حتى ولو اقتضى الأمر استعمال القوة المسلحة؛ لأن الحكم الأميركي يعد الانتصار العسكري الإيراني على العراق كارثة بالنسبة للمصالح الأميركية، كما ورد في تقرير رسمي أميركي. في هذا التقرير الرسمي، المقدم إلى الكونغرس، يقولون إن الانتصار العسكري الإيراني هو كارثة لمصالح الولايات المتحدة الأميركية ومصالح الغرب في المنطقة. بذلك لا بد من الوقوف بوجه هذا الانتصار بشتى السبل والأساليب، حتى إذا اقتضى الأمر استعمال القوة المسلحة. فالدور الأميركي هو دور إسناد النظام العراقي والدفاع عنه للوقوف بوجه الحكم الإيراني، الوقوف بوجه الجمهورية الإسلامية، وحصر الثورة الإسلامية داخل إيران من جهة، وللتغيب والترهيب مع إيران. يعني من جهة ترغيب إيران، إذا اتفقت إيران مع أميركا، فإنها تستطيع الحصول على الأسلحة وقطع الغيار والإسناد الدولي، وتستطيع التفوق على العراق، وبالعكس، ترهيبها إذا ابتعدت عن أميركا وقامت بمعادة الولايات المتحدة، فإنها ستعرض للهزائم العسكرية. ونعتقد بأن المخططات الصهيونية أيضاً تقف وراء هذه المسألة؛ فالصهيونية تريد أن تُفهم الإيرانيين بأن الإيرانيين عندما يعادون إسرائيل ويصادقون الثورة الفلسطينية يخسرون، حتى يخسرون العرب أنفسهم؛ وبالعكس عندما يعادون العرب ويصادقون إسرائيل يكسبون. فعندما كان الشاه الإيراني مثلاً يتحالف مع أميركا ويتحالف مع إسرائيل، ويزود إسرائيل بالنفط وبالدعم السياسي، كانت الدول العربية ومن ضمنها الجمهورية العراقية، تذهب إلى الشاه وتقبل يد الشاه، تخضع لإرادة الشاه، وتقبل بالشاه شرطياً على الخليج، ولكن عندما ظهرت الجمهورية الإسلامية وأعلنت عداها لإسرائيل وتأبيدها للثورة الفلسطينية، قامت الحكومات العربية وفي مقدمتها الحكومة العراقية بمعادة الجمهورية الإسلامية، ومن ثمّ في شن الحرب عليها؛ فهذه الرسالة المرسلة إلى

الإيرانيين مفادها، أنه إذا كنتم حلفاءنا فتزدادون احتراماً وقوة وعظمة، أما إذا تحولتم إلى أعدائنا فذوقوا الهزيمة ومن مرارة الحرمان من الأسلحة وحتى الدعم والإسناد العربي. هذه الرسالة تريد أن توحى للإيرانيين بأن أميركا هي سيدة المنطقة، وأن الحكام العرب ليسوا إلا ألعوبة بيد الأميركيان، يدفعونهم حتى إلى مصادقة أعداء العرب على حساب المصالح الحقيقية للأمة العربية.

*** هل تتوقعون غزواً تركياً لكردستان العراق في حالة تصاعد المقاومة المسلحة، وعجز النظام عن مقاومتها، وما هي نتائج المخططات الموضوعة في المستقبل القريب، وكجزء من الاتفاق الأمني بين النظامين العراقي والتركي، لضرب الحركة التحررية الكردية؟.**

- أعتقد أن احتمالات غزو تركي لكردستان العراق، في حالة انتصار الثورة التحررية الكردية وهزيمة القوات العراقية، مسألة واردة. إن هناك أوساطاً حتى في أميركا تشجع على هذه النقطة. أنا في زيارتي للولايات المتحدة الأميركية والتي سأحدث عنها لاحقاً، اكتشفت أن بعض الجنرالات الأميركيين، وأن بعض العسكريين في البنتاباغون من السابقين والحاليين، أو المحالين على التقاعد والموجودين، كانوا قد شجعوا الحكومة التركية على ما يسمى بتأمين حدودها؛ يعني أعطوا الشرعية للدعوات التركية، القائلة بأن تركيا لا تستطيع أن توافق على وجود دولة أو حركة كردية قوية في جوارها؛ ومن ثمّ هذه الاحتمالات واردة وليست سهلة قابلة للتحقيق، بدون ثمن باهظ. أعتقد ستواجه فيتنام كردية إذا شنت الهجوم على كردستان العراق، ثم إنها ستخسر شيئاً كبيراً وهي مسألة العطف العربي. عندما تغزو تركيا شمال دولة عربية، لا شك أنها ستواجه بمقاومة كل الدول العربية، ولا شك أن الكرد الذين سيقاومون الغزو التركي سيحظون بعطف الدول العربية عموماً. النقطة الثانية، أن هذا العمل التركي إذا حدث، سيؤدي إلى توحيد كردستان تركيا مع كردستان العراق؛ يعني عدداً كبيراً من كرد تركيا مع عدد نشط من كرد العراق. ومن ثمّ يعني أن تركيا ستواجه ثورة كردية، لا تقتصر على كردستان العراق، بل ستشمل كردستان تركيا أيضاً؛ ثم تركيا ستكون مدانة من قبل المنظومة الاشتراكية والشعوب الأوربية والعالم. والشعب الكردي سيخرج من عزلته الدولية، عندما يواصل مقاومة الحكم التركي والغزو التركي، وسيحظى بعطف الشعوب العربية والجمهورية

الإسلامية والمنظومة الاشتراكية والعالم الأوربي، والكثير من القوى الخيرة في العالم؛ ومن ثمّ ستواجه تركيا عدواً نشطاً فعلاً مدعوماً من العالم، وستخسر كثيراً جداً. أعتقد أن الحكومة التركية تفهم ذلك وخاصة أنها بدأت تعاني من ظهور القومية الكردية، أو نضوج القومية الكردية مجدداً في تركيا. الآن الحركة الكردية في تركيا لا تقتصر على الكفاح المسلح، الذي يخوضه حزب العمال الكردستاني مثلاً، ولا يقتصر على النضال السياسي للأحزاب الكردية المهاجرة في أوروبا، أو المناضلة في الساحة. بل إن هذه المواجهات توسعت وشملت العديد من النواب الكرد، في مختلف الأحزاب في البرلمان التركي. أنا أود أن أجيّب لك مثلاً... أحد النواب الكرد الذي اسمه علي إيرن، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي المنتخب في اسطنبول وليس عن المنطقة الكردية، أثار في البرلمان أنه يوجد شعب كردي، وأن لهذا الشعب حقوقه الثقافية والإدارية، وأن من المصلحة الاعتراف بهذه الحقيقة؛ فتألب عليه النواب الشوفينيون الترك، ورد للدفاع عنه وتجمع حوله النواب الكرد، وعددهم ٥٠ نائباً من كل الأحزاب، من الحزب الوطني الأم، حزب أوزال، إلى حزب سليمان ديميرل إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. هذا يعني أن هذا التقسيم في البرلمان التركي، يثبت أن المواجهة مع الشعب الكردي أو مع النخبة الكردية هي مواجهة واسعة، أوسع من المواجهة بين الحكومتين التركية والأحزاب الكردية المناضلة. وهذه الحقيقة انعكست في المدة الأخيرة على المسألة التالية: في العالم ظهر نداء، نداء عالمي يدعو للاعتراف بالحقوق الثقافية الكردية في تركيا. وقع على هذا النداء الأخ أحمد بن بيلا، الدكتور أبو الحسن بني صدر، اثنان من رؤساء الجمهوريات السابقين، و(بيير نواه) رئيس وزراء فرنسا السابق، وزوجة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، ومن نواب ورجال كونغرس معروفين، أمثال ادوارد كنيدي، وبيل، وعشرات آخرين من النواب الإنكليز والفرنسيين، ومن وزراء سابقين. مثلاً من العالم العربي وقع على هذا النداء الأستاذ محمد فايق، وزير مصري معروف، الأستاذ أديب الجادر، وفاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب، وعديد من الشخصيات العربية المعروفة، بينهم الأستاذ السباعي الوزير الشيوعي السوري المعروف. فكل هذه الحملة العالمية التي ضمت تواقيع مئات من الفنانين، ومن حملة جوائز نوبل، من الفنانة مثلاً انغريد برغمان، والعديد من الصحافيين العالميين، نواب البرلمان الإنكليزي، لوردات، رؤساء أحزاب والعديد من

الشخصيات في أوروبا وفي أميركا. هذه الحملة انعكست في تركيا بالشكل التالي: بعض النواب الترك وقعوا على هذه الوثيقة، وثلاثة من رؤساء وزراء سابقين أدلوا بتصريحات إيجابية، الأستاذ أجويد، وهو رئيس وزراء سابق، قال نعم يوجد شعب كردي في تركيا، ويجب الاعتراف بحقوق هذا الشعب، والبروفيسور اردال اينونو، رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي وابن الزعيم التركي المعروف عصمت باشا اينونو، قال نعم يوجد شعب كردي والاعتراف بالثقافة الكردية يغني الثقافة التركية. وكذلك سليمان ديميرل قال نعم يوجد كرد ويجب احترامهم. الخلاصة أنه ظهرت داخل المجتمع التركي تيارات قوية تدعو للاعتراف بحقوقه. مثلاً يوجد صحفي تركي معروف اسمه محمد علي بيراند، هذا الصحفي وهو مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل المصري، وأنا أعرفه ومرة التقيته وقلت له هل توافق على وصفك بهيكل التركي ولكن بدون عبد الناصر؟. ضحك، وقال هذا شرف كبير لي. هذا الشخص نشر سلسلة مقالات دعا فيها للاعتراف بالشعب الكردي وحقوقه. والآن هو مقدم للمحكمة، لأنه أجرى لقاء مع الأمين العام لحزب العمال الكردستاني، الأخ عبد الله أوجلان. ونشر سلسلة ثلاثة أوقفت ومُنعت من النشر، لأنه قال فيها أجوبة معقولة وأجوبة ودية وصريحة، أثارت العطف بين الترك على الحركة الكردية. في الأخذ بنظر الاعتبار هذه الأجواء الجديدة في تركيا، يكون من الصعب جداً على الحكومة التركية أن تقنع الرأي العام التركي بالغزو والهجوم على كردستان. مع كل هذا لا بد من توقع أسوأ الاحتمالات، وهي احتمالات العدوان على كردستان العراق من جانب الطغمة العسكرية التركية.

*** نشرت صحيفة «أوبزرفر» أنكم مستعدون لاستلام الأسلحة من أي طرف. وفي نفس الصحيفة أشرتكم إلى أن إيران قد أبدت استعدادها لتزويدكم والمعارضة بالسلاح الثقيل. هل لديكم تعقيب بهذا الخصوص؟.**

- الحقيقة أنا قلت في هذا التصريح، إن الحركة الكردية جلبت أسلحة كثيرة إلى إيران، ولم تستلم كل هذه الأسلحة التي جلبتها. وقلت إنه إذا كانت إيران مستعدة لإعطائنا الأسلحة، فنحن مستعدون لاستلامها، من أسلحتنا القديمة التي نقلناها إلى إيران، أو الأسلحة من عندها. وكانت المسألة عبارة عن فكرة طرحها ذلك الصحفي؛ فقد

سمع أن الإيرانيين مستعدون لمساعدة الكرد، بتشكيل وحدات كبيرة مزودة بالأسلحة الثقيلة. فقلت له نحن إذا كانت هناك أية جهة مستعدة لتزويدنا بالأسلحة الثقيلة، فنحن نرحب بها. وإذا كانت تريد إيران إعطاءنا الأسلحة الثقيلة فأهلاً وسهلاً، ونحن مستعدون لاستلامها. هذا هو الجواب الذي أعطيته للسيد بتروسيان. بالنسبة لمجلة «الوطن العربي» مثلاً، نشرت مقابلة مشوهة ومحرفة معي؛ بحيث أستطيع أن أقول إن الرجل اختلقها. يعني في الحقيقة، ومن حسن حظي، أنني لم أكن وحيداً، كان معي أربعة أشخاص بينهم أحد الباحثين في المعهد الاستراتيجي البريطاني، الذي يعرف العربية. والصحافي لم يكن يعرفه، وكان يعتقد بأنه أيضاً كردي، ووصفه ضمن قوله «كان معه خمسة أو أربعة حراس أشداء»، وهو واحد من هؤلاء الحراس الأشداء! وهو يعرف العربية لأنه خريج الجامعة الأميركية في بيروت؛ وفي الحقيقة هو ألماني ويعرف العربية. بدأنا الحديث وقلت له: أخي أنت كيف تأتي وتأخذ مني حديثاً؟ أنت عميل عراقي، مجلة «الوطن العربي» معروفة بولائها للعراق. ثم أنت من وكالة الأنباء العراقية في واشنطن، ولك غرفة في السفارة العراقية في واشنطن. قال لا أعدك بأن يكون هناك نشر، وبعدين أنا كعربي يهمني نشرها. قلت له أنت أولاً لست عربياً، بل كردي، ومن الأسرة البرازيلية؛ وأنت أولاً الخائن المثلث (أس ثلاثة)، كردي وتنازلت عن كرديتك، سوري وتنازلت عن أصلك، وأصبحت عميلاً للحكم العراقي، صحافي ودست على ضميرك الصحافي، وصرت مع هذه الزمرة الفاشية. طبعاً كان كل همهم في الحديث، أن يأخذ مني موقفاً من إسرائيل، كان يدور ويركض ويناور! ما هو موقفك من إسرائيل؟ قلت له موقفي هو موقف الثورة الفلسطينية، أنا أؤيد الثورة الفلسطينية، وما هو موقف الثورة الفلسطينية أتبناه. قال لا أنت لازم تقول موقفاً محدداً عن وجود دولة إسرائيل، أو عدمها. قلت أنا كردي تقدمي، معروف بعلاقاتي الوثيقة مع الثورة الفلسطينية، أتبنى مواقف الثورة الفلسطينية، وأنا أتحدى بعض قادة الثورة الفلسطينية، أن يتبنوا مواقف الثورة الكردية نسبة للقضية الكردية في العراق.

وبعد هذا رجع ونشر شيئاً لم أقله. ولقد اختلق أشياء من عنده، ولم ينشر أشياء أنا قلتها. ومن جملة الأشياء التي قالها دفاعاً عن نفسه، قال: والله منذ ستة أشهر لم نستلم المساعدات من العراق. قلت: لماذا؟، قال إن العراق يعاني من نقص في العملة الصعبة؛

لذلك لم نستلم المساعدات. وحقيقة أنه لا يعرف أن الأستاذ في المعهد الاستراتيجي الدولي في لندن يعرف العربية. أنا لا أتهم (بتروسيان) بأنه لا يقول الحقيقة؛ هذا الصديق في الحقيقة لا يقول هذا، ولكن دائماً تعرف أن الصحفيين الإنكليز عندهم مكان محدد، وهو لا يحمل إلا نيات طيبة تجاه الكرد.

* المحور الآخر، هو الزيارة إلى أميركا. تناقلت العديد من الصحف الغربية أخبار زيارتكم إلى أميركا، ولقائكم مسؤولين كباراً في الإدارة الأميركية. وجاء في صحيفة «غارديان» في لقاء الصحفي بتروسيان، أنكم عبرتم عن ارتياحكم لهذه الزيارة؟ ما هو الهدف من هذه الزيارة، وما هي نتائجها وما هو تقييمكم لها؟ ومن هم المسؤولون الأميركيون الذين التقيتموهم؟ وهل تعتقدون أن هناك تحولاً جذرياً في موقف الإدارة الأميركية تجاه الشعب الكردي، وتجاه حقوق الإنسان في العراق؟

- في الحقيقة أريد أن أتكلم عن هذا الموضوع بشيء من التفصيل، كي نلقي الأضواء على الزيارة ونضع النقاط على الحروف.

الزيارة إلى أميركا تمت بعد زيارتي إلى العديد من البلدان الأوروبية، والرسالة التي وجهتها السكرتيرة الأولى في السفارة الأميركية في لندن، إلى الجمعيات الكردية، على أثر المظاهرة، شجعتني على الزيارة. في هذه الرسالة يلاحظ النقاط التالية:

أولاً: إدانة أميركية صريحة لاستعمال الأسلحة الكيماوية ضد حلبجة وضد السكان في المنطقة، ثانياً موقف أميركي واضح من عدم منع بحث القضية الكردية في الأمم المتحدة؛ ومن ثمّ هناك استعداد لمداواة الجرحى. كان الهدف من الزيارة إلى أميركا، هو في الحقيقة أهداف متعددة. النقطة الأولى، الاتصال بالكونغرس الأميركي، ثانياً الاتصال بالإدارة الأميركية إذا أمكن، ثالثاً الاتصال بالصحافة، رابعاً الاتصال بالكرد الموجودين هناك، وخامساً الاتصال باللوبي الأرمني واللوبي اليوناني، وبعض أخواننا الآثوريين الموجودين في أميركا، والاتصال بمن يمكن الاتصال به في معاهد الدراسات في أميركا، والتي تهيب الأبحاث عن الدول للإدارات الأميركية القادمة. وكذلك السعي للاتصال بمكاتب المرشحين في الانتخابات القادمة.

إن أميركا دولة كبيرة، دولة مؤثرة، وهي الدولة التي تقف وراء حماية نظام صدام حسين، وهي الدولة التي تدعم العراق والسعودية، والسعودية تدعم العراق بالاتفاق مع الأميركيين؛ ومن ثمّ فهي دولة مؤثرة في المنطقة، لا بد من السعي للتأثير بقدر الإمكان. نقطة ثانية، أنا ليس عندي توهم، في ذهني، عن طبيعة النظام الأميركي، الذي تقوم عليه السياسة الأميركية، وأنه لا يمكننا نحن، وحتى كل الشعب الكردي لا يستطيع أن يؤثر على السياسة الأميركية، بمعنى تأثير أو تغيير في السياسة الأميركية. ولكن أعتقد أنه من المفيد والضروري إجراء حوار توضيح حقائق، شرح مواقف، وشرح المآسي التي يتعرض لها الشعب الكردي في حرب الإبادة، وبيان نقطة مهمة للناس في أميركا وللسياسيين وللصحافة، وهي أن أميركا تشجع عملياً العراق على شن حرب الإبادة ضد الشعب الكردي، بتقديم المساعدات؛ ومن ثمّ الطلب من الرأي العام الأميركي والكونغرس الأميركي، وقف هذه المساعدات واشترطها بعدم استخدام الأسلحة الكيماوية. وكان لنا هدف آخر وهو زيارة الأمم المتحدة. أول أسبوع قضيناه في نيويورك، واتصلنا بالأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان هناك، وأرسلنا رسالة إلى (دي كويلار) الأمين العام للأمم المتحدة، حول أوضاع كردستان. اتصلنا بنحو ١٥ منظمة تدافع عن حقوق الإنسان وتهتم بها، بما فيها الاتصال بالسيدة (جيرى ليدر) التي هيأت تقرير هلسنكي حول انتهاك حقوق الإنسان في كردستان تركيا، وقدمتها إلى الهيئة الأوربية التي تجتمع سنوياً. وكذلك اجتمعنا بالصحافة هناك، وحاولنا أن نشرح الأوضاع لهذه الأوساط. اتصلنا بالكونغرس، بوزارة الخارجية، وكذلك بالصحافة وبالعديد من معاهد الدراسات الموجودة في واشنطن.

الاستقبال الذي أثار النقاش واعتراض العراق واحتجاجات تركيا، كان اللقاء مع وزارة الخارجية في واشنطن. طلبنا أن نلتقي قسم العراق في وزارة الخارجية الأميركية، لشرح الموقف في العراق وكردستان، ولكن عندما ذهبنا إلى وزارة الخارجية استقبلونا بوفد كبير ضخم، ضم مكتب العراق ومكتب إيران وتركيا والشرق الأوسط وشمال الخليج؛ فكان هؤلاء الموظفين في الحقيقة ليسوا من الدرجة الأولى، بل من الدرجة الثانية هنا، ولكن ليسوا في مستوى وزير. وكان اللقاء الأول معهم حول الوضع في العراق وكردستان. شرحنا بالتفصيل مآسي الشعب العراقي والشعب الكردي، حرب الإبادة، استعمال الأسلحة الكيماوية، الإرهاب في العراق، القتل الجماعي؛ حتى دافعنا عن البعثيين الذين يقتلهم

النظام في الحقيقة. وأثرنا مع الأميركيين نقطتين مهمتين: النقطة الأولى الدعم الأميركي لحرب الإبادة في كردستان العراق، واستعمال الأسلحة الكيماوية. وقلنا إن المساعدات الاقتصادية التي تقدمونها، والتي يسمونها مساعدات الأغذية، تساعد الحكم العراقي على إبادة القرى وتهجير سكانها في كردستان. وقالوا إنهم على علم بما يجري في كردستان وتدمير للقرى، وأرونا تقريراً مقدماً للكونغرس من قبل بعثة من الكونغرس الأميركي. يصف هذا التقرير الجيش العراقي بجيش الاحتلال الأجنبي في كردستان، ويقول إن الجيش العراقي يتصرف في كردستان كأنه جيش احتلال أجنبي.

طبعاً جرى نقاش مطول عن تاريخ الحركة الكردية، تقسيم كردستان العراق وإيران وتركيا وسوريا، ووجود الكرد في العالم وتشريدكم. ونحن استعرضنا الموقف الأميركي، قلنا إنه في بداية الحرب العالمية الأولى، وبعد أن كان الموقف الأميركي جيداً (تودور ويلسون كان أول رئيس أميركي اعترف بحق الشعب الكردي في التحرر والدولة المستقلة)، تحول الموقف الأميركي إلى العداء. من جملة الأهداف لزيارتنا، قلنا للمسؤولين الأميركيين: نريد أن نتعرف إلى أسباب العداوة الأميركية الشديدة للكرد. وضررنا لهم مثلاً بأنكم في مهاباد عاديتم جمهورية كردستان، وساعدتم على إسقاطها. بعد انقلاب ١٩٦٣. أي الانقلاب ضد عبد الكريم قاسم - أديتم دوراً فيه؛ وكانت النتيجة شن حرب إبادة الشعب الكردي. في ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ساعدتم على عقد اتفاقية الجزائر بين الشاه وصادق حسين، وكيسنجر بنفسه يعترف في تقرير سري للكونغرس، بأنه خان الكرد، وأنه لعب بالورقة الكردية، ودفع العراق لخلق المشاكل لسوريا، لكي ترجع سوريا وتُجبر على الخضوع.

ثم أجبنا على أسئلتهم، كان يهمهم معرفة مدى العلاقة بيننا وبين الإيرانيين. بينا لهم أن الحركة الكردية حركة مستقلة، تتعاون وتتحالف؛ ولكن لن تصبح آلة بيد أحد، ولن تكون تابعة لأحد، وأن الحركة الكردية هي الآن حركة متعددة الأحزاب، لها جبهة كردستانية، تتعاون في ما بين أجزاء كردستان، ليس فقط في العراق؛ هناك تعاون بين الأحزاب الكردية في تركيا والعراق. وبيننا لهم أنه توجد محاولة لتشكيل جبهة عراقية شاملة لكل قوى المعارضة، وأن الحكم الديمقراطي المعقول هو البديل الحقيقي للنظام في العراق، قادر على إنهاء الحرب وتحقيق السلم والاستقرار. هذه كانت خلاصة لوجهات النظر التي قدمناها نحن.

بعد أسبوع من اللقاء بالرسميين، أقيمت ندوة حضرها ٦٠ شخصاً من وزارة الخارجية، ومن البنّتاغون ومن رئاسة الجمهورية. وأنا تكلمت في موضوع المحاضرة التي ألقيتها عليهم، وكان موضوع الحرب العراقية - الإيرانية من وجهة النظر الكردية في الداخل. تكلمت ٤٥ دقيقة، ثم ٤٥ دقيقة كانت أسئلة وأجوبة ومناقشة. في الحقيقة إنني أعدّ هذا نجاحاً؛ لأنني شرحت وجهة نظري لنحو ٥٠ أو ٦٠ من الدبلوماسيين الأميركيين الرسميين العاملين.

أول مرة، أعتقد يستمعون إلى وجهة نظر كردية صريحة واضحة، حول الحركة التحررية الكردية والثورة الكردية، ومطالبها وعلاقاتها ومواقفها. طبعاً طلبنا أن يكون اللقاء علنياً؛ نحن رفضنا ما يسمى «اللقاءات السرية». قلنا إن كل شيء يجب أن يكون علنياً ومعلناً، وقلنا إذا لم تعلنوه، نحن نعلنه؛ قالوا طبعاً نحن نعلن. وبعد اللقاء، قرؤوا علينا التصريح الذي أعلنوه. أولاً برأينا، فيه الاعتراف بوجود وجهة نظر كردية؛ إذ يقول التصريح إن وزارة الخارجية استقبلت جلال طالباني، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، وشرح وجهة النظر الكردية حول الحرب العراقية - الإيرانية، وحول أوضاع الشعب الكردي في المنطقة. ثم يقول: نحن من جانبنا أجبنا عليهم بما يلي: أولاً، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حرصنا على تلبية الطموحات المشروعة للشعب الكردي، ضمن الدول القائمة في المنطقة، بطريقة سلمية. وقناعتنا بأن تنفيذ قرار ٥٩٨ سيضمن المصالح المشروعة للشعبين العراقي والإيراني، بما فيهم الشعب الكردي. طبعاً في هذا البيان لم نقل لهم شيئاً، وقلنا رأينا نرسله لهم. عندما سُئلتُ في ندوة صحافية، عقدتها في نادي الصحافة الأميركية في واشنطن، قلت: في هذا البلاغ ثلاث نقاط إيجابية: أولاً، الاعتراف بوجود وجهة نظر كردية، بجانب وجهة النظر العراقية والإيرانية في ما يتعلق بالحرب. ثانياً، الاعتراف بضرورة تحقيق الطموحات القومية المشروعة، ضمن الدول القائمة في المنطقة، والتي تحوي تركيا. ثالثاً، الإقرار بأن تنفيذ قرار ٥٩٨ يجب أن يضمن مصالح شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الكردي. في نظري هذه نقاط إيجابية. الشيء الآخر الذي لاحظته إيجابياً، أن السياسة الأميركية غير متبدلة في ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الكردي أو دولة كردية. وهم يعلنون علناً بأن الحدود القائمة في المنطقة غير قابلة للتغيير.

النقطة الأخرى التي جلبت انتباهي، هي أن الأميركيين نفوا أنهم يعادون الشعب

الكردي. قالوا نحن لا نعادي، وضربوا أمثلة. قالوا صحيح نحن لم نكن مع جمهورية كردستان، ولكن عندما قُدم قاضي محمد إلى المحكمة، قابل سفيرنا الشاه الإيراني، وطلب من الشاه عدم تنفيذ حكم الإعدام بحق قاضي محمد. وفي ١٩٦٣ لم نكن نحن ضد الاتفاق بينكم وبين حكومة الانقلاب البعثية. أما في ما يتعلق بكيسنجر، فقالوا نحن لم تكن لدينا علاقات سياسية مباشرة مع الكرد؛ كانت علاقتنا مع شاه إيران، وشاه إيران هو الذي طلب مساعدة الكرد، وهو أيضاً الذي طلب وقف المساعدات. وطبعاً أنا أجتهد بأن ذلك ليس صحيحاً، وأن المرحوم بارزاني يحمل رسالة من كيسنجر، موجهة له، وكان كيسنجر وزير الخارجية، وكان مستشار البيت الأبيض. إنكم كنتم معادين في الحقيقة، وساعدتم الحكم العراقي، ومثلما يقول هنري كيسنجر: «إننا ساعدنا العراق للتخلص من الثورة الكردية، كي ندفع العراق ونحرضه ضد سورية» (التي كانت تعرقل سياسة (خطوة خطوة) المعروفة لهنري كيسنجر)، أما في ما يتعلق بالوضع الحالي، فإننا نشجع الحكومات في الشرق الأوسط على تلبية الطموحات الكردية ضمن حدودها، ضمن إطار دولها، ولا نعادي الكرد». الحقيقة أن الإدارة الأميركية الحالية هي إدارة زائلة، إدارة لا يمكن لأحد أن يعلق عليها الآمال، إدارة ستنتقل قريباً إلى أيدي أخرى. أما في الكونغرس، أي في المجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، فقد لاحظت في الحقيقة وجود عطف على الشعب الكردي، وهناك عدد من الشخصيات المهمة، التي تتفهم الحركة الكردية والقضية الكردية وتتعاطف معها. مثلاً السناتور (ادوارد كيندي) يقول: «أنا مساند للشعب الكردي»؛ كذلك هناك السناتور (بيل)، والسناتور (ميتشوم)، وعدد من الشخصيات في الكونغرس الأمريكي، المتعاطفين. إن مذبحه حلبجة الفظيعة، التي نشرت في التلفزيون الأمريكي والصحافة الأمريكية، هي التي دفعت القضية الكردية إلى الأمام، بشكل خاص، وهزت السياسيين الأميركيين ورجال السياسة، خاصة في الكونغرس، ودفعتهم نحو القضية الكردية. ولم نر أحداً في الكونغرس، في المجلسين، يدافع عن نظام صدام حسين، ولا يعرف المجازر والكوارث التي جلبها هذا النظام على العراق «نحن ندافع عن نظام صدام حسين بوجه إيران، من أجل إيقاف الزحف الإسلامي، وليس من أجل عيون صدام حسين»، وكانوا يعرفون أن الحكومة الأميركية تدافع عن نظام صدام حسين لهذا السبب. والظاهرة الجديدة التي اكتشفناها في أميركا، في الحقيقة، والتي نقلتها للكثير

من الكرد ولم يصدقوني، هي أن اللوبي الصهيوني في أميركا يقف ضد الحركة الكردية في كل أجزاء كردستان، ويقف مع العراق. السبب هو ما يلي: أن اللوبي الصهيوني يتعاون مع تركيا بشكل دقيق، وأن رئيس اللوبي الصهيوني (سولارز) هو رئيس اللوبي التركي في الكونغرس الأميركي. سولارز زار العراق مرتين واستقبله صدام حسين مرتين، وأصبح الآن من المدافعين عن النظام العراقي. ونزار حمدون أثناء وجوده سفيراً في أميركا، أقام علاقات وثيقة مع كل المنظمات الصهيونية واليهودية في أميركا، ودعاهم وأقام لهم حفلات وولائم، وأرسل بعضهم للعراق، وأعطى لهم وعداً بأن العراق سيعترف بإسرائيل بعد انتهاء الحرب مع إيران. لذلك مثلاً لم يستقبلنا شيخ أو نائب يهودي واحد، رغم أننا طلبنا أن نرى العشرات، الذين ينحدرون من أصل عربي، مثل (ميشل) وأصله لبناني، وآخرون من أصل يوناني، انكلو سكسون؛ كلهم استقبلونا إلا الشيوخ والنواب اليهود، الذين لم يستقبلنا أحد منهم. حتى إن هناك معاداة من اللوبي الصهيوني للأرمن، الذين تعرضوا إلى مذابح في تركيا.

النقطة الأخرى، أن هذه الزيارة جننت الترك بشكل غير معقول. وزير الخارجية التركية استدعى سفير أميركا، وطلب منه توضيحاً؛ وأعطوه التوضيح. قدموا احتجاجاً إلى وزارة الخارجية الأميركية، عن استقبالهم لجلال طالباني. أنا لم أدع من قبل الحكومة الأميركية، والفيزا هي اعتيادية وليست دبلوماسية أو خاصة. صحيح أنني استقبلت في مجلس الكونغرس بشكل غير متوقع، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس والعديد من النواب، اجتمعوا معي لساعات. كان الاستقبال اعتيادياً جداً في وزارة الخارجية، فلم أر أي وزير أو وكيل وزير؛ قابلت موظفين أساسيين في الخارجية الأميركية، ولكنهم ليسوا من الدرجة الأولى، وكان لقاءً واحداً. وهذه أثارت الحكومة التركية، حتى كاد كنعان ايفرن رئيس الجمهورية أن يلغي زيارته؛ وقال لي صحفي تركي إنه في الساعة والنصف من المباحثات بين ايفرن وريغان، رُكِّزَت ساعة كاملة على القضية الكردية.

بالنسبة للحكم العراقي؛ العراق يستلم السلاح والمساعدات والأموال والدعم المادي والعسكري من الأميركيين، لا بأس؛ أما أن أذهب أنا إلى أميركا وأتكلّم مع رجالات الكونغرس، أو مع بعض الناس في وزارة الخارجية، أو بعض الصحفيين، فقد عملوا ضجة كبيرة. وزير الخارجية (العراقي) في لقاءه مع شولتز، طلب الاعتذار؛ الأميركيين قالوا

لا نعتذر، كشيء اعتيادي استقبلناه. وضربوا مثلاً وقالوا، قبل جلال طالباني نحن استقبلنا وليد جنبلاط، وهو رئيس حزب يساري، وكذلك استقبلنا العديد من الناس المعارضين لأنظمة بلدانهم، في ما يتعلق بحقوق الإنسان، من دون أن يعني أننا نتدخل في الشؤون الداخلية لهم. والكونغرس حر... بلد حر، والصحافة والإذاعة حرة؛ ومع ذلك طارق عزيز ألغى الزيارة. الشيء الثاني الذي لاحظته، أن معاهد الدراسات في أميركا، وأنا زرت خمسة معاهد مشهورة، كانوا يفهمون القضية الكردية، وشرحت لهم تفصيلات هم لا يفهمونها، ولكن يفهمون العموميات، وهناك اهتمام بالمسألة؛ كما أن هناك مخاوف تركية كثيرة من انتخاب مايكل دوكاكيس. أولاً، أن مايكل دوكاكيس معروف عنه أنه محامي؛ من المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان في أميركا وفي العالم، وهذه نقطة تثير مخاوفهم كثيراً. ثانياً هو من أصل يوناني؛ وكما تعلم الخلافات بين اليونانيين والترك. ثالثاً، دوكاكيس معروف عنه أنه صديق لأسرة كيندي، والتي هي معروفة بعطفها على الكرد. في أميركا جرى اللقاء بكل الصحف الكبرى (واشنطن بوست، واشنطن تايمز، نيويورك تايمز، كريستيان ساينس مونيتور)، وإذاعة صوت أميركا - القسم الفارسي، أجرت معي مقابلة، وكذلك في نادي الصحافة عندما عقدنا المؤتمر، من 50 - 60 صحافياً، إضافة إلى أناس من المعاهد والبنتاغون ووزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية، كانوا حاضرين في الاجتماع.

من الأسئلة التي أثاروها، هل لكم علاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني؟ قلت: نعم لنا، وهي علاقة جيدة. مثلاً سألوني عن الجبهة الكردستانية، هل الحزب الشيوعي العراقي موجود في الجبهة الكردستانية؟ وألا يعني هذا أنكم مرتبطون بالسوفييت؟ قلت لا. نعم، الحزب الشيوعي العراقي موجود، وهذا لا يعني ارتباطنا بالسوفييت، نحن ناس مستقلون؛ يعني أن الجبهة هي توحيد لكل القوى العاملة على الساحة الكردستانية. مثلاً عن الكرد في تركيا، وهل الثورة الكردية في تركيا هي دسياسة سورية - سوفييتية؟ قلت لا، إنها ليست دسياسة، إنها حركة نابعة من الظلم والاضطهاد، ومن وسط المجتمع الكردستاني. وإذا كانت هناك دولة يمكن القول إنها تقف وراء هذه الثورة، فهي أميركا وتركيا؛ لأن هذه الدولة التركية هي التي تحرم الكرد من أبسط الحقوق، والأميركان الذين يدعمون الحكم التركي هم الذين يدفعون الكرد إلى الثورة، ولم يبق أمامهم طريق آخر

للمطالبة بحقوقهم. في الحقيقة كان الصحفيون العرب يركزون على إسرائيل، بينت لهم أن موقفنا هو موقف الثورة الفلسطينية.

خلاصة الموقف، يمكن أن نقول، إنه لا يمكن توقع أن يكون هناك تغيير في طبيعة النظام الأميركي، ولا في الاستراتيجية الأميركية، ولا في المنطلقات والمرتكزات الأساسية للسياسة الأميركية. ولكن أعتقد هناك مجال في أميركا لشرح القضية الكردية، على الأقل للرأي العام. هناك تأييد لحق الشعب الكردي في الكونغرس، وهناك مجال لتعزيز هذا التأييد، ومن ثم الاستفادة من الجو الليبرالي في أميركا لتبيان الحقائق والوقائع. وهناك في الحقيقة، فهم لطبيعة نظام صدام حسين الدموي الإرهابي الدكتاتوري، ولا يشك اثنان في طبيعة هذا النظام. إن الدعم للعراق « ليس حياً في معاوية إنما كرهاً لعلي ». في الحقيقة أعتقد، وقد أكون مخطئاً، أن السياسة الأميركية هي مع دول في المنطقة، على شاكلة محمد حسني مبارك، وليس على شاكلة صدام حسين؛ ولكن لا تمنع في وجود حكومات مثل صدام حسين، للوقوف بوجه الإيرانيين ولدعمهم للحرب ضد هذه الدول التي تعاديهم. وإن ما يستطيع نظام ديكتاتوري فردي تحقيقه، مثلاً في حرب ضروس، لا يستطيع حكم ديمقراطي أن يحققه.

*** إذا وقفت الحرب، وجرت المفاوضات، فإن الأمور ستتكشف أكثر وأكثر عن حقيقة الموقف الأميركي الداعم لصدام الدموي؛ هل هو بسبب إيران؟ أو أنه سيحدث تغيير في المواقف إزاء قضايا الشعوب المضطهدة، ومنها الشعب الكردي؟**

- لا أعتقد بوجود تغيير أساسي في السياسة (الأميركية) تجاه الشعوب المضطهدة، ولكن هناك شيء في أميركا يجب أن نلاحظه، وهو أن السياسة الأميركية تتبنى مسألة حقوق الإنسان، ضد المنظومة الاشتراكية أساساً؛ لكنها لا تستطيع أن تحصر المسألة على الكتلة السوفييتية، أو على المنظومة الاشتراكية. مثلاً، حين قدمت وزارة الخارجية تقريراً عن احترام حقوق الإنسان في العالم، وهو قرار اتخذه الكونغرس، وكان في عهد كارتر، لم تستطع أن تحصر التقرير بما يسمى بمخالفات حقوق الإنسان في المنظومة الاشتراكية، ولا بد أن يشمل العالم. وإذا تقرأ التقرير، ترى فيه كلاماً ضد السعودية؛ السعودية التي هي حليفة أميركا، أو في تركيا. إن مسألة حقوق الإنسان، لا يمكن لأي حكومة في أميركا أن تتجاهلها، بعد أن أرست قواعدها حكومة كارتر؛ والديمقراطيون عادة معروفون في

أميركا بنوع من الليبرالية. لا طبيعة النظام الأميركي تبدلت، ولا حقيقة المواقف الأساسية توقفت، وإن المسألة تحتاج إلى وقت كبير لإحداث تبدلات في السياسة الأميركية الأساسية. ولكن هناك شيء آخر، وهو أن هناك مجال لحقوق الإنسان، وبما فيه الشعب الكردي، الذي يتعرض إلى حرب إبادة. وأعتقد بصراحة بأن على الشعب الكردي - وقلت هذا في التصريح - علينا أن نطرق جميع الأبواب من بكين إلى موسكو إلى بون إلى باريس إلى لندن إلى واشنطن، دون أن يعني هذا الارتباط بأحد الأبواب. أنت عندما تذهب إلى بكين، لا يعني أن تتبنى وجهة النظر الصينية، أو السوفيتية أو الأميركية. أنت تشرح قضيتك وتدافع، وأنت على ثقة بنفسك وبأفكارك. أنا رأيت أن الاستقلالية للحركة الكردية الآن وضرورتها، مثل ضرورة الهواء للإنسان؛ وعلى الحركة الكردية أن تطرق هذه الأبواب الأساسية، وأن تشرح قضيتها وتقول بصوت مسموع ما تريد.

*** ولكن يجب أن لا يجري التعويل على العطف اللفظي، أو مجموعة الأوراق التي تقدم إلى البنتاغون أو وزارة الخارجية، حول انتهاك حقوق الإنسان. في الوقت الذي تفند الممارسة العملية، ما يقال، بالأوراق. والدليل على ذلك، أنه إذا كان دعم نظام صدام حسين وحسب ما تقول «ليس حياً بمعاوية وإنما كرها لعلّي»؛ إذ نقبل هذه الحقيقة، فكيف تفسر دعم الطغمة الفاشية التركية للنظام العراقي؟. ولو أصبحت غداً الحركة التحررية للشعب الكردي في تركيا، بمثل مستوى حركة التحرر للشعب الكردي الموجودة في العراق، فإنهم سيستخدمون الأسلحة الكيماوية، وبالطائرات الأميركية. وما أريد أن أشير له، أننا كمناضلين يجب أن لا يجري التعويل على التغيير في الموقف وغيرها من التقارير للحكومة والبنتاغون.**

- إذا كان التعويل بمعنى الاعتماد، الارتباط، وتعليق الآمال على هذه المسائل، فهذا شيء خاطئ؛ ولكن إذا كان التعويل بمعنى الفضح، وأن نشرح طبيعة النظام للرأي العام الأميركي ولرجال السياسة، وما يمكن كسبه، هو شيء صحيح. يجب أن نكون منفتحين؛ إذ إن «الغلاسنوست»، في الفكر ضروري. أن نبقى في جمود ودوغمائية، بدعوى أنه ما دامت أميركا دولة استعمارية، فيجب أن نتركها لصدام وللأتراك وأوزال، يصلون ويجولون فيها. أعتقد أن هذه نظرية خاطئة، وأنه في هذا العصر يجب أن ندخل

ونخوض المعارك مع العدو، وفي جميع الجبهات وفي جميع الأماكن، لا في الموالاتة. إذا كان صدام يوالي أميركا، يجب ألا نذهب مثله، وبنافسه؛ ولا في طريقة السادات، الذي قال إن كل الأوراق بيد أميركا. أعتقد أن التعويل والاعتماد يجب أن يتركز على أنفسنا، الاعتماد على القوى الذاتية، على قوى شعبنا، وعلى إمكاناتنا ونضالاتنا. هذه هي المسألة الأساسية؛ أما شرح القضية عالمياً، خاصة في هذا العصر، فهي مهمة، وخاصة أن وسائل الإعلام والاتصالات لها دور. الإنسان العاقل يجب أن لا يقع في خطأ الاعتقاد، بأنه بمجرد أن تشرح شيئاً لأميركا، فإنك تكسب الأميركيان؛ لأن هذه حماقة في السياسة. وحتى إذا ذهبت إلى السوفييت، وقالوا لك هذا شيء جيد، فليس معناه أنك كسبت السوفييت. يجب أن تحسب المصالح الحقيقية للاتحاد السوفييتي، المصالح الحقيقية لأميركا، المصالح الحقيقية للصين، المصالح الحقيقية لفرنسا، بريطانيا. وأنا أضيف أكثر من ذلك، أن هذه العواطف يجب ألا تخدّر، ويجب أن لا ننام على باقات ورود، مهما كانت هذه العواطف جميلة ومعقولة؛ وإنما يجب الاعتماد على النفس، على الشعب، وأن نخوض المعارك في كل الجبهات، وأن نشرح لكل القوى الفاعلة في العالم؛ فهذه مهمتنا النضالية.

*** كان هناك تزامن بين وجودكم في أميركا، والتطورات المتسارعة التي شهدتها الحرب، ومؤشرات التقارب والحوار الأميركي - الإيراني. هل لديكم تعقيب في هذا الصدد؟**

- في الحقيقة، لم ألاحظ تقارباً إيرانياً - أميركياً، ولكن لاحظت حرصاً أميركياً شديداً على إقامة العلاقات مع إيران. الأميركيان يقولون تصريحاً وتلميحاً بأهمية إيران الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، ويقولون إنهم على استعداد لإقامة العلاقات مع إيران، في أية لحظة يقول فيها الإيرانيون، على لسان مسؤول مخول، برغبتهم في ذلك. ومن ثمّ أنا لا أنفي وجود علاقات واتصالات سرية؛ بل إنها كانت عديدة وكثيرة، عن طريق تركيا، عن طريق باكستان، عن طريق ألمانيا الغربية، عن كل الطرق؛ ولكن لا يعني ذلك توافقاً كاملاً، ولا يعني ذلك قطيعة كاملة. وأعتقد أن الأميركيان، وخاصة الإدارة الأميركية الجديدة، ستسعى لتجديد العلاقات مع إيران؛ لأنهم يتوقعون بأن صحة الإمام الخميني سيئة، وأنه سينتقل إلى العالم الآخر. ولذلك هم يريدون إعادة العلاقات، ويرون بأنه ليس من المصلحة أن يتشددوا في معاداة الحكومة الإيرانية، وأن يتركوا أثراً سيئاً في نفوس الإيرانيين؛ وإن كان اعتقادي ما

زال راسخاً بأن الأميركيان لم يسمحوا، ولن يسمحوا، بانتصار إيراني على العراق إلا بموافقتهم.

* أشرت في لقاءكم مع الصحافي (بتروسيان)، والذي نشر في «غارديان»، بأنه أصبح من الصعب الجلوس مع صدام حسين بعد مجزرة حلبجة، وتحديث بعد ذلك - وبالارتباط بالاتفاق مع إيران والعراق حول وقف الحرب - بأنه لا يوجد مستحيل في السياسة. فهل يعني ذلك - ضمناً - التسليم بإمكانية العودة مجدداً إلى حوار مع الطغمة الدكتاتورية؟ ونشير بهذا الصدد إلى ما تردد عن مناورة جديدة للنظام، خلال الأشهر الأخيرة، بهدف تخريب مساعي التقارب واللقاء مع أطراف المعارضة الوطنية؟.

- في ما يتعلق بالحوار مع النظام، أعتقد أن هذه المسألة متروكة للجبهة الكردستانية، لا يجوز لأي طرف كردي الانفراد باتخاذ موقف معادٍ، أو موافق، لفكرة الحوار مع الحكومة؛ بل لا بد من قرار إجماعي، يصدر من الجبهة الكردستانية العراقية. في ما يتعلق بموقف الاتحاد الوطني الكردستاني، أعتقد أنه سيجري ويلج على ضرورة صيانة الجبهة الكردستانية، ووحدة موقفها اتجاه أي مناورة وأي اقتراح أو أي مسعى من النظام، للتقرب من الجبهة الكردستانية أو محاولتها أو الاتصال بها.

في ما يتعلق بالمشاعر الشخصية، فأنا لم أخفها. قلت لـ «لوموند»، وقلت لـ (فاهي بتروسيان) وهذه باللغة الدبلوماسية تعني الاستحالة أن واحداً يتحاور مع شخص مثل صدام حسين. ولكن في الحقيقة يجب أن نكون واقعيين؛ إذ لا توجد استحالة في السياسة. يعني مثلاً، إذا أصرت اللعبة الدولية، أو الحل الدولي، على أن يتضمن حل القضية العراقية - الإيرانية والكردية؛ فلا بد للجبهة الكردستانية أن تتخذ موقفاً منطقياً، وموقفاً مسؤولاً من القضية. لا يمكن للجبهة الكردستانية أن تقرر سلفاً، أنها شطبت على كل مسعى دولي وعالمي، لوقف الحرب بين العراق وإيران، وبين الكرد وبغداد. هذه المسألة يجب النظر لها بدقة؛ وكذلك في ما يتعلق بمناورات الحكومة العراقية. أعتقد أن المناورات الحكومية، يجب أن تقابل بمناورات ذكية من الجبهة الكردستانية، وليس من طرف كردي واحد لإحباطها «ويمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين»، وهذه آية قرآنية.

وإن كان لنظام صدام حسين طبيعة خاصة وعلاقة خاصة وأسلوب خاص في العراق، ولكن الحكومات الدكتاتورية في العالم، عادة ما تطبع الدكتاتورية بالطابع الفردي للدكتاتور؛ وهذا

يعني أن دكتاتورية صدام حسين تختلف عن دكتاتورية عبد الكريم قاسم مثلاً. عبد الكريم قاسم كان دكتاتوراً، ولكن رحمه الله كانت دكتاتوريته لا تقارن مع صدام. المسألة هي مع النظام، ويجب أن تأخذ الموضوع واقعياً وبعيد نظر. يجب أن لا نتهيب من الأحداث التي قد تلقنا، وأنها قد تشكل أخطاراً علينا، وأن لا نبذو للعالم وكأننا دعاة حرب، والمعادون للجهود السلمية، وليس لنا هم سوى الحرب.

ومن الضروري أن يكون مفهوماً وواضحاً في ذهننا، أن اللغة الدبلوماسية في البلدان الأوربية، تختلف عن لغة القتال في كردستان العراق. لا يمكن أن نتحدث مع صحيفة إنكليزية أو فرنسية أو أميركية، بنفس الروحية التي نتحدث بها إلى صحيفة عربية، أو مثلاً إذاعة وصوت كردستان، أو إذاعة «صوت الشعب العراقي».

في الختام أشكر الأخوة في صحيفة (عراق الغد)، على هذه الفرصة، وأرجو أن تنشر المقابلة غير مبثورة، مع حق النقد عليها. وأعتنم المناسبة، لأدعو إلى تشكيل الجبهة العراقية الشاملة، والوقوف بموقف موحد إزاء التطورات الخطيرة التي تنتظرها المنطقة. وعلى السياسيين المسؤولين، أن يفكروا بمسؤولية وبعد نظر، وأن يسرعوا في إقامة الجبهة الشاملة، وشكراً.

صحيفة «السفير» اللبنانية

(الأربعاء: ١٤/٩/١٩٨٨ / العدد: ٥٠٧٥)

أجرى المقابلة: غسان مكحل ومنى سكزية

- نفهم التحالف لا بمعنى التبعية والذيلية، وإنما بمعنى الاتفاق على الأهداف والوسائل والعمل المشترك معاً، مع الاحتفاظ بالاستقلال الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكل طرف، وتحديد الاختلافات.
- نحن نعتقد أنه يجب الحفاظ على الاستقلالية في العلاقات التحالفية.
- الحركة الكردية آمنت دائماً بجميع وسائل النضال السياسية والثورية والفكرية والطبقية. كنا نحمل البندقية بيد، وغصن الزيتون باليد الأخرى.
- نحن نعدّ الرئيس الأسد حليفاً أساسياً لنا، وهو حليف استراتيجي، ويحرص على السلام بين العراق وإيران، والوثام بين العرب والکرد في العراق، وتعزيز الوحدة العراقية، وتحقيق الحقوق الكردية ضمن الوحدة الوطنية العراقية.

* هل تقيم في دمشق؟

- سكنت في دمشق منذ العام ١٩٧٤ وحتى العام ١٩٧٧، ومنذ العام ١٩٧٧ وحتى العام ١٩٨١ أقمت داخل كردستان العراق، ثم عدت إلى دمشق، ومنها إلى طرابلس الغرب، ثم عدت إلى كردستان العراق، حيث أقمت حتى العام الحالي، وأنا الآن في دمشق.

* هل أقمت في إيران؟

-لم أسكن إيران، لكنني زرتها مراراً.

* كيف بدأت علاقاتكم مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكيف تطورت؟

- كانت علاقاتنا جيدة مع القوى المعارضة في إيران قبل الثورة الإيرانية، ولكن بعد سنة من قيام هذه الثورة، اندلعت الثورة الكردية في إيران؛ فطالبنا بضرورة فتح الحوار بين الجمهورية الإسلامية والكرد، بعيداً عن القمع، إلا أن ذلك أدى إلى توتير العلاقة بيننا وبين طهران حتى عام ١٩٨٦.

* هل تقول إن طهران رأت في عرضكم الحوار بينها وبين كرد إيران إساءة؟*

- هناك تيار داخل الثورة الإيرانية عدّه إساءة. كثير من الأمور في إيران لا تسير وفق المنطق، ولو سارت لما كانت الأمور وصلت إلى ما وصلت إليه.

* هل تكمل لنا عرض علاقاتكم بإيران؟*

- لقد كنت أنا واسطة التعارف بين الإيرانيين والأخوة في ليبيا؛ فقد كنت على علاقة قديمة مع قوى المعارضة الإيرانية. هذه العلاقة تعود إلى بداية العام ١٩٦٣، وقد توطدت علاقاتنا بصورة خاصة في العام ١٩٦٧.

وكانت قوى المعارضة ضد الشاه في تلك المرحلة، متمثلة بتيارات ثلاثة: التيار الإسلامي؛ ويقوده الإمام الخميني من النجف، إضافة إلى ابنه الشهيد مصطفى؛ وكنت على علاقة وطيدة بالشهيد مصطفى وابنه السيد حسين. أما التيار الثاني: فهو تيار الجبهة الوطنية بقيادة الدكتور مصدق، وقطبها البارز كريم سنجابي. والتيار الثالث: هو التيار الماركسي الثوري، ويتمثل بالقوى الثورية لحزب توده وفدائيي خلق ومجاهدي خلق. في العام ١٩٧٤، كنت الواسطة في تقديم ممثلين عن منظمة مجاهدي خلق إلى العقيد معمر القذافي، وكنت المترجم في الجلسة، وأنا تحدثت للإخوة في ليبيا عن الإمام الخميني وتياره الإسلامي.

واستمرت علاقتي جيدة مع القوى المعارضة الإيرانية كافة، حتى اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥. وعندما تعرض الإمام الخميني لضغوط من أجل ترك النجف، كنت المكلف بالمجيء إلى دمشق، لإجراء الاتصالات من أجل تأمين سكنه في جوار مقام السيدة زينب.

بعد اندلاع الثورة في إيران، زرت الإمام الخميني في مقره في (قم). وفي العام ١٩٨٠

حصلت الصدمات بين القوات الإيرانية والكردي، فكتبت رسائل إلى آية الله منتظري - وكان ابنه (الشهيد محمد) صديقي - وإلى رئيس الوزراء آنذاك مهدي بازرگان وغيرهما. وطالبت في الرسائل بفتح حوار بين الجمهورية الإسلامية والكردي؛ وقد حمل آية الله منتظري الرسائل إلى الإمام الخميني، الذي وافق على الحوار.

شكل وفد من الحكومة الإيرانية، ووفد من كرد إيران برئاسة عبد الرحمن قاسمלו والشيخ عز الدين الحسيني. وتوصل الطرفان إلى إقرار وقف النار وإلى إعلان هدنة. لقد نجحت وساطتي بين الجانبين آنذاك، وتابعت الوساطة في أواخر ولاية الرئيس السابق أبو الحسن بني صدر، الذي أوكل إلي مهمة الاتصال بالقيادات الكردية الإيرانية؛ لكن بني صدر ما لبث أن أقيّل من منصبه وفر إلى خارج إيران، وبذلك فشلت جهودنا لتحقيق السلام بين الطرفين، وانعكس ذلك علينا؛ فقد توترت العلاقات بيننا وبين طهران.

وزاد في توتر العلاقات، مصادرة إخواننا في إيران، لأسلحة أرسلت إلينا من ليبيا وسوريا. وبعض المنظمات الفلسطينية نقلتها إلى كردستان العراقية، عبر الأراضي الإيرانية، وجرّت المصادرة بأمر من وزير الدفاع الإيراني آنذاك، الدكتور مصطفى شمran. وقد فوجئنا بذلك، خصوصاً وأننا كنا حصلنا على موافقة الثورة الإيرانية، من أجل نقل هذا السلاح عبر طهران.

* هل أبلغتكم طهران بأسباب مصادرة الأسلحة؟.

- لقد قال لي شمran: «ما هو الهدف من السلاح؟، نحن لا نريد أن تُسفك دماءكم. وقد وزعتُ السلاح على الشعب الإيراني، ليقاتل عنكم». إلا أن هذا كان تبريراً لفظياً؛ ففي الحقيقة كان هناك تيار يؤمن بمحاربة أي شيء «غير إسلامي»، ومن ثمّ فلا يجب مساعدة أي طرف غير إسلامي، مما يعني أنه ليس على طهران مساعدتنا.

كان هذا التيار يؤمن بأن القتال ضد صدام (الرئيس العراقي صدام حسين) كان سهلاً! لو سمحوا لنا بنقل الأسلحة حينذاك، لكانت كردستان مأهولة، وليست كما هي اليوم مهجورة ومتروكة.

لقد حاولنا إفهام الجانب الإيراني، بأننا نحن العراقيين لنا مهمة تخليص العراق من

النظام الفاشي، وأن إبدال النظام العراقي مهمة عراقية، تشمل العربي والكردي والسني والشيوعي، وأن طريقة الغزو غير مقبولة من الشعب العراقي؛ وعدّ الجانب الإيراني أن تقوية المعارضة العلمانية، هي إضعاف للثورة الإسلامية. لم يقدموا المساعدة لنا، بل عرقلوا وصول المساعدات المقدمة إلينا. وقد بذل الأخ الرئيس حافظ الأسد، والعقيد القذافي، جهوداً لإقناع الإيرانيين بضرورة دعم المعارضة العراقية، لكنهم أصروا على موقفهم.

بعد ذلك انتقلت العلاقات بيننا إلى مرحلة الاتهامات المتبادلة؛ إذ اتهمنا طهران بمساندة الحركة الكردية الإيرانية، ونحن اتهمنا القوات الإيرانية بشن هجمات على مواقعنا. كما دعمت إيران القوى الكردية المختلفة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، وكانت تلك المرحلة، مرحلة خلافات داخل أطراف الحركة الكردية العراقية.

* إلى متى استمر التوتر في العلاقات بينكم وبين إيران؟

- استمر ذلك حتى العام ١٩٨٥، عندما تجددت الاتصالات بيننا وبين إيران، واشترط الجانب الإيراني علينا لتحسن العلاقات أربعة شروط:
أولاً: إدانة قيادات الحركة الكردية في إيران والتشهير بها.
ثانياً: طرد القوات الكردية الإيرانية من مناطق سيطرتنا (في العراق)، وكان العديد من الكرد قد انسحبوا من إيران إلى كردستان العراق.
ثالثاً: محاربة هذه القوات.
رابعاً: إدانة تكتيكات المعارضة بالحوار مع الحكم العراقي، لأنه نظام كافر، ومن غير المسموح إجراء حوار معه.

* ماذا كان جوابكم على ذلك؟

- كان جوابنا ما يلي: لا يمكننا إدانة أو مقاتلة كرد إيران، ولكن بإمكاننا عدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، والامتناع عن مساندة هذا الطرف أو ذلك. وما زلنا نؤمن بالحوار لحل الخلافات.
قلنا إننا لا نستطيع طرد هؤلاء الذين أتوا إلى مناطقنا، وذلك بحكم القرابة والعلاقات

الأشورية.

أما بالنسبة للحوار مع بغداد؛ فقد قلنا نحن قوى وطنية مستقلة لها ظروفها الخاصة، وإن الظروف التي أدت إلى المفاوضات مع العراق، حتمت الحوار السياسي، ولم يكن ذلك خطأ تجب إدانته.

وبعد سنة من الحوار (في العام ١٩٨٦) توصلنا إلى نقطة مهمة، وهي تحديد العدو المشترك، أي الحكم العراقي، لأننا نحسبه المعتدي والبائد في الحرب، وهو المسؤول عن بدء حرب الخليج وحرب الإبادة ضد الشعب الكردي. إذن، فالمعتدي واحد، والضحيتان هما الشعب الكردي والجمهورية الإسلامية.

وقمنا بتحديد المصالح المشتركة، واتفقنا على أن يحتفظ كل جانب بآرائه، على تباين هذه الآراء في مجالات عدة.

* إلى ماذا أدت المفاوضات؟

- لقد أصبح لنا ممثلون في إيران، وأصبح لإيران ممثلون في (ياغ سمر) قرب السليمانية (في شمال العراق). وتحسنت العلاقات بيننا، وصار التفاهم أكبر، وبدأ الجانب الإيراني يدرك أهمية الاتحاد الوطني الكردستاني، ودوره في النضال ضد الحكم العراقي، خصوصاً بعد نسف المنشآت النفطية في كركوك، والتي لم تتمكن الحكومة العراقية من إصلاحها حتى الآن. وقد قصفنا حينها جبل (بور) وحقل نفط كركوك وحقلًا آخر، بنحو ٦٠ طناً من القذائف الصاروخية والمدفعية، في خلال ليلة واحدة!.

* كيف انعكس التحسن في علاقاتكم مع إيران على الأرض؟

- عندما زرت طهران في العام الماضي، تابحتت مع الأخوة الإيرانيين في ضرورة توسيع التنسيق بيننا في المجال العسكري. لكننا اشترطنا التنسيق السياسي قبل العسكري، وكانت هناك ثلاث نقاط أردنا تثبيتها، وكنا متفقين عليها وهي:
١- مصير العراق: وكنا متفقين على أن الشعب العراقي، هو الذي يقرر مصيره. وقد وردت في نص الاتفاق بيننا الفقرة التالية: «ضرورة النضال المشترك من أجل حكم عراقي شعبي مستقل، والحفاظ على الوحدة العراقية في وجه الأطماع الأجنبية».

٢- تأييد إيران لنضال الشعب الكردي والحركة التحررية الكردية، ضد السياسات العنصرية (نسبة إلى ميشال عفلق)، الرامية إلى تهجير وتشريد الشعب الكردي وسلبه حقوقه المشروعة، ومساندة نضال الاتحاد الوطني الكردستاني في هذا المضمار.

٣- الاتفاق المشترك ضد المؤامرات التي تستهدف العراق من الدول الطامعة فيه، وكان المقصود بذلك تركيا.

* من الذي وقع على هذه النقاط من الجانب الإيراني؟

- لن أقول ذلك، هذا أمر خطير. لكنه مسؤول إيراني كبير، يمثل الجمهورية الإسلامية. أردنا إضافة نقطة إضافية إلى الاتفاق، وهي أن نكون معاً ومشاركين في السلم وفي الحرب، أي إنه لا يجوز لأي من الطرفين اتخاذ موقف منفرد.

كنا نصر على أن يقرر الشعب العراقي شكل نظامه، سواء أكان إسلامياً أم غير إسلامي؛ فمصير العراق بيد العراقيين. وقد وافق الأخوة في إيران على ذلك.

أما النقطة الثانية التي كانت تهمنا، فهي المشاركة في السلم والحرب. وحول هذه النقطة تلكمنا الأخوة في إيران، وطالبونا بتقديم مشروع متكامل؛ فقدمنا مشروعاً، وافقوا على النقطة مبدئياً، ولكن الجواب النهائي على المشروع كله تأخر، ولم تثبت هذه النقطة في ورقة مكتوبة، كما كان الأمر في الاتفاقات السابقة في العام ١٩٨٦، كان جوابهم في أيار الماضي، ولكننا فوجئنا بعد ذلك بقرار إيران وقف الحرب.

* ماذا كان جوابهم النهائي؟

- تضمّن الجواب موافقة على بعض النقاط، منها مسألة أن نكون معاً في الحرب والسلم، واقتراحات بتعديل نقاط أخرى، ووافقوا على مضمون حق الكرد في تقرير المصير. لكنهم لم يوافقوا على المصطلح، واستخدمنا في الاتفاق معهم عبارة الوصول إلى تحقيق «العراق المستقل الشعبي الموحد»، وأن يكون الشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية المستقلة، يمارس حقوقه سواء من خلال حكم ذاتي أم في إطار كونفدرالية.

*** كيف تقيم العلاقة بينكم وبين الجمهورية الإسلامية، بعد أيار ١٩٨٨؟**

- ما زلنا نقول بضرورة أن تكون العلاقات جيدة بيننا. لكننا نفهم التحالف لا بمعنى التبعية والذيلية، وإنما بمعنى الاتفاق على الأهداف والوسائل والعمل المشترك معاً، مع الاحتفاظ بالاستقلال الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكل طرف، وتحديد الاختلافات.

*** هل تحسبون قرار إيران بوقف إطلاق النار انفراداً، بالسلم وخرقاً لاتفاقٍ معكم؟**

- بالطبع نحن نحسب أن القرار الإيراني انفراد، ونقض للاتفاق معنا؛ ولكننا نتفهم الظروف التي فرضت على الجمهورية الإسلامية، ومنها الظروف الداخلية والدولية، ولا نعدّ ذلك عملية غدر وتضحية بالصديق، إنما نرى أن الظروف القاهرة، هي التي فرضت ذلك؛ لكن نرى أنه كان ينبغي عليهم التشاور معنا قبل اتخاذ القرار.

*** ألم تعرفوا مسبقاً بأن إيران قررت اتخاذ قرار وقف إطلاق النار؟**

- لم يبلغونا مسبقاً، ولكننا كنا نشم رائحة في الجو السياسي الإيراني باتخاذ هذا القرار؛ لهذا السبب طرحنا مشروع الاتفاق معهم. إن ذهاب (الرئيس الإيراني علي خامنئي) إلى الأمم المتحدة، ومطالبته بتبديل تسلسل بنود القرار ٥٩٨، كان نوعاً من الموافقة على القرار؛ لذلك قلنا أين نحن من هذا القرار؟ نحن نعتقد أنه يجب الحفاظ على الاستقلالية في العلاقات التحالفية.

*** هل أجريتم اتصالات مع الإيرانيين بعد وقف النار؟**

- نعم، وما زالت علاقاتنا جيدة، وما زال مكتبنا في إيران. لقد أُجريت مفاوضات بيننا وبينهم. أنا لم أشارك فيها، وإنما بعض رفاقنا من الداخل؛ وأنا أنتظر اطلاعي على بعض التفاصيل.

*** هل أبلغوكم باستمرار دعمهم لكم؟**

- نعم، أبلغوني باستمرار تعهداتهم تجاهنا.

* هل تعتقدون أنه إذا تحقق السلام بينهم وبين بغداد، سيواصلون دعمهم لكم؟
- لقد أكدوا دعمهم لنا في كل الظروف.

* هل ترى أن طهران تتحمل مسؤولية، في ما يجري تجاه الكرد في شمالي العراق؟
- نحن نعتقد أن إيران تتحمل المسؤولية في مواصلة دعم وتقديم المساعدات الإنسانية، وكذلك الوفاء بالتزاماتها.

* وهل هي تفعل كل ذلك؟
- إلى الآن نعم، ونتمنى أن يكون هذا العمل أسرع.

* لقد زرت الولايات المتحدة الأميركية، قبل قرار وقف إطلاق النار. ماذا كانت ردة فعل الإيرانيين تجاه هذا؟

- في الحقيقة، لقد التقيت وزير الخارجية الإيراني، الدكتور علي أكبر ولايتي، في نيويورك، قبل بدء جولتي الأميركية. كان ذلك مع بداية انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الطارئة، المخصصة لبحث موضوعات نزع السلاح.
كان الإيرانيون يعرفون بقصة ذهابي إلى الولايات المتحدة. أنا لا أقول إنهم كانوا موافقين، لكنهم لم يعترضوا على مبدأ الذهاب والحوار السياسي.
لقد كان ولايتي متفهماً وإيجابياً، وهو كدبلوماسي يدرك أهمية العمل السياسي والدبلوماسي، لكن بعض الأوساط في طهران انزعجت من جولتي.
لقد حاورت ولايتي وعرضت عليه قصة تحركي، والأطراف التي أريد الاتصال بها. كان متفهماً لتحركي، ولكنني أعتقد أن هذا كان رأيه الشخصي، وليس موقفاً رسمياً.

* هل طلب منكم إبلاغ الجانب الأميركي بشيء ما؟
- كلا، بالعكس، لم يطلب.

*** هل طلب منك معرفة أي شيء من الأميركيين؟**

- أيضاً كلا. لقد ترك لي حرية العمل.

*** بعد عودتكم، هل التقيتم أي مسؤول إيراني؟**

- كلا، لم ألتق أحداً. ولكنني أتوقع ذلك.

*** هل ستزور إيران قريباً؟**

- نعم سأزورها، وسألتقي بعض الأخوة الإيرانيين. قبل ذهابي إلى الولايات المتحدة، كان بعض الأخوة في (الاتحاد) في طهران.

*** ألا ترى أن من حق الحكومة العراقية قتالكم، طالما أنكم تتعاونون مع عدو لها؟**

- أريد إيضاح نقطة مهمة، وهي أن الإعلام العراقي كان يحاول دائماً تصوير العلاقة بيننا وبين إيران، على أنها علاقة عمالة. إنه ادعاء باطل. إن إيران تحترم استقلاليتنا ولا تفرض علينا أي شيء.

نحن مارسنا حقنا في النضال المسلح ضد الحكم العراقي، قبل انتصار الثورة الإيرانية بأربع سنوات، ومارسناه ونحن مختلفون مع الأخوة في إيران. ليست الحركة الكردية في العراق من صنع الجمهورية الإسلامية. لقد كنا قبلها؛ ومن ثمَّ فإنَّ العلاقة هي علاقة تحالف مشروعة ومبررة ومنطقية، بين أناس عدوهم واحد.

ثم إنَّ هذه العلاقة لم تكن من أجل غزو العراق أو سلبه استقلاله؛ بل بالعكس فإنَّ الاتفاق المكتوب بيننا وبين إيران، تضمَّن احترام استقلال العراق ووحدته وحقه في اختيار شكل نظامه.

نقطة أخرى، هي أن صدام يريد أن يوهم الناس، بأننا ساعدنا الإيرانيين على احتلال حلبجة، والحقيقة أن ذلك محض افتراء. إن قواتنا الخاصة هي التي حررت حلبجة، من دون أية مساعدة إيرانية، وكان ذلك قبل خمسة أيام من دخول الإيرانيين إلى هذه المدينة. وأدى استخدام الأسلحة الكيماوية من جانب العراق، إلى قتل خمسة آلاف من أهالي البلدة، وتهجير الباقين. بعد ذلك دخل الإيرانيون المدينة من الخطوط الأمامية، وليس من إيران.

* لماذا هاجمتم حلبجة في ذلك الوقت بالذات؟

- كان العراق، في ذلك الوقت، يشن هجمات على قواتنا في وادي جافتي. وكان الهدف من هجومنا، تخفيف الضغط عن قواتنا. صحيح أن هجومنا تزامن مع هجوم إيران، لكنه كان بهدف تخفيف الضغط على رفاقنا.

على كل حال، فإن الأسرى العراقيين الذين اعتقلوا في المدينة، موجودون لدينا؛ وكذلك الملفات الحكومية كلها معنا، وليست مع الإيرانيين.

لقد انتهت الحرب العراقية - الإيرانية، ومع ذلك فإن ثورتنا مستمرة حتى تحقيق أهدافنا، وهذا يدل على استقلاليتنا.

أريد أن أوضح نقطة أخرى، وهي: هل يحق لنا الاستفادة من التناقض والاحتتال بين العراق وإيران أم لا؟

قبل الجواب، أريد أن أقول إن الحكومات العراقية والإيرانية والتركية، عادة ما تعاونت ضد الشعب الكردي. وتوجد معاهدات منذ العام ١٩٣٧، ومنها معاهدة سعد آباد واتفاقية الجزائر وحلف بغداد، وكلها فيها بنود ضد الشعب الكردي.

والحكومة العراقية، التي تملك جيشاً وثروات وعلاقات دولية واسعة، سمحت لنفسها بالتنازل لشاه إيران عن مياه عراقية وحقوق عربية، ضد الشعب الكردي. فلماذا لا يجوز للشعب الكردي، ومن دون أن يتنازل عن أراض ومياه عراقية وحقوق عربية، أن يتعاون مع حكم معادٍ للحكم العراقي. نحن نعتقد أنه يحق لنا هذا، وهذا الحق يكون مشروعاً وواجباً، عندما يتعرض الشعب الكردي إلى حرب إبادة، تستعمل فيها الأسلحة الكيماوية.

سألوني في أميركا وأوروبا، عن الفرق بين النظامين العراقي والإيراني، بالنسبة للکرد. فقلت إن الفرق هو بين حكم يستعمل ضدنا الأسلحة الكيماوية، وحكم يعطينا الكمادات الواقية على الأقل.

إن لنا حق التحالف مع أعداء هذا الحكم، للدفاع عن أنفسنا، فضلاً عن الشعارات المشتركة بيننا وبين الإيرانيين.

هناك بعض العرب القومييين المتعصبين، يرون أنه ما كان يجب على الكرد، في أي وقت وتحت أية شروط وحتى في ظل الإبادة، أن يتحالفوا مع إيران ضد الحكم العراقي؛

بمعنى أن نقبل الإبادة ونرفض التحالف. أعتقد أن هذا تعصب قومي شوفيني يحجب الرؤية، ويتنكر لمسؤولية القوى الكردية تجاه حقوق ووجود الشعب الكردي، وحقه في الدفاع عن نفسه؛ فالأحزاب الكردية في العراق ليست مجرد أحزاب سياسية، بل هي تتحمل مسؤولية الدفاع عن الشعب الكردي المهدد بالفناء.

يعتقدون أن الخلاف كان على الحكم الذاتي في العراق. لا، الخلاف كان على سياسة شوفينية يمارسها الحكم العراقي ضد الشعب الكردي، وخطط تعريبه. إن سياسة العراق هي سياسة حرب الإبادة ضد الكرد. وقد أحرقت الحكومة العراقية المئات من قرى العشائر الكردية المتعاونة مع الحكم العراقي. توجد عشائر كردية متعاونة مع الحكم العراقي، أحرقت قراها من قبل الحكم. إن للحكومة العراقية سياسة ثابتة، هي إبادة الشعب الكردي، وجعل كردستان أرمينيا الثانية.

لقد قضت الحكومة على أكثر من ٥ آلاف قرية كردية و٢٢ مدينة صغيرة، كلها كانت تحت سلطة الحكومة.

العلاقات مع بغداد

*** تقول بغداد إنكم أخليتم باتفاقاتكم معها، وإنكم تنكرتم للحوار. هل تعرض لنا تطور علاقاتكم مع الحكومة العراقية الحالية؟**

- أود أن أسأل من جانبي أيضاً، هل صحيح ما يدعيه الحكم العراقي، من أننا نحن الذين رفضنا مبدأ الاتفاق والحوار، وأن الحكم تمسك بالعهد دائماً؟. وأود أن أجيب على ذلك، بأن الحركة الكردية آمنت دائماً بجميع وسائل النضال السياسية والثورية والفكرية والطبقية. كنا نحمل البندقية بيد، وغصن الزيتون باليد الأخرى.

في عام ١٩٧٠، اتفقت قيادة الحركة الكردية مع الحكم العراقي، وأقر الجانبان بيان ١١ آذار. إلا أنه في العام ١٩٧٤ نقضت الحكومة الاتفاق، لأنها وجدت نفسها قوية، وقادرة على الاتفاق مع شاه إيران.

كان لنا خمسة وزراء في الحكومة المركزية، لكنهم لم يتمتعوا بأية سلطة تقريباً، وأصر الحكم على فرض حكم ذاتي هزيل وممسوخ، وكان كل شيء من اختصاص مجلس قيادة الثورة ورئيس المجلس.

نحن نرى أن الحكم الذاتي يعني صلاحيات واستقلالية لهذا الحكم، لكن الأمر لم يكن كذلك، والحكومة لم تكن جادة في تحقيق الحكم الذاتي، وفضلت الهدنة مع شاه إيران، بهدف كسب سحب تأييده للحركة الكردية. في تلك المرحلة عملنا من أجل شعارات معروفة، وهي الديمقراطية للعراق؛ حتى إننا لم نقل (إسقاط النظام)، واتفقنا مع قوى المعارضة العراقية، المتمثلة في التجمع الوطني العراقي، وأصبحنا جزءاً منه؛ وكان التجمع يناضل من أجل الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان العراق. وبدأنا الكفاح المسلح في العام ١٩٧٦ تحت شعار الثورة الديمقراطية العراقية، المندلعة في كردستان العراقية. لم نقل إنها ثورة كردية، وإنما عراقية انطلقت في كردستان، بحكم استعداد الناس للقتال، والقدرة على شن حرب الأنصار، بسبب طبيعة الأرض والوضع الاجتماعي. حركتنا لم تكن حركة كردية بحتة، وإنما كردية - عربية معارضة للنظام القائم. وفي سنة ١٩٨١ توصلنا مع كل قوى المعارضة، إلى تشكيل «الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية».

لم نكن نرفض الحل السياسي مع الحكم؛ وفي منعطفات مهمة، أبدينا استعدادنا للحوار. فعندما انعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد، ضد كامب ديفيد، أرسلنا رسالة إلى الحكم العراقي بتوقيعي، نقول فيها، إذا كان العراق جاداً في تعزيز الجبهة الشرقية، فإننا نعلن من جانب واحد، وقف القتال مع الجيش العراقي، حتى يتفرغ لأداء مهمته في الجبهة الشرقية. وقلنا إن مهمة الجيش العراقي في هضاب الجولان، وليس في جبال كردستان.

وعندما شنوا الهجوم على إيران، قلنا إن وجهة الجيش العراقي نهر الأردن، وليس نهر الأروند (في الأحواز). وأعربنا عن الاستعداد لوقف القتال، عندما اندلع القتال بين العراق وإيران، على رغم أن العراق هو المعتدي وفق مخطط صهيوني - استعماري - أجنبي، ولم يكن يستهدف القتال ضد إيران، سوى لاستنزاف قدرات العراق وإيران، ووضع الجيش العراقي في غير مكانه الصحيح.

لكن لكي لا يُتهم الكرد بالطعن، قلنا نحن مستعدون لوقف القتال، وكان ذلك في العام ١٩٨١. وفي الحالتين رفضت الحكومة العراقية عروضنا.

وفي العام ١٩٨٣ عندما دُحر الجيش العراقي، عرض العراق علينا الهدنة، وقبلناها.

*** هل كان العرض العراقي عنياً، أم عبر اتصالات سرية؟***

- كان العرض عن طريق عبد الرحمن قاسمulo والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وكان ردنا إيجابياً، ووافقنا على الحوار مع الحكم العراقي.

*** لماذا وافقتم؟ ألم تروا في اندحار الجيش العراقي فرصة، لتحقيق مزيد من الضغط**

على بغداد؟.

- بالعكس، لقد قبلنا لأن العراق كان قد دُحر في عدوانه على إيران، وأجبر على التراجع؛ ومن ثمّ كان ذلك انتهاء مرحلة العدوان العراقي السافر ضد إيران. وفي ذلك الوقت، بدأت إيران بالزحف على العراق، لإقامة الجمهورية الإسلامية؛ لكن هذا - حسب رأينا - ليس من حق إيران، هذا ما نعتقد. نحن لا نقبل حق غزو العراق من أحد؛ حتى سوريا، ليس لها حق غزو العراق، وإنما مساعدة المعارضة العراقية. وليس من حق إيران فرض نظام إسلامي في العراق.

أعلننا رفضنا لذلك، حتى قبل أن نقبل الحوار مع العراق. نحن كنا ومازلنا نعتقد أن الجيش العراقي ليس «صدامياً» (نسبة إلى صدام حسين)؛ إنه جيش أغلب ضباطه قوميون عرب، ونأمل قيامه بثورة على هذا النظام. إننا لم نفقد الأمل، بأن يثور الجيش على صدام، ليس لأنه سني؛ بل لأنه ديكتاتور جر العراق إلى الويلات، وذبح الكرد والعرب، سنة وشيعة، بعثيين وغير بعثيين؛ وذبح المئات من الضباط، ومنهم أهم اثنين في الجيش العراقي، اللواء عزيز الحديشي واللواء ماهر عبد الرشيد، اللذين قتلوا في حادثي تحطم طائرتين. ونرى أنه إذا ما استتب الأمر، فإنه سيقضي على الضباط اللامعين، لأنه يخافهم.

نحن نعارض الدكتاتورية، ونؤمن بالتغيير، ومن حقنا مراعاة خصوصية الجيش العراقي. ضباط الجيش العراقي يخافون من غزو خارجي، ومن التعاون الكردي - الشيعي؛ لذلك ومن أجل ألا نكسب صداماً الجيش، علينا أن نعطي الجيش التطمينات اللازمة. وهي أولاً، أن لا غزو خارجياً للعراق، وثانياً، نحن الكرد والشيعة لا نطمح في السيطرة على الحكم في العراق، والتنكر للحقوق والمساواة بين أفراد الشعب العراقي. نحن قبلنا التفاوض ونحن نراعي مشاعر الجيش، قبلنا من أجل الجيش. وثالثاً ما كنا نريد أن نعطي

الحكومة ذريعة لشن حرب إبادة ضد الشعب الكردي. أما السبب الرابع فهو سبب ذاتي، فقد كنا نحتاج إلى وقت راحة، بعد قتال ٦ سنوات. لذلك قبلنا المفاوضات، مع أنه لم تكن لدينا أية أوهام حول طبيعة نظام صدام حسين، وحول ماهية أهدافه ومواقفه؛ لكن المفاوضات انتهت إلى الفشل.

قرار العفو:

* يقول قرار العفو عن الكرد، الذي أصدرته بغداد مؤخراً، إنك استثنيت بسبب نقضك للاتفاقات مع الحكومة. وهذا يعني أنكم كنتم توصلتم إلى اتفاقات مع الحكومة. ما هو ردكم على هذا؟.

- أريد هنا أن أشكر صدام حسين على استثنائي من العفو، لأن ذلك شرف أعتر به. وهو يحاول أن يصور للجيش وللرأي العام العربي، أننا نحن الذين رفضنا الاتفاق ونقضنا العهد، بينما الأمر هو العكس تماماً.

كنا على وشك الاتفاق، ولدينا وثائق تثبت ذلك؛ حتى إن أموراً مهمة توصلنا إليها، مثل الخلاف حول حقل كركوك النفطي، ومسألة الحكم الذاتي، وتطبيع الأوضاع في كردستان، وعودة الفلاحين إلى قراهم، وتجريد مرتزقة النظام من أسلحتهم وحل قواتهم. ولم يبق أمامنا سوى مسألة حدود منطقة الحكم الذاتي، ومسألة إشراك الاتحاد في الحكومة. وفي الجلسة الأخيرة لي مع صدام حسين، في تشرين الثاني ١٩٨٤، اتفقنا على الحدود، بإضافة بعض المناطق إلى كردستان. أما بالنسبة لمسألة المشاركة في الحكومة، فقد كنا نصر أن يعفى قادة الاتحاد من المسؤولية في الحكم. وكنا نطالب بتعيين آخرين يمثلون الكرد، أي تعيين نواب منتخبين مثلاً. في البداية فسروا عدم مشاركتنا على أنه تهزّب، ولكن في النهاية وافقوا ولم يبق سوى التوقيع على الاتفاقات. لكن الحكم العراقي رفض التوقيع بعد يوم واحد. وصدام هو الذي رفض التوقيع، بحجة أن هناك ضغوطاً تركية وأميركية عليه تمنعه من التوقيع. وقال إن توقيع الاتفاقات سيؤدي إلى مضاعفات خطيرة، منها إغلاق خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر تركيا. لقد فضل الحكم الاتفاق مع الترك على الاتفاق معنا. وفي نهاية كانون الثاني ١٩٨٥ أعلننا من جانبنا انتهاء المفاوضات، لكننا اقترحنا استمرار الهدنة مع الحكم. وقلنا نحن لا نريد تجديد

القتال، ونقترح استمرار الهدنة إلى نهاية الحرب. وافق صدام في البداية، ثم تراجع عن ذلك بعد شهرين، لأنه اعتقد أنه يستطيع القضاء علينا في ٦ أشهر، خصوصاً أن الجيش العراقي كان نجح في ذلك الوقت، في إيقاف الغزو الإيراني، بعد معارك شرقي دجلة؛ حيث استخدم الأسلحة الكيماوية، وأجبر الإيرانيين على التراجع. وحسب صدام أن هذه الأسلحة ستكسبه الحرب. وأرى أنه أخذ ضمانات دولية باستمرار الدعم، ومنع إيران من الانتصار عليه، وأنه أخذ وعوداً من تركيا لمساعدته على قمع الثورة الكردية.

*** كيف عرفت أن بغداد اعتقدت بأنها تستطيع في ٦ أشهر القضاء على التمرد الكردي؟**
- في ذلك الوقت، جرى تعيين ابن عم صدام، وهو علي حسن المجيد، قائداً عاماً في كردستان. وهو الذي أبلغ جميع قادة الفرسان (القوى الكردية الموالية لبغداد) أنه في خلال ٦ أشهر سيقضي على الكرد.

*** هل كان ذلك نهاية للحوار، ونهاية لإيمانكم بالحوار مع الحكم العراقي؟**
- نحن لم نرفض في يوم من الأيام مبدأ الحوار، إنما الحكومة هي التي رفضت. قبل أشهر عرضت الحكومة على الأحزاب الكردية فكرة الحوار، وكان تنفيذ هذا الحوار شن حرب الإبادة ضد الشعب الكردي، واستعمال الأسلحة الكيماوية بغزارة، وتشريد ربع مليون إنسان وقتل الآلاف. إن صدام غير جاد في حل القضية الكردية حلاً تفاوضياً.

*** ما هو الوضع الحالي لعلاقتكم مع العراق، وكيف هو الوضع الميداني للحركة الكردية؟**

- إن النظام العراقي يصر على مواصلة حرب الإبادة ضد الشعب الكردي، وتهجيئه إلى خارج العراق، أو إلى وسط وغربي العراق، وإلى تفريغ كردستان من سكانها الكرد. ويعتقد بذلك أنه ينهي الثورة والقومية الكردية. وصدام استغل وقف الحرب العراقية الإيرانية، فشن حرباً واسعة من الوسط والجنوب ضد كردستان، من أجل تدمير ما تبقى من النواحي الكردية، التي كانت تحت سيطرة الثورة الكردية. ومع هذا أعلن استعدادة للحوار مع الكرد! أرسل لنا وسطاء للحوار معنا.

*** طالما يريد صدام إنهاءكم بواسطة الحرب. لماذا عرض عليكم الحوار؟.**

- السبب في ذلك هو أن الأوساط الأميركية والأوروبية والسوفيتية، تضغط لإنهاء الحرب مع الكرد وإيران. وهو بالطبع لا يستطيع تحمل هذا الضغط الدولي؛ فمن أجل الإيحاء لهم بأنه يؤيد الحل السياسي، أرسل بعض الأشخاص للحوار. لكن الذي يريد الحوار، لا يشن حرباً للإبادة. إن دعوته للتفاوض هي ستار لتغطية حرب الإبادة. نحن نفهم لعبته جيداً، ونعلن أنه إلى جانب إصرارنا على الكفاح المسلح حتى النهاية، فنحن لا نرفض الحل السياسي.

لقد أعلن الاتحاد القبول بالحل السياسي الشامل، للحربين العراقية - الإيرانية والعراقية - الكردية؛ ومن ثمّ لم يرفض مبدأ الحوار، لكننا ندرك نوايا صدام ولا نقع في المطب. إننا نتحداه بأن يتخذ موقفاً عملياً، وعليه وقف الحرب واستخدام الأسلحة الكيماوية. أما أن يرسل صدام حسين أشخاصاً غير مخولين من الدولة، يدعون للحوار، بينما هو عملياً يقوم بشن حرب الإبادة، فنحن لا نقبل هذا مطلقاً. ثم من له حق إصدار عفو عام؟. الشعب العراقي وخصوصاً الكرد أم صدام؟. صدام هو الذي ارتكب الجرائم، وليس الشعب. المسألة ليست مسألة عفو نقبله أم لا، إنها مسألة الديمقراطية والحقوق الكردية.

*** ترددت معلومات أنه خلال لقائكم مع الأميركيين، أبلغتم أن صدام حسين هو**

رئيس لمرحلة الحرب، وليس لما بعدها. ما هو تعليقكم على ذلك؟.

- كلا لم نبلغ ذلك. كانت جولتنا لأميركا، ضمن التحرك السياسي الكردي، على كل الاتجاهات. لقد قررنا قرع كل الأبواب، والاتصال بجميع الدول ما عدا إسرائيل وجنوب أفريقيا. وتحركنا استهدف شرح الأوضاع في كردستان، وانتهاك حقوق الإنسان فيها. ذهبنا إلى ألمانيا وبريطانيا، ولم أذهب إلى فرنسا، لأن حكومة شيراك رفضت إعطائي تأشيرة للدخول؛ لكن في ما بعد أعطتني الحكومة الاشتراكية تأشيرة، وزرت فرنسا.

*** أود أن أشير هنا، إلى أن هذه هي المرة الأولى، التي يستقبل فيها مسؤولون**

أميركيون شخصية عراقية معارضة. ماذا يعني هذا برأيكم؟.

- زيارتي لأميركا كانت من ضمن توجه عام، لشرح مأساة الكرد؛ وعملت على الاتصال بالأمم المتحدة، والكونغرس والخارجية الأميركية، والاتصال مع الأرمن والمسيحيين

الکرد، ومعاهد الدراسات السياسية في واشنطن؛ والتقيت في نيويورك منظمات حقوق الإنسان، ومنهم جيرري ليدر مسؤولة لجنة أميركية لحقوق الإنسان. بعد ذلك جرى استقبالي في وزارة الخارجية الأميركية، والتقيت مسؤول قسم الشرق الأوسط فيها، ومسؤولي أقسام شمالي الخليج، العراق وإيران. وكانت اللقاءات علنية ورسمية، وقد أصدرت الخارجية الأميركية بياناً بذلك، وعقدت ندوة مفتوحة في وزارة الخارجية. هذه الندوة تعقد عادة للشخصيات غير الأميركية، وكان موضوع الكلمة التي ألقيتها (الحرب العراقية - الإيرانية، وجهة النظر الكردية من الداخل)، وحضر الندوة نحو ٦٠ شخصاً من وزارتي الخارجية والدفاع، وتبع الندوة نقاش طويل. وأكدت في خلاله أن الحل السياسي العادل والشامل، هو الحل الوحيد؛ وذلك يعني ذهاب صدام حسين.

كان موقف الأميركيين عدم إنكار جرائم صدام حسين، وارتكابه مذابح؛ وهم أبلغوني أن تأييدهم لصدام حسين، ليس بسبب قمعه الشعب الكردي، وإنما لوقف الزحف الإيراني. سألتهم لماذا أنتم ضدنا دائماً؟ قالوا: أنتم مخطئون نحن لسنا معادين للکرد. أنتم كنتم معادين لنا، أنتم دائماً مع السوفيت، واليسار، والحركة القومية العربية، والمقاومة الفلسطينية، ولديكم تنسيق مشترك مع جورج حبش، وتتفقون مع إيران. قالوا لي إن السياسة الأميركية ليست ضد الكرد، وهي مع حقوق الإنسان في كردستان كافة، في تركيا والعراق وإيران، ومع الحقوق القومية الكردية المشروعة ضمن الكيانات السياسية القائمة، وأنهم لا يؤيدون إقامة كردستان مستقلة، ولا يؤيدون أي تغيير للحدود. هم كما قالوا لي، لا يقبلون سياسة صدام حسين تجاه الكرد.

موقف أميركي جديد:

* برأيكم، ما سبب تغير الموقف الأميركي تجاهكم؟ ما سبب هذا التعاطف المفاجئ؟
خصوصاً وأنها ليست المرة الأولى، التي تُتهم فيها بغداد باستخدام أسلحة كيميائية؟
- أعتقد أن هناك موقفاً أميركياً جديداً تجاهنا. لقد أصبحوا يدركون ما يلي:
• أنه يوجد ٢٥ مليون كردي في منطقة الشرق الأوسط، موزعين كالتالي: ١٥ مليوناً في تركيا، ٨ ملايين في إيران، ٥ ملايين في العراق؛ والباقي في دول المنطقة. ويدركون أن عدد الكرد سيصبح نحو ٥٠ مليوناً في نهاية القرن الحالي. فكيف يمكن تجاهل هذا العدد

من البشر؟.

- أن تحرك الشعب الكردي في أماكن وجوده، بدأ يشكل أخطاراً؛ وخصوصاً نهوض الحركة في تركيا، وتركيا مهمة بالنسبة لحلف الناتو.
- كل أنواع الحلول القمعية تمت تجربتها مع هذه القضية، ولم تنفع. ومن أجل تحقيق السلم والاستقرار، لا بد من تطمينهم وإعطائهم بعض الحقوق.
- أن الأميركيين لا يريدون ترك ساحة الكرد للسوفيت وحدهم.
- في أميركا كانت مسألة حقوق الإنسان تثار في وجه السوفيت، ولكن هذا الشعار أصبح في ما بعد أشمل، وبات جزءاً من السياسة الخارجية الأميركية. وتقراريهم الرسمية تتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان، حتى في الدول الحليفة لأميركا؛ لذلك فهم لن يستطيعوا السكوت عن هذا القدر من حقوق الإنسان في العراق.

*** بعد جولتكم الأوروبية والأميركية، ما هي الصورة التي تكونت لديكم، حول كيف ينظر الغرب إلى حكم الرئيس صدام حسين؟.**

- أعتقد أن الغرب يسعى حالياً إلى وقف الزحف الإسلامي أولاً، ويعدّ قبول إيران بالسلم بداية لهذا التوقف. وأرى أنه إذا اتجهت إيران نحو الاعتدال، فإن الضرورة تنتفي لأمثال صدام حسين. كما أن صدام أصبح عقبة في إحلال السلام، بعد وقف حرب الخليج، وهذا ما يفهمه الغرب جيداً. وعندما أتى ماكفرلين إلى إيران كان يحمل اقتراحاً بذهاب صدام حسين.

إن صدام أصبح خطراً على الدول الخليجية، ولم يقبل حتى بحل مشكلة الحدود مع الكويت. وهو لم يكن مستعداً لحل المشكلة مع الكويت، أثناء الحرب؛ فكيف يمكن تصور قبوله حلها في أثناء السلم؟. وأعتقد أنه في أول فرصة تتاح له، سوف يحتل الكويت. إنه بحاجة للمال لتعمير العراق، ويقال إن مجموع ما ينتجه العراق في ٢٧ سنة، لا يكفي لبناء العراق من خلال ثرواته؛ لذلك فلا بد من ابتزاز السعودية، وتجنب رد ديونها.

إن إصرار صدام ومواصلته استعمال الأسلحة الكيماوية، كان يبرره بأنه ضد التدخل الخارجي، لكنه أصبح بالنسبة له أمراً روتينياً، وهذا أمر لا يقبل به أحد.

أما بالنسبة للحملة الإعلامية الغربية ضد الحكم العراقي، فأرى أنها في جانب منها

رسالة ودية تجاه إيران، لإرضائها.
أعتقد أنه بداية إعلان غربي، بأن صدام لم يعد مقبولاً؛ بينما قبل ذلك كانت واشنطن تدافع قولاً وفعلاً عن صدام.
لقد قالوا لي في واشنطن إن على الكرد قبول الحوار مع صدام، وقالوا نحن لا نريد التدخل بشؤونكم الداخلية مع صدام، ونقبل حق تقرير المصير لشعبكم، وقالوا إن علينا التعامل مع صدام كأمر واقع، وقالوا لي ليس لدينا نفوذ قوي قادر على تغييره.

* هل يعني أنهم متضايقون من صدام حسين؟

- إنهم ممتعضون منه، بسبب رفض صدام القبول بالصلح. إن الغرب يعتقد أن الجائزة في المباراة الجارية في الشرق الأوسط، هي إيران وليس العراق.

* ما هي خطتكم بالنسبة للمرحلة المقبلة، على صعيد المعارضة العراقية ككل؟

- لدينا حالياً (الجبهة الكردستانية) وهي تضم: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الاشتراكي الكردي، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.
نحن نعتقد أن هذه الجبهة خطوة على طريق تحقيق الجبهة العراقية الشاملة، التي يجب أن تضم تيار الجبهة الكردستانية والتيار الإسلامي والتيار الشيوعي والديمقراطي والتيار الناصري والقومي.

وهناك اتصالات من أجل هذا الهدف، وقد أجريتها أنا، وتوصلنا إلى اتفاق مبدئي مع بعض العقبات من بعض الإسلاميين. فمُنظمة العمل الإسلامي متحمسة للجبهة، وحزب الدعوة موافق، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق لم يبت بالأمر حتى الآن.

* بعد عودتكم من جولتكم الأميركية، زرتم الرئيس حافظ الأسد. ما هي طبيعة هذه

الزيارة؟

- نحن نعدّ الرئيس الأسد حليفاً أساسياً لنا، وهو حليف استراتيجي، ويحرص على السلام بين العراق وإيران، والوثام بين العرب والكرد في العراق، وتعزيز الوحدة العراقية، وتحقيق الحقوق الكردية ضمن الوحدة الوطنية العراقية.

* ما هو موقف السوفيت منكم حالياً، وكيف هي علاقاتكم؟*

- صحيح أن السوفيت قدموا مساعدات ضخمة للعراق، وهم المصدرون الرئيسيون للأسلحة للعراق، لكنني أعتقد أنهم يزودون العراق بالأسلحة، لأنهم يعتقدون أنها للدفاع عن استقلاله ووجوده، وليس للعدوان على إيران والشعب الكردي. أنا أتصور هذا التصور غير صحيح، وهو أن العراق استعمل الأسلحة السوفيتية في العدوان ضد إيران والكردي. إن السوفيت كدولة اشتراكية، هم حلفاء موضوعيون لكل حركات التحرر في العالم ومنهم نحن. وهم يحبون الخير للشعب الكردي، ولكن يوجد خلل في العلاقات السوفيتية-الكردية؛ وهو أن الحليف الموضوعي - أي السوفيتي - لا يؤدي واجباته الأممية كدولة كبرى، حيال الحركة التحررية الكردية؛ فلا يقيم علاقات سياسية واضحة معها، ولا يقدم المساعدات اللازمة، ولا أقصد هنا المساعدات العسكرية والمالية؛ بل السياسية والمعنوية أساساً.

والخلل قائم في نقطة أخرى، وهي أن العالم كله دان مذبحه حلبجة وقتل الأبرياء الكرد بالأسلحة الكيماوية، بينما يقف السوفيت صامتين، مع أن العلاقة السوفيتية - الكردية في الخمسينيات والستينيات، كانت مليئة بالحيوية ومفعمة بالدعم للقضية الكردية العادلة. ما هو موقفنا من السوفيت وهل نعاديهم؟. الجواب كلا، نحن لا نعاديهم، إنما نلومهم ومنتقد ما نحسبه خاطئاً في سياستهم، ونبذل الجهود المتواصلة من أجل تحسين العلاقة معهم، وتطويرها وإعادتها إلى ما كانت عليه في الستينيات، على الأقل. وأحب أن أقول، إننا خطونا خطوات على هذا الطريق السليم، وحققتنا بعض النجاحات، ونأمل أن تتطور العلاقة الكردية - السوفيتية نحو ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة. والنجاحات هي:

- فتح الحوار الكردي - السوفيتي، ولن أكشف المزيد عنها، وهي تخصصنا.
- تبادل الآراء بيننا وبينهم، وتبادل العتاب والانتقاد. جرى ذلك بعد تدخل الوسطاء الخيرين، ولن أذكر أسماء.

لقد بدأت «الغلاسنوست» و«البيروسترويكا» تشملنا، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر، ونأمل أن ينهمر بسرعة.

نعتقد أن الاتحاد السوفيتي سيتخذ موقفه المبدئي، حيال حركة التحرر الكردية.

*** كيف تتصور مستقبل الوضع الكردي؟**

- أنا متفائل بالوضع الكردي، واشتداد الأزمة بداية للانفراج. وأعتقد أن الوضع الكردي متفوق سياسياً على الحكم العراقي، ولم تحدث أن توحدت الأحزاب السياسية الكردية كما الآن، ولم تكن القيادات الكردية متفهمة لواجباتها كما هي الآن. نحن الآن نعرف الأعداء ونعرف الأصدقاء، وبدأنا نتعلم التحرك الدبلوماسي والسياسي إلى جانب العمل الثوري.

*** هل تريدون إقامة دولة كردية.**

- إذا كان القصد أن يحلم الكرد بالدولة الكردية، فهذا حق من حقوقنا؛ أما إذا كان القصد إنشاء دولة كردية الآن، فأقول للأسف ليس ذلك وارداً، لأنه لا يمكن تحقيقه حالياً. نحن نسعى من أجل تحرير العراق من الحرب والفاشية، أما المستقبل فهو ملك لجيل المستقبل؛ ونحن نعرف صعوبة تغيير الحدود، لا نخاف تهمة الانفصالية وتهمة الحلم والحق.

مقابلة مع جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

مجلة (التصدي) / أسبوعية ، سياسية محدودة التوزيع

رئيس التحرير: عون ممتاز

تصدر عن برسريلاي (المملكة المتحدة) المحدودة، بالتعاون مع برسريلاي

(اليونان) المحدودة، وبرسريلاي (لبنان).

العدد ٨١ - السنة الثانية - السبت ١٧ أيلول ١٩٨٨

- القضية الكردية قضية قومية لشعب مضطهد يطالب بحقوقه.
- العلاقات مع الدول التي تتقاسم كردستان، يجب ألا تكون على حساب ذلك الجزء من الشعب الكردي، الذي يخضع لتلك الدولة.
- يجب أن لا تكون الحركة الكردية تابعة وذيلية وملحقة؛ بل حركة مستقلة. أن تقييم علاقات وتحالفات نضالية، وليست علاقات عمالة وتبعية.
- كيسنجر يقول إنه ساعد على الاتفاق، حتى يحرر العراق من القضية الكردية، ويدفعه ضد سوريا التي تناهض مخططات أميركا والصهيونية ومخططات كيسنجر المعروفة.
- يقول كيسنجر إنهم ساعدوا على العلاقة بين الشاه وصدام، حتى تتحرر أيادي العراق من القضية الكردية، وينصرفوا إلى سوريا لخلق مشاكل لها. وقد رويت هذه المسألة للرئيس الأسد، مرتين.
- الشعب الأرمني شعب نبيل وموهوب وذكي؛ وإنه من مثالب الشرق ومن المؤسف فيه، أن الشعب الأرمني لم يتمتع بحقوقه، وغابت دولته. لو وجدت دولة أرمنية، لكانت منارة ومشعلاً للحضارة في الشرق، ولخدمت المنطقة في التطور والتقدم. لذلك، إن حرمان الأرمن من حقوقهم، هو خسارة لكل الشرق.
- نحن نعتقد ونؤمن أن القضية القومية في كل بلدان العالم، تُحل بحق تقرير المصير.

حق التحرر يتضمن الانفصال، ولكنه لا يعني بالضرورة الانفصال. نعتقد بأن كردستان العراقية، إذا حدث حكم ديمقراطي وحل ديمقراطي مستقل، فنحن نفضل أن يستعمل الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره، في اتحاد اختياري ضمن الجمهورية العراقية.

- نقول نعم، للاتحاد الاختياري بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي، في العراق. ونقول لا، للوحدة القسرية التي أسسها الاستعمار البريطاني، وفرضها على الشعبين الكردي والعربي، داخل إطار العراق. ونحن نعتقد أن حق تقرير المصير هو أن يختار الشعب الكردي، نوع علاقته مع الشعب العراقي، ضمن عراق ديمقراطي.

- عندما نقدّر طاقاتنا، يجب أن نقدرها لا على ما لا يمكن تحقيقه؛ بل على ما يمكن تحقيقه.

- أنا مع تحرر الشعب العربي، وقيام الدولة العربية الواحدة؛ ونعدّ ذلك نصراً كبيراً للشعب الكردي.

- لسنا ضد تحرير وتوحيد الأمة العربية؛ ونعدّه نصراً للشعب الكردي ولكل شعوب العالم. كل نصر للقومية العربية، هو نصر للقومية الكردية، وكذلك العكس.

- للشعب الكردي الحق في تقرير المصير؛ فالأمة الكردية مقسمة بحراب المستعمرين. لم يقم العرب بتقسيم الأمة الكردية، إنما هم ضحية المؤامرات الاستعمارية.

- نعتقد أنه لا الظروف الدولية ولا الإقليمية، ولا الإمكانيات الذاتية ولا الموضوعية، ولا حركات التحرر العربية، تسمح بتحقيق الحل الجذري وتوحيد كردستان؛ ولكن الحلم حق الشعب!

- الحركة الكردية لا تستطيع رفع السلاح لوحده؛ السلاح بيد وغصن الزيتون بيد أخرى.

- العلاقة مع الأخ الرئيس حافظ الأسد علاقة قديمة، قائمة على أساس التحالف الاستراتيجي بين الحركة التحررية الكردية، والحركة التحررية العربية، التي تقف سوريا في صدارتها؛ وعلى العلاقات الاستراتيجية التحالفية بين الاتحاد الوطني الكردستاني، وبين حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس الأسد.

*** القضية الكردية بين العراق وإيران وتركيا، كانت دائماً في حالة إشكال؛ ثم بعد الثورة الإيرانية اختلف الوضع، ما هي التفاعلات المتواترة الآن؟.**

- الإشكال كان دائماً يتمثل في سياسة هذه الدول الرجعية المتنكرة للشعب الكردي. هذه الدول كانت تتفاهم، حتى ثورة ١٤ تموز (يوليو)، بدأت القوى تتآمر. في العراق أصبح المجال واسعاً لتطور الكرد، ومن ثمّ إنكسر الطوق بين هذه الدول. إيران كان لها مشاكل مع العراق، والعراق بتحرره الجديد، كان يشكل خطراً على نظام الشاه المتحالف مع «إسرائيل». هنا حدث مجال لعدم التطابق، وتنبه كثير من الأحرار العرب والكرد، إلى عدم استغلال هذه الفسحة من قبل الطرفين. أنا أنذكر الرئيس عبد الناصر، وأحمد بن بيلا، كانا صريحين في لقاءهما الوفد العراقي عام ١٩٦٣، نبّهنا إلى خطوة استثمار إيران للكرد فقال: من الأفضل والأجدي على الحكم العراقي أن يعطي الكرد حقوقهم، لقطع تدخلات الشاه؛ ونبه (المرحوم) بارزاني، وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى عدم التعاون مع الشاه. بن بيلا قال بصراحة أكثر، إن القضية الكردية تشبه القضية الجزائرية؛ إذا لم تعطوهم الآن الحكم الذاتي، سيأخذون في المستقبل الاستقلال، وستدخل إيران. ومع الأسف حدث كما قال؛ شاه إيران استغل الحركة الكردية، وطعنها في الظهر عند اتفاقه مع صدام في الجزائر. ولا أستثني القيادات الكردية بتحميلها بعض الأخطاء، وأنا منها؛ لكن أعتقد، أن الخطأ الأكبر هو الخضوع لاتفاقية الجزائر وإنهاء الثورة، هذه مسألة دخلت التاريخ.

المسألة الأولى: الحكومات الثلاث تتفق ضد الشعب الكردي. حدثت مجالات أو فسح بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو)؛ وبعد الثورة الإيرانية حدثت فروقات، لكي لا تتفق هذه الدول ضد الكرد. النقطة الثانية هي استغلال العلاقات والخلافات بين الدول؛ تعتقد الحركة الكردية أن من حقها الاستفادة من التناقضات، لكن بشروط. واستفادة القوى الصغيرة من ذلك تكون محفوفة بالمخاطر، إذا لم تكن مسيجة ببعض المبادئ، وفي مقدمتها الاعتماد على القوى الذاتية، ووضع الخطط والمشاريع للحركة السياسية والعسكرية ولطاقاتها أولاً. ثانياً: أن هذه العلاقات مع الدول التي تتقاسم كردستان، يجب ألا تكون على حساب ذلك الجزء من الشعب الكردي، الذي يخضع لتلك الدولة. فمثلاً علاقتنا نحن مع الجمهورية الإسلامية، يجب أن لا تكون ضد شعب كردستان إيران، وعلى حسابه؛ إنما يجب أن تكون أساساً على معاداة نظام صدام كعدو مشترك. وكذلك على كرد إيران أن يكونوا هكذا. ثالثاً: يجب أن تكون العلاقات الاستراتيجية بين كرد كردستان جميعاً. رابعاً: الاحتفاظ

بالاستقلالية دون أن نرفض التعاون. نحن مع الحل الديمقراطي في العراق، وحق تقرير المصير للشعب الكردي؛ بينما الجمهورية الإسلامية، تنادي بجمهورية إسلامية ومساواة مع المسلمين. وكذلك على صعيد العلاقات، نحن علاقاتنا طيبة مع الحزب الشيوعي العراقي؛ لكن الجمهورية الإسلامية ليست معه. نحن علاقاتنا طيبة مع حركة التحرر العربي، واحتفظنا بعلاقات مع الدول الاشتراكية، بينما إيران قد لا تكون كذلك. نحن نريد طرح قضيتنا في الغرب، في بريطانيا، فرنسا، أميركا؛ إيران قد لا تريد ذلك. نحن نحترم الجمهورية الإسلامية وحقها في بيان رأيها، وعليها - كما نرجو - أن تحترم رأينا واستقلاليتنا من هذا المنظار. باختصار يجب أن لا تكون الحركة الكردية تابعة وذيلية وملحقة؛ بل حركة مستقلة. أن تقيم علاقات وتحالفات نضالية، وليست علاقات عمالة وتبعية.

نقطة مهمة أخرى في مسألة الإشكاليات، ذكرتها تلميحاً أعود إليها؛ لماذا تجيز القوى التقدمية، للحكم العراقي الذي اتفق مع الشاه؟، ولماذا لا تجيز للحركة الكردية إقامة علاقات مع الجمهورية التي أسقطت الشاه الإيراني؟. إذا كانت العلاقة مع إيران محرمة، لتكن محرمة على الحكم العراقي، والحركة الكردية معاً؛ وإذا كانت جائزة فلتكن جائزة للثنيين. ونقطة أخرى نابعة من الأولى، القوى التقدمية العربية تقبل وتسكت على علاقة النظام العراقي مع تركيا، إقامة الأنبوب النفطي العراقي إلى اسكندرون، وعلاقة العراق بأميركا، بينما يثيرون ضجة مفتعلة على العلاقات الكردية مع تركيا. أو إذا حاولنا شرح قضيتنا للرأي العام الغربي، لأميركا لبريطانيا لفرنسا للدول الإسكندنافية، يثيرون التساؤلات، بينما هذا حقنا الطبيعي في هذا العصر. اتفاق الشاه وصدام كان مؤامرة استعمارية رجعية ضد الشعب الكردي، بمعنى أن أميركا كانت وراءها، بشهادة هنري كيسنجر، ووثائق الكونغرس، ونشرتها الصحف الأميركية؛ ويشير هيكل إليها في كتابه (الحل والحرب). (بومدين) عزاب الاتفاق، والسبب واضح؛ كيسنجر يقول إنه ساعد على الاتفاق، حتى يحرر العراق من القضية الكردية، ويدفعه ضد سوريا التي تناهض مخططات أميركا والصهيونية ومخططات كيسنجر المعروفة، كذلك تلبية لطلبات الشاه؛ ويقول إنهم هم طلبوا من الشاه مساعدة الكرد، وطلبوا منه كذلك إيقاف ثورتهم. ساعدنا الكرد عندما كان حكام بغداد يتجهون صوب الروس، وعندما عقل حكام بغداد وعادوا إلى الحظيرة،

أوقفنا مساعدة الكرد، فتوقفوا عن الثورة. ثم إن هذا الاتفاق ضد شعوبهم؛ صدام يحمل راية العروبة، وخريطة عفلق للوطن العربي، وهي خريطة توسعية، لكن الواقع أين؟ لقد فرط بشط العرب، وطوال مدة الأربع سنوات الوفاقية، سمي الخليج فقط، وأتحدى أية صحيفة كتبت غير ذلك. الخليج أصبح يتيماً، ثم ضحوا بجبهة تحرير عربستان، طردوا المعارضة الإيرانية، أخرجوا الخميني من النجف، كذلك الشاه تنازل عن ادعاءاته الآرية وضحى بالكرد على مذبح الاتفاقية الاستعمارية، ثم إنهم ضحوا بمبادئ شعوبهم في سبيل السيطرة على الشعب الكردي المقهور؛ هنا تجد مقولة ماركس مصداقيتها «إن شعباً يستعبد شعباً آخر، لا يمكن أن يكون حراً». الحكم العراقي الذي يريد استعباد الكرد، تنازل كل هذه التنازلات، بينما لو كان حكماً وطنياً، حتى إذا كان يريد أن يتنازل ويساوم، فيساوم شعبه ورعاياه ومواطنيه، بدل مساومة أعدائه، بدلاً من التنازل عن شط العرب والمياه العربية والأراضي العربية. هذه السياسة وحدها كافية لأي محلل. ليكشف الطبيعة الذيلية للحكم العراقي.

هذه الاتفاقية أفضت إلى نتيجة غير متوقعة، وهي إنهاء الثورة الكردية. كنا نحن الكثيرون نعتقد أن الثورة ستستمر، لأن لديها كل الإمكانيات، مع أراضٍ واسعة محررة ٧٠ ألف كيلومتر مربع من المناطق، وكذلك ملايين الملايين من الدنانير، والأعتدة. انتهاء الثورة ليس نتيجة آلية لاتفاقية الجزائر، إنما نتيجة لأخطاء القيادة التي أنهت الثورة. وأشير إلى هذه المرحلة، لأن الكثير من المراقبين يعتقدون بأنه مجرد اتفاق العراق وإيران الآن، ينهي الثورة الكردية، وهذا وهم وخطأ، مبني على خطأ سابق.

هذه المرة لن ننهي الثورة الكردية؛ فالجبهة الوطنية الكردستانية، بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي، والاتحاد الوطني، والحزب الشيوعي العراقي - إقليم كردستان، كلها قررت بالإجماع مواصلة الثورة؛ وهذا يعني الاستقلالية، وأنها ليست تابعة لإيران. إذا أتينا إلى علاقة الكرد بإيران بعد الثورة، أود أن أقول بضع كلمات، رغم أننا نحن نقيم علاقات صداقة مع الجمهورية، وهناك اختلاف في وجهات النظر بيننا وبينهم في مسألة كرد إيران، ونحن دعونا إلى الحل السلمي بالنسبة لهذه المسألة. لأول مرة حدثت مصادمات، توسطنا نحن في سبيل إنهاؤها بين الجمهورية الإسلامية والكرد. كتبت رسالة لآية الله العظمى منتظري، وإلى السيد مهدي بازرگان الذي كان

رئيس الوزراء، وإلى السيد فروهن الذي كان وزير دولة للشؤون الكردية، وطلبت منهم أن أتوسط بينهم وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني والشيخ عز الدين الحسيني والكومله، لإنهاء النزاع فقبلوا. وكنْتُ وسيطاً للقاء وفد حكومي، ضم أربعة وزراء، ووزير الدفاع ووزير الدولة، ووزير الداخلية، ووزير التخطيط أيضاً - وكان السيد سليم فلاحي - وحدثت لقاءات واجتماعات بحماية قواتنا، وتوصلوا إلى اتفاقية، وجرت عدة محاولات خلال أشهر للوصول إلى حل سلمي.

إذن، نحن لسنا مع الحل العسكري، نحن مع الحل السياسي، وبذلنا جهوداً مضنية، وعانينا من هذه المسألة. في ما بعد، اعتقدوا أننا مع الكرد، قطعوا علينا الطريق، واستولوا على أسلحة كانت مرسلة لنا، ومنعونا من التنقل، ودخلوا معنا في قتال، بعض الأحيان. نحن لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية في إيران، ولا بد أن نقول كلمة، إن القضية الكردية في إيران تحل سياسياً، وليس بالقمع أو العنف.

وبذلنا جهوداً بعد ذلك، وطرحنا أن نتوسط لهم مع الكرد المعارضين، بأمل أن نصل إلى حل سلمي وإنساني للكرد في إيران، هذه طبيعة العلاقات الاستقلالية.

أحياناً نُسأل كيف نتعامل مع حكومة، وكرد هذه الحكومة يحملون السلاح ضدها؟ الحقيقة هذا من تعقيدات القضية الكردية؛ الكرد المعارضون في إيران يتعاملون مع بغداد، وكرد العراق يتعاملون مع طهران، دون أن يتصادموا في ما بينهم. بعد توقف الحرب، نحن نستمر في سياستنا. نحن مع الحل الشامل العادل للحربين العراقية - الإيرانية والعراقية - الكردية. نحن ندعو إلى حل سياسي شامل وعادل؛ وهذا القرار صدر من الجبهة الكردستانية منذ أشهر عديدة، قبل الاتفاق العراقي - الإيراني، مثل الحل الشامل والعادل، مقابل الحل الجزئي والمنفرد للقضية الفلسطينية. لكننا لا نحمل أوهاماً وخيالات عن طبيعة الحكم العراقي ونياته، وشعوره إزاء مجازره ضد الشعب الكردي جهاراً نهاراً الآن.

*** بعد معرفة الخصائص المتميزة للقضية الكردية، ما هي علاقات الشعب الكردي بشعوب المنطقة؟ وما هي التماثلات القائمة بين القضية الكردية، والفلسطينية والأرمنية؟**

- القضية الكردية تتمايز بكل الخصائص الوطنية والقومية لشعب مضطهد؛ ولكن القضية الكردية تتميز بخصوصيات، أهمها أن كردستان جُزئت بين دول ترفض وجود الشعب الكردي. الدول الاستعمارية لم ترفض وجود الشعوب في استعمارها، الترك يعدّون الكرد أتراكاً جبليين، والإيرانيون يقولون إنهم آريون وكردهم كذلك، والبعث العفلقى الحاكم في العراق، توصل في مؤتمره القومي الحادي عشر إلى إعلان أن القومية الكردية لا تختلف كثيراً عن القومية العربية، وأن كل من يتكلمون العربية يمكن عدّهم عرباً، هذه الحكومات الثلاث لا تحترم وجود شعب كردي.

الخصوصية الثانية أن الشعب الكردي هو الشعب الوحيد في العالم بهذا العدد، والمحروم من الحقوق القومية. الكرد يقدرّون بين ٢٠ - ٢٥ - ٣٠ مليوناً؛ الكونغرس الأميركي يقدرهم بعشرين مليوناً، التقارير السوفيتية تقدرهم بنحو ٢٥ مليوناً، التقديرات الكردية ٣٠ مليوناً. لنبدأ بـ ٢٥ مليوناً، هل يوجد شعب في العالم تعداده كذلك، ومحروم من كل الحقوق، حتى حق الاعتراف بوجوده.

الخصوصية الثالثة أن الشعب الكردي، يتعرض أمام أنظار العالم إلى حرب إبادة، وسط سكوت مخجل للقوى التقدمية والاشتراكية، ومعيب للقوى الرأسمالية. ولأول مرة، جهاراً نهاراً، يتعرض شعب للإبادة بهذا الشكل، وتجرب بحقه الأسلحة الكيماوية، ويُهَجَّر ويُشَرَّد جماعياً، تُدمَّر قراه وبلداته؛ وإذا بهذه السياسة تُبَارَك من قبل الصين الشعبية وروسيا، قبل أن تُبَارَك من بريطانيا وأميركا. هذا الموقف المخجل للدول الاشتراكية، لا مثيل له في التاريخ.

قبل مدة جرى في جنيف، لدى لجنة حقوق الإنسان، طرح مسألة إبادة الشعب الكردي في العراق، ومواصلة استعمال الأسلحة الكيماوية ضده، بشهادة دولية؛ لكن في الجلسة صوت المندوب الصيني والسوفيتي والروماني والكوبي، وكلها دول اشتراكية، صوتت مع مندوب ملك المغرب بمنع بحث القضية الكردية؛ بينما وقف مندوبو بريطانيا وأميركا والدول الإسكندنافية، مع بحث هذه القضية. هذه خصوصية أخرى للقضية الكردية، تبادل الشرق والغرب في التأييد؛ مع العلم أن شعار حق تقرير المصير شعار لينيني بحت، ويحدث هذا في عهد «الغلاسنوست» وإعادة النظر في السياسة السوفيتية، من عهد ستالين إلى عهد بريجنيف، في عهد العودة إلى المبادئ اللينينية.

نحن نحرم من الموقف المبدئي للدول الاشتراكية، ومن خصوصية السكوت العربي المخجل، الذي لا أجد كلمة لوصفه، بينما الكرد وقفوا في كل تاريخهم مع العرب، في كل معاركهم، منذ عهد صلاح الدين إلى الآن نريق الدماء في فلسطين، أول طيار قصف تل أبيب واستشهد كان كردياً (١٩٦٧)؛ وفي آخر معركة في قلعة الشقيف، كم كردياً سقط هناك؟. في كل المعارك العربية، حيث ساهموا في حركة تحررهم، وشاركناهم الضراء، وحرماننا من السراء.

الوحيدون في لبنان من الحركة الوطنية، يجب أن يُشكروا بصوت عال، مثل الأستاذ وليد جنبلاط، وجورج حاوي لموقفهم معنا؛ لكن هذا لا يكفي. مشردو الكرد تجاوزوا النصف مليون إلى إيران وتركيا، من العراق.

لو كان الشعب الكردي مثلاً، موجوداً في بلاد الواق الواق، لهبّ العرب الآن أكثر للدفاع عنه. أما إذا أتينا للمماثلة، بين الكرد وفلسطين، نحن نعدّ كردستان فلسطين الثانية. السياسة الصهيونية في فلسطين، تقلدها العفلية الحاكمة في العراق. وعلى حد تعبير صحافي إنكليزي، تقلدها بغباء، وبدون إمكانيات. لاحظ في الموقف مع إيران، تصر على المفاوضات المباشرة، كما تصر «إسرائيل» على الحزام الأمني على الحدود. لاحظ العداء لسوريا، والذي انكشف في وثيقة أميركية، وحسنين هيكل شرحها في كتابه (الحل والحرب)، ويقول كيسنجر إنهم ساعدوا على العلاقة بين الشاه وصادم، حتى تتحرر أيادي العراق من القضية الكردية، وينصرفوا إلى سوريا لخلق مشاكل لها، وقد رويت هذه المسألة للرئيس الأسد مرتين، وقد قال لي إنه لاحظ عندما كان هنري كيسنجر يزور سوريا، والأستاذ عبد الحليم خدام يستقبله. قال لخدام، إن العراق اتفق مع الشاه، ويمكن أن يخلق مشاكل لسوريا؛ وعندما قابل الرئيس، نقل له قول كيسنجر، وعندما التقى كيسنجر الرئيس، قال الرئيس إن هذه التطورات من صالح سوريا؛ فنحن بلدان عربيان، ويمكن أن نأتي بالجيش العراقي إلى سوريا. هنا امتقع وجه كيسنجر، وكأنه في خيبة أمل.

نحن نوجه الاتهام ونقول: نحن فلسطين الثانية. والفضل في ذلك يعود للرئيس عبد الناصر. في عام ١٩٦٣ عندما قابلت الرئيس عبد الناصر، نبهني إلى هذه النقطة: «اعقد مؤتمرًا صحافيًا، وبيّن اختلافكم عن «إسرائيل»؛ أنتم شعب من المنطقة ولستم وافدين، أنتم شعب مسلم، أنتم شعب لا تعادون العرب، تقفون مع حركة التحرر العربي»، وبيّنت

هذه الحقائق.

السياسة الصدامية في كردستان، كالسياسة الصهيونية. التهويد يقابله التعريب القسري، تهجير العرب في فلسطين، تهجير الكرد في كردستان، الحزام الأمني الصهيوني، كالحزام الأمني الصدامي، الذي هجر القرى الكردية على طول الحدود العراقية التركية الإيرانية (١٩٧٦). ثم تبديل الأسماء، كالصهاينة بدلوا الأسماء العربية في فلسطين، صدام بدل الأسماء الكردية في كردستان. السياسة العقلية أكثر وحشية وإمعاناً في الإجرام، وتحدي المجتمع الدولي. السياسة الصهيونية تفجر بيت الفدائي، بينما السياسة الصدامية تفجر القرية التي ينتمي لها الفدائي الكردي. أكثر من ذلك، الصهيونية تعاقب الفدائي، بينما صدام يعاقب الأهل والأقرباء للكردي الثائر. وإذا تلاحظ حتى من حيث الوصف، الصهاينة يقولون مخرب للفدائي الفلسطيني، وهي نفس الكلمة التي يطلقها نظام صدام على الثوار الكردي؛ لذلك نستطيع تسمية فلسطين كردستان الثانية، وكردستان فلسطين الثانية.

أما من ناحية القضية الأرمنية، الشعب الأرمني شعب نبيل وموهوب وذكي؛ وإنه من مثالب الشرق ومن المؤسف فيه، أن الشعب الأرمني لم يتمتع بحقوقه، وغابت دولته. لو وجدت دولة أرمنية، لكانت مناراً ومشعلاً للحضارة في الشرق، ولخدمت المنطقة في التطور والتقدم؛ لذلك إن حرمان الأرمن من حقوقهم، هو خسارة لكل الشرق. والتماثل بين القضيتين هو أنهم تعرضوا للإبادة والحرمان من الحقوق؛ لذلك سميت كردستان العراقية أرمنيا الثانية، لأننا مثلهم، تُفرغ منطقتنا من الكرد، ونحرم من البقاء على أرض الآباء؛ ونحن نشترك في المآسي. وأعتقد أن الأصول التاريخية للأرمن والكرد واحدة، الخالديون والكرتيون، وهؤلاء أقوام واحدة، وعشنا مدة طويلة في الهضبة الأرمنية؛ وأعتقد أن الدين فرق بيننا، هم أصبحوا مسيحيين، ونحن مسلمين. حتى أصول اللغة واحدة، الحكومات فرقت بيننا. أحياناً يشار إلى اشتراك الكرد في مذابح ضد الأرمن. من مآسي الشعب الكردي ظهور المرتزقة بين ظهرانيه، وظهروا مراراً. العفالق في العراق يجندون مرتزقة من قوات «الجحوش» الكرد، الذين يرتكبون مجازر ضد شعبهم وأهلهم، ويحرقون القرى على أيديهم؛ هذا لا يجعل الشعب الكردي مسؤولاً عنهم. فرسان الحميدية، أيام العثمانيين، ارتكبوا مجازر ضد الأرمن وغيرهم؛ هؤلاء لا يُسأل عنهم الشعب الكردي، إنما

القرار السياسي والدولة التي تأمرهم بذلك هي المسؤولة. فعلاً الشعب الأرمني عانى كثيراً، مثلما يعاني الشعب الكردي الآن. أضيف نقطة على القضية، المقارنة الأخرى بين فلسطين والکرد، هو أننا نحن الكرد وقفنا دائماً مع الثورة الفلسطينية، ومع حركات التحرر العربية، بينما لم يقف الأخوة الفلسطينيون بجانبنا. يقفون اليوم بجانب صدام؛ منظمة التحرير تعقد اجتماعاتها في بغداد، ولا يرتفع صوت واحد مسموع استنكاراً لذلك؛ فضلاً عن عدم وجود فلسطينيين يقاتلون في صفوف الكرد، بينما هناك مئات الكرد يقاتلون في صفوف الثورة الفلسطينية. لماذا هذا الاختلاف في الموقفين؟ هل لأننا نحن أكثر مبدئية وثورية وإنسانية من إخواننا الفلسطينيين؟ أنا أطرح هذا السؤال على القوى الفلسطينية، التي تدعي التقدمية والثورية؟ هل يستطيع الأخ (الحكيم حبش) أن يجيب على هذا السؤال؟ هل يستطيع نايف حواتمة أن يجيب؟

*** الجبهة الوطنية الكردية، الأحزاب والقوى التي تشكلت منها الجبهة، وواقع الحزب الشيوعي العراقي فيها، قياساً إلى مقولة الكفاح المسلح بين الإيديولوجيا والممارسة!**

- الجبهة الوطنية التي تشكلت في كردستان، تسمى الجبهة الكردستانية العراقية، وهذا الاسم اسم على مسمى؛ لأنها جبهة تضم الأحزاب الكردستانية الفاعلة، وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الاشتراكي الكردستاني، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، مضافاً إليها الحزب الشيوعي العراقي إقليم كردستان. وهي إذن، تحمل اسم الجبهة الكردستانية العراقية، لأنها تحوي حزباً عراقياً بتنظيم كردستاني. هذه الجبهة تطمح إلى أن تكون خطوة مهمة، على طريق الجبهة الوطنية العراقية الشاملة؛ وهي تحمل شعار الديمقراطية للعراق، وحق تقرير المصير للشعب الكردي، وتناضل من أجل حل مشاكل العراق السياسية والاقتصادية، ودعم حركة التحرر العربي، وإعادة العراق إلى الطريق العربي، ومن ثمّ فالاسم على مسمى.

القوى هي الفاعلة، وتوجد على الساحة بتنظيماتها السياسية والعسكرية، حسب إمكاناتها. والحزب الشيوعي موجود بحكم أنه حزب عراقي كردي عربي، يقبل برنامج الجبهة الوطنية، وأسهم في صياغة هذا البرنامج وتعديلاته، وقبول شروطه الخاصة،

خارج قوات الجيش الكردي الثوري الموحد، وهذا موجود في برنامج الجبهة. إذا كان هناك إشكال عند الحزب الشيوعي، فيجب توجيه السؤال له؛ أما أنا فأعتقد بعدم وجود إشكال داخل الجبهة. إنه يمارس الكفاح المسلح، كأداء لواجبه دفاعاً عن الشعب الكردي، وتطبيق مبادئه بين الجماهير كي لا ينعزل عنها، ثم مراعاة لواقع أن الحكم لم يبق أي مجال غير الكفاح المسلح؛ فليس في العراق، مثلاً، مجال للديمقراطية والنظام البرلماني، أو التعددية السياسية والنضال الصحافي والإعلامي. ليس هنالك إلا طريقتان، الاستسلام والخنوع أو المقاومة المسلحة؛ وكذلك لأن من مصلحته الوجود في كردستان، للمحافظة على تنظيماته وتقويتها، وتم الانطلاق إلى المناطق العراقية العربية لمواصلة تنظيماته، وكي لا يسمى حزباً مهاجراً، أو فاراً من مسؤولياته. والمطلوب من الحزب الشيوعي التنسيق مع أحزاب كردستان، تطبيقاً لمبادئه وميثاقه. إن حركة التحرر الوطنية الكردية، جزء من حركة التحرر الوطنية العراقية، وهي الحليف الأساسي لحركة الطبقة العاملة العراقية، وهو يقوم بتمثيله للطبقة العاملة العراقية. طبيعي أن يكون لهذا الحزب علاقة متينة، أرى في ذلك شيئاً منطقياً، وفي خلافه خيانة للمبادئ. إنهم في كردستان يقاتلون ويُسْتَشْهَدون، ظلوا إلى آخر لحظة يقاتلون.

*** الحل أو الحلول المقترحة للقضية الكردية، بين تصوراتكم وطموحاتكم كحركة من بين أهدافها، الحكم الذاتي، أو حق تقرير المصير، وبين مقترحات إقليمية ودولية.**
- أعتقد أن كردستان المركزية هي الواقعة الآن في تركيا، هي التي تتمتع بالأهمية التاريخية، ١٥ مليون كردي، ومنطقة واسعة، ومن الناحية التاريخية تطورت كثيراً؛ لكن الناحية النوعية أو الكيفية، ما زالت من نصيب كردستان العراق. الحركة التحررية في كردستان العراق، أكثر تنظيماً، أكثر خبرة وتجارب ورسوخاً، وأكثر ممارسة نضالية ونضوجاً؛ وهذا ما لم يتوفر للحركة التحررية في كردستان تركيا، التي هي حديثة العهد، ولم تسهم كوادرها في بوتقة النضال الثوري والجماهيري الآن. ومع الأسف، التشردم ظاهرة متفشية فيها.

الحركة الكردية التحررية في كردستان العراق، استطاعت أن تحقق الوحدة، وأن تنهي الكثير من النزاعات والوصول إلى برنامج مشترك، بينما لم تستطع حركة كردستان تركيا ذلك.

بالنسبة للقضية الكردية وحلولها، هناك حلول عديدة. هناك الحل القمعي الفاشي؛ فالحكومات التركية والعراقية تؤمن بالحل القمعي، والحكومة الإيرانية لم تنهج حلاً آخرى، أيضاً تؤمن أن القضية قد حُلّت ضمن إطار الجمهورية الإسلامية، والنظام الإسلامي. هذا نوع الحل الحكومي، حل القمع، وهو فاشل تاريخياً، جربته الكمالية التركية والحكومات التركية المتعاقبة، جربته الحكومات الإيرانية المتعاقبة، جربته الحكومات العراقية المتعاقبة. كانت تقضي على الحركة الكردية لمدة، ولكن سرعان ما تتجدد، كما قال نهرو «كيف يمكن أن يُخمد إلى الأبد نضال شعب، يصر على التحرر ومستعد لدفع الثمن»، إنها مقولة ساطعة وصحيحة. والآن من الواضح أنه لا يمكن القضاء على الحركة الكردية. في تركيا موجودة سياسياً ومسلحة، في إيران موجودة، وفي العراق. والحكومة العراقية التي حشدت كل قواتها، بما فيها الحرس الجمهوري، لم تستطع القضاء على الحركة الكردية. صحيح أنها سيطرت على مناطق، لكن القوات الكردية موجودة في كل كردستان؛ وغدنا إلى حالات الأنصار، هذا الأسلوب مستمر، والنضال متعاضد، وكذلك في الخارج، وهناك فكرة لإقامة وحدات نظامية مزودة بالذبابات والأسلحة الثقيلة.

إذن، الحل القمعي الحكومي فاشل سياسياً وتاريخياً، نظرياً وعملياً. بالنسبة للحل الذي يدعو إلى حل القضية الكردية، على أساس الحكم الذاتي؛ نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني لا نعدّ الحكم الذاتي حلاً للقضية الكردية. نحن نعتقد أن القضية الكردية قضية قومية؛ والقضية القومية لأي شعب لا تحل بحكم ذاتي. نحن مع ذلك لا نرفض الحكم الذاتي، لا نرفض الحكم الذاتي ليس كحل، وإنما كإجراء ديمقراطي، كخطوة مهمة على طريق الحل، كمجال لتجميع شمل القومية، وإعطاء الحقوق الثقافية والإدارية، ولتقديمها نحو الحل الأساسي للقضية الكردية. نحن مع حل تقرير المصير. نحن نعتقد ونؤمن أن القضية القومية في كل بلدان العالم، تُحل بحق تقرير المصير. حق التحرر يتضمن الانفصال، ولكنه لا يعني بالضرورة الانفصال. نعتقد بأن كردستان العراقية، إذا حدث حكم ديمقراطي وحل ديمقراطي مستقل، فنحن نفضل أن يستعمل الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره، في اتحاد اختياري ضمن الجمهورية العراقية.

ونعتقد بوجود نوعين من العلاقات بين الأمم، علاقات اتحادية اختيارية، وعلاقات إلحاقية قسرية. العلاقات القسرية هي النوع القديم، حيث تُقمع القوميات وتُجبر

على الدخول ضمن دولة واحدة، والعيش ضمن إرادة الشعب الأقوى اقتصادياً وسياسياً في الدولة. هذا النوع من العلاقات، قديم استعماري رجعي، لا يصلح لإدامة العلاقات الأخوية بين الأمم، وكان من أسباب انهيار العديد من الإمبراطوريات مثل الإمبراطورية العثمانية.

نوع آخر من العلاقات، هو القائم على العلاقات الحرة والخيارات القومية المعنية للعيش مع الآخرين؛ نموذج ذلك سويسرا، حيث ثلاثة قوميات، الإيطالية، والفرنسية، والألمانية، قررت بمحض إرادتها تكوين الاتحاد السويسري والعيش بدولة واحدة. ثم تعاقبت الاتحادات، في كندا، في أميركا، في روسيا والبلدان الاشتراكية. نحن مع هذا النوع من العلاقات. نقول نعم، للاتحاد الاختياري بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي، في العراق. ونقول لا، للوحدة القسرية التي أسسها الاستعمار البريطاني، وفرضها على الشعبين الكردي والعربي، داخل إطار العراق. ونحن نعتقد أن حق تقرير المصير هو أن يختار الشعب الكردي، نوع علاقته مع الشعب العراقي، ضمن عراق ديمقراطي.

الحل الرابع الذي نسمعه من الأوساط الغربية والشرقية، أو الحل المؤيد دولياً والمقترح والمسموح به دولياً، هو الحل الذي أعلنه السوفيت والأميركان؛ يوافقون على الحكم الذاتي ضمن هذه الدول. والأميركان عندما استقبلوني في وزارة الخارجية، قالوا إن الطموحات الكردية المشروعة، يجب أن تتحقق بالطرق السلمية، ضمن الدول التي يعيش فيها الكرد، وهذا يعني الحكم الذاتي، وهم ضد وجود دولة كردستان المستقلة. ما هو رأينا؟. أين موقف الاتحاد الوطني الكردستاني من ذلك؟. كل الأحزاب الكردية سواء أعلنت أم لم تعلن، هي في المدى الاستراتيجي البعيد، تريد - برؤيا مستقبلية - أن تتحرر وتتوحد. أنا أحلم بذلك أيضاً، ولكن نحن مع الواقع، ونعتقد أن تحرير وتوحيد كردستان في هذه المرحلة صعب. عندما نقدر طاقانا، يجب أن نقدرها لا على ما لا يمكن تحقيقه، بل على ما يمكن تحقيقه.

من حقنا أن نحلم، لِمَ لا يتحرر الشعب الكردي، كما يتحرر الشعب العربي؟. أنا مع تحرر الشعب العربي، وقيام الدولة العربية الواحدة، ونعدّ ذلك نصراً كبيراً للشعب الكردي. وبالمناسبة أنا قدمت في ١٩٦٧ في الجزائر، بحثاً عنوانه «الأهمية التاريخية للوحدة العربية»؛ ونُشر هذا البحث في حينه. لسنا ضد تحرير وتوحيد الأمة العربية، ونعدّه

نصراً للشعب الكردي ولكل شعوب العالم. كل نصر للقومية العربية، هو نصر للقومية الكردية، وكذلك العكس. نحن نفهم العلاقات الموضوعية النابضة بالحياة، بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي؛ لكن كحلم، كتمنٍّ، كأمل، كطموح، نعم للشعب الكردي الحق في تقرير المصير؛ فالأمة الكردية مقسمة بحراب المستعمرين. لم يقم العرب بتقسيم الأمة الكردية، إنما هم ضحية المؤامرات الاستعمارية. إذن، نحن عندما نتكلم بشكل عام ومطلق، نحن مع حق تقرير المصير؛ وعندما نأتي إلى الواقع العملي والنضال لتحقيق آمال شعبنا، فنعتقد أن هذا الشعار ليس قابلاً للتطبيق؛ لذلك نعدّ النضال ضمن الكيانات الموجودة، هو حق مشروع ومطلب ديمقراطي.

لكن عندما يتعرض الشعب الكردي إلى الإبادة في العراق، والحكم يصر على سياسة الأرض المحروقة، واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الكرد؛ فالحل الجذري، هو حق تقرير المصير، والحكم الذاتي مقبول كحل ديمقراطي مؤقت. ونقطة الثالثة، النضال يُركّز على ما يمكن تحقيقه. رابعاً، نعتقد أن لا الظروف الدولية ولا الإقليمية، ولا الإمكانيات الذاتية ولا الموضوعية، ولا حركات التحرر العربية، تسمح بتحقيق الحل الجذري وتوحيد كردستان، ولكن الحلم حق الشعب!.

* قضية العراق الآن النظام ووقف الحرب، الجبهة الوطنية العراقية الشاملة، كيف

تنظر إلى النظام، كيف ستتطور الأمور، والأمور المتأزمة كيف يمكن حلها؟.

- نحن في الجبهة الوطنية الكردستانية نطمح إلى جبهة وطنية عراقية شاملة، تضم الحركة العربية الديمقراطية، التيار الديمقراطي الكردي، والحركة الإسلامية، وحركة المسلمين الكرد، والثالث التيار الشيوعي، ثم القومي البعثي والناصري. ونعتقد أن هذه الجبهة هي ضرورة تاريخية وأنية وملحة، وهذه لا تكون شاملة إلا إذا ضمت التيارات الأربعة. التجارب السابقة فاشلة مع الأسف. من جوغل إلى جوقد... إلخ، لم تبرهن قدرتها على ضم كل قوى المعارضة العراقية، وعلى جمع الشمل، وهو الشرط الأساسي لالتفاف الشعب حول هذه الجبهة، وقدرة الجبهة على إنهاء الحرب والفاشية في العراق.

بعد توقف الحرب، يسعى النظام جاهداً لممارسة سياسته التضليلية الديماغوجية، ويسعى جاهداً لإظهار نفسه بمظهر المنتصر، بينما في الحقيقة خرج من الحرب فاشلاً. ما

هو الانتصار، وما هو الفشل؟. الانتصار في أي حرب، يعني تحقيق الأهداف التي أُعلنت الحرب من أجلها. والفشل يعني الخسارة، وعدم القدرة على تحقيق الأهداف التي أُعلنت الحرب من أجلها. فالثورة الفلسطينية في الثلاثينيات فشلت، لأنها لم تستطع تحقيق أهدافها، وكذلك الثورات الكردية فشلت لأنها لم تحقق أهدافها.

الحكومة العراقية تتميز بالغولبية النازية، تحاول أن تصور عدم اجتياح الجيش الإيراني للعراق كأنه نصر. في الحقيقة، الجيش الإيراني، وقوات الحرس الثوري الإيراني كانت ضعيفة بعد الثورة، وغير قادرة على غزو العراق. العراق هو الذي شن الحرب على إيران، وهو الذي غزاها واحتل أجزاء من أراضيها ومدنها. الحكم العراقي هو الذي بدأ الحرب، وأعلن أسبابها: إلغاء اتفاقية الجزائر، إعادة شط العرب، واستعادة الجزر العربية في الخليج؛ وكان الهدف الأساسي هو إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية. وكان واضحاً أن صدام شن الحرب بأمر وبوحي من الإمبريالية الأميركية، التي كانت مسألة رهائنها في طهران، وأن الحكومات الرجعية العربية سارعت بهذا الكرم العربي، غير المعروف عنها، لمساعدة صدام في عدوانه، بوحي من أسياها الأميركية. الأموال التي صُرفت على الحرب، لو صرفت على مصر والأردن وسوريا ومنظمة التحرير، لكانت قد اشترت «إسرائيل»، وحررت فلسطين؛ ولما عادت مصر والشعوب العربية في سوريا والأردن، تعاني من هذه الضائقات الاقتصادية، ولما تم تحقيق التوازن الاستراتيجي؛ بل لتم تحقيق التفوق الاستراتيجي على «إسرائيل».

عندما شن صدام هذه الحرب، بدد الطاقات الهائلة للشعب العراقي، وصرف الأنظار عن قضية فلسطين، وصار اهتمام العرب نحو الشرق والغزو الإيراني، وأثيرت كل النعرات المهينة والمميتة للشعب العربي، من قبيل أن هذا النزاع (عربي - فارسي)؛ وكأن العرب ليس لهم أعداء ولا مشاكل إلا (الفرس المجوس)!. هذه العبارة من زمن الجاهلية العربية، وليست من زمن الإسلام ولا الحضارة العربية؛ وهذه خدمة كبيرة للاستعمار. وماذا حقق النظام العراقي من الحرب؟ أولاً حقق دماراً كبيراً للعراق؛ فالتقديرات تقدر أن العراق يحتاج إلى ثرواته وجهود أبنائه مدة ٤٧ عاماً، حتى يعيد تعمير ما تدمر، حتى يستطيع تعمير ما هدمته قادسية صدام المشؤومة. ٤٧ عاماً وكل ثروات العراق ستصرف على التعمير؛ أما كيف نعوض الآلاف من الشبيبة العراقيين الذين قتلوا أو عوقوا، كيف

تعوض مئات الآلاف والملايين من الدولارات التي صرفت على حرب مجنونة، وذهبت هباء دون أن تحقق شيئاً؟! أين الأهواز، أين الجزر العربية؟ أين المناطق التي طالب بها؟ أين اتفاقية الجزائر؟ كل ذلك واضح وجلي؛ النظام لم يحقق النصر، إنه يحاول أن يطبل ويزمر على كذبة اختلقها، وهي أن إيران أرادت احتلال العراق، وأن النظام العراقي منع ذلك؛ وكل الناس يعرفون عدم استعداد إيران لذلك. خلال هذه السنوات الثماني، حارب النظام ضد قوات الميليشيا الإيرانية، وليس ضد قوات الجيش النظامي.

العراق لم ينتصر، ولم يحقق هدفاً من أهدافه، وقد فشل، وقدم خسائر فادحة. هذا الشرخ الذي أقامه بين العرب وإيران لمصلحة من؟ كانت الجمهورية الإسلامية مع الثورة الفلسطينية، وحولت سفارة «إسرائيل» في طهران إلى مكتب منظمة التحرير. ياسر عرفات، استقبله الإمام، ولأول مرة يبتسم الإمام لياسر عرفات، حسناً أين ياسر عرفات الآن، أين علاقة العرب عموماً؟.

نقطة أخرى أريد إبرازها، وهي أن الإمبريالية والصهيونية، أوحى إلى إيران، أن إيران التي تعادي الإمبريالية والصهيونية، تجرع كؤوس المرارة والحرب على أيدي الحكام العرب، وتنال الحرب والدمار؛ وأما إيران المتحالفة مع أميركا و«إسرائيل»، فهي إيران التي تقدر، وأن الحكام العرب يذهبون لتقبيل يد الشاه، ولقبول زعامة الشاه على الخليج، والقبول بشروطه في شط العرب. وهذا يعني أنه أيها الإيرانيون اسمعوننا، كونوا معنا وتنالون التقدير، أما إذا كنتم مع العرب والفلسطينيين، فذوقوا الحرب والكيمياء والدمار على أيديهم. هل هذا يخدم العرب أم يخدم أعداء العرب؟. أنا أوجه هذا السؤال لكل مثقف عربي، وكل مناضل عربي، وكل الناس يعرفون أن إيران لم تبدأ الحرب، ويستطيع الجميع الرجوع إلى البيانات الأولى لبدء الحرب.

ولكن النظام الآن يجب أن يقدم الحساب للشعب العراقي. لا يستطيع أن يقول إنه خرج من حربه منتصراً، من دون تقديم الحساب للشعب العراقي. والشعب العراقي والجيش العراقي يسألان في قرارة أنفسهم، لماذا كل هذه الضحايا؟. بماذا رجعنا؟. حتى بخف من خفي حنين لم نرجع! ثم لماذا هذه الحرب، ومع إيران؟. إذا كان لا بد من الحرب، فالحرب معروف أين يجب أن تكون. وأيضاً النظام سيعاني مشاكل اقتصادية وسياسية وإنسانية، أمام الجيش العراقي، أمام الشعب العراقي، وحتى داخل الحزب

الحاكم. ستنتهي بعد مدة، نشوة الخلاص من الهزيمة العسكرية، ليوافق النظام المشاكل والأسئلة الناجمة عن الحرب. لذلك النظام يعاني مآزق سياسية. ثم هذا النظام لم يمه الحرب مع إيران؛ بل تحققت هدنة، وما زال الطرفان يستعدان. فهو لا يستطيع أن يحتفظ بهذا الحجم من القوات، مثل «إسرائيل» التي لا تستطيع الاحتفاظ بقواتها الاحتياطية. من مواليد ١٩٤٤ إلى مواليد ١٩٧٠ هم تحت الخدمة، هناك جنود عراقيون يحملون السلاح، منذ عشر سنوات، لا يمكن أن يبقوا تحت السلاح، خاصة إذا مارست إيران سياسة معقولة، بأنها لا تريد غزو العراق، وتريد علاقات جوار معه؛ يأتي حينها الشعب العراقي ليقول كلمته، وكذلك الجيش العراقي.

لذلك أرى مستقبل النظام العراقي مظلاماً. تخلص من هزيمة عسكرية متوقعة، لكنه لم يتخلص من أزماته السياسية والاقتصادية، ومن الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب؛ لذلك هو في وضع سيئ وليس على ما يرام، والمآزق يضيّق الخناق على النظام، والنظام مضطر لعمل جديد للوضع الجديد؛ ومن جملة ما يقال، إن النظام يريد الحوار مع الحركة الكردية.

أود أن أكون صريحاً، الحركة الكردية لم ترفض يوماً من الأيام الحوار. مبدأ الحوار هو المقبول في الحركة الكردية، وكان موقفنا دائماً، أنه ما دمنا نريد البقاء مع العراق، فلا بد من الحوار مع الحكم الذي يبدي استعداداً لذلك. وكذلك حقيقة أخرى، أن الشعب الكردي وحده، لا يستطيع إسقاط النظام. إسقاط النظام يتم في بغداد، من جانب القوى العربية بالتعاون مع الثورة الكردية؛ ولذلك كان استنتاجنا العسكري الذي بنينا عليه استراتيجيتنا، أن الثورة الكردية ليست من نوع الثورات التي تحتل العاصمة. الثورة الصينية، كانت كذلك، الثورة الجزائرية كانت من نوع التي تجبر القوات الغازية على الخضوع لمطالبها، نحن من هذا النوع.

الحركة الكردية لا تستطيع رفع السلاح لوحده؛ السلاح بيد وغصن الزيتون بيد أخرى؛ وهي منذ ١٩٦١ تقبل بمبدأ المفاوضات. المرحوم عبد الكريم قاسم عندما أعلن التطوع إلى الكويت، بارزاني بعث برقية ووضع نفسه تحت تصرفه، رغم القتال الناشب في كردستان؛ ثم جرت مفاوضات، والعميد حسن عبود التقى بارزاني. ثم في ١٩٦٣ أرسلتني القيادة الكردية للمفاوضة مع حكومة بغداد؛ وفي سنوات ١٩٦٤، ١٩٦٦، ١٩٦٨، ١٩٧٠ جرت

مفاوضات، وفي ١٩٨٤ فإوضنا كذلك. مبدأ الحوار كان مقبولاً دائماً من الحركة الكردية، ولكن كان الحكم العراقي يناور ويكذب ويرفض ويدور، ولا يوافق على تحقيق الحل السياسي؛ وهو الآن غير جاد في ما يطرح من رغبة في الحوار. لو كان جاداً، لما شن حرب إبادة، ولما شن حرباً كيماوية مجدداً، ولما دفع بثوارنا أو بالأهالي إلى داخل تركيا وإيران. وعندما يفعل ذلك، لا يبقى من يتعاون أو يتفاوض معه؛ فالنظام غير جاد في دعوته إلى التفاوض وإلى الحل السياسي، ولكنه يناور «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين»، هذا هو الوصف الحقيقي للنظام.

طبعاً الثورة الكردية لا يمكن أن ترفض الحل السياسي، ولكننا منتبهون ومراقبون للأوضاع. في أي معركة يصدّ العراق إيران، الحكم يتشدد، وعندما يفشل يتودد؛ وهناك عوامل تدفع الحكم لإرسال رسائل غير مباشرة، من هذه العوامل الطرف الدولي؛ لأن الجميع يقولون ما دامت الحرب العراقية انتهت، فلتنته الحرب العراقية - الكردية. عندما يطرح العالم هذا الموقف، نقبل بمبدأ الحوار؛ ويحاول الحكم أن يظهر نفسه بأنه هو يريد الحوار ونحن نرفض؛ ويجب علينا أن نحبط محاولاته، ونظهر الحقيقة للعالم. والقضية الكردية ترتبط بالتأكيد بالقضية الديمقراطية، بالتعددية السياسية والحريات وإطلاق المعتقلين السياسيين، وإعادة المهجرين، وتعويضهم عن ممتلكاتهم؛ بحق الفلاحين الكرد بالعودة إلى قراهم، بحق كل العراقيين بالعودة معززين ومكرمين، وضمان حرياتهم في التعبير عن الرأي. كل هذه الشروط، هي التي تمتحن النظام مرة أخرى. وأعتقد أن النظام سيخرج فاشلاً في هذا الامتحان، اليوم.

*** قبل مدة اجتمعتم بالرئيس حافظ الأسد، ثم قمتم بزيارة أميركا، وبعدها عدتم للاجتماع بالرئيس. فما هي الطبيعة السياسية لهذا التحرك، وما علاقته بالقضية الكردية؟.**

- في الحقيقة توجد هنا مسألتان، مسألة العلاقة مع الأخ الرئيس حافظ الأسد، ومسألة التحرك السياسي الكردي في أوروبا وأميركا. العلاقة مع الأخ الرئيس حافظ الأسد علاقة قديمة، قائمة على أساس التحالف الاستراتيجي بين الحركة التحررية الكردية، والحركة التحررية العربية التي تقف سوريا في

صدارتها، وعلى العلاقات الاستراتيجية التحالفية بين الاتحاد الوطني الكردستاني، وبين حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس الأسد. هذه العلاقات أُسِّست بعد إنشاء الاتحاد الوطني الكردستاني في ١٩٧٥؛ وطوال هذه المدة، كلما سنحت الفرصة، حاولنا اللقاء بالرئيس الرفيق حافظ الأسد، والاستفادة من آرائه، ومن التشاور معه، والاعتناء بملاحظاته؛ وكذلك تبادل الرأي معه وعرض المشاكل والمعاناة عليه. وكان الرئيس - كعهدهنا به دائماً - ودياً وصريحاً ومتعاوناً ورفاقياً، ومساعداً لتيسير قضايانا ومشاكلنا. وكان اللقاء الأول هذا العام معه، لقاءً لاستعراض الوضع في العراق وكردستان والمنطقة، ولعرض المستجدات عليه والتزود بآرائه وملاحظاته، وكذلك الوجود في دمشق للمشاركة معه، ومع القيادة السورية، من أجل تحقيق الجبهة العراقية الشاملة، وطلب مساعدته لتسهيل الأمور في هذا المجال، وعرض القضية الكردية بكل أبعادها على سيادته، وبيان المجازر التي يرتكبها النظام العراقي بحق الشعب الكردي، وحرب الإبادة واستعمال الأسلحة الكيماوية، وطلب العون العربي، لبيان أن هذه المجازر التي ترتكب باسم حزب عربي وبعثي، هي لِحُكْمٍ مُعَيَّن؛ وهي لا تعبر عن مواقف العرب ضد الكرد. وكان من الضرورة أن نطلب توضيحاً من حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، الذي يزيغ النظام العراقي اسمه؛ كذلك لبيان موقفنا من القضايا العالمية، وشرح نشاطاتنا له في أوروبا وأميركا. وبالتأكيد نحن دائماً ننسق مع الرئيس الأسد، ونتشاور معه، ونبحث معه حتى علاقاتنا الدولية ونشاطنا السياسي في العالم؛ وهذا بُحث معه قبل السفر، واطلع على معطيات هذا التحرك ونتائجه بعد السفر، في الزيارة الثانية.

أما التحرك في أوروبا وأميركا؛ فالحقيقة أن هذا مقرر من القيادة السياسية في الاتحاد الوطني الكردستاني أولاً، ثم في الجبهة الكردستانية ثانياً. وكان هذا التحرك ضرورياً لبيان الحقائق في كردستان، ولبيان المآسي والمجازر التي يتعرض لها الشعب الكردي، ولبيان حقيقة أن الحكم العراقي يخرق، ليس فقط تعهداته الدولية أمام الأمم المتحدة، إنما يخرق التزاماته الدولية كدولة متحضرة في المجتمع الدولي، بشنه حرباً كيماوية. فكما هو معروف أن الأسلحة الكيماوية ليست مسألة داخلية، وأن حرب الإبادة كذلك هما مسألتان محرمتان دولياً، ويشملهما القانون الدولي؛ ثم إن تعهدات العراق أمام عصبة الأمم، باحترام حقوق الشعب الكردي ووجوده في كردستان، عندما ألحقت بالعراق، أيضاً هذا تعهد دولي.

هي بهذا المعنى ليست قضية داخلية، إنها قضية دولية. وكذلك حرب الإبادة أيضاً ليست قضية داخلية، وكذلك الحرب الكيماوية؛ فكان لا بد من عرض هذه المشاكل على المجتمع الدولي، والاتصال بالجبارين بالاتحاد السوفيتي وأميركا. لكن مع الأسف، لم نوفق بالذهاب إلى موسكو، رغم طلبنا للفيزا منذ شهر. ووفقت في الحصول على فيزا للذهاب إلى أميركا لبيان، إضافة إلى ما تقدم، حقيقة أخرى. فنحن نعتقد أن الحكومة الأميركية، تسهم في حرب الإبادة التي يشنها نظام صدام، ضد الشعب الكردي في كردستان العراق؛ ولنشرح للإدارة الأميركية، وللشعب الأميركي وللرأي العام الأميركي، أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها أميركا للعراق، مكنت الحكومة العراقية من تهديم وتهديد كل القرى الكردية، وإتلاف المزروعات، القمح والفواكه والخضار في كردستان، والاستعاضة عنها بما تستورده من أميركا. حتى إنه مثلاً، المصانع العراقية التي تنتج السيجار، كانت تستفيد من زراعة التبغ في كردستان؛ لكنها استغنت عن ذلك، وأصبحت تستوردها من أميركا، وبمساعدة تركيا وبلغاريا وغيرها من البلدان.

حاولنا أن نبين للحكومة الأميركية، أن أميركا تساهم عملياً في حرب الإبادة ضد الشعب الكردي، ومن ثمّ أن تتوقف عن الإسهام في حرب الإبادة، بالتوقف عن تزويد العراق بالمساعدات الاقتصادية؛ ولأننا نعتقد بأن الحكم العراقي ذو صلات وثيقة بالحكم الأميركي، فلا بد من الرجوع إلى الأسياد عندما نشكو من الأذئاب. بهذا المنطق وهذه الرؤيا، ذهبنا إلى أميركا، وليس لدينا أية أوهام، لا في الماضي ولا في الحاضر، ولا في المستقبل، عن الطبيعة الأميركية والسياسة الأميركية. لم نكن نحلم، ولم نكن من السذاجة بمكان، أن يكون بمستطاعنا تغيير السياسة الأميركية. كل ما في الأمر أننا استطعنا أن ننور الرأي العام الأميركي، والأوساط السياسية في الكونغرس، وكذلك في الإدارة الأميركية وفي العديد من مراكز الأبحاث، والشخصيات الأميركية، استطعنا أن نطلب منهم الضغط على الإدارة الأميركية، لمنع استخدام الأسلحة الكيماوية، والكف عن حرب الإبادة، والكف عن تقديم المساعدات بدون شروط إلى العراق.

بعض الأوساط العربية التي تدعي التقدمية، أثارت ضجة حول الزيارة؛ لكننا نعتقد أن الزيارة شيء طبيعي في هذا العصر، وأن حركة التحرر مهما كانت ثورية أو تقدمية، يجب أن تتصل بالاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وأميركا وفرنسا، لا لتصبح ذيلية أو تابعة؛ بل

لتشرح موقفها وتتعامل سياسياً مع هذه الدول، التي تؤدي دوراً كبيراً في مصير البشرية. أعتقد أن كل ثورة عاقلة، حاولت الاتصال بهذه الدول. الثورة الصينية، حاولت الاتصال بأميركا لحل النزاع؛ الثورة الفلسطينية تتمنى الحوار مع أميركا، وتطلب مراراً مثل هذا الحق. والآن هذا العصر، هو عصر حل المشاكل، من أفغانستان إلى كمبوديا. يجب على الحركة التحريرية الكردية، أن تسمع صوتها إلى كل الدول.

هنا مسألة أخرى، وهي أنه لماذا ظهر جلال طالباني في واشنطن، قبل أن يظهر في موسكو؟ أعتقد أن هذا يرجع إلى الأخطاء المبدئية للسياسة السوفيتية. الحكومة السوفيتية لا تحترم المبادئ اللينينية، والمبادئ التي أعلنها غورباتشوف في (الغلاسنوست)؛ مبادئ الصراحة والانفتاح وحق التعبير، بينما تمنعنا، مثلاً، من ذلك. الحركة الكردية تحاول من سنين وسنين، إقامة علاقات مع موسكو؛ لكن يبدو أن موسكو تفضل العلاقات مع الأنظمة، على إقامة علاقات مع حركات تحرر الشعوب.

أما بالنسبة للصين أيضاً، فقد حاولنا مراراً، ولم تستجب إلى ذلك؛ لكن إذا كانت الصين تبادل المبادئ بالدولار، فهل يلام الشعب الكردي على ذلك؟ أن تتنكر الصين لكل المبادئ الاشتراكية، وأفكار ماوتسي تونغ؛ وكانت إلى الأمس القريب تنادي بحق الشعوب ودعم حركات التحرر، والآن تفضل التعامل مع الفاشية العراقية. على التعامل مع الحركة التحريرية الكردية. نحن لم نرد، ولا نريد، أن نقصر صلاتنا على الغرب. بالعكس، نحن دائماً نفضل أن تبدأ علاقاتنا الدولية مع الشرق، لأسباب عديدة؛ أولاً نحن جيران، وثانياً هي دول اشتراكية. ولكن ماذا نعمل، إذا كان الاتحاد السوفيتي يوصد أبوابه وشبابيكه؟ والآخرين - بحكم أنظمتهم الديمقراطية والبرلمانية - لا يستطيعون أن يوصدوا! مثلاً، في إنكلترا، الحكومة البريطانية ماطلت، وتدخل النواب برسائل للخارجية، ثم منحوني الفيزا، وكذلك في أميركا؛ بينما في روسيا يرفضون إعطائي الفيزا. في الغرب يتظاهر الكرد بحرية، بينما في روسيا، مظاهرة واحدة بدأت الحكومة بملاحقتها، وتشريد الطلاب الكرد في أنحاء الاتحاد السوفيتي، واضطهادهم على الطريقة الديكتاتورية، ويحرمون من حق الشكوى. الحكومة السوفيتية لا تكتفي بالسكوت عن الحق، وعن الجرائم التي يرتكبها النظام العراقي، بل تكلم أفواه الكرد. هل هذا ظلم أم عدالة؟، هل هذه اشتراكية أم إمبريالية؟، هل هذا «غلاسنوست» أم (بيريا)؟. أعتقد أن هذا سلوك بيريا؛ وما يجري في الاتحاد السوفيتي

ضد الكرد، يذكر الناس ببيريا وبافروف، اللذين زعلا من بارزاني، فشتتوا الكرد في الاتحاد السوفيتي لسنتين. هذا ما يجعل الكرد يشككون بتوجهات الحكومة السوفيتية؛ فإذا كان الشرق يكمم الأفواه، فهل يمتنع الشعب الكردي عن إسماع صوته للغرب؟، حتى ينصرف العالم عن حقوقه، ويواصل صدام حسين جرائمه بصمت عالمي مريب.

نحن نحرم الاتصال بدولتين، هما «إسرائيل» وجنوب أفريقيا؛ ما عدا ذلك يجب علينا أن نتصل بكل الدول، ونطرق كل الأبواب من طوكيو إلى بكين، إلى باريس ولندن وواشنطن، لإيصال صوتنا. أنا لم أكتف بتقديم المذكرات للسوفيت والأميركان، بل قدمت المذكرات إلى الملك فهد، وحسني مبارك وياسر عرفات، وكل الرؤساء والملوك العرب والمنظمات العربية. وما ذنبي إذا لم استلم جواباً من الدول العربية، بينما استلم أجوبة فورية من البرلمانيين الغربيين، ومن الأحزاب الاشتراكية البرلمانية، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، والحكومات الإسكندنافية، ومن الدوائر الأميركية والبريطانية والفرنسية؟! هل هو ذنبي، أم ذنب الذين يسكتون عن الحق؟ والساكت عن الحق شيطان أخرس! هذا هو الواقع، ونحن لا نخاف. الآن نتعرض لحرب إبادة؛ ومن أجل إنهاؤها نطرق كل الأبواب، من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي والفكري، والصراخ والشكوى والاستنجد بالعالم. وسنشكر الذين يساعدوننا، ونفضح الذين يعارضوننا، ومنتقد الذين يقفون على الحياد، ونقول الحقائق. ننتقد السوفيت علناً، والصين ويوغسلافيا ورومانيا؛ لأنها تصوت مع العراق في لجنة حقوق الإنسان ضدنا، وهي تقول إنها ليست معصومة عن الأخطاء. لنأخذ غورباتشوف نفسه؛ فقد سوّد التاريخ السوفيتي من عهد ستالين إلى بريجنيف، وصوّره على أنه كله أخطاء ومجازر وجرائم. لماذا يجوز له انتقاد التاريخ السوفيتي، ولا يجوز لي انتقاد جانب واحد من ذلك؟. هذا حقنا وسنمارسه، وسنجعل الشعب الكردي يعرف أصدقاءه، ويعرف أعداءه؛ من يقف معه في الشدة. وسنزع القناع المزيف، الذي يغطي الوجوه، والمجازر.

هيئة تحرير صحيفة «البديل الإسلامي» (الخميس ١٨ صفر ١٤٠٩ هـ، ٢٩ أيلول ١٩٨٨م)

تجاوز جلال طالباني حول أكثر المسائل حساسية!
«الجهة الشاملة للمعارضة العراقية... ترى النور قريباً».

- نحن مثلاً في حركة التحرر الكردية، نؤمن بشعار حق تقرير المصير للأمة الكردية؛ لكن نقبل في مرحلة معينة بشعارات مرحلية، مثل الحكم الائتلافي، أو الحكم الذاتي، أو حتى الديمقراطية للعراق، أو حتى تخليص العراق من الديكتاتورية.

- نحن نقول بصراحة، إن الاتحاد الوطني الكردستاني رفض كل أنواع التحالفات بدون الحركة الإسلامية. نحن دُعينا مراراً من قبل الأطراف الثلاثة (القومي، الشيوعي، الكردي)، ورفضنا وقلنا بدون التيار الإسلامي لن تكون هناك جبهة، ولن تكون هناك وحدة وطنية في المستقبل، ولن يكون هناك وطن موحد في عراق المستقبل.

كتب محمد كامل:

جلال طالباني، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، الشخصية الأكثر إثارة للجدل في المعارضة العراقية. فهو الثائر، والمقاتل، والسياسي، والدبلوماسي، المؤمن بالله، الداعي للانتفاع بالفكر الماركسي، والاستفادة من الفكر الإسلامي أكثر.

قبل سنوات كان هو المفاوض الرئيس مع صدام حسين، للتوصل إلى حل للقضية الكردية. وقبل أسابيع، هو الشخص الوحيد المستثنى من قرار العفو السوري، الذي أصدره صدام عن الكرد.

تتقمصه قضية الشعب الكردي في العراق والمنطقة، حتى النخاع. وإذا يكون من القليلين الذين يرفعون شعار حق تقرير المصير للأمة الكردية؛ فهو يرضى بما أقل من ذلك في إطار العراق، إذا ضمن الحد الأدنى من الحقوق القومية للشعب الكردي.

زار دمشق، ضمن جولة تستهدف الإسراع بإقامة جبهة شاملة، تضم كل قوى المعارضة العراقية. ويقول إن هذه الجبهة سترى النور قريباً، بعد أن وافقت القوى الأساسية في تيارات المعارضة الأربعة، وهي حسب تقييمه لها: التيار الكردي، التيار الإسلامي، التيار القومي العربي، وأخيراً التيار الشيوعي الديمقراطي.

التقته هيئة تحرير البديل الإسلامي، في حوار مفتوح استمر ساعتين، تناول كل هموم وشجون القضية العراقية، التي تمر بمرحلة حساسة، فيها ما يؤلم بقدر ما يفرح... وفيها ما يدعو للتفاؤل أيضاً.

كان الحوار سريعاً، يقطع الأنفاس. فطالباني، رغم أنه كردي، كان ينطق بالعربية بسرعة، يعجز حتى شريط الكاسيت عن اللحاق بها؛ ولكن أسئلتنا كانت أكثر سرعة. ورغم السرعة السريعة، فقد كان الحوار صريحاً؛ ولكنه في كل الحالات كان ودياً، لأن الخلاف لا يُفسد للود قضية.

هنا، النص الكامل للحوار:

الجبهة الشاملة:

* هناك كلام كثير، وتحركات كثيرة، حول إقامة جبهة شاملة للمعارضة العراقية. إلى أين وصلت المساعي في هذا الصدد؟

- إلى أين وصلت مساعي الجبهة العراقية الشاملة...؟ في الحقيقة هذا السؤال مهم وأساسي؛ لأن الجبهة الوطنية الشاملة أصبحت ضرورة حياتية؛ ضرورة لا لجمع صفوف المعارضة العراقية من شتى التيارات فقط، بل للإسراع بإنقاذ شعبنا من الفاشية والحرب. أيضاً، وكما تعلمون، نحن في الجبهة الكردستانية العراقية، التي تضم الآن خمسة أحزاب كردية عراقية، بالإضافة إلى الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي، دعونا منذ البداية إلى جبهة عراقية شاملة. بمعنى أن هذه الجبهة يجب أن تضم التيار الإسلامي، التيار الكردي، التيار القومي (أي البعثي والناصري)، والتيار الشيوعي الديمقراطي. ونحن نعتقد أن هذه التيارات الأربعة، هي التيارات الأساسية الموجودة. ونعتقد أن الجبهة لا تكون شاملة، إذا لم تجمع هذه التيارات الأربعة؛ وعلى هذا الأساس بذلنا الجهود مع الجميع. وإذا إن الجبهة الكردستانية العراقية لها علاقات جيدة مع كل الأطراف، فقد استطاعت أن تؤدي

دور الوسيط، وأدور حلقة الوصل بين الأطراف. نحن علاقاتنا جيدة مع التيار الإسلامي؛ لذلك أجرينا حواراً أخوياً وصريحاً مع الأخوان فيه. وعلاقاتنا جيدة مع التيار القومي الناصري والبعثي، وكذلك مع الشيوعيين، الذين هم طرف الآن في الجبهة الكردستانية. وفي الحقيقة، كانت الفكرة مقبولة بشكل واضح، مع الاستعداد للتنفيذ الفوري، لدى التيارات الثلاثة غير الإسلامية؛ وكانت قيد الدرس لدى التيار الإسلامي. ثم تبين لي شخصياً، بعد جهود حثيثة بذلتها مع الأخوان في التيار الإسلامي، أن الأخوة في حزب الدعوة الإسلامية موافقون على الجبهة؛ أقصد على مضمون التحالف وليس على الاسم، فالاسم ليس مهماً في نظري؛ فالمهم توحيد القوى تحت أي اسم كان. والأخوة في منظمة العمل الإسلامي متحمسون للجبهة، وكان هناك نوع من التريث، وأحياناً الحذر، لدى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وأعتقد أن هذا الحذر بدأ يزول، وأن هذا الحذر بدأ ينتهي. وفي آخر لقاء مع إخواننا في طهران، حيث كان وفدنا مؤلفاً من الأستاذ نوشيروان مصطفى والدكتور فؤاد معصوم، جرى لقاء مع الأخوان ممثلي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وتم الاتفاق على ضرورة الإسراع في تأليف الجبهة الشاملة. وحلاً للإشكالات، تم الاتفاق المبدئي على عدم توسيع الأهداف، وعلى حصر الأهداف في نقطتين هما: إسقاط النظام الفاشي وتخليص العراق من الفاشية والحرب، ومن ثمّ إعطاء المجال للشعب العراقي لاختيار نظامه السياسي، ولرسم مستقبله كما يريد هو. أما الآن، وفي أثناء زيارتي الحالية للجمهورية العربية السورية، وبعد المباحثات التي أجريتها مع كل الأطراف بدون استثناء، اقتنعت بأن هنالك قبولاً مبدئياً من قبل جميع الأطراف الأساسية، لفكرة الجبهة الشاملة، وإن كان الاختلاف لا يزال قائماً حول مسألة الاسم؛ وأعتقد أن هذا خلاف قابل للزوال بسرعة، لأنه لا أحد يُعَدُّ على اسم معين، ونعتقد أن الظروف ملائمة الآن لتشكيل الجبهة الشاملة. وبنظري، أن الخطوة الأولى ينبغي أن تكون بتشكيل لجنة تحضيرية من التيارات الأربعة، وتتولى هذه اللجنة صياغة برنامج الجبهة، واسمها؛ ومن ثمّ تدعو جميع أطراف وأشخاص وعناصر المعارضة العراقية، في الخارج، من الشمال إلى الجنوب، من الشرق إلى الغرب، من حيث الجغرافيا والفكر السياسي، إلى جلسة عامة، أو مؤتمر عراقي عام، لإقرار الصيغة النهائية للجبهة. أنا أمني كبير أن تتحقق الجبهة الشاملة قريباً، والجهود متواصلة وحثيثة. وأعتقد أن الأخوة

الحلفاء، في الجمهورية العربية السورية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، سيساندون قيام الجبهة الشاملة.

عقبات وصعوبات:

* لا بد أن هناك صعوبات وعقبات تؤثر على سرعة إقامة الجبهة. هل نستطيع أن نعرف بالضبط هذه الصعوبات، وكيف يتم التغلب عليها؟.

- كانت العقبات، في ما مضى، تتمحور حول موضوع التعاون الميداني، أو التعاون السياسي؛ فكانت الفكرة لدى الأخوة في التيار الإسلامي، تتركز حول التعاون الميداني، التعاون بين القوى العاملة على الساحة العراقية. والعقبة الثانية، موضوع مشاركة الحزب الشيوعي العراقي؛ ثم كانت هنالك اختلافات حول شعارات الجبهة، وأعتقد أن هذه الاختلافات زالت الآن. وأعتقد أن الجميع باتوا مقتنعين الآن، بضرورة تجميع القوى، سواء كانت القوى الفاعلة على الساحة الداخلية، أم القوى المهاجرة في الخارج، حتى تكون الجبهة شاملة وعامة وتضم الكل، ولا تستثني أحداً، سواء كان شخصاً، أم منظمة صغيرة، أم تكتلاً، من هذا التحالف العراقي الشعبي الواسع. وكذلك تم حل موضوع الحزب الشيوعي العراقي، وبات الجميع معتقدين بوجود الاشتراك في الجبهة. أما موضوع الشعارات، فقد تم حله عن طريق الاتفاق على النقاط المشتركة، وهي: إنهاء الديكتاتورية والفاشية في العراق، وإفساح المجال أمام الشعب العراقي في اختيار نظامه وتقرير مصيره. وأما نقاط الاختلاف حول الإصلاحات الاجتماعية، وحول القضية الكردية، وحول شعارات الديمقراطية أو الاشتراكية أو الجمهورية الإسلامية، أو غير ذلك، فقد تُركت حرية العمل من أجلها لكل طرف من الأطراف، بعد تحقيق هذه المهمة الأساسية. أعتقد أن العقبات الآن قد زالت، أو بدأت تزول نهائياً.

مشكلة الحكم:

* تطرح بعض أطراف المعارضة العراقية الآن شعار «حل مشكلة الحكم في العراق»، الذي قد يعني - ضمناً - القبول بنظام الحكم الحالي، بعد تغيير نمط سياسته في إدارة البلد. هل من الممكن أن تدخل مثل هذه الأطراف الجبهة المقترحة، مع أن شعار الجبهة

الأساسي هو إسقاط النظام؟

- في الحقيقة أود أن أتكلم كثيراً حول هذه المسألة. أعتقد أنه توجد شعارات أساسية واستراتيجية، وشعارات مرحلية وأنية. فإذا كانت الشعارات الآنية والمرحلية، تخدم الشعارات الأساسية والاستراتيجية؛ فإنها صحيحة وضرورية، وواجبة القبول والنضال من أجل تحقيقها. أما إذا كانت هذه الشعارات المرحلية، تمنع أو توقف أو تبعد تحقيق الشعار الاستراتيجية؛ فإن قبولها يعد نوعاً من المساومة المرفوضة. أعتقد أن للعديد من الأحزاب والقوى السياسية العراقية، أهدافاً بعيدة استراتيجية، وأهدافاً مرحلية قريبة. مثلاً، لناخذ الحزب الشيوعي العراقي، فإن هدفه البعيد هو إقامة المجتمع الشيوعي وديكتاتورية البروليتاريا؛ قبل ذلك يؤمن الحزب الشيوعي بمرحلة الاشتراكية، وقبلها يؤمن بإقامة الديمقراطية الشعبية، وقبلها يؤمن بالحرية الديمقراطية، إلى آخره، إلى أن يرضى بمسألة المصالحة الوطنية. عندما يقبل الشيوعيون بمرحلة الحرية الديمقراطية، فهذا لا يعني تخليهم عن هدفهم الأبعد، وهو قيام المجتمع الشيوعي. كذلك الإسلاميون عندهم شعار الجمهورية الإسلامية العالمية، التي تجمع أمة الإسلام؛ لكن قبولهم في مرحلة معينة بشيء أو بشعار ما، مثل التخلص من الحكم الديكتاتوري، وإسقاطه، لا يعني تخليهم عن شعارهم الأساسي. نحن مثلاً في حركة التحرر الكردية، نؤمن بشعار حق تقرير المصير للأمة الكردية؛ لكن نقبل في مرحلة معينة بشعارات مرحلية، مثل الحكم الاتنلافي، أو الحكم الذاتي، أو حتى الديمقراطية للعراق، أو حتى تخليص العراق من الديكتاتورية. أعتقد أن شعار تغيير وإسقاط النظام، ككل، بمؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية، هو الشعار الأمثل الذي يخلص الشعب العراقي من أخطبوط الديكتاتورية والفاشية والحرب. هذا الأخطبوط الذي شمل كل ناحية من نواحي حياة مجتمعنا العراقي، من كردستان العراق إلى جنوب العراق، من وسطه إلى الغرب والشرق. وكل نواحي حياتنا مقيدة بهذا الأخطبوط؛ فهو يعرقل التطور السياسي والاقتصادي والثقافي والحرية، والتعايش والوحدة الوطنية والمساواة بين المواطنين. ولكن أعتقد أن هذا الشعار، غير ممكن التحقيق حالياً؛ بمعنى أن مستلزمات تحقيقه الذاتية والموضوعية، ليست متوفرة الآن، أقصد هذه الأيام، ولا أقصد المرحلة؛ فهذا الشعار المرحلي الأساسي، شعار إسقاط النظام، يمكن أن يخدم ويقرب لشعار تغيير زمرة صدام.

الزمرة الصدامية المتسلطة على الحكم في العراق، هي التي أقامت هذا الأخطبوط؛ فالقضاء على هذه الزمرة وتخليص العراق منها، يخدم الشعار الأساسي، أي شعار إسقاط النظام. لذلك أعتقد أن القبول بهذا الشعار، من قبل الجبهة الشاملة، وكخطوة كبيرة إلى الأمام نحو الهدف الأسمى، وهو تحقيق الديمقراطية وإعطاء الشعب حق اختيار النظام، وإقامة مؤسساته الدستورية والقضائية والتنفيذية والعسكرية والمدنية. الشعار المرهلي صحيح في هذه المرحلة، على شرط أن لا يكون بديلاً عن الشعار الأساسي. بهذا المعنى أعتقد أن هذا الشعار إذا قبل من قبل الجبهة الشاملة، يكون معقولاً؛ أما إذا قبل من قبل أطراف منفردة، فيكون ضاراً. لأن أفراد أي طرف من أطراف المعارضة العراقية، وخاصة التيارات الأساسية الأربعة، بقبول شيء جزئي، لا يحقق الهدف الأساسي، يعد إضعافاً للمعارضة. وهو تكريس، بالنتيجة، للنظام القائم. والنظام القائم هو الذي أوجد أمثال صدام. صحيح أن صدام حسين ظاهرة شاذة وغريبة، ولكن لا يمكن أن ن فصل ظاهرة صدام، بكل ما تمثله من ديكتاتورية، وبشاعة ودموية وإجرام وقتل، وحرب إبادة وتمييز طائفي وعنصري، عن ظاهرة الحزب الحاكم بطبيعته وتركيبه. يجري الحديث أحياناً عن الظاهرة الفلانية. لماذا ظهرت في الاتحاد السوفيتي ظاهرة الديكتاتورية؟، لماذا ظهرت البيروقراطية؟. هذه تعود إلى ممارسات وتطورات داخل المجتمع، كذلك في العراق. ولكن قد يؤدي القضاء على هذه الظاهرة، إلى إفساح المجال نحو التطور. مثلاً القضاء على السادات، لم يؤدي إلى تغيير النظام، ولكن أدى إلى فتح نوافذ وثغرات في الجدار. أصبح الآن في مصر نوع من الديمقراطية، ليس كل الديمقراطية. فلا يوجد في مصر ديمقراطية حقيقية، ولكن توجد درجة ما من الحريات الصحافية، وحرية الانتخاب في بعض المنظمات المهنية؛ ولكن لا توجد حرية حقيقية في انتخابات المجلس النيابي، لأن هذا يؤثر على النظام. هذا في نظري أحسن من نظام السادات. وكذلك بالنسبة للعراق، فإن تخليص العراق من هذا الحكم الدموي، الذي شن حرب إبادة ضد الشعب الكردي، وضد أخواننا الشيعة في الجنوب، بسبب التفرقة الطائفية. إن مجرد التخلص من هذا الحكم، هو خطوة إلى الأمام. وهذا لا يعني استبدال الشعار الأساسي، بهذا الطلب الآني. إنما يعني استخدام تحقيق هذا المطلب الآني، للاقتراب من الهدف البعيد. بهذا المعنى، وبهذا الإطار، أجد هذا الشعار مقبولاً وصحيحاً.

ونظام صدام:

* إذن، هل توافقون على العبارة التالية «لا يجوز للجبهة الشاملة أن تقبل بأقل من إزاحة صدام وزمرته، ويمكن أن تتفاهم مع النظام القائم»؛ بمعنى أنها تضع فيتو على صدام شخصياً؟.

- سبق أن قلت لصحيفة لوموند الفرنسية، إن قناعاتي الشخصية أن لا وجود لإمكانية التفاوض مع شخص صدام. وحتى إذا تبجح صدام حسين، أو ادعى، فإنما هو يناور ولا يصدق. إنه يبطن شيئاً، ويظهر شيئاً آخر؛ وهو يتآمر حتى في هذه اللحظات. هذا هو صدام حسين، عرف بأسلوب شيطاني في التعامل. تحت شعار الجبهة الوطنية التقدمية، قضى على الحركة الوطنية التقدمية في العراق. وتحت شعار الوحدة العربية والأمة العربية الواحدة، ذات رسالة خالدة، قضى على التضامن العربي والجبهة الشرقية وجبهة الصمود والتصدي العربية. وتحت شعار الحكم الذاتي في كردستان، قضى على القومية الكردية، وقام بتعريب كردستان. إنه ذكي؛ لكنه ذكاء شيطاني!. إنه يطرح الآن شعار المصالحة الوطنية، من أجل القضاء على المعارضة الوطنية. لذلك قلت في تصريح لصحيفة لوموند، إنه في نظري لا إمكانية للتفاوض، أو لنجاح التفاوض، مع صدام. هذا لا يعني طبعاً، رفض مبدأ الحوار. أعتقد أن الحركة الثورية المعارضة، يجب أن تمارس كل أساليب الكفاح. أسلوب الكفاح المسلح، هو الآن أسلوب أساسي، ويجب أن يستمر ويتوسع، ويتنوع، ولا ينحصر في الجبال والوديان؛ بل ينتقل إلى المدن، والمجمعات السكنية، والمناطق الحساسة التي تؤذي النظام، وتصيبه في الصميم. ثم هناك النضال السياسي، والنضال الفكري، والنضال الإعلامي، والدبلوماسي، الذي لا نجيده حتى الآن، في الحقيقة. أعتقد أن النضال الدبلوماسي، هو أيضاً ميدان مهم من ميادين مقارعة نظام صدام حسين، وتعريته وفضحه، وبيان حقيقة أن النضال الدبلوماسي هو النضال الذي يخص العلاقات الدولية. ونحن كمعارضة عراقية، لم نحسن حتى الآن ممارسة النضال في هذا الميدان. قمنا بجهد كبير في الميدان السياسي، أي ميدان العلاقات بين المنظمات والأحزاب؛ وفي الميدان العسكري قمنا بجهد جيد، وقمنا بجهد لا بأس به في الميدان الإعلامي، ولكن في النضال الدبلوماسي نعاني من قصور كبير. لذلك، يجب أن

نقارع العدو وننازله في كل ميدان، سياسي، فكري، قومي، كردي، عربي، شيعي، سني، مسيحي... إلخ، وفي كل المستويات. ونحن بهذا المعنى، لا يمكن أن نرفض الحوار. مبدأ الحوار، هو من مبادئ النضال السياسي مع الحكم؛ ولكن كيف نرفضه وكيف نقبل به؟. أعتقد أنه يجب أن نرفضه أو نقبله مجتمعين، بحيث لا ينفرد طرف بالقبول أو الرفض. الجبهة الشاملة هي التي تقرر ذلك، وتضع المطالب التي يريدها الشعب، والتي يؤدي تحقيقها إلى إجراء تغييرات. لا يكفي أن يأتي النظام غداً إلى أحد الأطراف، ويقول له إنني أحقق لك مطلباً. هذا لا يؤدي إلى تغيير أساسي في العراق، ولكن إذا طلبت الجبهة مثلاً، إلغاء الأوضاع الاستثنائية، وإجراء انتخابات حرة، وإقرار التعددية السياسية؛ إذا تحققت هذه المطالب، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إحداث تغيير. وإذا رفضت هذه المطالب من قبل الحكم، سيكون العالم على بينة منه هذه المرة؛ وسيعرف الناس أن الحكم هو الذي يرفض ويتعنت. وقد يرفض الحكم التفاوض مع الجبهة مجتمعة، وسيعرف الشعب العراقي من هو المسؤول عن الإصرار والتمادي، في ما يسمى بالصراع الداخلي. أنا شخصياً فاقد الأمل بصدام حسين، وأعتقد أن صدام حسين وزمرته غير جادين في أي شيء، إلا في مسألة واحدة، وهي إبقاء هذه الزمرة متسلطة على الشعب العراقي بشكل ديكتاتوري، فردي، لا يقيدها أي قيد، سواء كان إنسانياً أم قومياً، أم بعثياً، أم دينياً، أم عربياً. هذه الزمرة متجردة من كل القيم والاعتبارات. إذا وجدت أن من مصلحتها أن تتنكر لشعارات البعث، ولحزب البعث الذي تحكم باسمه؛ فإنها تفعل ذلك من أجل البقاء في الحكم.

*** سبق أن فاضتم صدام، وكنتم في جبهة. فهل كان ذلك قرار الجبهة، أم قراراً منفرداً؟.**

- كنا في الحقيقة في الجبهة الوطنية، وهذا القرار جاء منفرداً، ولم تتخذه الجبهة؛ إنما قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، هي التي قررت إجراء الحوار بدون موافقة الجبهة.
المصالحة الوطنية

*** هل أن المصالحة الوطنية، مع وجود صدام، تعدّ في نظركم هدفاً مرحلياً يخدم الهدف الاستراتيجي؟.**

- أعتقد أن المصالحة الوطنية، لا تتحقق في ظل وجود صدام. فالرجل يمكر، عندما يدعو إلى المصالحة؛ وهو لا يمكنه القبول بالمصالحة الوطنية. إن طبيعة صدام ونظامه، تتعارض وتتناقض مع المصالحة الوطنية؛ ولكن شعار المصالحة الوطنية، لا يمكن رفضه بطريقة غير دبلوماسية. لا يمكن لجبهة المعارضة العراقية أن تعلن، بمجرد قيامها، رفضها للمصالحة الوطنية؛ لأن هذه المصالحة خُرقت من قبل صدام. يمكن أن تُطرح المصالحة الوطنية، بالطريقة التي نريدها، ويريدها الشعب العراقي، وليس بالطريقة التي تريدها الزمرة الحاكمة، وهي طريقة التضليل والخداع والمناورة، وإجهاض المصالحة الوطنية. الصراع السياسي مهم، وفن الصراع السياسي أخطر وأعقد وأكثر صعوبة، من فن الكفاح المسلح. الكفاح المسلح معروف، على أساس طريقة (اضرب واهرب). لكن الصراع السياسي معقد ومتشابك، تتحكم به ظروف دولية وداخلية عربية وإسلامية؛ تشترك فيها عدة دول. ونحن مع الأسف لم نتعود على هذا التعقيد، ولم نعرف ألعيبه وأساليبه؛ كذلك لا نعرف سلوك منعطفاته وأزقته بشكل جيد.

*** انطلاقاً من ضرورات العمل السياسي، قد تميل قوى سياسية معينة إلى شعارات؛ من الممكن أن صدام يطرحها لتخريب الجبهة وشق صفوفها، مثل شعار العفو السياسي الشامل، وإجراء إصلاحات «ديموقراطية» على النظام. فهل ستضع الجبهة ضوابط للقوى الداخلة فيها، لكي تمنع هذه القوى من الانفراد في اتخاذ قرار ما، تحت شعار العمل السياسي؟.**

- نعم، أعتقد أن من أهم مستلزمات الجبهة، الاتفاق على عدم الانفراد بأي موقف في القضايا المهمة، مثل قضايا الحرب والسلم، وقضايا المصالحة الوطنية، وغيرها. ولذلك، عندما تتشكل الجبهة، فيجب أن تضع الضمانات لعدم انفراد أي طرف بالتحاور. لذلك، أعتقد أن الإسراع في الجبهة الشاملة، سيسد الطريق على المناورات الصدامية. ونعتقد أن معرفة السلطة بوجود جهود من أجل الجبهة الشاملة، هي التي دفعتها إلى طرح شعار المصالحة الوطنية، أو التفاوض مع الكرد، أو مع بعض الأطراف الأخرى. فإذا

سارعت المعارضة العراقية إلى توحيد صفوفها، فستضع الحكومة في زاوية حرجة، لا بد أن تتكشف فيها أوراقها.

*** إذن، من أجل قطع الطريق على مناورات صدام، ألا ترون أنه من الأفضل أن تضع الجبهة «الفيتو» على صدام، منذ إعلانها؟**

- أعتقد أن الجبهة يجب أن تتفق بينها، على كل شيء. وليست الجبهة ملزمة بإعلان كل شيء؛ يجب عدم تحديد ميدان المناورة أمام الجبهة. المناورة المشتركة من قبل كل أطراف الجبهة لا تضر، لكن المناورة المنفردة هي المهلكة، حتى إذا كانت صحيحة.

*** من خلال اتصالاتكم بمختلف الأطراف، هل وضع طرف ما الفيتو على الحركة الإسلامية، لأنها طرف أساسي في الجبهة؟**

- لا، لم أر أي طرف من أطرافها، أو حزب من أحزابها، أو شخص من المعارضة العراقية، إلا وهو يؤكد على ضرورة وجود التيار الإسلامي، كطرف أساسي في الجبهة. ونحن نقول بصراحة، إن الاتحاد الوطني الكردستاني رفض كل أنواع التحالفات بدون الحركة الإسلامية. نحن دُعيين مراراً من قبل الأطراف الثلاثة (القومي، الشيوعي، الكردي)، ورفضنا وقلنا بدون التيار الإسلامي لن تكون هناك جبهة، ولن تكون هناك وحدة وطنية في المستقبل، ولن يكون هناك وطن موحد في عراق المستقبل. ومن ثمَّ فإن ضرورة اشتراك التيار الإسلامي في الجبهة الشاملة، معروفة ويدركها الجميع. ولا أريد أن أظلم أحداً؛ فأنا لم أر أحداً، إلا وهو يصبر ويلج على ضرورة اشتراك التيار الإسلامي في الجبهة الشاملة.

*** كيف تفهمون التيار الإسلامي، هل هو الأحزاب، أم هو المجلس الأعلى؟**

- أنا شخصياً أعتقد أن التيار الإسلامي، هو أوسع من الأحزاب، وأوسع من المجلس الأعلى. التيار الإسلامي تيار شامل، يضم كثيراً من الناس في العراق، سواء كانوا أعضاء في الأحزاب، أم خارج الأحزاب، أم سواء كانوا في المجلس الأعلى أم خارجه. كما هو الحال في التيار الكردي مثلاً؛ فهو أوسع بكثير من الجبهة الكردستانية العراقية، لكن

من يستطيع الادعاء بأنه يتكلم باسم التيار الكردي؟، إنه الجبهة الكردستانية العراقية. كذلك أعتقد أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يضم ممثلي الأحزاب والحركات الأساسية للتيار الإسلامي في العراق، يستطيع أن يكون هو المؤهل لأن يكون الناطق باسم التيار الإسلامي. ولكن التيار الإسلامي أوسع بكثير من المجلس الأعلى.

*** ورد مرة أن هيئة الإنقاذ الوطني، ممكن أن تكون طرفاً أساسياً في الجبهة. ما هي المبررات الموضوعية التي تجعل منها أحد المحاور الأساسية، في تأسيسهم الجبهة؟**

- الهيئة التي أُسِّسَتْ في لندن، ضمت لأول مرة ممثلي تيارات عديدة. وهذه الهيئة ضمت ممثلي التيار الكردي، الشيوعيين، الناصريين، البعثيين، وبعض الإسلاميين؛ بما فيهم ممثل من حزب الدعوة، وكذلك مؤسسة أهل البيت. فكانت هذه الهيئة، بهذه التركيبة والصيغة، مؤهلة كي تقوم بدور المحاور للأطراف الأخرى، من أجل تسهيل المَهْمَة المطلوبة، وهي الجبهة الشاملة، وليس من أجل أن تكون هي البديل، أو القائدة للجبهة الشاملة.

آفاق عمل الجبهة:

*** هل سيقضي عمل الجبهة الشاملة، على العمل السياسي - والمقصود منه إسقاط النظام -، أم سيشمل كل القضايا العراقية في الخارج، كمشكلة المهجرين والأسرى، والعمل الإعلامي، والعمل الدبلوماسي؟**

- ستمثل الشعب العراقي في نضاله المسلح والسياسي والإعلامي، وتتصرف من جهة أخرى كحكومة مستقبلية، تعنى بأمور العراقيين المهجرين والمشردين والمسجونين والمضطهدين. هذه الجبهة الشاملة، يجب أن تمارس النضال على الساحة، في المدن وفي الأرياف وفي الجبال، بشكل كفاح مسلح وسياسي وإعلامي ومهني... إلخ. في نفس الوقت على هذه الجبهة، أن تهتم بشؤون المهجرين واللاجئين والمباعدين والمضطهدين في السجون، لأنها هيئة لإنقاذ الوطن. ولأنها الهيئة المؤهلة لاستلام الحكم في المستقبل، يجب أن تتصرف - برأيي - كسلطة ثورية، تمارس الكفاح الثوري والاهتمامات الحياتية للمواطنين العراقيين.

*** هل من الممكن عدّ الخطوة الأولى لقيام الجبهة الشاملة، هي ترتيب البيت الداخلي لكل تيار من التيارات الأربعة، حتى تتوفر أجواء وحدوية، تكون مساعدة لنجاح الجبهة؟.**

- أنا أؤيد هذا الشعار، كشعار مهم وأساسي، ولكن ليس كعرقلة للجبهة. لا أعتقد أن من الصحيح القول إن الجبهة يجب أن تتعطل، حتى يتوحد كل تيار. أعتقد أن قيام الجبهة الشاملة، عملية ذات تفاعلات متبادلة. فالعملية الجبهوية تساعد على توحيد التيارات؛ وأضرب مثلاً لذلك، الجبهة الكردستانية العراقية لا تعرقل، مثلاً، التقارب بين أحزاب هذه الجبهة وحتى اندماج بعضها. والآن هناك محاولات لتوحيد بعض تنظيمات الجبهة الكردستانية في تنظيم واحد. فالجبهة الشاملة، ستساعد التيارات في توحيد صفوف التنظيمات المؤلفة لكل منها. ومن ثمّ، أنا من أنصار الإسراع في (الجبهة الشاملة)، مع العمل داخل الجبهة الشاملة، من أجل توحيد التيارات. أنا أؤمن بالمشي على الرجلين، ولا أؤمن بالمشي على رجل واحدة؛ فالجبهة الشاملة والعمل التوحيدي لكل من التيارات، يمكن أن يسيرا معاً.

*** متى تتوقعون إعلان الجبهة الشاملة؟.**

- هناك جهود حثيثة، وهي جهود معقولة حقيقية، غير إعلامية، وليست للضجة والتباهي والتفاخر، أو للمزايدة. أعتقد أن الجبهة تطبخ على نار هادئة، وستكون قريبة إن شاء الله.

الوضع الدولي والقضية العراقية

*** يكاد يكون متفقاً عليه أن القضية العراقية مرتبطة، بهذا النحو أو ذاك، بالوضع الدولي إجمالاً؛ خاصة من جهة أن الأطراف الدولية الأساسية، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لديها تصورات معينة، حول ما ينبغي أن يكون عليه الوضع في العراق، بعد انتهاء الحرب. من خلال جولاتكم واتصالاتكم، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية، هل من الممكن أن تعطونا فكرة عن التصور السوفيتي والأميركي للوضع في العراق، بعد الحرب؟.**

- يجب على المعارضة العراقية أن تفهم الوضع الدولي جيداً، كي تستطيع أن ترسم علاقاتها، لا بالأوضاع الدولية فحسب، بل بالأوضاع الداخلية للعراق، وبأوضاع المنطقة أيضاً. المرحلة الحالية في العلاقات الدولية، تتميز بما يلي، في نظري:

أولاً: بالتوافق الأميركي - السوفيتي، بانتهاء مرحلة المجابهة السوفيتية - الأميركية، وفتح الباب على مصراعيه لمرحلة جديدة؛ مرحلة التفاهم، أو التوافق السوفيتي - الأميركي، وأحياناً تكامل المواقف. المواقف السوفيتية والأميركية - في بعض المناطق - يكمل بعضها بعضاً. هذه السياسة ستتواصل، إذا انتخب بوش لرئاسة الجمهورية؛ لأنه أحد أعضاء الإدارة التي اتفقت مع الإدارة السوفيتية، بزعامة غورباتشوف؛ لكنها قد تتغير، إذا انتخب مايكل دو كاكيس. لكن الاتجاه السائد في العالم، الآن، هو ليس اتجاه المصادمة، إنما هو اتجاه التوافق وتبريد البؤر؛ وهذا لا يعني انتهاء التناقضات والخلافات في ما بين هذه الدول. تظل التناقضات بين المنظومة الاشتراكية والرأسمالية قائمة؛ ولكن كيف تحل هذه التناقضات، أو كيف يجري الصراع بين هذه الدول؟. أعتقد أن الصراع يجري بشكل سياسي وإعلامي؛ محوره يكون موضوع حقوق الإنسان. على هذا المحور، يسعى الغرب لإضعاف موقف الدول الاشتراكية؛ وعلى نفس المحور تسعى الدول الاشتراكية لإضعاف موقف الغرب، وإلى توفير حقوق الإنسان في بلدانها، وإعطاء نماذج جديدة مقابل الدعاية الغربية.

ثانياً: التوافق بين القوتين العظميين، لا يعني التوافق بين كل دول العالم. تبقى خارج هذا المجال أوروبا، كتكتلة إقليمية، تتوجه الآن نحو التوحيد الاقتصادي والسياسي، وتكوّن بكل تأكيد كتلة قوية اقتصادياً وسياسياً، قد تحاول الوقوف بين الجبارين، كطرف يحفظ مصالح المجتمعات الأوربية، الاقتصادية والسياسية و...إلخ. كذلك الصين الشعبية، في نهاية هذا القرن، يكون عدد سكانها نحو ١٥٠٠ مليون نسمة، وعلى مستوى عال اقتصادياً وتكنولوجياً. وتوجد اليابان كقوة اقتصادية عظمى، وما يسمى بكتلة الباسيفيكي (اليابان، الصين، الكوريتان، وتايوان وغيرها)؛ لتنمو هذه الدول كقوة جبارة واقتصادية في العالم، ما عدا القوة العسكرية الكبيرة لدى الصين. كذلك يبقى العالم الثالث، العالم المظلوم والمحروم والمتأخر والمتخلف. إذن، التناقضات تظل موجودة، ولكن يأخذ الصراع من أجل حلها شكلاً جديداً، غير المصادمة والحرب الباردة؛ وهو شكل الصراع الفكري

والإعلامي، ومحوره الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المظلومة. في ما يتعلق بالعالم الثالث أيضاً؛ إذا فهمنا روحية العصر الذي نحن على عتبه، سنعرف أنه ستكون للسوفيت والأميركان، سياسة جديدة في الشرق الأوسط. ولا يمكن، لا للسوفيت، ولا للأميركان، أن يؤديوا انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة؛ لأن الصراع يدور حول محور حقوق الإنسان. ولا يمكن للدولتين أن تدفعا الأوضاع، من الشرق الأوسط، إلى الاصطدام والحروب؛ بل ستعملان من أجل الانفراج والسلم، وحل المنازعات في المنطقة بطريقة سلمية. وهكذا رأينا تعاون الدولتين، على إنهاء الحرب في أفغانستان، الحرب العراقية - الإيرانية؛ وكذلك اهتمام الدولتين بحل القضية الفلسطينية، والكردية أيضاً.

ضمن هذا الفهم للموقف الأميركي، والموقف السوفيتي، يجب أن ننظر إلى محاولات فرض العقوبات على نظام صدام، في الكونغرس الأميركي. يجب أن نفهم الوضع الجديد في الشرق الأوسط، مثلاً: الدولتان الكبيرتان، لن تعملوا على تشجيع سوريا وإسرائيل على الاصطدام، إنما على تهدئة الأحوال؛ وهكذا في لبنان، وهكذا في كل المنطقة. لذلك، أعتقد أن السياسة الأميركية، والسياسة السوفيتية، ليستا متناقضتين كثيراً، وليستا متعاكستين كثيراً، في الشرق الأوسط. فبالنسبة للعراق، فإنهما مع الحل السياسي للحرب العراقية - الإيرانية، وهما مع المصالحة الوطنية في العراق، ومع الحل السياسي للقضية الكردية في العراق؛ ولكنهما لا يريدان أن يظهرنا نفسيهما، بمظهر المتدخل بالسياسة الداخلية، ولا بالدول الفارضة إرادتها على كلا الدولتين (العراق وإيران)؛ وإنما تظهرنا بمظهر النصيحة، بالإدراك بأن سياسة صدام تشكل خطراً على الوضع الدولي الجديد، وعلى السلام بين إيران والعراق، وعقبة في تحقيق المصالحة الوطنية، وتحقيق الحل السياسي للقضية الكردية. لذلك لا أعتقد أن المساندة والمعارضة لصدام تستمران.

بل إننا نتصور أن هناك محاولات سياسية، لتحجيم صدام وتغييره - أي تغيير نهجه - . وإذا لم تنجح هذه المحاولات، فلن تكون الحكومتان - السوفيتية والأميركية - عوناً لصدام، وللمحافظة عليه، والإبقاء على نظامه.

* هناك انطباعات، بأنه يوجد قرار دولي، أو شبه قرار دولي - على الأقل الجانب الأميركي - أن صدام، لم يعد الرجل المقبول، لمرحلة ما بعد الحرب. ما هو تعليقكم على

هذه الانطباعات؟

- أعتقد - موضوعياً - أن صدام ليس رجل السلام، ولا يصلح لمرحلة ما بعد الحرب. فصدام - بوضعه الحالي - يشكل عقبة كبيرة أمام السلام مع إيران، ويشكل عقبة أمام المصالحة الوطنية في الداخل، ويشكل عقبة كبيرة أمام الحل السياسي للقضية الكردية، ويشكل خطراً على الكويت والسعودية، وعلى سوريا، وعلى المصالحة الوطنية في لبنان - لتدخلاته المفصوحة لصالح الفريق الانعزالي، المؤيد لإسرائيل -؛ لذلك، فهو يشكل - موضوعياً - عقبة. ولكن هل هذا يعني أن الولايات المتحدة الأميركية، ستتدخل لتغيير صدام حسين؟، أنا أشك في ذلك. أعتقد أن الموقف الأميركي من صدام حسين، تتحكم فيه عدة عوامل، منها العلاقات الأميركية - الإيرانية. كلما تحسنت العلاقات الأميركية - الإيرانية، كلما ساءت العلاقات الأميركية - الصّدامية؛ وكذلك العلاقات الأميركية - السورية، الوضع في لبنان، موقف المعارضة العراقية (قد تصبح قوة كبيرة، تشكل عامل ضغط، أو تتبعثر وتتشرذم وتتصارع في ما بينها - كلامياً على الأقل)؛ وكذلك عامل آخر، وهو عامل مصالح السعودية والكويت، وضرورة حماية القسم العربي من الخليج، بوجه المداخلات الصدامية وغيرها. وهناك - برأيي - عامل آخر، هو الصراع العربي - الإسرائيلي، وعامل وجود الأسلحة الكيماوية، بسبب صدام حسين، وإصراره على رفض القيود الدولية على استعمال الأسلحة الكيماوية، وإصراره على استخدام الأسلحة الكيماوية، متى ما يشاء و ضد من يشاء. هذا أيضاً يشكل عاملاً سلبياً، ضد مصلحة صدام. من خلال هذه الظروف الدولية، يمكن فهم الموقف الأميركي من صدام؛ علماً أن صدام قد قدم خدمات عظيمة و جلييلة، للمصالح الأميركية وللسياسة الأميركية. فهو الذي شن حرب الأعوام الثمانية، ضد الجمهورية الإسلامية؛ بينما كانت الجمهورية الإسلامية تحتفظ بالرهائن الأميركيين، وتعلن سياسة الجهاد ضد أميركا و ضد إسرائيل. هو الذي بدد كل إمكانيات العراق الاقتصادية، في غير محلها، في حرب ضد صديق للعرب وللثورة الفلسطينية، بينما كان الأولى تخصيص هذه الإمكانيات، ضد عدو الأمة العربية. ومثلما يقول الشاعر مظفر النواب (إن بوصلة لا تشير إلى القدس مشبوهة)؛ وفي الحقيقة كل بوصلة لا تشير إلى القدس، هي عميلة إلى الكيان الصهيوني. ثم إنه غير الوضع العام العربي: كان نظام كامب ديفيد منبوذاً، والآن أصبح نظاماً مقبولاً، وقائداً في العديد من المجالات العربية، وصدام يتحالف مع هذا النظام

جهازاً؛ وهو بهذا التحالف يعلن - ضمناً - تحالفه مع إسرائيل، ومع المخططات الإسرائيلية ضد الأمة العربية. الصراع العربي - الإسرائيلي، الذي كان محور الصراع في الشرق الأوسط، تحول في مؤتمر عمان إلى صراع ثانوي. وأكثر من هذا، لأول مرة يحدث - في التاريخ المعاصر -، أن يُدفع بهذه الدولة الإسلامية، غير العربية، إلى معاداة العرب، بإعلانها الحرب ضدها، وإشغالها في حرب طاحنة. ومن ثمّ انعكاسات هذه الحرب على المواطن الإيراني. الدعاية الأميركية والإسرائيلية، تحاول أن تُفهم المواطن الإيراني العادي، الآن، أنه إذا كانت إيران متحالفة مع الغرب، ومع إسرائيل، فإن حاكمها يكون معظماً ومكرمًا من قبل الحكام العرب؛ وعندما يذهبون إليه يقبلون يديه، وينحنون على حذائه، كما فعل صدام وحكام الخليج مع شاه إيران، وقبلوا به شرطياً في الخليج؛ أما إذا كان حكامكم مع العرب، ومع الثورة الفلسطينية، فسيكون مصيرهم الحرب عليهم وعلى بلادهم، ونزول الصواريخ والأسلحة الكيماوية عليكم، أيها الإيرانيون، وتكونون ذليلين ومعرضين للحرب وللدمار. فإذن، أمامكم طريق سليم، وهو طريق التحالف مع الغرب. هذه نقطة نفسية خطيرة، ومع الأسف لم تنتبه لها الصحافة العربية، وحتى المعارضة العراقية لصدام حسين، إلى الآن. وهذه النقطة إذا آتت أكلها داخل المجتمع الإيراني، فسيكون مهيناً ليس للتحالف مع العرب، إنما للتحالف مع أعدائهم؛ وهذا هو أخطر ما في المسألة، من الناحية النفسية، في إيران. ثم إن صدام بدد كل ثروة الشعب العراقي، وكل ما جناه خلال قرن، في حرب مجنونة طائشة. ويقال إنه يجب أن يصرف كل واردات العراق، للثلاثين سنة القادمة - إلى ٢٠٢٠ - من أجل تعمير ما خربته أيدي صدام حسين الآثمة.

*** من خلال اتصالاتكم مع الجهات الأميركية، هل لمستم أن لواشنطن تصوراً محدداً، لمواصفات النظام المقبول لديها في العراق؟.**

- الأميركيان لا يتكلمون بهذه المسائل، بصورة تفصيلية عادة، إنما يقولون إنهم لا يتدخلون بالشؤون الداخلية، وإنهم ليسوا قادرين على التدخل في العراق، حتى إذا أرادوا؛ وإنه لا نفوذ لهم، ولا تأثير لهم، على العراق. طبعاً أنا لم أقبل هذا المنطق؛ وقلت لهم: بالعكس لكم تأثير كبير على العراق؛ فحتى إذا تجاوزنا العلاقات السرية بينكم وبين النظام، فإن النظام بأساسه متهم، بأنه أتى إلى الحكم على أكتاف أميركا وانكلترا. كلنا نعرف أن الحكم في العراق، لم يأت عن طريق انتخابات شعبية، ولا نتيجة انتفاضات

شعبية، ولا نتيجة قوة الفريق الحاكم في العراق - فقد كان تجمُّعاً صغيراً منبذاً، لا يتجاوز عدد أعضائه ٤٠٠ نفر - إنما أتت به إلى الحكم مؤامرة إسرائيلية معروفة، قام بها ضباط، وبعض الناس المشبوهين بتعاونهم مع أميركا وانكلترا؛ وسلَّم لهم الحُكم، من قبل الأميركيين والإنكليز. وحتى إذا تجاهلنا هذه الحقيقة، نرى أن الأميركيين يساعدون صدام بشكل كبير اقتصادياً؛ وكان سبب إدامة حياة صدام، هو المساعدات السعودية - الكويتية. ونحن نعرف، كيف يتصرف السعوديون والكويتيون في المنطقة، بعد تشاور وتعاون وثيق مع الأميركيين. ثم نحن نعتقد أن الأميركيين أيضاً، ساعدوا العراق مباشرة، بواسطة قروض بملايين الدولارات، وبفرض الحصار على إيران، وعدم إعطاء الأسلحة لها، واحتجاز الأموال الإيرانية، بصورة غير شرعية، في البنوك الأميركية. ومنع إيران، حتى من الأسلحة التي دفعت ثمنها، ومن الحصول على قطع الغيار لأسلحتها. وبالمقابل إغداق الأسلحة على النظام العراقي، من الشرق والغرب، والتغاضي عن تصنيع واستعمال الأسلحة الكيماوية في العراق. ثم اشتراك الأسطول الأميركي - عملياً - في الصراع ضد إيران. فإذن، أنتم الأميركيين حميتم صدام حسين، وكذلك أسهم معكم السوفيت في ذلك. وما كان ليبقى سنتين في الحكم، لولا هذا الدعم الهائل واللامحدود، من الشرق والغرب. هذا كان جوابنا للأميركان؛ وإذا كنتم لا تريدون التدخل لإسقاطه، فعلى الأقل كفوا أيديكم عن إسناده، حتى يستطيع الشعب العراقي أن يحسم أمره. الذي لاحظته أن الأميركيين عادة، في الشرق الأوسط، مع أنظمة معتدلة ديمقراطية نوعاً ما؛ طبعاً ليست ديمقراطية بالطريقة الفرنسية والإنكليزية والأميركية، وإنما على الطريقة الأوزالية والمباركية، أي مع احترام حقوق الإنسان. فكما قلت، إن محور الصراع الأميركي - السوفيتي، سيدور حول محور حقوق الإنسان. فلا بد للأميركان أن يحددوا هذا السلاح، ويمسكوا به بأيديهم، في الصراع الأساسي مع السوفيت، ومع المنظومة الاشتراكية. فعندما يدعو الأميركيين إلى حقوق الإنسان في بولندا، لا يمكنهم تجاهل حقوق الإنسان في تشيلي أو في السعودية أو في العراق. من هذا، يجب الاستنتاج أن الأميركيين مع حقوق الإنسان، في هذه البلدان، بشكل من الإشكال؛ لا بالشكل الذي نريده والمنشود، وإنما بشكل يمكنهم من استعماله كسلاح، في الصراع مع السوفيت. ومن ثمَّ، فإن الأميركيين مع نوع من احترام حقوق الإنسان، في العراق وفي بلدان الشرق الأوسط. ثم إن الأميركيين يفهمون الوقائع. مثلاً،

يعرفون أن النظام الصدامي منبوذ، ويعرفون أساليبه في الغدر والقتل، ويذبح رفاقه قبل غيرهم، إذا رأى فيهم أدنى شكل من أشكال المخالفة، كرجل لا يؤتمن ويثير المصاعب. لذلك، أعتقد أن صدام أصبح وجهاً كريهاً لدى الرأي العام الأميركي، ولدى الكونغرس والمجتمع الأميركي. مجازر حلبجة، واستعمال السلاح الكيماوي ضد إيران؛ كل هذه المآسي قد كشفت ومزقت القناع عن وجه صدام حسين، لدى الرأي العام الأميركي. لا أحد يستطيع أن يدافع عن جرائم صدام حسين، حتى أصدقاء العراق في أميركا، حتى اللوبي العربي في أميركا، بعضهم ينفون ويكذبون أن العراق لا يستعمل الأسلحة الكيماوية. نرى مثلاً (مقصود)، مندوب الجامعة العربية، يذهب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وينكر استخدام العراق للأسلحة الكيماوية، بينما وزير خارجية العراق (طارق عزيز)، أعلن أن العراق يستعمل الأسلحة الكيماوية؛ وكذلك وزير الدفاع للنظام العراقي؛ فيضع مقصود نفسه بموضع يثير السخرية والاستهزاء، وكأنه أكثر من صدام صدامية. وهذا ما يثير الاستهجان في أميركا، هذا المجتمع المفتوح الديمقراطي، الذي فيه حرية الكلام والكتابة. فأنا واثق بأن لدى الأميركيين وثائق دامغة، باستعمال العراق للأسلحة الكيماوية، كتسجيلات لأوامر الضباط، باستعمال الأسلحة الكيماوية، وصورة الأوامر بهذا الخصوص. فالموقف العراقي ضعيف، والمدافع عنه يظهر بمظهر المستهجن. لذلك أعتقد، أن الحكم العراقي لم يعد مقبولاً في الغرب، ولكن هذا لا يعني أن الغرب سيسرع بتبديله، أو بالتآمر عليه. إن الموقف الحقيقي للغرب، محكوم بالعوامل التي سبق ذكرها، بالجواب على السؤال السابق.

الموقف السوفيتي

* بالنسبة للموقف السوفيتي، يبدو أنه يدعو إلى المصالحة الوطنية، وهذا يتضمن بقاء صدام على رأس الحكم. فإذا قبلنا هذه المقدمة، ألا تعتقدون أن هذا يؤثر على بعض أطراف المعارضة العراقية، المرتبطة أو المحسوبة على الموقف السوفيتي؟

- أعتقد أن الموقف السوفيتي، هو كما بينه السيد (بريماكوف) في صحيفة (السفير)؛ وهو موقف المصالحة الوطنية، ليس في العراق وحسب، وإنما في كل البلدان التي تجري فيها النزاعات الداخلية. وبالتحديد في ما يتعلق بالعراق، فإن الموقف السوفيتي

الدائم، هو الدعوة إلى المصالحة الوطنية. ولكن، لا أعتقد أن هذا يؤثر على بعض الأطراف الصديقة؛ ولنقلها بصراحة - على الحزب الشيوعي -، فأنا أعلم يقيناً، أنه في سنة ١٩٨٢، مارس السوفيت الضغط على الحزب الشيوعي العراقي، للقيام بالمصالحة مع النظام العراقي؛ ولكن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، رفضت ذلك وبالإجماع تقريباً. أنا أعرف، مثلاً، خلال مفاوضاتنا نحن مع الحكم العراقي، كان السوفيت يقبلون بهذا المبدأ، ويضغطون على الحزب الشيوعي العراقي، ليغير موقفه المعادي للمفاوضات؛ ولم يفعل الحزب الشيوعي العراقي. أعتقد، بصريح العبارة، نحن نظم الحزب الشيوعي العراقي، إذا حسبناه ببغاء موسكو؛ لكنه حليف لموسكو، ويتأثر بها، ولكن لا بكل شيء. وإذا فرضنا، جدلاً، أن الحزب الشيوعي العراقي يخرج عن الإجماع الوطني؛ فإن ذلك لا يكون سهلاً للحزب الشيوعي العراقي، وأعتقد بأنه لن يقدم على ذلك. ومن خلال علاقتي مع الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي، ومع بعض القياديين المؤثرين، أعتقد أن لهم تصوراً واضحاً عن العراق، وصادم حسين. فلا أعتقد أن الحزب الشيوعي العراقي، سيغير كل سلوكه، لأن موسكو تريد ذلك؛ فهو سيحترم علاقاته بموسكو، ولكن سيحترم أيضاً علاقاته بأعضائه وقواعده، وعلاقاته مع أطراف المعارضة العراقية أيضاً.

*** أطروحة (المنبر) الشيوعي، جاءت منسجمة مع الاتجاه السوفيتي للمصالحة الوطنية؟.**

- أنا كنت أتكلم عن الحزب الشيوعي، ولم أتكلم عن المنبر.

*** هذا يعني أن (المنبر)، لا يدخلون الجبهة؟.**

- إذا دُعوا، فسوف يدخلون؛ وأنا أود أن أقول لكم، وعن طريقكم لكل الأخوة المعارضين في الخارج والداخل، أن تفرقوا بين ما يكتب، وبين ما يُقصد وما يُبيّن. لا يستطيع الإنسان أن يقول كل ما في قلبه. فعندما أذهب إلى البرلمان البريطاني، لا يمكنني أن أتكلم عن النضال الجماهيري المسلح الثوري، القادر على إسقاط النظام؛ وإنما يجب أن أكلمهم باللغة التي أقتنعهم بها، بما أريد. فهناك، أتكلم عن حقوق الإنسان وانتهاكاتها في العراق، وأريهم صورة تلفزيونية لصادم، وهو يقول لرفاقه «أطّرة أربع وصل، لمن يخرج

من هنا ويتكلم». فقد يكتب الأخوة في المنبر، بعض الأشياء عن صراعاتهم الداخلية، وعن خلافهم مع اللجنة المركزية لحزبهم، تفيدها في هذا المجال؛ أما إذا تفتحت القلوب، فلا تجد من يتضمن قلبه حب صدام.

*** تفضلتم بأن محور الصراع الحالي، بين أميركا والاتحاد السوفيتي، هو محور حقوق الإنسان. فأداته أميركا لصدام، في محاولة إبادة الشعب الكردي، باستخدام السلاح الكيماوي، هي محاولة لإعطاء نوع من المصادقية، لموقفهم من مسألة حقوق الإنسان. فلماذا لم يقيم الاتحاد السوفيتي، بتسجيل نقطة على الأميركيين - في هذا المجال - والتزموا الصمت حيال هذه الإبادة؟.**

- الأميركيين سجلوا نقطة على السوفيت؛ لأن العراق مدعوم عسكرياً من قبل السوفيت. فعندما ينتهك العراق، المدعوم عسكرياً من قبل السوفيت، حقوق الإنسان؛ يرفع الأميركيين صوتهم، بالمطالبة باحترام حقوق الإنسان. وإذا سكت السوفيت، فهذا يناقض مبادئهم وتوجهاتهم الأممية والاشتراكية. وكذلك عدم إدانتهم علناً لنظام صدام، موقف غير مفهوم وغير مقبول، ومتناقض مع توجهاتهم أيضاً. فهم، في الحقيقة، في مأزق. أعتقد أن هذا جزء من المأزق العام، الذي أوصلت القيادة البريجينية، الاتحاد السوفيتي إليه. لم تستطع القيادة الغورباتشوفية، إلى الآن، الخروج من كل المأزق، التي أوجدتها القيادة البريجينية للاتحاد السوفيتي. ولكني أعتقد أن السوفيت، بدؤوا ببعض المواقف. وسأعطيك علامات، وإن كانت هي قطرات؛ إلا أن أول الغيث قطرة، ثم ينهمر. أعلن الاتحاد السوفيتي، أنه ضد استعمال الأسلحة الكيماوية، من قبل أي جهة، ولأي سبب، وأينما كان. هذا في معرض الضجة العالمية، على استعمال الأسلحة الكيماوية؛ فهو إدانة غير مباشرة للعراق. ولم يعارض الاتحاد السوفيتي تشكيل لجنة تحقيق، من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، للتحقيق بجرائم النظام العراقي. كان بإمكانه أن يعارضه؛ ومن ثم لا يستطيع الأمين العام تشكيل لجنة، خلافاً للفيديو السوفيتي. نشرت (البرافدا) خبر نزوح الآلاف من الكرد، ولأول مرة، إلى داخل تركيا. وهناك منظمات عالمية، محسوبة على الخط السوفيتي، دانت - مثل اتحاد النساء العالمي - في برقية شديدة اللهجة إلى صدام والأمم المتحدة، استخدام السلاح الكيماوي ضد الشعب الكردي؛ كذلك اتحاد

الطلبة العالمي، دان هو الآخر. ويقال إنه يجري الحديث الآن، بصورة جدية، داخل الأوساط السوفيتية المسؤولة، لاتخاذ موقف عملي. وأعتقد أن السوفيت، يستخدمون سلاح حقوق الإنسان، في الدول المحسوبة على الأميركيان؛ وكذلك يحاولون اتخاذ موقف خاص بالحرب العراقية - الإيرانية. يحاولون أن يرضوا الكل: العراق، إيران، السعودية، سورية، والکرد؛ وهذا موقف دقيق جداً، لا يمكن أن يستمر عليه إلى النهاية.

إمكانات المعارضة

* ضمن هذا الوضع الدولي، الذي تفضلتم بشرحه، ما هي الإمكانيات المتاحة للمعارضة العراقية، للتحرك دولياً؟.

- أعتقد أن أمام المعارضة العراقية، مجالات واسعة للتحرك الدولي:

أولاً: محور حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان ليست منتهكة في العراق فحسب، وإنما الإنسان نفسه معرض للإبادة. وأنا أقول للأميركان وللمهتمين بحقوق الإنسان في العراق، إن حقوق الإنسان في العراق ليست في خطر وحسب، وإنما الإنسان نفسه في خطر. فالمطلوب منكم إنقاذ الإنسان العراقي، وليس إنقاذ حقوقه. هذه المسألة يمكن شرحها للعالم، بالوثائق والأدلة الدامغة وبأساليب متنوعة.

ثانياً: جرائم صدام حسين في الحرب، والخسائر التي ألحقها بالشعبين الإيراني والعراقي، وبالعرب والعالم.

ثالثاً: حرمان الشعب العراقي من حقوقه، وحرب الإبادة ضده. هذه ممكن أن يفهمها العالم بشكل جيد.

رابعاً: الاضطهاد الطائفي: أكثرية الشعب العراقي من الشيعة؛ ويأتي هذا الرئيس ويشتم الشيعة علناً، بالصحف المصرية - على ما أعتقد - بأي دولة يحدث مثل هذا؟. الآن مثلاً، لا يستطيع الرئيس الفرنسي أن يتكلم ضد الكاثوليك في فرنسا، وكذلك تاتشر لا تستطيع التكلم ضد الكنيسة وشتمها.

خامساً: اضطهاد المسيحيين: هناك نحو ٧٠ ألف مسيحي عراقي، متشرد في أميركا. وهم يشكلون جالية كبيرة، في ميشيغان وديترويت.

سادساً: هدم آلاف المساجد والكنائس والمدارس التاريخية في العراق. فيمكن استخدام

هذه النقطة ضمن العالم الإسلامي.

هناك الكثير من المواضيع والمآسي، يمكن الاستفادة منها في المجال الإعلامي، ثم إذا قدمنا مطالب معقولة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وأبعدنا عن نفسنا التطرف وغيره، مما يخيف العالم منا، فنستطيع أن نتحرك تحركاً فاعلاً ومفيداً، يساعدنا من جهة على كسب العطف، ومن جهة أخرى على عزل النظام، ومن ثم إسقاطه.

ولأن الدعم الخارجي، هو من أهم عوامل بقاء صدام؛ فالقضاء على هذا الدعم، من أهم دعائم إسقاطه. وأعتقد أن النضال السياسي، أصبح المحور الأساسي من أجل إسقاط النظام، والنضال العسكري هو المحور الثاني المكمل لهذا النظام.

الضجة الإعلامية

* هل لديكم تصور لنهاية الضجة الإعلامية الغربية ضد صدام؟

- أعتقد أن هذه الضجة قامت بفعل عوامل عديدة. عوامل إنسانية، وعوامل تعاطف مع الكرد، عوامل إدانة للأسلحة الكيماوية. مثلاً، أعرف شخصياً السيناتور (بيرل)، الذي قدم إلى الكونغرس مشروع تحريم المساعدة الاقتصادية، وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس.

هذا الرجل إنساني، ومعروف بدفاعه عن حقوق الإنسان. أعطيته - شخصياً - مجموعة صور عن مآسي الكرد في حلبجة؛ لم يستطع أن ينظر إليها. أعتقد أن هذه الجرائم الوحشية، لا يمكن إلا أن تثير استياء الناس. بجانب ذلك، هنالك مسائل أخرى، هناك مصالح السياسة الأميركية، وجوب احترام الكرد، إبعاد النفوذ السوفيتي في كردستان والمنطقة؛ ومن ثم إعلان التعاطف، وإرسال رسائل ودية إلى إيران وسورية. كل هذه العوامل أثارت الضجة، والضجة ستستمر، ولكن ليس بنفس الشدة؛ لدخول عوامل عديدة معاكسة:

أولاً- الدول الرجعية تدخلت كلها لدى أميركا، من نظام كامب ديفيد إلى مسلسل الخيانة الملك حسين، الذي لم يذكره جمال (عبد الناصر) أبداً باسم أبيه، إلى حكام السعودية، الذين أثبتوا مصداقية كونهم حاميين للحرمين الشريفين، بتأييدهم لجرائم صدام ضد الكرد. حتى حكام تركيا الرجعيين، غطوا على جرائم صدام. وقد يكون صدام أعطاهم وعوداً سرية؛ وهم لم يحققوا الهدف من العلاقة مع إيران وسورية. وأنا أود أن أقف عند هذه النقطة قليلاً. لاحظوا،

أن ملك المغرب يصدر أوامره إلى مندوبه في لجنة حقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، يطرح مشروعاً مقابلاً للمشروع الذي طُرح بإدانة استخدام السلاح الكيماوي، من قبل النظام الصدامي. يقول إن بحث هذا الموضوع الآن، يسبب الضرر للمباحثات العراقية - الإيرانية، وهي مباحثات أساسية، والباقي هو من ذيولها، وتنتهي بانتهاء المباحثات الأساسية. وفعلاً، استطاع هذا المندوب أن يغري العديد من المندوبين، ويقتنعهم برفض طلب بحث القضية الكردية، واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي. لماذا ينصّب ملك المغرب نفسه مدافعاً عن صدام؟. هل يدافع العروبة؟. إذا كان لدوره من الشرف العربي؟. لماذا لا يدافع عن فلسطين، وهو رئيس لجنة القدس؟. لماذا لا يدافع عن الانتفاضة في فلسطين؟. إذا كان حاكم مصر عربياً شريفاً في نضاله، فلماذا لا يدافع لاستعادة غزة على الأقل. مع كل هذا التذلل والانبطاح، لم يستطيعوا استعادة غزة. إذن، المسألة ليست مسألة الدفاع عن العروبة؛ الدفاع عن العروبة لا يتم بقتل أشقاء العرب. فالشعب الكردي هو من الشعوب الذين تأخوا مع العرب، وشاركهم بالضراء والسراء منذ بداية التاريخ الإسلامي، وخلال العهد الصليبي وإلى اليوم. وملك الأردن، هل هو حريص على العلاقة العربية - العراقية، وهو يكره إيران. أنا قابلت ملك الأردن عام ١٩٦٣، ووعدني بأن يتدخل لدى الشاه لمساعدة الثورة الكردية، ضد الحكومة العربية العفلقية في بغداد. آنذاك، أين كان حرص ملك حسين على العروبة وعلى البعث خلال ١٩٦٣. وهو أقام العلاقة مع الثورة الكردية، إلى أن انتهت سنة ١٩٧٥؛ وقدم المساعدات واستقبل وفود كردية في عمان، وهو آخر من له حق الكلام، في غير صالح العلاقة بين الكرد وإيران؛ لأنه هو الذي بذل الجهود للتقريب بينهم، لكن المسألة هي أن قيادة إيران تبدلت. لقد كان للملك علاقة مع إيران بقيادة الشاه، وضد علاقة الكرد مع إيران الإسلام. ولو كان عدواً للشاه، لحذرنا من العلاقة معه؛ كما فعل جمال عبد الناصر وبن بيلا سنة ١٩٦٣؛ ولكنه شجعنا على إقامة علاقة مع إيران، والآن يقول إن الكرد يستحقون الأسلحة الكيماوية، لعلاقتهم بإيران. إذن، حقيقة مواقف الحكام المتسلطين قسراً على الشعوب العربية، واضحة. هي ليست لأجل الدفاع عن العروبة والإسلام؛ بل هي مسألة الدفاع عن أعداء العروبة والإسلام. ملك المغرب يستقبل اليهود، ويجعل بلاده مقرات لاجتماع الصهاينة؛ وهو كان عراب كامب ديفيد، ثم ينصب نفسه كرئيس للجنة الدفاع عن القدس، وهذه مفارقة عجيبة.

* حاول الدكتور قاسمelo، بتصريح صحافي أدلى به مؤخراً، تبرئة النظام الصدامي من جريمة إبادة الشعب الكردي في كردستان العراق، بالأسلحة الكيماوية، وحصص ذلك في جريمة حلبجة. ما هي دوافع الدكتور قاسمelo؟ وهل ستؤثر على علاقاتكم الودية معه؟
- صحيح أن لي علاقة ودية مع قاسمelo، ولكنني سمعت عكس ذلك. فالدكتور قاسمelo ظهر على التلفزيون السويدي، وقال صراحة إن العراق استعمل الأسلحة الكيماوية؛ وأنهم لاحظوا هذه المسألة، وذلك بحضور العديد من السياسيين والدبلوماسيين.

* لقد ذكرت ذلك أكثر من إذاعة؟.

- أنا لم أسمع به. الأسلحة الكيماوية استعملت بشكل واسع، حتى إنها شملت مقرات القوى الكردية المعارضة للجمهورية الإسلامية. فهي أصابت مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، الذي يرأسه الدكتور قاسمelo، وأصابت مقرات كوملة، وقتلت ٢٣ شخصاً من بينهم العديد من كوادرهم، وجرح ٦٥ شخصاً، بينهم عددٌ عميان الآن. أنا سمعت ما قاله في السويد فقط، ومع ذلك يجب أن نحسب حساب أوضاعهم الخاصة. ولا أعتقد أن قاسمelo يستطيع أن يغطي على جرائم صدام في العراق، لأنه وكل أعضاء حزبه الموجودين في العراق، شهدوا أحياناً على هذه الجريمة الفظيعة، التي تكرر استعمالها مراراً، وأمام أعينهم. هنالك أطباء فرنسيون، كانوا موجودين في مستشفيات تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، عالجوا ضحايا الأسلحة الكيماوية في منطقتنا؛ حيث مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني قريبة من مواقعنا. فعندما ضربنا بالأسلحة الكيماوية، اضطررنا إلى أن نرسل العديد من الجرحى إلى مستشفيات الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ إذ كان فيها أطباء فرنسيون وأجانب، ورأوا بأم أعينهم هذه الجريمة. لذلك، لا أستطيع أن أصدق أن الدكتور قاسمelo، يستطيع أن ينكر هذه الحقائق.

العلاقة مع إيران

* بالنسبة للجمهورية الإسلامية في إيران، تُعدّ من الأطراف الدولية المعنية بالمسألة العراقية. كيف تتصور تطور العلاقات بينكم بالذات، وبين المعارضة العراقية ككل، على الجمهورية الإسلامية. مع احتمال أن تنجح مفاوضات جنيف، ويتم إقرار السلام بين العراق

وإيران؟

- أعتقد أن العلاقة بين المعارضة الكردية، بصورة خاصة، والمعارضة العراقية عامة، وبين الجمهورية الإسلامية، تستطیع أن تحیا وتستمر، شرط إقامة هذه العلاقة على أسس سليمة. أعتقد أن العلاقة بين المعارضة العراقية، بشقيها الكردي والإسلامي، وبين الجمهورية الإسلامية، علاقة قائمة على ظروف موضوعية، وعلى منافع مشتركة وشعارات مشتركة. وبصراحة، هذه العلاقة، منذ البداية، لم تقم على أسس سليمة. مثلاً، رفض بعض الأخوة، أو بعض التيارات الإيرانية، مساعدة المعارضة الكردية العراقية غير الإسلامية. فلو كان لهم الموقف الحالي حيالنا، لأصبح لنا - نحن المعارضة الكردية - جيش لا يقل تعداده عن ١٠٠ ألف مقاتل، يستطيع أن يقاتل الحكم العراقي، على مشارف المدن الكبرى. أما الآن، فقد توفرت الظروف الموضوعية لإقامة هذه العلاقة، على أسس سليمة. ما هي هذه الأسس؟ هي أسس التحالف المعروفة في العالم: الاتفاق على المبادئ، الاتفاق على الأعداء، الاتفاق على المنافع المشتركة، تحديد حدود الاختلافات. فتوحيد الجهود المشتركة، وصياغتها بأسلوب سليم، متلائم مع الظروف والأوضاع المختلفة؛ كل ذلك يساعد على نجاح علاقات التحالف. فهي ليست علاقات التبعية والذيلية، والانصياع الكلي للأوامر؛ وإنما هي علاقات قائمة على أساس المساواة، وتبادل الرأي والمشورة، وتوحيد المواقف وتبادل العون والمساعدة، وتوحيد الجهود. ولكن العلاقات لا تستمر، إذا قامت على أسس غير سليمة. ومن مصلحة كلا الطرفين (المعارضة العراقية ككل - وخصوصاً الإسلامية والكردية - والجمهورية الإسلامية) أن تقوم العلاقة بينهما، على أسس سليمة ومبدئية. ومن ثمّ، فإن المعارضة الكردية والإسلامية، يتحملان المسؤولية الكبرى، في إقامة العلاقات على أسس متينة، قابلة للحياة والاستمرار. أما إذا قبلنا العلاقة، على غير هذه الأسس؛ فتُدَمَّر هذه العلاقة وتنتهي.

* ما هي، بنظركم، أبرز هذه الأسس؟

- أولاً- فهم الخصوصية العراقية من جانب الإيرانيين، وفهم الخصوصية الإيرانية من جانبنا.
- ثانياً- تبادل المشورة والرأي، بحرية، بين الطرفين.
- ثالثاً- الاتفاق على المبادئ المشتركة.
- رابعاً- تحديد حدود الاختلاف، بين المواقف والاجتهادات، في ما بيننا.

خامساً- احترام الاستقلالية، للطرفين، ورفض التبعية.
سادساً- إعطاء المجال للمعارضة العراقية، لتظهر بمظهرها الوطني المستقل، المدرك
للخصوصية العراقية، وللأوضاع العراقية.
سابعاً- تقديم المساعدات غير المشروطة، لكل أطراف المعارضة العراقية.
لقطات:

- قال طالباني، إنه قرأ كتاب «الأسس المنطقية للاستقرار». ووصف الشهيد الصدر بأنه: «ذو فكر شمولي بانورامي ممتاز، وأنا معجب به كثيراً». وقال: «إن استشهاد خسارة كبيرة، للعراق والإسلام».
- وفي جواب عن سؤال، حول إمكانية الاستفادة من الفكر الإسلامي، قال: «لا بد من الانتفاع من الفكر الإسلامي. نحن نعيش في مجتمع مسلم، والإسلام متغلغل في أعماق أعماق الحياة».
- رفض أن يوصف بأنه ماركسي؛ ولكنه لم ينكر أنه كان، في وقت مضى، ضمن التيار الماركسي: «كنا في تلك المرحلة، نعدّ الماركسية اللينينية هي الأساس؛ وبدون ماركسية، لا تحرر ولا حرية... ثم عقلنا!».
- قبيل تحفّظ هيئة تحرير البديل الإسلامي، حول استخدام أدبيات الاتحاد الوطني الكردستاني عبارة (الحرب بين العراق وكردستان)، ووافق على عبارة (الحرب بين الشعب الكردي والحكومة العراقية).
- ذكر طالباني أن رجال المخابرات العراقية، مختلفون من تحديد سنة ولادته. فالبعض يرى أنه ولد في عام ١٩٣٣، والبعض الآخر ١٩٣٤، والبعض الثالث ١٩٣٥.

أجرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) في ليلة ٢٧/٢٧ شباط ١٩٩٠،

حواراً مع الأخ الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني،
جلال طالباني،

استهلته بالمقدمة التالية:

الشخصيات والأحزاب المعارضة لنظام صدام حسين، نشرت اليوم بياناً مشتركاً، متخذة لنفسها سبيلاً جديداً للنضال من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العراق. وهذا البيان موقَّع من قبل ٢٧ شخصية، وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية المعارضة، ضم الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الكردية، وحتى الإسلامية. الموقَّعون طالبوا بالحرية والديمقراطية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المهجَّرين والمبعدين، وإنهاء حالة القمع والاضطهاد في العراق. وقد جاء في البيان أنّ على العراق أن ينهي حالة الحرب مع إيران، وأن يختار طريق السلام حسب القرار الدولي ٥٩٨. ولأول مرة (والقول لهيئة الإذاعة البريطانية) منذ عام ١٩٥٨، استطاعت مختلف أحزاب المعارضة العراقية، الاتفاق على جملة من المطالب المشتركة، والتوقيع على بيان مشترك. السيد جلال طالباني أحد الذين وقعوا على البيان، كان معنا في الأستوديو وتوجهنا إليه بالسؤال التالي:

بعد ثلاثين عاماً، ما هو سبب هذا التجمع لأحزاب المعارضة؟

- في اعتقادي أنّ هناك عدة أسباب دعت إلى هذا التجمع، أهمها هذه المدة الطويلة التي حكمت فيها الدكتاتورية العراق، والتي ما زالت ممارستها القمعية والإرهابية تزداد يوماً بعد آخر، في نفس الوقت الذي تعم العالم فيه موجة من الانتفاضات الجماهيرية

المطالبة بالحرية والديمقراطية، من أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا وأميركا اللاتينية إلى آسيا. وقد دفعت هذه التغييرات المعارضة إلى أن تفكر أكثر وتعمل من أجل إعادة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في العراق. هذا برأيي أهم العوامل الداعية لهذا التجمع الأخير للمعارضة العراقية.

*** في البيان الجديد، تحدثتم عن المطالب الديمقراطية. والسؤال هو أن الرئيس العراقي صدام حسين قد تحدّث، مؤخراً، عن بعض الإصلاحات السياسية، وأعطى بعض الوعود. فإلى أية درجة تلبية هذه الأهداف والإصلاحات والدعوات أهدافكم، أو تتفق مع طموحاتكم؟**

- لا يزال النظام العراقي يتحدث في العموميات. وحسب الأنباء الواردة إلينا فإن النظام يزمع إجراء إصلاحات ديمقراطية، ولكن هذه الأحاديث والوعود هي نوع من أنواع الخداع والتحايل على الجماهير والرأي العام العالمي، وهذا يظهر من خلال الممارسات التي ما زالت مستمرة في العراق، والتي توصلنا إلى حقيقة أن النظام يريد استمرار الدكتاتورية والإرهاب والصلاحيات للحزب الحاكم، كما يريد أيضاً بالمقابل حرمان الجماهير من الحرية والديمقراطية الحقّة. وعلى سبيل المثال، وحول الانتخابات الديمقراطية المزمع إجراؤها، ينوي النظام تشكيل لجنة عليا من أعضاء حزب البعث، تقوم بتحديد المرشحين الذين يجب أن يكونوا من المؤمنين بفلسفة حزب البعث وسياساته وممارساته، خلال أكثر من (٢٠) سنة من حكمه. ومن الواضح أن هذه الإجراءات لا تُبقي للديمقراطية أي معنى حقيقي، وأن الديمقراطية تعني أن يكون الانتخاب حراً. وعلى سبيل المثال، وقبل أيام، خسرت جبهة (الساندينستا) في (نيكاراكو) الانتخابات، وقبلوا بهذه الخسارة لأنهم يؤمنون بأن الانتخابات الحرة هي الطريق الصحيح لتسلّم السلطة.

*** الإصلاحات في العراق، والتي وعد النظام بإجرائها، هل تلقى القبول منكم؟**

- إن هذه الإصلاحات المزمع إجراؤها، والتي أثّرت حولها ضجة إعلامية ودعائية كبيرة، لا تربطها في الحقيقة بالديمقراطية والحرية أي رابط، وهو السبب الذي يمنع أي إنسان يؤمن بالديمقراطية والحرية قبولها.

*** من أجل تحقيق مطالبكم التي وضّحتموها في البيان، هل توجد لديكم طرق عملية**

للوصول إلى أهدافكم؟

- نحن اخترنا طريق الجماهير، حيث دعونا هذه الجماهير إلى النضال السياسي والانتفاض في المدن، وبأية طريقة يرونها ملائمة في الوقت الحاضر، للحصول على الحريات والديمقراطية، كي تستطيع الجماهير تحديد مستقبلها وإنهاء هذا النظام الدكتاتوري الإرهابي، الذي صادر الحقوق والحريات الإنسانية وارتكب المجازر الجماعية في العراق.

* ما هو مقدار تفاؤلكم لإنجاز غاياتكم، خصوصاً وأنّ صدام يملك قوة كبيرة وإمكانات واسعة، ويثق بهذه الإمكانيات. وكما صرحتم قبل أيام، فإن حملات الاعتقال، وخصوصاً للکرد، ما زالت مستمرة. هل تعتقدون أنّ الأرضية مهيئة لإيصالكم إلى أهدافكم؟

- في الحقيقة، لا يزال النظام العراقي يواصل الإرهاب والدكتاتورية وخنق الأصوات المعارضة. وقد تم في بداية شهر كانون الثاني، من العام الجاري، القيام بحملة اعتقالات واسعة، شملت ألوف الكرد من كركوك والسليمانية وأربيل وبغداد والموصل وكويسنجق ورائية وبقية المدن والمجمعات القسرية في كردستان، ويعتقد النظام أنّ الاستمرار في هذه الممارسات سيكفل له القضاء على المعارضة، إلا أنّ التذمر والاستياء من سياسات وممارسات النظام القمعية وصلت حتى إلى داخل صفوف حزب البعث، وإلى داخل القوات المسلحة العراقية ومواطني الجنوب. نحن نعتقد أنّ أحرار العراق، من أنصار الحرية والديمقراطية، إذا وقفوا بوجه النظام سيضطرونه، لا محالة، إلى التراجع أو مواجهته، كما حدث في أوربا الشرقية.

(نقلًا عن: إذاعة صوت شعب كردستان، صوت الاتحاد الوطني الكردستاني، باللغة الكردية،

في ١٩٩٠/٣/٢)

جلال طالباني

يتحدث لـ (صوت الاتحاد)/العدد ٧٤، نيسان ١٩٩٠

نشرت في آن واحد هذه المقابلة التي أجراها مراسلنا (ماجد الخطيب) مع الأستاذ جلال طالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في صحيفة Tages Zeitung الألمانية الغربية ومجلة أميركان أتربريتر و«صوت الاتحاد».

* أطلقت المعارضة العراقية من لندن بياناً حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العراق، عدته إذاعة لندن بمنزلة جبهة لإسقاط نظام صدام حسين. فما هو هذا الإعلان؟
- النداء هو حملة عراقية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية ولتخليص الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري والانتقال بالبلاد إلى عهد جديد. فهو ليس جبهة وإنما حملة من أجل برنامج عام تلتقي حوله القوى التي تؤمن بعراق مستقل، متحرر وديمقراطي، أو شوروي كما يسميه الأخوة في التيار الإسلامي. وهو خطوة باتجاه قيام جبهة عراقية شاملة. وقعت على البيان شخصيات تمثل أحزاب الحركة الكردية، شخصيات كردية مستقلة، شخصيات تمثل التيار الديمقراطي، شخصيات تمثل جبهة الإنقاذ الوطني الديمقراطي العراقية، شخصيات تمثل التيار الديني، شخصيات صحافية معروفة، شخصيات عراقية عسكرية وشخصيات أخرى لم ترد أسماؤها في النداء.
وهي بداية حملة واسعة من أجل تحقيق النقاط الواردة في النداء.

* هل تدعون لإسقاط السلطة؟

- نحن ندعو إلى تغيير النظام، أو إنهاء الدكتاتورية، بطريقة ديمقراطية، وليس بطريقة الانقلاب العسكري أو بالكفاح المسلح؛ وإنما بطريقة إجراء انتخابات ديمقراطية حرة تلغي النظام القائم. وهذا يعني أن النداء يدعو لإزاحة النظام عن طريق ديمقراطي

يمر عبر انتخابات حرة وبعد توفير الأجواء المناسبة لذلك. ونعني بذلك إلغاء (مجلس قيادة الثورة)، وصيغة الحزب القائد، وإلغاء المجلس الوطني، وإلغاء الأجهزة القمعية. ونعتقد أن أي تغيير، في ظل وجود هذه المؤسسات، يبقى بلا معنى؛ لأنه حتى لو أُجريت الانتخابات، فإن النظام الحاكم، في ظل هذه الأجهزة، قادر على إلقاء القبض بسرية من الجيش، على كل أعضاء البرلمان المنتخب من قبل الشعب. ثم إن وجود نظام الحزب القائد (مجلس قيادة الثورة)، والطريقة البعثية في الانتخابات، بوجود هيئة لفرز أصوات الناخبين، هي كلها أمور تعرقل أي إجراء ديمقراطي. هذا إضافة إلى انعدام الحياة الحزبية والصحافة الحرة.

إن الوضعية العراقية الخاصة تتطلب معالجة خاصة، ونحن نعتقد بأن هذه الحملة تتناسب أيضاً مع المناخ الدولي الجديد الذي يدعو لإنهاء الأنظمة الدكتاتورية والإقرار بحقوق الشعوب بانتخاب أنظمتها. إن النداء مشروع برنامج لجبهة عراقية واسعة، تركز على القضايا العراقية أولاً، وهذا تغير في تكتيكات الحركة الكردية.

* ماذا يحدث لو استجاب صدام حسين إلى جزء من هذه المطالب وطالبكم باتخاذ خطوات أخرى باتجاهه؟

- نحن نعدّ البرنامج مترابطاً مترابطاً عضوياً، ولا يمكن الفصل بين فقراته. وكما قلت، لا يمكن إطلاق الحريات الديمقراطية، حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية الصحافة وحرية التظاهر، إلى جانب بقاء الأجهزة القمعية و«مجلس قيادة الثورة» وغيره. ومع ذلك أعتقد بأن أي شرح يحدث في سياسة النظام قد يساعد على التوسع في الديمقراطية لأن للأحداث التاريخية الكبيرة بداياتها وتطوراتها ونهاياتها. وحتى التغييرات التي حدثت في شيلي لم تبدأ بإسقاط النظام مباشرة وبأكمله. وقد يكون هذا الشكل شبيهاً بالعراق لأن للعراق بينوشيته الأكثر قمعاً ودموية. ومع ذلك نحن نعتقد بأن البرنامج مترابط ومتكامل بشكل عضوي ولا يمكن تطبيقه إلا بهذا المعنى. لكن أي تنازل أو شرح في الدكتاتورية سيسبقه تنازل آخر. ونعتقد مع ذلك بأن الدكتاتورية لن تتنازل عن أي شيء بشكل تلقائي أو نتيجة للمطالبة المجردة ولا بد أن يكون ذلك عن طريق نضال وممارسة ضغوط

داخلية، عربية وخارجية وتوفر ظروف ذاتية وموضوعية تساعد على تحقيق أي جزء من هذه المطالب.

*** من المحتمل أن يتخذ صدام بعض الإجراءات «إلغاء مجلس قيادة الثورة» كمثال لأنه لا يعني شيئاً له. هل يقرب هذا أجواء الحوار مع النظام؟.**

- أود أن أقول إن صدام حسين، وحسب ما نشر من محاضر ما يسمى «مجلس قيادة الثورة» في مجلة اليوم السابع يتمسك في الحقيقة بهذا المجلس. ويقول في هذه المحاضر إنه ينوي تغيير اسم (مجلس قيادة الثورة)، من منظمة تضم قادة ما يسمى ثورة ١٧ - ٣٠ تموز، إلى مجلس يمثل الهيئة السياسية العليا في الدولة، ويعنيه الحزب الحاكم.

مع ذلك نحن نعتقد بأن مبدأ الحوار غير مرفوض من قبل قوى المعارضة العراقية شرط أن تتوفر الجدية لذلك وأن تتوفر ظروف موضوعية وذاتية مناسبة من أجل التوجه لتحقيق مطالبنا المثبتة في النداء. وإذا عرضت الحكومة حواراً جدياً فإن المعارضة لن ترفض. لكن الحوار لا يعني الاتفاق ولا يعني الوصول إلى نتائج أو التوافق مع النظام إنما يعني فتح باب النقاش حول هذه المطالب والانتقال من ثَمَّ إلى شكل آخر من أشكال الصراع السياسي بين المتعارضين ولكن يبدو أن الحكومة ترفض كل مطالبنا المعقولة التي ثبتناها في البيان. وهذا ما أكدته الناطق باسم سفارة النظام في لندن لإذاعة الـ بي. بي. سي.

*** يقوم صدام حسين حالياً بدراسة إمكانية تطبيق التعددية الحزبية في العراق. لماذا لم تنتظروا نتائج هذه الدراسة؟.**

- في الحقيقة، إن الذي يقرأ ما يقوله رأس النظام، في المحاضر التي نشرتها مجلة (اليوم السابع)، يلاحظ بأن النظام لا يدعو إلى تعددية، وإنما إلى تلونية. يقول صدام حسين في محاضر «مجلس قيادة الثورة»: «إن الحزب الذي سيؤسس، سيكون حزب بعث آخر ينافس حزب البعث الأصلي، ليس في الإيديولوجيا والتكتيك، وإنما باللون فقط. وهذا لا يعني التعددية مطلقاً؛ فالتعددية تعني الاعتراف أولاً بالأحزاب الأصلية،

التي أُسست قبل حزب البعث، مثل الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني. ثم لا بد من الاعتراف بحق الأحزاب، التي تختلف في برامجها وأفكارها، بالعمل.

فالحزب الحاكم يخلق نماذج كاريكاتورية للدعاء بالتعددية. ويبقى من واجب المعارضة التي ترفع شعار التعددية الحقيقية أن تدحض وتفند الادعاءات الديماغوجية للنظام في العراق. فالنظام العراقي يتميز بقدرته الديماغوجية على تشويه كل المفاهيم مثل الجبهة والحكم الذاتي والديمقراطية. وحتى الاشتراكية جرى تزييفها وإخراجها بشكل كاريكاتوري هزلي. والنظام الآن يحاول التنفيس جراء الضغط الداخلي والعالمي فيلجأ إلى الديماغوجية من جديد.

ويضع النظام أربعة شروط لتأسيس الأحزاب مفادها أن يكون الحزب مؤمناً بفكر البعث والثورة. أن يكون قد أسهم في قادية صدام الكارثية ويؤمن بها. أن يؤمن باستقلال العراق ووحدته وكونه جزء من الأمة العربية. ونحن نختلف في هذه النقطة لأننا ككرد نعتقد بأن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية وليس العراق ككل، وأن الشعب الكردي في العراق هو جزء من الأمة الكردية. وهذه شروط لا تبقي أية قيمة لأي حزب يتشكل أو يجاز ولا تعني التعددية بأي حال من الأحوال.

* يعتقد البعض بأن المعارضة العراقية في بيانها الديمقراطي هذا تحاول استنساخ

تجربة رومانيا. فهل الوضع في العراق مؤهل فعلاً لمثل هذه التغييرات؟
- لا أتفق مع وصف ذلك بالاستنساخ، والأصح لو قلنا الاستفادة من التجارب أو التأثر بالأحداث. لأن هذا العالم المعاصر أصبح متقارباً ومتربطاً، تتأثر أجزاؤه ببعضها بعضاً. وهذا المد الديمقراطي العارم، والمطالبة بحقوق الإنسان، لا بد أن يشمل العراق، وأن يتأثر الشعب العراقي به وأن يؤثر في المعارضة العراقية. وفي الحقيقة هناك تشابه كبير بين شكلي النظامين، في رومانيا والعراق؛ كما يمكن تشبيه شاوشيسكو بحاكم العراق، إلا أن الفرق كبير، ويبقى ما حدث في رومانيا «زلاطة» بالنسبة لما يحدث في العراق. ونظلم شاوشيسكو كثيراً إذا ما قارناه بصدام، لكن هناك أشياء أثبتتها تجربة رومانيا لنا هي أولاً: أن قوة الجيش وأجهزة القمع لا تعني قوة النظام. ولا تعني أن البناء الاقتصادي

والسياسي والاجتماعي للنظام متين.

ثانياً: أثبتت التجربة بأن الأنظمة المتداعية بفعل التناقضات وأزماتها الداخلية قد تسقط حتى بدون توفر العامل الذاتي. فالاعتقاد الذي كان سائداً هو وجوب توفر الظروف الموضوعية والذاتية في الانتقال من مجتمع لآخر لكن التجربة أثبتت بأن هذه الأنظمة تتساقط حتى بدون وجود معارضة قوية ومنظمة.

ثالثاً: أن الجيش وكما حدث في رومانيا سوف لن يقف مكتوف الأيدي وسينحاز للشعب إذا ما حدثت أية تظاهرات واضرابات في العراق. إن النظام مرعوب تماماً بتجربة رومانيا.

*** قبل عام اجتمعت كل فصائل الحركة الوطنية في دمشق وأعدت مسودة ميثاق العمل الوطني للجبهة الشاملة ثم انتهى كل شيء وراء ستارة من الدخان. ماذا حدث وأين وصلت الجبهة الشاملة؟**

- في دمشق لم يتم الاتفاق على كل شيء، وكانت مسودة المشروع موضع خلاف بين التيار الإسلامي والعلماني. والتيار الإسلامي لا يريد الجبهة ويحذ التنسيق. من جهة أخرى رفض التيار الآخر شروط التيار الإسلامي. وباءت الجهود بالفشل. لكن المحاولات جارية من جديد والطرف الكردي يقوم بالوساطة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. والمشاكل باقية، فالتيار الإسلامي منقسم بين حزب الدعوة، حزب العمل الإسلامي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ولا يمكننا الحديث الآن عن تيار إسلامي موحد. والأخوان في التيار الإسلامي قالوا إنهم يعملون على حل مشاكل البيت الإسلامي وترميم الصدوع. لكن هذا لم يتم حتى الآن.

*** ما هي طبيعة الخلافات داخل التيار الإسلامي وبينه وبين التيارات الأخرى؟**

- هناك اختلافات بينهم في أساليب العمل ووجهات النظر. فمثلاً لا يتفق كل التيار الإسلامي مع برنامج العمل المطروح حتى الآن. علماً بأن هذا البرنامج لا يقره حزب البعث - قيادة قطر العراق أيضاً، لاختلافهم حول النقاط بصد «الحزب القائد» و«مجلس قيادة الثورة» وحرية عمل الأحزاب في القوات المسلحة.

إن إحدى نقاط الخلاف الرئيسية هو الموقف من خيار السلام مع إيران. نحن ندعو للدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب العراقي، ولكن بشكل يختلف عما يدعو إليه صدام حسين لأنه بالأحرى كان من فرط بحقوق الشعب العراقي مع الشاه بتوقيعه اتفاقية ١٩٧٥. ونحن نعدّ هذه الاتفاقية اتفاقية استعمارية خطط لها كيسنجر. وهذا ما يؤكد الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتاب «الحل والحرب»... «إنه (كيسنجر) ساند هذه الاتفاقية وهندسها لكي يتفرغ العراق لمواجهة سوريا التي كانت تعرقل برنامج كيسنجر». كما أننا ضد هذه المعاهدة لأنها تشمل بنوداً معادية للشعب الكردي إذ إنها تتضمن اتفاقية تعاون أمني وقمعي بين البلدين. فهي ليست اتفاقية لمجرد رسم الحدود بين البلدين فقط. والمعارضة العراقية التي تدافع عن حقوق الشعب العراقي الوطنية وتطالب بها ليست مسؤولة عن جرائم النظام وليست مسؤولة من ثمّ عن دفع الديون والتعويضات لأنها لم تشن الحرب.

*** إن بيان حقوق الإنسان ومطالبه تتحدد بتغيير النظام ديمقراطياً، لكنه لا يشير إلى أبعد من ذلك؟.**

- هذه نقاط خلاف رئيسة بين المعارضة الإسلامية والعلمانية وأعتقد أنه من الصعب إزالتها في الوقت الحالي. فالتيار الديني يعتقد بأنه التيار الكاسح للساحة، لكونه يمثل كل الشيعة. ويعطون أرقاماً مبالغاً فيها عن نسبة الشيعة. لكن التجربة تثبت بأن الشارع الشيعي ليس حكراً ومغلقاً للتيار الشيعي. إذ طالما كان هذا الشارع ساحة لنضال الشيعيين وغيرهم وحتى البعثيين. وأعتقد أنه بقدر ما تظهر الحقائق ويتخلص التيار الديني من هذه الأوهام سنستطيع التوصل معهم إلى برنامج مشترك.

*** ما هو الوضع الآن في كردستان وفي عموم العراق؟.**

- في كردستان، أكملت الحكومة العراقية خطة تدمير الريف الكردي بحيث لم تبق قرية كردية واحدة، لم يشملها ذلك. حتى القرى البعيدة بمئات الكيلومترات عن الحدود. وكمثل فقد هجرت وهدمت كل القرى الممتدة بين مدن الموصل، أربيل، كركوك، كفري ونهر دجلة. وتم بذلك تقويض الحياة الاقتصادية في كردستان والتي تتشكل من الزراعة

وتربية المواشي. كما شنت الحكومة منذ أواسط كانون الثاني حملة اعتقالات واسعة امتدت من بغداد إلى شقلاوة شملت الألوف بضمنهم المرتزقة الأكراد العاملين مع السلطة. كما شنت السلطة هجوماً عنيفاً، ويقال بالكيماويات على قرى جنوب العراق حيث يختبئ آلاف الرافضيين للحرب. أنا لا أستغرب انفجار الوضع في العراق بأية لحظة رغم أن النظام يتبجح بقوله إن العراق في أمان مثلما كان الشاه يقول إن إيران جزيرة السلام.

* ما هي قوة المعارضة في الداخل؟

- المعارضة قلت كميّاً بالقياس إلى السابق. أما نوعياً فلا تزال قوية. وللمعارضة الكردية والوطنية آلاف المقاتلين القادرين على اشعال تمرد أو دعم أية انتفاضة بشكل جيد. لا أستطيع الحديث عن قوى الآخرين لكنني أقول إن الوضع التنظيمي والعسكري للاتحاد الوطني الكردستاني جيد جداً. كما أن وضع الجبهة الكردستانية أيضاً جيد وقوي. وبالأخص التأييد الشعبي للجبهة بينما يتزايد التذمر من النظام ويمتد حتى بين المرتزقة المؤيدين له. وهذا لا يمكن لمسه إلا من قبل من يعيش ويحتك يومياً بالناس. إن جرائم النظام الوحشية واستخدامه للأسلحة الكيماوية لإبادة الشعب الكردي زادت من نقمة وحقد الشعب للانتقام منه.

* ما الذي حققته قضية الشعب الكردي، على المستوى الدولي؟

- حققت الحركة التحريرية الكردية انجازات جيدة في مجال العلاقات الدبلوماسية والإعلام. ففي السنتين الأخيرتين كمثل، ولأول مرة بالتاريخ صدرت ثلاثة قرارات من البرلمان الأوروبي وياجماع الآراء تدين الحكومة العراقية وتؤيد حقوق الشعب الكردي. البرلمان الألماني يستنكر لأول مرة استخدام الأسلحة الكيماوية ويتعاطف مع شعبنا. كذلك البرلمان السويدي. كما صدرت ثلاثة قرارات بفرض العقوبات على العراق من قبل الكونغرس الأميركي. واضطر الرئيس الأميركي ريغان لاستخدام حق الفيتو ثلاث مرات لرفضها. وهذا يدل على نجاح الحركة الكردية في كسب مواقف الحكومات والأحزاب على حد سواء. إن اجتماع الاشتراكية الدولية في باريس دعا للتعاطف مع شعبنا أيضاً وتبنى

مشروع قرار قدمته مع الشهيد قاسمלו. وهذا نصر للحركة التحررية الكردية. وهكذا نرى أن الضغط الوحيد الذي سُلِّطَ على النظام العراقي جاء من قضية حقوق الإنسان واضطهاد الكرد. لكننا لم نحقق انجازات تذكر في شرق أوروبا، لأسباب منها عدم تجاوبهم مع القضية الكردية ومنها عدم اجادتنا للعمل هناك. إذ ركزنا لسنوات طويلة على أسلوب الاتصال بالحزب الحاكم والدولة وأغفلنا الاتصال بالمعارضة والأحزاب والمنظمات الإنسانية. مثلاً، أن رئيس جيكوسلوفاكيا الحالي هافل يتعاطف مع قضية الشعب الكردي وكان أحد الموقعين على الوثيقة العالمية حول حقوق الشعب الكردي الثقافية، علماً أن الاتصال بالمعارضة في الدول الشرقية لا يعني بالضرورة اتخاذ موقف معاد من النظام، لكننا لم نستفد من ذلك. لم نستفد من العطف الذي يبديه زاخاروف كممثل للقضية الكردية. ولا بد أن نعيد النظر في هذه السياسة.

*** هل يمكن على أساس ما حققته القضية الكردية في المحافل الدولية تفسير تغيير شعار الاتحاد الوطني الكردستاني، من الحكم الذاتي لكردستان إلى المطالبة بحق تقرير المصير؟**

- أعتقد أن هناك سوء فهم لموقف الاتحاد الوطني الكردستاني. لأننا لا نرفض الحكم الذاتي. ونعتقد بأن حل القضية الكردية حلاً جذرياً يتم بتقرير المصير والتجارب في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي تفر بصحة توجهاتنا. لا نعتقد بأن الحكم الذاتي هو الحل السياسي الأمثل لكننا نقبل به كإجراء ديمقراطي ومرحلة في مسيرة تحقيق أهدافنا ولا نرفضه. إن بيان حقوق الإنسان الذي أعلن في لندن يطالب بالحكم الذاتي. ثم إننا لا نربط ذلك بتطورات القضية الكردية على الساحة الدولية. إذ توصلنا من خلال صلاتنا بالدول والبرلمانات والقوى الثورية في العالم إلى نتائج معاكسة تقول إن الدول الكبرى من الاتحاد السوفيتي إلى أميركا وفرنسا تصرح لنا وتبلغنا كتابة وشفاهية بأنها تعارض استقلال كردستان وتعارض إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. والحل المقبول لديهم هو حق تقرير المصير في إطار الدول القائمة الآن وبما يتفق مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن نتائج الحملة الدبلوماسية لا تشجع إذن، على رفع شعار حق تقرير المصير مما يعني أننا لا نرفع هذا الشعار تأثراً بذلك.

*** هناك عودة في البيان إلى بيان ١١ آذار حول القضية الكردية في العراق. هل ترون هذا البيان صالحاً لحد الآن لذلك؟.**

- نعتقد أن مضمون البيان لا يزال صالحاً ضمن مطالب الحد الأدنى. وهو في الحقيقة معركة سياسية وتعريفية للنظام. إذ إن نفس النظام الحاكم الآن وقعه، وهندسه نفس الحاكم العراقي الحالي، الذي أصبح يناقض الآن بيان ١١ آذار. وهذا يعني أننا نكشف للرأي العام العالمي عدم جدية النظام وعدم تطبيقه لبيان وقعه بنفسه. بمعنى أن نسحب الأوراق من أيدي النظام وأن نعريه أمام الرأي العام العراقي والعربي والعالمية. ثم إن المطالبة بشيء موقع عليه وموثق أسهل من المطالبة بشيء لم يوقع.

*** كيف تنظرون إلى قضية إنهاء الحرب على أسس عادلة ومنصفة، للشعبين العراقي والإيراني؟. وهل تعتقدون بإمكانية اندلاع الحرب مجدداً؟.**

- إن بقاء نظام صدام حسين يعني بقاء خطر تجدد القتال لأنه يصعب التوصل إلى حل بوجوده. فالنظام لا يستطيع التنازل عن شعاراته الديماغوجية التي شن الحرب من أجلها ويعود صفر اليمين أمام الشعب. مثل التخلص من اتفاقية الجزائر واستعادة السيطرة الكاملة على شط العرب. الجانب الإيراني لا يستطيع التنازل عن مكتسبات حققها الشاه في شط العرب. وهذه عقد غير قابلة للحل. ولذا فإن مخاطر تجدد القتال قائمة. ألا يجوز أن يتفقا على أن ينال صدام حسين بعض المكتسبات في شط العرب مقابل تنازله عن أراض في كردستان، مثل حاج عمران. سبق لصحيفة الأهرام وأن نوهت إلى ذلك؟.

- لن توافق إيران على التنازل عن مكتسباتها في شط العرب. وسيكلفه ذلك غالياً، طالما أن غرضه الأساسي هو البقاء في الحكم. لكنه مستعد من أجل البقاء إلى التنازل عن حزب البعث أو السليمانية أو خانقين.

*** هل تعتقد بأن إمكانية إسقاط النظام قلّت أم زادت بعد وقف إطلاق النار؟.**

- الإمكانية قلت برأبي. وأعتقد بأن النظرية القائلة بأن وقف الحرب سيسرع بإسقاط النظام خاطئة. فالحروب توفر أفضل الظروف لإسقاط الأنظمة كما حصل ذلك في

روسيا وأوروبا الشرقية لاحقاً. إن إمكانية إسقاط النظام قلّت لأنه خرج من الحرب بمظهر «المنتصر» وأن إسقاط «المنتصر» أصعب بكثير من إسقاط المهزوم. لكننا يجب أن نفرق بين مفهومين: إسقاط وسقوط. فالحديث عن سقوط النظام بعد الحرب بفعل أزماته الداخلية وارد. أما إسقاطه بفعل نضال المعارضة العراقية فهو أمر يختلف، وقد ضعفت إمكانيات ذلك كثيراً بعد الحرب. لكن إمكانيات سقوط النظام بتأثير أزماته أو عن طريق انقلاب أو حركة تصحيحية، تتوفر. لو أن إيران كانت قد أوقفت الحرب بعد أحداث حلبجة لكان من الممكن أن تتوقف الحرب ونظام صدام حسين ضعيف ومن الممكن إسقاطه. لكن قبول إيران بوقف القتال بعد أن استعاد العراق الفاو والأراضي الأخرى وظهوره بمظهر المنتصر بعد هذا التوقف العجيب للحرب تصعب عملية إسقاطه.

(الثقافة الجديدة)
مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي
العدد ٢٢٣/٩، السنة ٣٧/ تموز ١٩٩٠

لقاء مع الأستاذ جلال طالباني
(جرى اللقاء في أوائل حزيران)

- ما يتعلق بمصطلح الاستعمار العربي لكردستان العراق، في الحقيقة لا أوافق على هذا المصطلح.
- لا أوافق على مصطلح الاستعمار العربي، ليس لأسباب سياسية، بل لأسباب اقتصادية واجتماعية.
- كل برجوازية، تحمل في رحمها جنين الاستعمار، حتى البرجوازية الكردية، في ما إذا تسنت لها مستقبلاً، فرصة أن تسيطر على كل كردستان، فستجاري سياسة الاستعمار، تجاه الآثوريين والكلدان والأرمن والتركمان، وباقي الأقليات التي تسكن كردستان.
- رغم أنني كردي، وأرحب بالوحدة الكردستانية، ولا أنكرها ولا أغفلها؛ ولكن أعتقد أنها مسألة مستقبلية، وهي مهمة الأجيال المقبلة، وهي مهمة غير مطروحة على جيلنا.
- سيأتي اليوم، الذي ستتوحد فيه كل الأمم المقسمة، سواء كانت الأمة عربية أم كردية أم أذرية.
- في الحقيقة، الوحدة الكردستانية مشروع مستقبلي، وليست مشروعاً أنياً مطروحاً الآن، وظروف الحركة الكردية الآن، جعلتها تتجنب طرح هذا الشعار الجميل، لكن غير الواقعي؛ فهو أمنية غير قابلة للتحقيق.
- الآن الأرضية الاجتماعية والاقتصادية، تحتم وجوب التعاون العربي - الكردي. إن

الأجواء المساعدة للكفاح المشترك، متوفرة الآن أكثر من أي وقت مضى. في إطار الجهود المبذولة، على أكثر من صعيد، لتعزيز الفهم المتبادل، والحوار بين أحزاب وتيارات المعارضة الوطنية والإسلامية؛ قررت مجلتنا، إجراء سلسلة من المقابلات، مع قادة هذه القوى. وأدناه، ننشر نص المقابلة الأولى، مع الأستاذ جلال طالباني، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني:

*** نرحب بكم، في هذا اللقاء الأول معكم في مجلتنا. وموضوع لقائنا الأحداث التي تمر على العراق؛ ونفضل أن يكون مفتوحاً، يتناول الهموم المشتركة، هموم عراقنا، قضية الديمقراطية والقضية الكردية، التقييمات المختلفة التي تجري حالياً لهذه الأحداث، تقييمكم أأنتم؟.**

- جلال طالباني: أشكركم بدوري، لإتاحة هذه الفرصة، وأرحب بكم. وسأتحدث بصراحة، وكل ما أقوله قابل للنشر. لقد أعجبتني كثيراً، العدد الأخير من مجلة (الثقافة الجديدة). لقد قرأت فيه الحوار مع الأستاذ كريم مروّة. إنني أميل إلى أفكار كريم مروّة المطروحة في المجلة...

*** بالمناسبة، ما هو رأيك في حرية الحوار، التي تمارسها (الثقافة الجديدة)؟.**

- من الضروري جداً، أن نمارس دائماً حرية الحوار؛ فهي مفيدة للجميع، مفيدة للذين يبادرون للحوار، وللذين يشتركون فيه، ومفيدة للأحزاب التي تطالع على هذا الحوار. إننا في أمس الحاجة الآن، إلى الحرية والديمقراطية في النقاش، وبيان الآراء بطريقة حضارية، كما تمارسها (الثقافة الجديدة) مؤخراً، بطرح المسائل المختلف عليها، بروحية عصرية مرنة، وبدون تشنجات أو تبادل الشتائم، والاتهامات بالخيانة والانشاقية والتعصبية. من حق الجميع أن يبدي رأيه بصراحة؛ وأنت قد تتفق مع هذا، وتخالف ذلك، وتؤيد ولا تؤيد. هذا الشيء الجديد نحتاج إليه. وتمنيت لو كانت عندنا هذه الممارسة، قبل هذا الوقت بعشرين سنة.

* نحب أن نسمع رأيك، في التطورات التي حصلت بعد الانتكاسة، في كردستان العراق.

- أعتقد أن انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، أدى إلى تغيير في الميزان العسكري. الميزان العسكري تبدل لصالح الحكم؛ لأن الجيش العراقي كان، في أثناء الحرب، مشغولاً في غالبته مع القوات الإيرانية. بعد الحرب، أصبح هذا الجيش قادراً على الانتقال إلى كردستان، وعلى وضع ثقله في المنطقة. وتوجه إلى إعادة احتلال المناطق المحررة، وتحقيق انتصارات عسكرية واضحة. أضف إلى ذلك، موضوع الاستعمال اليومي للأسلحة الكيماوية، من قبل الحكومة العراقية، مما أدى إلى تفرغ المناطق المحررة من السكان؛ ومن ثمّ إلى تحقيق بعض الانتصارات العسكرية، التي عجز عن تحقيقها بالحرب التقليدية، وبالأسلحة التقليدية. هذان العاملان مهمان، يُغفلان كثيراً عندما يُبحث موضوع الانتكاسة، والهزيمة العسكرية في المنطقة الكردية. البعض، من الشباب خصوصاً، يعزو أسباب الانتكاسة والهزيمة، إلى عوامل فكرية وسياسية. أعتقد بأن السبب يكمن في هذين العاملين. لولا توقف الحرب، واستعمال الأسلحة الكيماوية، لبقيت حركة المعارضة العراقية والجهة الكردستانية، قادرة على البقاء في المناطق المحررة، وواصلت شن الكفاح المسلح، حتى في ظل ظروف التفوق العسكري العراقي. طبعاً لا بد من دراسة الأسباب الأخرى، مثل وجود نواقص وأخطاء وعيوب ذاتية، داخل كل تنظيم، وداخل الجهة الكردستانية، عيوب في السياسات والمواقف والممارسات؛ إلا أن العوامل المباشرة الأساسية، التي أدت إلى الوضعية الجديدة، تبقى تتركز بالعاملين اللذين ذكرتهما قبل قليل. نستطيع أن نقول الآن إن التفوق العسكري أصبح بجانب العدو، بجانب الحكم؛ لكن بالمقابل حدث تطور في الجانب السياسي، يتمثل بظهور الجبهة الكردستانية، التي تضم القوى الفاعلة في المجتمع الكردستاني العراقي، الأحزاب الكردستانية وفرع إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي من جهة، وظهور دعم وتعاطف عالمي مع القضية الكردية، ومع المعارضة العراقية من جهة أخرى. وهذا عنصر جديد الآن، يضاف إلى الحسابات، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن الحكم العراقي استند في بقائه، إلى الدعم الخارجي. فالحكم العراقي، لم يكن بإمكانه أن يستمر، لولا هذا الدعم الخارجي الضخم، العسكري والسياسي والمالي والاقتصادي، من الشرق والغرب.

لذلك أعتقد، أن العمل السياسي والدبلوماسي في الخارج مهم جداً؛ فما زال الحكم العراقي يستند حتى الآن، إلى الدعم الخارجي المنوع.

الظاهرة الأخرى، هي استمرار المقاومة. لم تؤد هذه الانتصارات العسكرية للحكومة، إلى القضاء على الروحية التمردية أو الثورية. لم تؤد، مثلاً، إلى ما أدى إليه توقيع اتفاقية الجزائر في حينها، إلى إعلان إنهاء الحركة الكردية والكفاح المسلح في كردستان العراق؛ بل بالعكس، قررت كل الأطراف مواصلة الكفاح المسلح بمختلف الأشكال. وإلى جانب الكفاح المسلح، برزت الحاجة إلى أشكال جديدة من الكفاح، لا تقل أهمية. أعد هذا أيضاً، تطوراً مفيداً للحركة الكردية، وحركة المعارضة العراقية. فبدل التركيز، الذي يصل أحياناً إلى حد المغالاة، على الكفاح المسلح وحده، أصبحنا الآن ن فكر بتنوع أشكال الكفاح. فإلى جانب الكفاح المسلح، هناك الكفاح السياسي والكفاح الدبلوماسي والكفاح الإعلامي، وعودة إلى التجمعات الجماهيرية للكفاح السلمي داخل المدن، عودة إلى ربط الأهداف المعاشية واليومية للجماهير، بالأهداف السياسية؛ بدلاً من التركيز على الأهداف السياسية المجردة، كإسقاط الحكم والديمقراطية. فالآن أصبحت المجمعات، أو الجماهير المهجرة من القرى، تعاني من مشاكل يومية حادة، كمشكلة الكهرباء والماء، والمدرسة والجامع، وتبليط الشوارع وتوفر الأغذية. هذه الأمور المعيشية، تمس حياة الجماهير اليومية وتؤثر في مزاجها؛ ومن ثمّ نحتاج إلى أسلوب جديد في الكفاح، لنعبئ قوى الجماهير، من أجل تحقيق المطالب المعيشية واليومية، ونربطها بالنضال السياسي. وهو - في رأبي - أسلوب جديد، قد يكون ذا أثر كبير في المستقبل، على إنضاج الانتفاضة، إذا أُجيد استخدام هذا الأسلوب الكفاحي؛ لأنه كما قلت، يمس الناس في حياتهم ومعيشتهم وبقائهم.

الشيء الجديد الآخر، هو أن هذه النكسة، أجبرت الجميع على المراجعة الانتقادية والعلمية، لسلوك وممارسات وشعارات وأساليب عمل سابقة؛ ومن ثمّ أسهمت في إنضاج وعي القيادات والحركة، ودفعها نحو التعامل مع الواقع الجديد، بأساليب تتفق مع الأوضاع الجديدة. لا أريد أن أستطرد أكثر في هذه المسألة؛ لكن أعتقد أن الانتكاسة أحياناً، قد تكون مقدمة للانتصار، قد تكون مقدمة للمراجعة النقدية الصائبة، التي تضع الحركة في المسار الصحيح. مثلاً، مسألة استقلالية الحركة الكردية، قد حُسمت الآن

فكرياً؛ إذ بات الجميع بلا استثناء، يؤكد بأن مستلزمات ومتطلبات ديمومة ونجاح الحركة الكردية، هي أن تكون مستقلة، وأن تخرج من دائرة اللعبة العراقية والإيرانية والتركية... إلخ. هذه المسألة مهمة جداً، وفي رأيي، ستنهي ما عُدَّ كارثة على الحركة الكردية، لمدة طويلة من الزمن. وأعتقد أيضاً، بالنسبة لحركة المعارضة العراقية، أعطتها دروساً مفيدة، بما فيها التيار الديني الإسلامي في العراق. الأوضاع بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، أعطت دروساً ليس فقط للتيار الكردي، والتيار الشيوعي والديمقراطي؛ بل أيضاً للتيار الإسلامي. دروساً بضرورة الاستقلالية، والعودة إلى الأصالة الوطنية العراقية، وضرورة الانطلاق من المواقف والمصالح العراقية والوطنية؛ أي الخصوصية العراقية.

*** ما هي تصوراتك حول التطورات الاجتماعية في المجتمع الكردستاني، منذ عام ١٩٧٣ وحتى أواخر الثمانينيات، هل هناك معالم جديدة؟.**

- أعتقد أن المجتمع الكردستاني في العراق، قد تغير جذرياً، وقُلب رأساً على عقب، بكل معنى الكلمة؛ ذلك لأن الأساس الاقتصادي للمجتمع الكردستاني العراقي، قد دُمّر. لا يخفى عليكم أن المجتمع الكردستاني العراقي كان يعتمد، خصوصاً في الريف، على دعامين: الزراعة أولاً، وتربية المواشي ثانياً. التهجير السكاني وتدمير القرى الكردستانية العراقية وتدمير الريف، كل ذلك أدى إلى القضاء على الحياة الاقتصادية ببشاعة. فالمدن الكردية ليست كباقي المدن، القائمة أساساً على المفهوم الرأسمالي للمدينة، لكونها مركزاً للصناعة والتجارة المتطورة. في الحقيقة، كانت المدينة الكردية مراكز وأسواق تبادل بين المدينة والريف، والمدينة والعاصمة، والمدينة والمدن الأخرى. وحول هذه المدن، هناك بعض المشاريع الصناعية الصغيرة، كصناعة الطابوق والتبغ والنسيج. وكانت هناك مؤسسات نفطية، أُخِذت من الكرد. هذا التغيير الاقتصادي في الريف، أدى إلى قلب الاقتصاد رأساً على عقب. ما عاد المجتمع الكردي قائماً على الأعمدة الكلاسيكية للاقتصاد، وأصبح المجتمع مهاجراً، أو مجتمعاً مجبراً على العيش في معسكرات، أشبه بمعسكرات الاعتقال النازية، التي تسميها الحكومة «المدن الحديثة». وهذه المعسكرات الإجبارية، خاضعة للرقابة الشديدة، والسيطرة الحكومية، لا توجد فيها مستلزمات الإنتاج والحياة الطبيعية؛ كل الناس تقريباً عاطلون عن العمل، ما عدا الذي يفتح دكاناً أو يعمل

حرفياً. هذه البطالة الشائعة غيرت المدن الكردية، من سوق للتبادل بين الريف والمدينة، إلى مدن قائمة على العلاقات التجارية، بينها وبين العاصمة والسوق الداخلية للمدينة. إن هذه التطورات الاقتصادية، سوف تؤثر بالتأكيد على التطور الاجتماعي، وتحدث تغييراً نوعياً في المجتمع الكردي؛ وسببت أيضاً كثرة البطالة، وازدياد صعوبات الناس المعيشية، وأدت إلى مشاكل أخلاقية واجتماعية، تجسدت في فقدان مجموعة قيم ومثل كانت شائعة منذ القدم، وأصبحت الآن بالضرورة باطلة. والجدير بالذكر أن هذه المسائل الجديدة، لم تتبلور لحد الآن، لأن المرحلة ما زالت انتقالية؛ إلا أنه بعد وقت لاحق، ستتطور هذه الأمور الجديدة، وستظهر على هذه المجمعات سمات جديدة، لم تكن موجودة. وعلى الذين يعيشون في الداخل، أن يدرسوها بعناية ويحددها؛ يصعب علينا أن ندرسها نحن، من بعيد. وفي رأيي أن هذا التغيير الاجتماعي العميق، يؤدي أيضاً إلى تغير يتعلق بالنضال، بأساليب النضال. المجتمع الكردي يتحرك، لا يبقى على ما كان عليه؛ بمعنى أن الأشياء التي تبدو سيئة، يمكن أن تتحول إلى أشياء جيدة، كما يقول الديالكتيك. ليست كل الأشياء سيئة، هذه الأشياء السيئة تؤدي إلى القضاء على العادات والأخلاق القبلية. يعني المجتمع الكردي لا يبقى إلى الأبد في ريفه، مجتمعاً قليلاً خاضعاً للعلاقات الإقطاعية القديمة؛ بل إنه يتحول الآن إلى مجتمع مدني، تذوب فيه الروابط الإقطاعية والبطرياقية القديمة؛ فتأخذ أشكالاً جديدة، أكثر تقدماً، مكانها في المجتمع الكردي. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، وجود غالبية المجتمع الكردي في المدن والمجمعات، تؤدي إلى إجراء تغيير حتى في أسلوب حرب الأنصار، من حرب الريف إلى حرب المدن، ويؤدي حتى إلى تغيير في طريقة النضال، من طرح مطالب سياسية عالية، إلى طرح مطالب معيشية، وتطوير هذه المطالب المعيشية إلى مطالب سياسية؛ ومن ثم تتولد - موضوعياً - أسباب الانتفاضة الجماهيرية في المدينة. وهذه الأرضية التي تخلق الآن موضوعياً للانتفاضة، ممكن إنضاجها بتوفير المستلزمات الذاتية، وربطها بالمجتمع العراقي العربي، في بقية أنحاء العراق، بمشاكل هذا المجتمع المعيشية من غلاء وتضخم، وكبت وإرهاب. يجب أن نخلق الأجواء الضرورية لهذه المسائل، بالاستفادة من التجارب التي يستوحىها الشعب العراقي، مما حدث في أوروبا الشرقية وإيران وبلدان أخرى. لذلك أعتقد أن الدكتاتورية العراقية، قد حفرت - بيديها - لنفسها مطباً آخر، قد

يكون فيه قبرها في المستقبل. في ما يتعلق بهذا التغيير، الذي ستحدثه عملية الهجرة الكبيرة، أحب أن أشير إلى أن هناك مليونين من المهجرين الكرد، داخل العراق وخارجه. سبق وأن نشرنا نحن، وقائع حول هذا الموضوع. فقد تعرضت أكثر من (٢٢٠) ألف أسرة كردية إلى التهجير، عدد أفراد الأسرة الواحدة منها لا يقل عن سبعة أشخاص؛ فيكون المجموع مليون ونصف المليون، هذا فقط عدد المهجرين خلال السنتين الأخيرتين. وإذا أضفنا مجموع ما هُجّر من أسر كردية، في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٨ و ١٩٨١، يكون المجموع أكثر من مليوني مُهَجَّر. أعتقد بالنتيجة، وعند أي تخلخل في الإرهاب المشدد، قد تنتقل عدوى أسلوب الانتفاضة الفلسطينية إلى المنطقة الكردية في العراق، وتؤثر بدورها على الانتفاضة في المنطقة العربية في العراق. لذلك أعدُّ هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي طرأت في المجتمع الكردي في العراق، جديدة وجديرة بالدراسة والاهتمام، ووضعها في الحسبان، عندما نرسم تكتيكاتنا النضالية، في المواجهة المستقبلية مع النظام.

* من بين السمات التي طرأ عليها التغيير في المجتمع الكردي، هي تأثير عملية هجرة عدد غير قليل، من الداخل إلى الخارج. العامل المؤثر في هذه القضية، هو أن الطلائع والنخبة المثقفة من الشعب الكردي، هي التي نجدها أكثر في المهجر. وقد بدأ يجري تغيير واضح على طبيعة تفكيرها؛ حتى نظرتها إلى القضية الكردية أصبحت نظرة واسعة وشمولية، لعزلتها عن محيطها. هذا واضح وملموس عند كل الأحزاب الكردية وأحزاب المعارضة، وحتى في حزبنا. الكردي بدأ يفكر كردياً فقط؛ إن هناك شيئاً من اللا واقعية في الفكر، سببها لا واقعية المكان.

- لديّ رغبة في أن أتوسع في هذا الموضوع. أعتقد أن هذا أيضاً من نتائج التغيير الاجتماعي، الذي أدى إليه هجرة العدد الكبير من الناس من كردستان إلى الخارج، ويقدر عددهم بمئات الألوف.

لقد أصبح عدد الذين أبعدوا من العراق، ابتداءً من عام ١٩٧١، بدءاً بالكرد الفييلية والآخرين من بعدهم، أكثر من ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف كردي مهجر، بين تركيا وإيران وأوروبا وأميركا وأستراليا وبلدان أخرى. وإذا أضفنا إليهم إخواننا المسيحيين من المهجرين من

كردستان، يصبح العدد ما لا يقل عن نصف مليون مواطن، مهجر من كردستان العراق. بطبيعة الحال، هذه الهجرة الكبيرة، ليست كل آثارها إيجابية. يمكن أن نقسم آثارها إلى آثار إيجابية، وآثار لا أبالية، وآثار سلبية. الآثار السلبية التي جرى الحديث عنها، صحيحة جداً. مثلاً، العديد من الكرد، الذين يُضطرون إلى الهجرة من العراق، ويعيشون في أوروبا، في محيط أوروبي، في محيط الحريات، في محيط الأحلام، ينتعدون تدريجياً عن الواقعية. الكردي المهاجر، يصبح مختلفاً عن الكردي الذي يعيش في بغداد، أو السليمانية أو أربيل. هؤلاء يعيشون الواقع العراقي، لذلك هؤلاء يهمهم أي تغيير يجري في العراق، تهمهم الديمقراطية، يهمهم أن يرجعوا إلى قراهم، يهمهم أن يُسمح لهم أن يقولوا نحن كُرد، ولو في قراهم. بينما الكردي الذي هاجر إلى السويد، أو أميركا أو استراليا، يتحول تفكيره - إن جاز لي التعبير- إلى تفكير عالمي؛ يبدأ يفكر: أنا كردي عراقي وإيراني وتركّي... إلخ، كلنا سواء، لماذا كل البشر في العالم لديهم حكومات، وأنا لا حكومة لي؟. فهو لا يرضى الآن، لا بالحكم الذاتي، ولا حتى باستقلال كردستان العراق، بديلاً عن استقلال ووحدة كل كردستان، بأجزائها الخمسة، حالاً وفوراً. وبعد أن يفقد هذه الواقعية في التفكير، يفقد أيضاً الفهم والإدراك الصحيحين، للترابط النضالي مع الشعب الذي نعيش معه؛ كالترباط النضالي الكردي - العربي، والكردي - التركي، والكردي - الآذري والفارسي... إلخ. وهو يستند إلى من يقدم له العون في الصحافة والإعلام، بدون تمحيص. وهنا، أحب أن أشير بصراحة، إلى قضية خطر التغلغل الصهيوني الإسرائيلي. هذا التغلغل، يحدث لأول مرة في تاريخ الحركة الكردية. بطبيعة الحال، العلاقة لم تحدث للمرة الأولى، لكن ظهورها العلني نراه لأول مرة. لقد ظهر عدد من الشباب الكرد، هنا وهناك، يصرحون علناً بأن اليهود أحسن من العرب، ويدعون إلى التعاون مع إسرائيل. أثناء إلقاءي محاضرة في ألمانيا، وقف أحدهم وتحداي: لماذا تكتب منذ ثلاثين سنة عن الأخوة العربية - الكردية، وما زلت تكتب حول ذلك، وقد استعملوا الأسلحة الكيماوية ضدنا، لماذا لا توافق على التعاون مع إسرائيل؟. هذه الأفكار، في السابق لم يكن أحد يجرؤ أن يصرح بها علناً. في مؤتمر عُقد لي في البرلمان الألماني الغربي، أعده حزب الخضر، قام كردي وقال لي: كنت أقرأ مقالاتك حول الأخوة العربية - الكردية، كأبي تلميذ صغير؛ أين هي هذه الأخوة؟، ثم لماذا هذا العداء للصهيونية والاستعمار؟، لماذا نحن

ضد الصهيونية، ما دامت الصهيونية ليست ضدنا؟. هذه الأفكار الخطيرة، تدفع بالقضية الكردية، من مستوى الشرق الأوسط إلى المستوى العالمي. يعني هناك من يلعب بالقضية الكردية، أكثر من تعاطفه معها.

الأمر الآخر، هو تفشي اعتقاد بفشل وانتهاء النضال والكفاح، بالأسلوب التقليدي الذي كان متبعاً، ولا بد من التفتيش عن شكل جديد للكفاح، كاعتماد الدعم الخارجي، والاتصال بالدول الكبرى. فقد ظهر بعض الناس، بمظهر من ينوب عن الحركة والجماهير الكردية في الداخل، يعدّون أنفسهم مخلصين للشعب الكردي، بالاتصالات والعلاقات الدولية. هذه بعض الجوانب السلبية، أما الجوانب الإيجابية فهي عديدة. أولاً، الشباب المهاجر إلى الخارج، تتفتح عقولهم، يتنورون ويتحضرون، يتخلصون من الضيق الفكري والتعصبي والفتوي، ويتحولون إلى أناس متحضرين ومدنيين؛ فينقلون من الحضارة، إلى جسم الحركة الكردية، ما يفيدها. ثانياً، يمارس الشباب في الخارج، النشاط في المحيط الذي يعيشون فيه، لصالح الشعب الكردي والقضية الكردية. ثالثاً، يقومون بدور إعلامي جيد للحركة الكردية، ببيان حقائق عن الأوضاع، التحرك والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان، ولجان التضامن... إلخ. رابعاً، الانتساب إلى بعض الأحزاب. الآن مثلاً، لدينا كُردٌ يعملون في أحزاب البلدان، التي تنسوا فيها. هناك كُردٌ خُضر، وشيوعيون وجمهوريون أميركان، ومنهم من برز في قيادة هذه الأحزاب. هناك كردي في السويد، رشحه الحزب الشيوعي اليساري في البرلمان، هناك دكتور كردي، عضو في النادي الداخلي للحزب الجمهوري الأميركي، من بين ٤١ عضواً، من بينهم رئيس الجمهورية.

أيضاً، من فوائد هذه الهجرة، تكوّن مراكز بحوث ومراكز دراسات، وصدور مجلات وصحف عديدة تهتم بالقضية الكردية. وهذه الجماعات الكردية، بدأت أيضاً تجمع التبرعات النقدية والعينية، من أدوية وحاجيات أخرى، للتضامن مع الحركة الكردية في الداخل. وأحب أن أضيف شيئاً آخر، في الحقيقة هو عامل سلبي وإيجابي في نفس الوقت، وهو لا يخص كرد العراق، بل يشمل القضية الكردية عموماً، يخص بالتحديد كرد تركيا القادمين إلى أوروبا، والذين أصبح عددهم مئات الألوف. هذا العدد الهائل بدأ يخيف الحكومات الأوروبية؛ إذ بدأت - تحت ضغط وجود هؤلاء - تفكر بموضوع حل القضية الكردية، وبشكل خاص في تركيا. أضرب مثلاً حول ذلك: في شهر واحد، نزل في إنكلترا

نحو (٤٥٠٠) كردي من تركيا، وطلبوا - دفعة واحدة - اللجوء. حاولت الحكومة البريطانية أن لا تعطيههم اللجوء، لكن تحت ضغط الرأي العام، شكلت الحكومة لجنة للبت في موضوعهم، وتوصلت اللجنة بعد التحقيق، إلى أن هؤلاء فعلاً يتعرضون للاضطهاد القومي والطائفي والطبقي؛ فقد كان أكثرهم من كرد تركيا العلويين، فقبلتهم الحكومة على مضض، وأصبحوا عبئاً على الحكومة البريطانية، لأنهم يكلفون الخزينة أكثر من مليون باون. وهناك أيضاً في أوروبا، ما يسمى بالإرهاب الكردي، الذي أُسند - في نظري - ظملاً واعتباطاً إلى حزب (ب. ك. ك.)، الذي اعتمد أسلوب الكفاح المسلح كأسلوب نضالي؛ هذا الأسلوب يخيف الغرب. وبدأ الكثير من مثقفي الغرب، والدارسين والخبراء في القضية الكردية، يضعون في حسابهم موضوع الإرهاب الكردي، الذي قد يتوسع في المستقبل، إذا لم تُحل القضية الكردية حلاً عادلاً. تعرفون كم ينفر الأوربيون من الإرهاب. مثلاً، يصل اليوم خبر عن وضع قنبلة في مدينة فرنسية؛ تجد كل البوليس الفرنسي، بجميع أقسامه، يستنفر. مجرد هذا الاستنفار، يكلف الخزينة الفرنسية ملايين الفرنكات. لتجنب هذه المشاكل، أصبحت القضية الكردية فعلاً، مُدرّجة على جدول البحث هناك؛ لأنها لم تعد قضية مخفية أو مطموسة، أصبحت مزعجة للغرب. ومن النتائج المهمة للجوانب السلبية لهذا العامل، أنها دفعت بالقضية الكردية إلى جدول أعمال المشاكل العالمية، اللازمة الحل. طبعاً أستطيع أن أضيف إلى هذا الناتج الإيجابي، أنه بإمكان الأحزاب الكردية الاستفادة من هذه الوضعية، بتربية مجموعة من المثقفين والكوادر والقادة، في العمل السياسي. فبدلاً من أن يكون لها كادر، أو مسؤول حزب كردي، لا يعرف إلا اللغة الكردية، يكون لدينا أناس يجيدون الإنكليزية أو الألمانية أو الفرنسية. ومن يتعلم اللغة، تفتح أمامه أبواب ثقافة بلد اللغة؛ وهكذا، ممكن أن يُرفع من مستوى وعي القيادات السياسية للحركة الكردية.

* في السابق، كانت هناك مراكز مدن كالسليمانية وأربيل... إلخ؛ وفي هذه المدن انبثقت برجوازية. الآن ما عاد هناك شيء اسمه برجوازية كردية؛ بل هي ملحق للبرجوازية العراقية، عددٌ من الأسماء الكردية... فإلى أي حد، هذا الجانب يساعد على البحث عن مخرج لقضية كردستان العراق، بمعزل عن تطورات الوضع في العراق؟، حول التطور في

البناء الاجتماعي لكردستان، قضية الزيادة السكانية؛ الآن ٧٠% من سكان العراق هم سكان مدن...

- ١٠٠% من سكان كردستان الآن، هم سكان مدن؛ لم تبق قرى كردية، أو ريف كردي.

* إذا صدقنا الإحصائيات العراقية، حسب إحصاء السكان لسنة ١٩٨٧، مجموع سكان المحافظات الكردستانية، ما عاد يتجاوز ١٧%. إلى أي حد يساهم هذا في التفكير بأساليب نضال جديدة؟. بمعنى في ظل هذه الظروف، هل أصبح العمل المسلح مجدياً؟؛ إذا أصبح مجدياً، هل التفكير يجري على طريقة أن تمازس مثلاً حرب عصابات؟. اقتصاد كردستان إيران الآن، أصبح ملحقاً بالاقتصاد الإيراني، وبالبنية الاجتماعية الإيرانية. في كردستان العراق أيضاً، أصبح اقتصادها ملحقاً بالاقتصاد العراقي؛ بينما يدور الحديث الآن حول وحدة مصائر كردستان، كردستان ككل!

- هذا السؤال يحوي مجموعة من الأسئلة، التي تستحق المناقشة والتوقف عندها؛ وإذا نسيئُ الإجابة على سؤال من هذه الأسئلة، ذكروني بها. أحب أن أبدأ بالأثر الذي تركه التهجير، والواقع الاجتماعي الجديد في المدن، على علاقة كردستان العراق بباقي أجزاء كردستان. بلا شك، التهجير خلق فجوة كبيرة، في ما بين القرى في الريف الكردي. ما عادت القرية الكردية تقابل القرية الأخرى، بهذه الحدود أو تلك؛ لم يبق التماثل الاقتصادي والاجتماعي. والحرب والحصار الاقتصادي أيضاً، أديا دوراً كبيراً في تحديد التهريب، بين كردستان العراق وإيران، والعراق وتركيا. لم يعد هناك ذلك الترابط الاقتصادي السابق. هذه المرحلة، أعدها شخصياً، مرحلة مؤقتة.

أما في ما يتعلق بالتركيب الجديد للمجتمع الكردي في العراق، فأعتقد أنه من الضروري أن يُدرَس من قبل من هم في الداخل. آرائ، مهما تكن دقيقة، هي مجرد ملاحظات من الخارج، ملاحظات من بعيد. هذه تحتاج إلى دراسة علمية من الداخل، ومن قبل الناس ذوي الاختصاص في هذا الموضوع؛ لكن من الممكن الحديث في الأساسيات. أعتقد أن البرجوازية الكردية في كردستان العراق، ومنذ القديم، تنقسم إلى عدد من الأقسام؛ منها البرجوازية الكردية المرتبطة بالسوق العراقية. هذه البرجوازية الكردية، منذ البداية، هي برجوازية ليست قومية، بل كوزموبوليتية، برجوازية ليست كردية

وليست عربية أيضاً، برجوازية عراقية، أسواقها ومصالحها ومنافعها في العراق؛ لذلك أعدّ البرجوازية الكوزموبوليتية، هي المنبع الأيديولوجي للفكر الكوزموبوليتي العراقي، الذي كان المرحوم عبد الكريم قاسم رمزها الأصيل.

في الوقت الحاضر، النظام هو نظام رأسمالية الدولة، وبشكل طفيلي خاص. أي البرجوازية لا تشبه برجوازية الدولة المعهودة في العالم؛ بل تتكون من فئة متسلطة، استطاعت أن تربي حولها مجموعة من الأقارب والأنسباء والأعوان والأنصار، وجعلتها غنية؛ وهذه بدورها توسعت، لتشكل شبكة من العملاء. لذلك ظهرت في كردستان، كامتداد لها، فئة جديدة هي الإقطاعية الكردية الخائنة، التي استسلمت للحكم، وشكلت عصابات الجحوش، وتحولت إلى مليونيرية ذات ثروات وأملاك، تستثمرها في مشاريع البرجوازية غير الإنتاجية، كالمقاولات والوكالات، وتعهّدات البناء وإنشاء الطرق؛ ولم تستثمر أموالها في مشاريع زراعية. هذه الفئة البرجوازية مرتبطة بالحكومة، وهي ركن من أركان الشريحة الاجتماعية، المرتبطة بالدكتاتورية والمدافعة عنها؛ ومن مصلحتها ووجودها أن ترتبط بالنظام المركزي. هذا شيء جديد في المجتمع الكردي. الشيء الآخر الذي يجب ملاحظته، هو تلاشي البرجوازية الكردية الريفية. كان هناك برجوازية كردية في الريف، من أغنياء الفلاحين. هذه الشريحة تلاشت، نتيجة تدمير الريف الكردي. ذابت في المدينة؛ قسم منها أفقر في المدينة، وقسم آخر انضم إلى شريحة أغنياء المدينة. لذا أعتقد أنه منذ البداية، لم تكن هناك برجوازية قومية كردية، تستند إلى سوق كردية خاصة، وإلى المنفعة الكردية الخاصة؛ إذ نستطيع أن نقول إن هذه البرجوازية الكردية، تقف دفاعاً عن مصالحها القومية، باسم القومية. لذلك، نرى الحركة الكردية، لا من ناحية الأشخاص ولا العدد ولا الفعل، موجودة بيد البرجوازية. لا أقصد في هذا الكلام، تأثيرها الفكري ومفاهيمها وشعاراتها واتجاهاتها. لاشك في أنها كانت موجودة من هذه الناحية، لكن ليست هناك فئة كردية برجوازية متميزة، تقود أو تعمل كحركة قومية كردية، تمثل مصالحها. إنها جميعها، بعد التغييرات التي تحدثنا عنها، إما ساكنة، أو مرتبطة مع النظام وتدافع عنه.

يبقى موضوع البرجوازية الوسطى في المدن، أصحاب الدكاكين والتجار الصغار. لاشك في أن لديها مشاعر قومية، وتتعاطف مع الحركة الكردية، وهي ضد الحكم، بحكم تطلعها

لديمقراطية والحرية والطمأنينة، في ظل نوع من الحياة العصرية؛ وتتناقض مصالحها، مع مصالح الفئة الحاكمة في العراق.

أما في ما يتعلق بالسؤال، عن مدى تطور البرجوازية الكردية؛ فهناك كثرة عديدة من البرجوازية الكردية، نتيجة العلاقات المتشعبة مع الحكومة العراقية، وتحول رؤساء العشائر ورؤساء المرتزقة (الجحوش) إلى فئة جديدة من البرجوازيين. إلا أن هذه البرجوازية الكردية عائمة، ليست لها جذور اقتصادية في المجتمع الكردي، لا تستند إلى الإنتاج، لا تستند إلى الصناعة، لا تستند إلى المشاريع الزراعية أو التجارية الموجودة في كردستان. إنها تستند فقط إلى المشاريع الآتية من المركز، بشكل أساسي؛ لذلك فإن منبع حياة هذه البرجوازية، هو هناك في المركز؛ ومتى أراد المركز خنق هذه البرجوازية، يقفل عنها النبع.

وبعد الانفتاح الاقتصادي العراقي، بعد إعطاء المجال للاقتصاد الحر أن ينشط، أعتقد أنه ستنمو هذه الشريحة من البرجوازية الكردية.

* المتابع للصحافة العراقية، سيجد يومياً في صفحات الإعلانات، أسماء كردية ترد في تسجيل إنشاء الشركات الجديدة.

- هناك عدد كبير من المرتزقة الكرد، يُعدّون بالألوف، أصبحوا من أغنياء الحرب. هؤلاء يريدون مجالات لاستثمار أموالهم؛ عدد كبير من الكرد، الذين سجلوا أسماءهم في الحزب الحاكم، اغتنوا أيضاً وأصبحوا من كبار الأثرياء، ذوي العلاقة بالنظام. أثرياء الخيانة الوطنية هؤلاء، يستثمرون ثرواتهم في مشاريع الاقتصاد، والقطاع الخاص. لذلك أعتقد أن هذه الشريحة، من المجتمع الكردي، ستنمو عددياً؛ ولا بد من دراسة نوعية مشاريع هذه الشريحة، من البرجوازية الكردية. هل هي مشاريع إنتاجية صناعية، أم تبقى مشاريع استهلاكية؟ وهذه الظاهرة، ليست ظاهرة خاصة بالمجتمع الكردي في العراق، وإنما هي ظاهرة موجودة في عموم المجتمع العراقي، ظاهرة نمو طبقة غنية، وظهور طبقة فقيرة؛ هذه الظاهرة تنجلي الآن في كردستان، وستظهر على المسرح.

ما يتعلق بمصطلح الاستعمار العربي لكردستان العراق، في الحقيقة لا أوافق على هذا المصطلح؛ ولو أن الاستعمار هو ظاهرة اجتماعية اقتصادية، تبرز في كل الأمم،

أي لا يعني أنه مصطلح خاص بالغرب المتقدم فقط، وإنما بأي مجتمع تنمو وتتطور فيه البرجوازية، بحيث يتوفر لهذه البرجوازية المجال لاستثمار الآخرين، والقضاء عليهم، وتبرز عندهم ظاهرة السيطرة على الآخرين؛ أي ليس بمعنى الإمبريالية، التي يصفها لينين في كتابه «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، ولكن بالتحديد، بمعنى السيطرة على الآخرين. نحن كتبنا في هذا الموضوع، في وقت من الأوقات، وسميناه الاستيطان العفلقى؛ والتسمية تخص الفكرة، التي كانت قائمة لدى الحكومة العراقية، والتي فشلت، بسبب عودة العمال المصريين من العراق. كانت لدى الحكومة العراقية، في تقديرنا، خطة لتغيير ديموغرافية العراق، شمالاً وجنوباً؛ وتتلخص الخطة في جذب بضعة ملايين من المصريين، وإسكانهم في منطقتين: قسم منهم في كردستان، للتغيير الديموغرافي القومي، وقسم آخر في الجنوب، للتغيير الديموغرافي الطائفي؛ بحيث لا يبقى الكرد هم الغالبية المطلقة في كردستان، ولا يبقى الشيعة هم الغالبية المطلقة في الجنوب.

هذه الخطة فشلت، بسبب المشاكل المعروفة، التي حدثت مع المصريين، وعودة أعداد كبيرة منهم إلى مصر، بسبب هذه المشاكل. لكن الهدف من الاستيطان العفلقى، هو طرد الكرد من قراهم، ونقل العشائر العربية إلى المناطق الكردية، وإسكانهم هناك. ولأن الحكومة طائفية، وبالتحديد عربية سنية طائفية، وعدد السنة في العراق لا يكفي لتحقيق أهدافهم الطائفية؛ لأن السنة العرب، في ما إذا سكنوا في المنطقة الكردية، فلا بد لهم من إفراغ كل المنطقة العربية في العراق من السنة؛ وإذا جاؤوا بالشيعة من الجنوب إلى كردستان، تحل الطامة الكبرى. هذه ستشكل مشكلة معقدة للحكومة؛ لذلك أعتقد أن هناك أسباب حقيقية، دفعت بصدام إلى ترديد بعض العبارات مؤخراً، حول كردستان العزيزة وحول تطوير كردستان، وهو يَعدُّ الفلاحين بإعادتهم إلى قراهم، إذا تحقق السلم مع إيران، وأنهى «المخربون نشاطاتهم». هذا الحديث، ليس عفويًا، إنما هو نتاج فشل لسياسة معينة، سبق للحكم أن رسمها، ومارسها، وكان يهدف إلى تطبيقها إلى النهاية. هذه الممارسة، سميناهما نحن سياسة الاستيطان. البرجوازية الحاكمة في العراق هي برجوازية طائفية، وبرجوازية عربية سنية بالتحديد. وطبعاً هذه البرجوازية، هي برجوازية جديدة، برجوازية الدولة، رأسمالية الدولة، وهي طفيلية، ومن سماتها أنها مرتبطة مصيرياً بـ«القائد» الفرد والأوحد. يعني بانتهاء القائد الأوحد، تنتهي معه. هذه البرجوازية، ينفرد

عقدها، كما يحدث للمسبحة المقطوعة. لذلك، لا أوافق على مصطلح الاستعمار العربي، ليس لأسباب سياسية، بل لأسباب اقتصادية واجتماعية. أي توجد إمكانية أن تتحول البرجوازية العربية، إلى برجوازية إمبريالية، وهي مرشحة للتحول؛ لأن البرجوازية العربية هي برجوازية أمة كبرى. كل برجوازية، تحمل في رحمها جنين الاستعمار، حتى البرجوازية الكردية، في ما إذا تسنت لها مستقبلاً، فرصة أن تسيطر على كل كردستان، فستجاري سياسة الاستعمار، تجاه الآثوريين والكلدان والأرمن والتركماني، وباقي الأقليات التي تسكن كردستان. هذه طبيعة البرجوازية. ولكن برجوازية الأمة الكبيرة، هي المرشحة أكثر؛ ولا سيما وأن الأمة العربية، كان لها إمبراطوريات كبيرة في التاريخ، وكانت لها سطوة ونفوذ، منذ أن هاجرت من الجنوب إلى الشمال. هذه المسألة جديرة بأن تُدرّس اقتصادياً؛ يعني درجة تطور البرجوازية العراقية، ستؤدي إلى أي شيء؟. فالمسألة ليست مسألة سياسية، المسألة تتعلق بالموضوع الاقتصادي.

موضوع آخر... هل تتأثر الوحدة الكردستانية، بهذه العمليات؟. رغم أنني كردي، وأرحب بالوحدة الكردستانية، ولا أنكرها ولا أغفلها؛ ولكن أعتقد أنها مسألة مستقبلية، وهي مهمة الأجيال المقبلة، وهي مهمة غير مطروحة على جيلنا. وأعتقد تماماً، بأنه سيأتي اليوم، الذي ستتوحد فيه كل الأمم المقسمة، سواء كانت الأمة عربية أم كردية أم آذرية؛ كما يحدث الآن للأمة الألمانية، المتجهة نحو التوحيد. فالأمة، ظاهرة اجتماعية اقتصادية تاريخية. كل أمة، تتكون على أساس القانون الاجتماعي لتكوين الأمم. هذا القانون يحتم نشوء، نمو، نضوج، توحيد وتحرير الأمم. هذا قانون، لكن متى يُطبَّق هذا القانون؟، بعد مئة سنة؟، عشرين سنة؟؛ لا أستطيع أن أتنبأ، لست عرافاً. من كان يتوقع أن الوحدة الألمانية، ستتحقق بهذه السرعة؟. ومن يقول إنها ستتحقق أصلاً؟. لذلك أعتقد أن وحدة كردستان، هي حق من حقوق الشعب الكردي، ويجب أن لا نخاف من الجهر بهذا القول. فنحن أمة مكونة تاريخياً، ومجزأة نتيجة مظالم استعمارية واحتلالات قسرية، أمة لها حق تقرير المصير، بما فيه التحرر والوحدة، ولكن هل هذه مهمة آنية، ممكنة التحقيق؟. أقولها بصراحة: لا. هل هي مهمة ينبغي أن تُطرح على بساط البحث، وفي برامج الأحزاب الكردستانية؟. أقولها: لا أيضاً. إذن، المسألة مسألة مستقبلية. والاندماج الاقتصادي الذي تحدثنا عنه، يعقد الموضوع. ولا أقصد الاندماج الاقتصادي في العراق فقط. هناك اندماج

في الاقتصاد التركي، وهو الأخطر. أكثرية الشعب الكردي تعيش في كردستان تركيا، والآن تقام المشاريع التركية، التي إخواننا العرب غافلون عنها؛ وتسمى بمشاريع شرق الأناضول، وهي تشمل ٢١ سداً و١٤ خزان مياه، لإرواء ٦٠ مليون دونم من الأراضي؛ كلها في المنطقة الكردية، ومن شأنها أن تربط الاقتصاد الكردي التركي، بالمركز التركي ربطاً محكماً، وعلى أساس مصالح ومنافع. لأول مرة تقام في كردستان، سدود وخزانات تروي أراضي كردستانية؛ أما السدود الموجودة في كردستان العراق، فلا يوجد أي سد منها يروي أراضي كردستان. سد دوكان وسد دربندخان، أغرقا أحسن وأخصب الأراضي الكردستانية. لكن أين يصبان الماء؟. إنهما لا يرويان أي أرض كردية؛ أما (مشروع صدام) فاستخدم أساساً، لتعريب منطقة كركوك. ليس هناك مشروع آخر عداه؛ بينما المشاريع التركية ستروي أراضي كردستان تركيا، وتحسن أحوال الفلاحين الكرد، وتربطهم اقتصادياً بالمركز؛ هذا دمج اقتصادي بهم. والدمج الاقتصادي العراقي، نتيجة المشاريع الاقتصادية في كردستان، لا أعتقده دمجاً قوياً؛ لأنه دمج غير قائم على مشاريع إنتاجية إنمائية، وإنما قائم على القهر والقمع والتهجير، وسينتهي حتماً، والفلاح الكردي سيظل يحلم بالعودة إلى أرضه. لنقارن بين الفلاح الكردي في العراق، وتركيا. الفلاح الكردي في تركيا، سيحصل على أرض مروية، وسيزرع هذه الأراضي، وسيكسب من ورائها. الفلاح الكردي في العراق، فقد أراضيه المروية وغير المروية، وسيبقى يتطلع للعودة إليها. الآن يلاحظ في مقابلات صدام حسين، التي تذاع من التلفزيون، أن الفلاحين الكرد، في كل مجمع، يذهبون إلى صدام ويسألونه بجرأة: لماذا لا تعيدوننا إلى أراضينا؟، متى نعود إلى أراضينا؟... إلخ؛ يسألونه بدون خوف. وفي هذا العام، بدأ الحكم بتأجير الأراضي الزراعية، إلى كبار الإقطاعيين المتعاونين معه؛ ورؤساء (الجحوش) بدورهم يؤجرونها للفلاحين، الذين يذهبون إليها للعمل صباحاً، ويعودون إلى دورهم في المجمع ليلاً. من المعروف أن الأراضي الكردستانية، قد أمتتها الدولة حسب قانون رقم ٩٠. فالدولة هي صاحبة الأراضي في كردستان، تؤجرها لمن سماهم صدام حسين «بالوطنيين المخلصين، الذين دافعوا بالدم والروح عن العراق»، ويقصد رؤساء (الجحوش)؛ وهم بطبيعة الحال، غير قادرين على زراعة أراضٍ شاسعة لوحدهم، فيقومون بتأجيرها للفلاحين، فينشأ نوع من الارتباط بالأرض. وأعتقد لولا الدعم الأميركي السنوي الضخم، ألف مليون دولار على شكل مواد

غذائية، لما استطاع العراق أن يجري هذا التدمير الكبير، والتغيير في كردستان. وقد شرحت هذا الموضوع في أميركا، وحاولت في هذا العام، أن أشرحه في البرلمان الأوروبي. إن هذا الدعم الأميركي بالمواد الغذائية، يدعم العراق كثيراً، ويجعله قادراً على تنفيذ مخططاته التدميرية في كردستان العراق. فالعراق كما هو معروف في السابق، كان يعتمد كثيراً على زراعة كردستان، في العديد من المجالات الصناعية والاستهلاكية، كزراعة التبغ، التي كانت تعتمد على إنتاج كردستان؛ هناك خمسة معامل لصناعة السجائر. الآن في ظل هذه الظروف، لم يبق مجال لزراعة التبغ في كردستان. استيراد التبغ الأميركي، أنقذ الموقف؛ نشأت مشكلة غلق خمسة معامل، وبطالة أكثر من عشرة آلاف عامل وموظف، إضافة للخسائر الاقتصادية؛ وقد حُلَّت المشكلة بالدعم الأميركي. وإنتاج الرز الجيد في كردستان، والفواكه بأنواعها، التي كانت تأتي من كردستان، والعسل وغير ذلك، استطاع العراق أن يستغني عنها، بالدعم الأميركي. ولكن هذا الدعم، في تقديري، لن يدوم، ولن يتواصل إلى النهاية. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، جانبي هذه العملية، الجانب التدميري السلبي، الذي قلنا إنه أفرغ المنطقة، والجانب الإيجابي الذي حرك، في المقابل، كرد تركيا وسوريا وإيران، وأثار ضغينتهم على الحكم في العراق؛ فنصف أفراد العشائر الكردية، المقسمة على طرفي الحدود، يرون بأم أعينهم ما يحل بين قومهم. ونذكر الأثر، الذي أحدثه لجوء الكرد إلى تركيا وإيران، في نفوس الشعب الكردي فيهما؛ فتحركت فيهم المشاعر الكردية، ومشاعر الحقد وكُزه النظام العراقي. هذا الجانب إيجابي في تقديري، أي نستطيع أن نقول إن سياسة النظام، أضرت من جهة بالوحدة الكردستانية، ومن جهة أخرى أفادتها. في الحقيقة، الوحدة الكردستانية مشروع مستقبلي، وليست مشروعاً أنياً مطروحاً الآن، وظروف الحركة الكردية الآن، جعلتها تتجنب طرح هذا الشعار الجميل، لكن غير الواقعي؛ فهو أمنية غير قابلة للتحقيق. لقد أصبحت الحركة الكردية الآن، في مرحلة من النضج، بحيث تستطيع أن تحدد أي مطلب ممكن التحقيق؛ لذا ينبغي طرحه الآن، وأي مطلب غير قابل للتحقيق، فليترك للمستقبل.

* حول الحديث عن السوق الكردية، في ظل هذا الاندماج في الاقتصاد، في كل قطر، هل من الواقعي الحديث عن سوق كردية؟
- لا... الآن لا توجد سوق كردية.

* ذكرت في حديثك، أنه في إطار العراق، تتكون الآن فئات اجتماعية، سواء لديها علاقة بالسلطة، أو هي خارج السلطة، في خضم العملية الاقتصادية لهذه الفئات، ستتكون مصالح معينة، لابد وأن تؤدي إلى نوع من التناقض، مع السلطة البيروقراطية المركزية في داخل العراق. خطابنا الموجه إلى هذه الفئات، بأي محتوى يكون؟. أليس هناك حاجة إلى تفتيت هذه القوى، التي يحاول النظام أن يستخدمها؟.

- هذه هي النقطة التي أريد أن أتوصل إليها. في ظل هذا الاندماج، ينبغي أن ينادي خطابنا، الموجه لهذه الشرائح، بالديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؛ فهذه الشعارات قادرة على كسب جميع الناس، بمختلف طبقاتهم وفئاتهم ومواقعهم، لذا يجب التركيز الآن، أكثر من أي وقت مضى، على مسألة الديمقراطية، والحريات، وحقوق الإنسان في العراق. الآن الأرضية الاجتماعية والاقتصادية، تحتم وجوب التعاون العربي - الكردي. إن الأجواء المساعدة للكفاح المشترك، متوفرة الآن أكثر من أي وقت مضى. مرت أوقات معروفة، كانت كردستان بأكملها، محررة تقريباً، كانت حتى إمكانية الانفصال متوفرة؛ لكن اليوم، الارتباط الاقتصادي والاجتماعي والحياتي، وحتى آمال التحرر، جعلت الوضع مختلفاً، ولم تعد هناك إمكانيات السابق. في السابق كنا نقول: لنحرر الريف الكردي ونطوق المدن، ومن ثمَّ نجبر الحكم على إعطائنا حقوقنا، بمعزل عن الديمقراطية. حدث في آذار ١٩٧٠، أن أُجبر الحكم العراقي على إقرار الحكم الذاتي، والاعتراف بالكثير من الحقوق للکرد، في بيان ١١ آذار، بمعزل عن الديمقراطية للعراق ككل. لكن هذه الإمكانية، التي كانت عملية في وقتها، انتفت الآن. الآن ليس هناك أية إمكانية، في أن تحقق الحركة الكردية أهدافها، بمعزل عن الديمقراطية للعراق. وتحقيق أي حق من حقوق الكرد، هو جزء من العملية الديمقراطية في العراق؛ إعطاء حقوق الكرد، هو إسهام في إشاعة الديمقراطية في العراق ككل، إسهام في إنعاش أجواء الديمقراطية في بغداد والبصرة والنجف. هذا الترابط العضوي والحتمي والمحكم، بين الحقوق القومية الكردية

والديمقراطية، تبلور وأصبح واضحاً أكثر من أي وقت مضى؛ وتوفرت الأرضية والأجواء، للكفاح المشترك والعمل المشترك، من أجل المطالبة بالديمقراطية، كهدف أولي. أقيمت محاضرة قبل أسابيع، في المعهد الملكي للعلاقات الدولية في بريطانيا. هناك، قلت كلمة أثارت انتباههم؛ تكلمت عن الديمقراطية، على أنها (البناسيا)، وقد نشرت صحيفة «الحياة» المحاضرة؛ و(البناسيا) اصطلاح لاتيني، يعني الدواء لكل داء. قلت: الديمقراطية لكردستان، وللعراق، هي مثل (البناسيا)، علاج لكل مشاكله، مثل السحر. وقلت: الآن الأفضلية والأولية، في الحركة الكردية، هي للديمقراطية للعراق، وليس للحقوق القومية. وكانت هذه مسألة جديدة أطرحها، ككرد. إن هذا استنتاج منطقي للظروف الجديدة، التي تحدد المسألة الأساسية، أي الديمقراطية. إذا ما تحققت الديمقراطية، تبدأ كل العقد في الحل. هذا الاستنتاج، لم نكن قد توصلنا إليه في أعوام ١٩٦٧ و١٩٧٠ و١٩٨٠. كانت الحركة الكردية ضمن المعادلات، في تلك المرحلة، قادرة على أن تفرض شروطها، حتى في ظل انعدام الديمقراطية في بغداد. الظروف الجديدة، هي التي أفرزت هذه الاستنتاجات. التغييرات في الظروف، تحتم تعديلات في أساليب الكفاح. وإذا كانت القيادات متخلفة، فإنني أجد لها عذراً؛ فأنت كماركسي، يجب أن توافقني على أن الفكر، هو وليد الممارسة والأشياء العملية والواقعية. ما لم يتكون واقع جديد، لا يمكن لك أن تتوقع أسلوباً جديداً في الكفاح. يعني قبل أن تتبلور التركيبة الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة، للمجتمع الكردي، كيف يمكن أن نطلب أساليب جديدة، منسجمة مع تركيبة غير مكتملة بعد؟. لذلك - في رأيي - أننا لسنا متأخرين، في ما إذا مارسناها الآن. هذه التركيبة الجديدة، تعود إلى عام ١٩٨٨؛ فإذا استطعنا أن نواكبها الآن، بأساليب جديدة، فلن نكون متأخرين. لكن الذي يمكن أن نتفق عليه جميعاً، أن هذه الأساليب الجديدة، لا يمكن أن تبرز الآن متكاملة، دفعة واحدة، ولن تمازس في البداية كما يجب؛ لأننا ما زلنا تحت تأثير المقولات القديمة، التي كانت تحكمنا، والأوضاع القديمة، وخوف هذا الطرف من الطرف الآخر، أو جرّ هذا الطرف من الجبهة الكردستانية، إلى الطرف الآخر، ومنعه من التحرك الحر والمنطلق. أعتقد أن الأسلوب النضالي السياسي، هو الذي يأتي في المرتبة الأولى، وهو الأساس الآن. ولم يعد الكفاح المسلح، كما كان في السابق، هو أعلى أشكال الكفاح الكردي. بالنسبة للكرد، ما زال الكفاح المسلح قائماً. الوضع يختلف

بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي؛ لكن في كردستان، يمكن وفق الظروف الجديدة، بأساليب جديدة. الأساليب الجديدة ثلاثة، هي أولاً: حرب المدن. ثانياً: حرب الجماعات الصغيرة، التي تعيش وتتحرك في المناطق الواسعة المهجرة، التي تستطيع بالاعتماد على التنظيم الداخلي، أن تعيش وتبقى وتواصل. ثالثاً: التناقضات الدولية بين العراق وتركيا، والعراق وإيران، وإيران وتركيا، تخلق فجوة على الحدود، تبقى إمكانية وجود حركة معينة في هذه المناطق. إن التطور العالمي الجديد، والتطورات الداخلية في العراق، لا يساعدان الآن، في جعل هذا الشكل من الكفاح، الشكل الأساسي، والقاعدة التي يجب أن نجمد، وننام عليها فقط.

أضرب لكم مثلاً: قبل سنتين، كانت لدينا في الاتحاد الوطني الكردستاني، مناطق محررة شاسعة، يسكن فيها زهاء مليون من البشر. كانت عندنا آلاف القرى، والاتحاد الوطني الكردستاني لوحده، كان يملك أكثر من ٢٠٠٠ سيارة، يستعملها الأنصار أثناء تحركهم، و١٢ مدرعة و٤ دبابات، و٥٠ جهاز لاسلكي موزعة على ٥٠ منطقة. هذه الأوضاع تبدلت الآن. الآن تبدلت الظروف، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً؛ لذلك نعدّ الكفاح السياسي الآن، هو الشكل الأول والأساسي، الذي ينبغي أن يُعتمد. كنا في السابق، نضع أشكال الكفاح المختلفة، في خدمة الكفاح المسلح. الآن، أعتقد أنه ينبغي، أن تكون أشكال الكفاح المختلفة، في خدمة الكفاح السياسي. فالكفاح المسلح، والكفاح الإعلامي، والكفاح الدبلوماسي في الخارج، والكفاح النضالي المعاشي، كلها تصب في مجرى الكفاح السياسي المعتمد. يجب أن لا نكون متشائمين، إذا مارسنا الأسلوب بشكل صحيح؛ أي أسلوب الكفاح السياسي الجماهيري، أي التوجه إلى الجماهير في المجمعات والمدن، والجماهير الكردية الكثيرة الموجودة في المدن العربية. الإحصائيات الرسمية تقول، إنه يوجد ثلاثة ملايين ومئتا ألف كردي في المقاطعات الثلاث؛ أعتقد أنه يوجد أيضاً نحو مليونين في كركوك والموصل وبغداد وغيرها. الجالية الكردية الآن في الموصل، كبيرة جداً، أكثرية سكان شرق الموصل هم من الكرد، بغداد فيها نصف مليون كردي، ويسميتها (زكي خيري) أكبر مدينة كردية. إذن، هؤلاء الكرد يمكن أن ينشطوا في بغداد، سياسياً وجماهيرياً، ويحركوا معهم الآخرين، في ما إذا أجدنا تحريك هذه الكتلة البشرية. فكل كردي واحد، إذا اتفق مع عربي واحد، سنرى كم يكون عدد المناضلين هائلاً، في هذه

المدن الأساسية. الخلاصة: الأساليب الجديدة في الكفاح، من العمل التنظيمي الجيد، إلى العمل التحريضي الناجح، تبدأ بالمطالب المعاشية، بدون شعار إسقاط الدكتاتورية. نطالب بتبليط الشوارع، وبناء مسجد لهذا المجمع، بناء مدرسة، إيصال مياه نقية... إلخ من المطالب، التي تمس حياة الناس المعاشية المباشرة، وتحركهم؛ بعد ذلك، يمكن أن نتحول من هذه الشعارات، إلى أشكال أعلى في النضال. نحن العراقيون، رأينا كيف بدأت الوثبة والانتفاضة، بمطالب يسيرة، تحولت في خضم المعركة، إلى شعارات الإسقاط وغيرها. هذا الشكل، يجب أن نهتم به؛ العمل بين الجماهير بعقلية جديدة أيضاً. يجب أن لا نبقي، كما في السابق، متمسكين بمقولة إننا نحن المركز، والمصدر الوحيد والقائد المطاع. يجب أن نكون الآن متواضعين، ومنفتحين على الناس، متلاحمين معهم، ذائبين في صفوفهم، منسجمين معهم. هذه الإمكانيات موجودة، في تقديري. نحن كحركة كردية، وتنظيماتنا، كاتحاد وطني كردستاني، لم تُضرب في المدن والمجمعات. فرغم أن لدينا الآلاف من المعتقلين، ما زالت تنظيماتنا الأساسية سليمة وقوية وفاعلة؛ وهي تعتمد على نفسها في إدامة نفسها، تدفع رواتب أسر الشهداء، وتزودنا يومياً بالأخبار، وتقوم بإعاشة البيشمركة العائدين. فلدينا مجموعات صغيرة، من العاملين في المدن، من بينهم؛ وفرنا لهم الأسلحة والأوكار، مع توجيه بعدم الحركة الآن، لأن ظروف التحرك يجب أن تكون مشخصة ومحددة. والحكومة تعرف ذلك، لأنها اعتقلت العديد من الكرد، بينهم بعض أعضاء الاتحاد؛ وتعرف أيضاً أن بعضاً منهم، موجود في بغداد. لم تكن تتوقع، قبل مدة، أنه يوجد لنا تنظيم في بغداد. اعتقلت العديد من الناس، ولكنها لم تستطع أن تثبت أنهم أعضاء في الاتحاد. وفي الحقيقة، كسكرتير للاتحاد الوطني الكردستاني، لا أعرف أيضاً هل هذا المعتقل اتحادي، أو غير اتحادي؛ لأن الاعتقالات شاملة وعمامة، وضمت آلاف الناس، وحتماً بين هذه الآلاف من هو اتحادي. إلا أن المعتقلين، هم من جو المعارضة الكردية؛ فمن هو ليس عضواً، فهو في جو المعارضة، ومتعاطف معها ضد الحكومة. لذلك، نحن نعتقد أن هناك شيئاً جديداً، بالإمكان الاستفادة منه، وهو التوجه للعمل الداخلي، وبأشكال جديدة.

الوضع العالمي الجديد، أثار لدى كل عراقي شعور الحنين، إلى الحريات والعدالة والديمقراطية. هذا الشيء الآن، كل عراقي يتطلع إليه. لربما هناك من لا يحتاج مادياً،

بسبب وضعه الاقتصادي الجيد، لكنه بحاجة إلى نوع من الحرية، نوع من الديمقراطية، رغبةً في ممارسة السياسة؛ أن يقول كلمة، من دون الخوف من أن يُقطع لسانه، أو تُقطع رقبتة. هذه الظاهرة الجديدة، من الممكن الاستفادة منها.

وهناك أمور عديدة أخرى، يعرفها العاملون في الداخل، وهي نقطة مهمة يجب أن نضعها في الحسبان؛ وهي أن المعارضة للدكتاتورية، موجودة في داخل النظام، وداخل الجيش. فالتصفيات المستمرة لضباط الجيش، لم تنقطع، وعدم ثقة النظام في تعيين وزير الدفاع، لحد الآن، خير دليل على ذلك. صدام يحاول إعداد نسيبه، الطالب في الكلية العسكرية؛ إنه ينتظر تخرجه من الكلية ودورة الأركان... إلخ، ومن ثمَّ يعينه وزيراً للدفاع. هذا لا يدل على ثقة النظام بقوة وضعه.

*** في ضوء الأشكال النضالية التي تحدثت عنها، نرى أيضاً أن شكل التحالفات النضالية، القائمة حالياً، يحتاج إلى تجديد. أيُّ أشكال من التجديد نحتاج في هذا المجال؟**

- أنا من أنصار التجديد في كل شيء، من أنصار كريم مرّوة، في أنه ينبغي أن يُجَدِّد الفكر، يجدد التنظيم؛ كل شيء يجب أن يخضع للتجديد، لأن قانون الحياة هو التجديد. وأعتقد أن أحد أسباب الأزمة في الاشتراكية العالمية، أنها تجاهلت حقيقة التجديد. فالاشتراكية، في الأصل، تدعو إلى التجديد؛ كل شيء قابل للتطور، وكل شيء في تناقض داخلي دائم وبحركة، سابقاً وحالياً ومستقبلاً؛ بينما الاشتراكية ركزت ونامت، في قوالب جامدة، مثل قوالب أرجل السيدة الصينية، التي كانت تربط رجليها بالقباقيب الحديدية. في اعتقادي إنّ التحالفات القديمة، والصيغة القديمة، التي كانت سائدة، لم تعد هي المثلى؛ مثل: الجبهة الوطنية، القومية، الديمقراطية، التقدمية... إلخ. الآن، التحالفات تبدأ بالأشكال الممكنة؛ مثلاً تبدأ ببيان، كما فعلنا نحن في أوروبا. هذا البيان قابل للتحويل إلى منبر؛ وفعلاً تألفت على أساسه منابر في أوروبا الشرقية، منابر عراقية واسعة، تدعو إلى الحرية والديمقراطية والعدالة، يجتمع فيها الشيوعي والقومي والديني والديمقراطي، وكل من يهمهم ما هو مشترك من تطلعات. هذه هي صيغة من صيغ عديدة جديدة، نعمل بها الآن؛ لا تقيدنا بقوالب ومواثيق، ولا تمنعنا من العمل المشترك، إلا في نطاق

الجبهة، التي تتطلب أن تتفق كل الأطراف، على البرنامج والنظام الداخلي، لكي تعمل معاً، وإلا فلا. هذه العقلية يجب أن تزاح، وتحل محلها الأشكال الجديدة للتعاون، التعاون بكل الأشكال الممكنة والمتاحة. ويجب أن يكون هدف التحالف، هو لصالح الداخل؛ كل ما يخدم العمل الداخلي، ما يخدم التوعية الداخلية، ما يهتم استنهاض قوى الجماهير في الداخل. يجب أن تكون جميع النشاطات التحريضية والإعلامية في الخارج، والعلاقات السياسية في الخارج، كلها يجب أن توظف في خدمة الداخل؛ لأنه يجب أن نقولها بصراحة، إن شعبنا العراقي هو الذي يُفجّر ويُطوّر.

أثبتت التجارب، فشل الحرب العراقية - الإيرانية في تغيير النظام؛ فشل تحول الثورة الكردية، إلى ثورة عراقية تسقط النظام، فشل محاولات كثيرة أخرى. إذن، الأمل والملاذ هو الشعب العراقي؛ لذلك، يجب أن يكون العمل السياسي والتنظيمي والإعلامي والدبلوماسي والجهوي، كله في خدمة استنهاض قوى شعبنا العراقي، ودفعه إلى العمل؛ كما اندفعت الشعوب الأخرى للعمل من أجل تخليص بلدانها. لذلك، ينبغي على التحالفات أيضاً، أن تخضع للتجديد، وتأخذ صيغاً جديدة. لذلك، أعتقد أنه يجب أن تأخذ التحالفات، في الظروف الجديدة، صيغاً جديدة مناسبة، مرنة ومعقولة، وقابلة التحقيق، وأن تكون في خدمة الاستنهاض الداخلي.

ونقطة أخرى أقولها بصراحة: التحالف الوطني العراقي، يجب أن يكون مستقلاً عن التأثيرات الخارجية، يجب أن يكون العمل عراقياً خالصاً، لا يحمل دمغات أجنبية. نشكر، بطبيعة الحال، من يمد إلينا يد المساعدة في نضالنا. ولا شك، نحن بحاجة إلى هذه المساعدة، لكن بشرط أن تبقى قضيتنا قضية مستقلة، أن نخلص تحالفاتنا الجديدة، من غبار الصيغ القديمة، التي كانت تربطنا، حقاً أو باطلاً، بهذا النظام أو ذاك.

شيء آخر: التحالف العراقي، ينبغي أن يكون تحالفاً حضارياً حقاً، يتكلم مع الناس بلغة مفهومة ومقبولة، وليس كما في السابق، لغة مكررة ممجوجة، لغة القذف والشتائم. يجب أن تكون لغة يستمع إليها المجتمع الدولي، الصحف ووسائل الإعلام العالمي، لغة قريبة من الواقع والموضوعية.

هذا هو الإطار العام، الذي يجب أن تكون فيه المعارضة العراقية اليوم؛ ليس لحركة المعارضة فحسب، بل لكل حركة. لست مع مصطلح «الحركة الوطنية العراقية». أعتقد أن

هذا المصطلح أصبح عتيقاً. أنا من أنصار كريم مرّوة، في قوله إن حركة التحرر الوطني، قد انتهت الآن. الحركة الآن للديمقراطية، لماذا؟!... لقد تم التحرر، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وبقيت مهمة تحقيق الديمقراطية غير منجزة، وبقي مجتمعنا بحاجة إلى الديمقراطية. لقد تحقق التحرر والاستقلال السياسي، بالشكل الذي يُرجى تحقيقه في هذا العصر؛ طبعاً ليس بشكله ومعناه الأفضل والأمثل، إلا أنه متحقق بهذا الشكل أو ذاك، ولكن بقي منه الشق الثاني، وهو الديمقراطية. نحن بحاجة إلى الديمقراطية، والتنمية بحاجة إلى الديمقراطية، والتحرر النهائي من التبعية السياسية بحاجة إلى الديمقراطية، والتحرر من التبعية الاقتصادية بحاجة إلى الديمقراطية. كل شيء بحاجة الآن للديمقراطية. لذلك، حركتنا هي حركة ديمقراطية. طبعاً الديمقراطية، كما يشرحها الأستاذ كريم مرّوة، ديمقراطية نحو التقدم والتحرر، من مجموعة القيود الباقية. هذا الشكل من العمل الديمقراطي، يحل العديد من مشاكلنا كما قلت، ويتفق مع الجو العالمي السائد الآن، لصالح إشاعة الديمقراطية. يجب على المعارضة الوطنية العراقية، أن تستفيد من هذا الجو العالمي والعربي؛ يجب أن نعمل بشكل ذكي، وأن نكون موجودين، بحيث لا نترك كل الساحات للحكم.

هناك تيارات، من الممكن أن نطرق أبوابها، سبق وتجاهلناها؛ كالتيار الإسلامي في العراق. الآن، التيار الإسلامي في العراق، يعادي الحكم في العراق، والتيار الإسلامي في العالم العربي، تغير موقفه من الحركة الكردية؛ ومنذ سنتين أو ثلاث، أخذ يتعاطف معها. التيار الإسلامي في مصر أصدر بياناً، وفي تونس أصدر بياناً، وكذلك في السعودية والجزائر وباكستان، بيانات ضد صدام؛ ليس ضد موقف صدام من إيران الإسلامية، ولا من موقف صدام من الديمقراطية للعراق، ولكن لأن صدام يقتل الشعب الكردي المسلم الشافعي. وقد كتب العديد من المثقفين والكتاب الإسلاميين، حول الحركة الكردية، في العديد من الصحف والمجلات. مثلاً، ما كتبه الأستاذ فهمي الهويدي في مجلة (المجلة)، والأستاذ أحمد بهجت في (الأهرام)، وآخرون من الشخصيات الإسلامية البارزة، كأحمد بن بله، وإبراهيم غنومي، وعمر عبد الرحمن وآخرين. هؤلاء، بالإمكان الآن التوجه إليهم، وشرح الأوضاع لهم. إن الصوت الإسلامي الآن، أصبح مهماً جداً، وصداه مسموعاً في العالم العربي. ينبغي أن لا تبقى علاقاتنا محصورة، بحركات التحرر والأحزاب الشيوعية

والعمالية والاشتراكية. الآن، هناك مجالات أوسع للتحرك، مجالات ديمقراطية أوسع؛ يجب أن نتوجه إليها، لننتحدث إليها بطريقة منطقية ومعقولة. مثلاً، قيل: إن البيان الذي أصدرناه في لندن، لم نذكر فيه شعار إسقاط النظام، وتحطيم أجهزته القمعية إزباً إزباً. صحيح أننا لم نذكر في البيان، إسقاط النظام؛ لكننا دعونا إلى تجريد صدام، من أجهزته القمعية والجيش والقوات المسلحة، وحل مجلس قيادة الثورة، وانتخاب حر للبرلمان، وإقامة حكومة انتقالية وطنية. ماذا يبقى لصدام، غير أن يتنحى ويسقط؟. هذه مسائل جديدة في العمل، يجب أن تسود، وأن لا نخاف من ممارستها. من يستطيع أن يسقط صدام، فليفضل بلا مزايدات. أهلاً وسهلاً، وسنصفق له.

* كيف ترى مستقبل السلم، بين العراق وإيران، وما تأثير تطور العلاقات بينهما، على القضية الكردية؟.

- أرى أن ظروفًا موضوعية داخلية، في كلا البلدين، تفرض قبولهما السير نحو السلام. فالأوضاع الداخلية تضغط: مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وقومية متراكمة؛ والمطالبة الشعبية بالديمقراطية والتعددية. هذه المشاكل، غير القليلة، أثقلت كاهل الحكومتين في كلا البلدين، ودفعت بالنظامين نحو السلام واللقاء. النظام العراقي، بعد هذه التبعجات، ومحاولة الكسب الذي يريد استثماره بين العرب، بحاجة الآن إلى السلام، أكثر من حاجة النظام الإيراني. وكلما طالت مدة اللا حرب واللا سلم، فهي لمصلحة إيران، وليس في مصلحة الحكم العراقي. فخلال مدة اللا سلم واللا حرب، حصلت إيران على مزيد من الأسلحة، وعملت على استكمال استعداداتها العسكرية، وطورت صناعتها العسكرية. وقد نُشِرَ مؤخراً: أن إيران، حصلت على آخر نموذج، من طائرات ميغ ٢٩ السوفيتية المتطورة، ودبابات تي ٧٢ وتي ٨٠. إن الزمن في صالح الإيرانيين، في مجال تطوير قدراتهم العسكرية؛ لذلك، يبذل الحكم العراقي الآن، جهوداً غير قليلة، من أجل الوصول إلى حل ومخرج. أعتقد أن الأجواء الحالية، السائدة في الشرق الأوسط؛ أجواء الصياح والصخب والمزايدات، والادعاءات الفارغة بمعاداة إسرائيل، هي الأجواء الملائمة، التي تستطيع فيها الحكومة الدكتاتورية العراقية، تقديم التنازلات المهمة إلى إيران؛ بالعودة إلى اتفاقية الجزائر، والتخلي عن الحقوق في شط العرب، بحجة

التفرغ للعدو الأساسي للأمة العربية، الصهيونية وإسرائيل. وتغطي هذه التنازلات، بعبارة الوطنية والقومية العربية. إيران أيضاً، سنحت لها فرصة مهمة للصلح مع العراق؛ لأنها هي أيضاً من دعاة تحرير القدس، ومعادة الصهيونية وإسرائيل. وخدمة لهذا الهدف السامي، وهو تحرير أولى القبلتين في الإسلام، من الواجب شرعاً أن تغفر للحكم العراقي جرائم حربه؛ وتقبل الصلح معه. إلا أن المسألة لا تبدو بهذه البساطة والسهولة؛ فما زالت هناك مشاكل عميقة، يتوقف حلها على استعداد صدام أولاً، للتنازل عن شط العرب، والعودة إلى اتفاقية الجزائر. فإيران الآن، تصر على مطالبة العراق بالالتزام المكتوب، بالاتفاقيات الدولية والثنائية، أي قرار ٥٩٨ واتفاقية الجزائر. إذا قدم العراق هذا التنازل، فأعتقد أنه سيحصل اتفاق سلام بين العراق وإيران؛ لكن هذا الاتفاق لن يكون أبداً، على شاكلة اتفاق عام ١٩٧٥، لأسباب موضوعية وذاتية. أولاً، لأن الحكم القائم في إيران الآن، ليس هو الحكم الذي كان قائماً في زمن الشاه. ثانياً، هناك بحر هائل من الدماء، فصل ما بين النظامين خلال الحرب. ثالثاً، هناك خلافات فكرية ومذهبية وسياسية عميقة، قائمة في ما بينهما، وستظل قائمة. عندما يصل النظامان للسلام، ستتعاون الحكومتان على ضبط المعارضة، كل في إطارها، وتبقى العداوة التاريخية التقليدية بينهما قائمة، كما كانت، بدون حل. تبقى تغلي تحت السطح؛ وستتبدل طريقة التآمر المتبادل. النظام العراقي، مثلاً، بدلاً من أن يحتضن في بغداد مسعود رجوي، أو الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وأطرافاً أخرى من المعارضة الإيرانية، ويقدم لهم المساعدة المكشوفة، فإنه يرسلها إلى بلد آخر، وتُخصّص لهم ملحقية عسكرية معينة، تدفع لهم المساعدات المادية. كذلك إيران ستفعل الشيء نفسه، مع المعارضة العراقية؛ قد تخرجهم من إيران أيضاً، وتطرد المعارضة الكردية العراقية؛ ومن الممكن إبقاء نوع من العلاقة معها، بشكل سري، وليس علناً كما هو الآن قائم.

* هل أن الاتفاق العراقي الإيراني على السلام، هو في صالح المعارضة العراقية؟

- جوابي على هذا السؤال: نعم، هو في صالح المعارضة العراقية، على المدى البعيد والاستراتيجي. يمكن الآن، أن يحدث لها نوع من العرقلة والمضايقة والاضطهاد، نوع من الإحراج والمشاكل للأسر الكردية، والبيشمركة المقيمين الآن في إيران، مضطرين. هذا

صحيح؛ يمكن أن تنشأ هذه المصاعب، لكنها مؤقتة؛ لأننا سنتخلص نهائياً من تهمة الاتصال بإيران، والتبعية لها أولاً. ثانياً: سنضع الحركة على مسارها الصحيح، أي العودة بها للعمل الوطني، والاستناد والاعتماد الأساسي على قوى شعبنا وقوانا الذاتية، والسير في الطريق الصحيح، المؤدي إلى النصر. ثالثاً: جو السلم بين إيران والعراق، لا يبقى للغرب وأميركا، من مبرر لإسناد صدام. آنذاك، خطر الدكتاتورية العراقية على الخليج وإسرائيل، يبرز بشكل واضح؛ ومن ثمّ المساعدات الغربية ستنتقطع، وآنذاك ستضعف الدكتاتورية كثيراً. لذلك، من رأيي، نحن كمعارضة عراقية، يجب أن نقف إلى جانب الحل السياسي السلمي. واستراتيجياً، أعتقد أن الكرد لا يخسرون أيضاً، من الحل السلمي؛ لأن التعاون الكردي - العراقي والكردية - الإيراني، الضعيف الآن، سيتطور آنذاك في كل أجزاء كردستان. على سبيل المثال، منذ زمن ونحن نحاول - وحزبكم يعرف ذلك - ونعمل، من أجل تنظيم مؤتمر عام للأحزاب الكردية، في كل أجزاء كردستان. الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، يعمل الآن جاهداً، من أجل عدم إنجاح هذا المسعى، وهذا ناجم عن وضعه الخاص في العراق وإيران. فإذا زال هذا الوضع الخاص، سيكون هذا الحزب، مثلنا، من المتحمسين لفكرة عقد المؤتمر الكردستاني، الذي سيخدم - حتماً - القضية الكردية كثيراً. إن النظام الإسلامي في إيران، لا يستطيع أن يسير مع النظام العراقي، كما سار الشاه موضوعياً؛ لأنه إسلامي شيعي، ووجود المعارضة الشيعية العراقية، وبهذه الكثرة، في إيران، وهذه المعارضة هي الأقدم والأقرب والأقدر، على التعاون مع إيران، من المعارضة الكردية. سابقاً، في أيام الشاه، لم يكن يوجد في إيران سوى المعارضة الكردية؛ الآن اختلف الوضع، الجهة الأساسية والمقربة من النظام، هي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. كيف يستطيع نظام إسلامي شيعي، ولأسباب مذهبية، أن يتخلى عن شيعة العراق، ويبيعهم هكذا علناً وجهاً؟. أعتقد أنها مسألة ليست سهلة؛ لا أقول إنها مستحيلة الحدوث، لأنه لا يوجد في السياسة الدولية، شيء مستحيل. لا يُستبعد، بعد أسبوعين أو شهرين، أن يلتقي رئيسا البلدين؛ لكن الخلافات أعمق من أن تحل كلها، في هذه اللقاءات والمظاهر الدبلوماسية. ستظل المشاكل قائمة بين البلدين؛ حتى لو جاء الإسلاميون في العراق إلى الحكم، ستظل الخلافات، كما هي موجودة بين الاتحاد السوفيتي والصين. حتى لو كان الإسلاميون في العراق في الحكم، ستبرز خلافات جديدة، من قبيل: مَنْ يكون المركز الإسلامي، النجف الأشرف أم مدينة قم؟. لا أعتقد أنه سيحدث تطابق كامل، كما

حدث في عام ١٩٧٥، ولكنني لا أستبعد المصالحة العراقية - الإيرانية.

* ما هو رأيك، في ما يشاع الآن، عن وجود مفاوضات بين المعارضة والنظام... وهناك أحاديث في الوسط السياسي، بوجود لقاءات، في ما بين الاتحاد الوطني الكردستاني، وممثلين عن الحكومة العراقية، أو حتى وجود وساطاتٍ في الداخل أو الخارج؟.

- في البداية، أوضح أنه لا يوجد أي حوار أولقاءات، بين الاتحاد الوطني الكردستاني، وممثلين عن الحكومة العراقية. فالحكومة العراقية، إلى الآن، تستثني الاتحاد الوطني الكردستاني من الحوار. وكما تعلمون، إلى مدة قريبة، كنتُ مستثنى من العفو العام. في آخر مرة، تذكر صدام أن جده «الكريم»، شُرِّدَ وطورد، والتجأ إلى منطقة الطالبانية، وهناك أُكْرِم؛ لذلك، فهو الآن يرد الجميل، ويعفو عن الطالبانية المشردين. في الواقع، لم أسمع بهذه الحكاية في السابق. وصدام نفسه شهد لي، بأن قال إن جلال طالباني، لا يعرف واقعة كهذه؛ وهو صادق حقاً، فأنا لا أعرف بهذا الموضوع. ولكن الحوار كمبدأ، لا نرفضه، لا في الاتحاد الوطني الكردستاني، ولا في الجبهة الكردستانية؛ لأننا نعتقد، أن أحد أشكال الصراع السياسي، هو الحوار. والحوار لا يعني الاتفاق؛ قد يكون هناك حوار طويل، يؤدي في النهاية، إلى الفشل في التوصل للحلول. ثانياً، الحوار لا يعني بالضرورة، الانتقال إلى التحالف مع الحكومة. الآن، في ظل الجو الجديد، هناك مسألتان، يجب أن يكون بينهما خط فاصل: المسألة الأولى هي المسألة الكردية، والمسألة الثانية مسألة الأحزاب والمنظمات الكردية. في المسألة الكردية، ممكن للمرء أن يتفق مع الحكومة، على مجموعة من الحلول والمكاسب، من بينها بيان آذار مثلاً، وتطبيع العلاقات؛ ولكن الأحزاب والمنظمات الكردية، لا تشترك بالضرورة في الحكم، وتبقى في المعارضة، إن كانت معارضة برلمانية، أو معارضة دستورية، ليس كما في السابق، وإنما في إطار التعددية، التي يتحدث عنها صدام حسين زوراً. ثالثاً: متى يجدي الحوار، ومتى لا يجدي؟... الحوار يجدي، إذا كان علنياً ومبدئياً وموحداً، وعلى أسس سليمة ومتكافئة. هل ينجح الحوار مع الحكم العراقي؟، أشك في أن هذا يحدث؛ لأنني لا أؤمن بأن المفاوضات، تحصل بالنيات الطيبة، وأن «السيد الرئيس» سيتكرم علينا، أو نحن المعارضة، نبدل نهجنا وتقييمنا للنظام. أعتقد أن كل طرف منا، يعرف المشاعر الحقيقية للطرف الثاني. لو أن النظام العراقي، في استطاعته أن يستغني عنا؛ فهو لن يحاور، أو يتفاوض معنا، قط.

ولو استطاع أن يذبنا جميعاً، لما تأخر عن ذلك. فأنا، مثلاً، تنبهني كل الأجهزة الأمنية في أوروبا، بأني معرض للاغتيال في أي لحظة، وينبغي أن أنتبه إلى نفسي، وأنا أعرف فعلاً أنهم يتعقبونني. وأيضاً مشاعرنا معروفة نحو النظام، والقلوب - كما يقولون - سواقي؛ نحن أيضاً لو استطعنا، لأسقطناه في هذه الليلة، وليس غداً.

إذن، متى يمكن أن يكون الحوار؟. يمكن ذلك، عندما تتوفر الظروف الموضوعية، التي تجبر الطرفين على ذلك؛ وهذه الظروف تستند أولاً إلى توازن القوى، ثانياً: الضغوطات الداخلية، ثالثاً: الضغوطات الخارجية: رابعاً: الحاجة إلى الحوار. قد يكون النظام، في وقت من الأوقات، وهو يواجه الضغوط المختلفة، الخارجية بشكل خاص، بحاجة إلى ترتيب بيته؛ يحتاج إلى تقوية نظامه، وخاصة في هذا الجو العالمي، الذي يدعو إلى إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فيعمد إلى تقديم بعض التنازلات، في نطاق محدود، كإعطاء بعض الحقوق الكردية، وبعض الحقوق الديمقراطية. لكن العقلية الحاكمة في العراق، التي قرأها في «اليوم السابع»، لا تبشر بخير، قطعاً. النظام، لا يعطي أي مجال، لأي نوع من التعددية الحقيقية. ما زالت العقلية التي تحكم، هي عقلية «الثورة العملاقة»، وعقلية «الحزب القائد»، و«القائد الرمز»... إلخ. لا يوجد في ظلها، أي مجال للعمل الحزبي السليم.

نعود فنقول، مرة أخرى: لا يوجد مستحيل في السياسة. الظروف الدولية والداخلية، تتطور وتتفاعل، وتؤدي بدورها إلى الضغوط. في اعتقادي، أن المبدأ الذي تعمل به القيادة العراقية الآن، هو مبدأ حماية وصيانة هذا النظام، بأي ثمن. ليست لدى هذه القيادة، سياسة مبدئية ثابتة، أو برنامج واضح تدافع عنه؛ إنما لديها هدف سياسي واحد، هو حماية هذا النظام من السقوط. فإذا كانت المعادلة، لبقائه في الحكم، تتطلب التساهل مع الكرد، ومع أحزاب المعارضة؛ فإنه يُقدّم عليها، وإلا فلا. في هذه الأجواء، لا أرى أي مجال لحل سياسي، للقضية الكردية، أو أي حل سياسي مع المعارضة العراقية. لكن هذا لا يعني، أن نرفض مبدأ الحوار؛ لأننا سنظهر في العالم، وكأننا نحن مجموعة من المتشددين والمتعنتين.

إذا أعلن النظام فعلاً، عن تعددية حقيقية، وأبدى استعدادة فعلاً لقبول هذا الشيء، تحت ضغط ظروف عالمية وداخلية؛ فلا بد من الاستفادة منها، بأي حال من الأحوال؛ لأنني أعتقد، لو حدثت أي ثغرة، في هذا النظام الدكتاتوري الدموي المتشدد، سيسقط. إن أي تشقق فيه، سيؤدي إلى انهيارات تدريجية، وهو نفسه يدرك ذلك. وعليه، أستبعد الآن، حدوث الحوار

الجدي؛ إلا أن النظام لا يقطع الحوار، ولا يبدأ به. ما تسمعون عن وجود وساطات مع النظام، هنا لا أستطيع أن أنفيها، ولا أستطيع أن أوكدّها؛ لأنه أحياناً يأتي أحدهم، ويسلم عليّ، كالأستاذ مكرم طالباني مثلاً، أو بعض المنظمات الفلسطينية، أو بعض الشخصيات العربية والكردية الأخرى؛ يقولون إن «السيد الرئيس» يريد الحوار معكم، ماذا تريدون؟ ماذا تقولون؟. بعد هذه المفاتحة، يسكتون. في الحقيقة، لم يجر اتصال بالاتحاد الوطني الكردستاني، وإنما جرى الاتصال، ببعض أطراف الجبهة الكردستانية؛ وهذه الأطراف أخبرتنا بما دار في هذه الاتصالات، ولم تعمل من وراء ظهورنا. جرى الاتصال بأكثر من طرف؛ لكن بعد مدة، توقفت هذه الاتصالات. قبل مدة، مثلاً، اتصل بي السفير العراقي في ألمانيا الغربية، وبعث لي خبراً، أنه يريد، كرجل خير، ووسيط خير، أن يتدخل بين المعارضة الكردية، والحكومة؛ فماذا أريد؟، وماذا أرسل له؟. قبل أن يتلقى جواباً مني، أرسل لي خبراً، أنه سحب نفسه من المحاولة؛ لأنه أُبلغ من بغداد، بأن لا يتحرك. هكذا تجري الأمور؛ يحاول النظام أن يشغل المعارضة، ويوحي بعدم قطع الأمل. إنه يوحي لأوساط معينة خارجية، بأنه يسعى للحوار. مثلاً، أعرف أن السوفييت والأميركان والسعوديين والمصريين، فاتحوا العراق في موضوع الحل السياسي، للقضية الكردية، والمصالحة الوطنية والتعددية. وعملياً، كان النظام يتجاهل هذه النداءات. فمع أننا نعرف جيداً، أن النظام غير جاد في الحوار؛ إلا أن الرفض الكامل للحوار، من جانبنا، يخدمه أمام هذه الأوساط. فهو سيقول: إنظروا، ها أنا أريد الحوار معهم، وهم يرفضون. أضرب مثلاً، مرة التقيت (مدام ميتران)؛ وفي معرض الحديث، سألتني: ما رأيك، لو تدخل المسيو (ميتران)، للمصالحة بين الكرد والحكم العراقي؟. قلت: أهلاً وسهلاً بميتران، الذي هو صديق الطرفين؛ نحن نرحب بذلك. وعندما فاتحهم ميتران بذلك، كان الجواب أن أرسلوا له، نص تصريحاتي السابقة، في صحيفة (لوموند)، التي أقول فيها: لا حوار مع صدام. قالوا: هذا هو جلال طالباني؛ وهو الذي لا يريد الحوار، ولسنا نحن. هكذا يستفيد النظام، من المواقف الراضية للحوار. وفي رأيي، أن المعارضة العراقية، والمعارضة الكردية بضمنها، ينبغي أن تأخذ بمبدأ الحوار، ولا تتحمل مسؤولية رفضه، عربياً ودولياً. بالعكس، ينبغي عليها أن تبدي استعدادها دائماً، لقبول الحوار، وتحمل المسؤولية، على من تقع عليه مسؤولية، رفض الحوار الجاد، الذي يؤدي إلى مصالحة وطنية حقيقية، وإلى التعددية، والحياة الحزبية السليمة. نحن لا نخسر في الحوار شيئاً؛ لأن الذي يخسر كثيراً، هو الذي يرفض الحوار.

(زعيم الكرد في حديث مهم) جلال طالباني لـ «المجلة»، (السعودية اللندنية)

(الحلقة الأولى، العدد (٥٦٦)، ١٢-١٨/١٢/١٩٩٠)

- لم أخف سياستي وتعاملي مع الأحداث، في يوم من الأيام، ولم أقل شيئاً لا أؤمن به. قد تكون التقديرات تغيرت، بتغير الظروف؛ وهذا شيء طبيعي.
- أعتقد أن السياسي، الذي يمارس العمل النضالي الحقيقي، والذي يريد التغيير والتطور، لا يطرح شعارات فقط؛ بل لا بد له أن يكون مواكباً لتطورات الأحداث، ومتعاوناً مع القوى العاملة في مجتمعه.
- أنا من السياسيين الذين دونوا أفكارهم ومواقفهم، وأتحدى أي واحد أن يحاسبني، على تغيير أساسي في الخط العام الاستراتيجي، أما التكتيكات فتتبدل كل يوم.
- كنت صديقاً لعبد الناصر، وللخط القومي العربي، ولا أزال.
- أحلامي الكردية، هي أن أرى الشعب الكردي متحرراً، موحداً، متمتعاً بحق تقرير المصير. هذا هو الهدف الاستراتيجي.
- الحركة التحررية الكردية، تناضل من أجل أهداف حقيقية، قابلة للتحقيق، وأهداف بعيدة المدى.
- لكل حزب برنامجه واستراتيجيته وشعاراته، وله أن يطالب بهذه الشعارات، وفق منطق حضاري.
- لكل حزب في العراق، أن يطالب بتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة، بطريقة ديمقراطية، وعن طريق العودة إلى الشعب.
- الوحدة الكردية حق من حقوق الأمة الكردية، ولكن هذا الحق بعيد المنال، وغير قابل للتحقيق في الظروف الدولية.
- الوحدة الوطنية العراقية، ضرورة تاريخية وحاجة ملحة. الوحدة الوطنية العراقية،

تستند إلى جناحين، جناح كردي وجناح عربي؛ ومن دون تحقيق الوحدة، والعمل المشترك، لا يمكن الانتصار.

- الحكم في العراق، يجب أن يكون حكماً ديموقراطياً برلمانياً، وأن يتمتع إقليم كردستان، بنوع من الفيدرالية.

- إن القضية الكردية، لم تعد قابلة للتجاهل. فالشعب الكردي، يبلغ تعداده في منطقة الشرق الأوسط، أكثر من ٢٥ مليوناً؛ ولا يمكن أن يبقى إلى الأبد منسياً. ولا بد للدول، التي تهمها المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، من بحث المسألة الكردية. - نحن نرفض العمالة، أو أن تتحول الحركة الكردية إلى العوبة بيد الآخرين. ولكن لا أرفض تعامل الحركة الكردية مع العالم، وفق مصلحتها الخاصة.

حوار أجراه: الدكتور نجم عبد الكريم

جلال الدين طالباني، أحد أبرز الزعماء الكرد المعارضين؛ وهو معروف بمواقفه، داخل الحركة الكردية. يشغل حالياً، منصب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني العراقي، ويتنقل بين العواصم الأوروبية والعربية، ضمن إطار معركته في معارضة صدام حسين. «المجلة» التقته في لندن، عائداً إليها من دمشق، حيث اجتمعت الحركة الوطنية العراقية، واعدت سلسلة مبادئ للعمل المشترك.

اللقاء مع جلال الدين طالباني، كان أشبه بالحوار الصريح المفتوح، طال هموم الأمة العربية والكردية، في الحاضر والماضي. تحدث بإسهاب، عن تجربته السياسية مع صدام حسين، من موقع المهادن والمعارض؛ وتحدث عن العلاقات المميزة، والجراح العربية - الكردية، وعن اتصالاته الدولية، وعن العلاقات مع إسرائيل. كما تحدث عن الثقافة الكردية، وصداقته مع الشاعر الجواهري.

وفي حديثه إلى «المجلة»، أذاع طالباني عدداً من الأسرار، للمرة الأولى، حول وساطة الملك حسين، سنة ١٩٦٣، بين الكرد وشاه إيران، ورغبة صدام حسين، في توطين ملايين المصريين، في كردستان.

في ما يلي، تفاصيل الحوار مع زعيم الكرد، ننشره على حلقتين:

*** إلى أي مدى من الصراحة، نستطيع أن نتحاور؟**

- بصراحة كاملة؛ لأنني لم أخف سياستي وتعاملي مع الأحداث، في يوم من الأيام، ولم أقل شيئاً لا أؤمن به. قد تكون التقديرات تغيرت، بتغير الظروف؛ وهذا شيء طبيعي. فأنا ضد الحكم العراقي الحالي؛ ولكن لو حل محله حكم ديمقراطي، فسأكون من مؤيديه.

*** حتى لو أصبح صدام حسين ديمقراطياً؟**

- صدام حسين، لا يمكن أن يكون تقدماً أو ديمقراطياً. في مرحلة من المراحل، كنا نعمل مع التيار البعثي، قبل أن يستلم الحكم؛ ولكن عندما استلم الحكم، وتحول إلى ديكتاتور، أصبحنا ضده. وهذا لا يمكن أن يُسجل، كتغير في موقف جلال طالباني، بقدر ما يعني تغييراً، في موقف التيار الآخر.

*** من خلال تعاملك مع صدام حسين، عبر مشوارك السياسي، كيف تستطيع أن**

تصف لنا هذا الرجل؟

- صدام حسين ديكتاتور، طموح، لا يتقيد بالمبادئ والقيم العربية والإسلامية؛ ميكافيلي في أسلوب تعامله، لا يهتمه إلا بقاء صدام حسين، على سدة الحكم، مهما كلف ذلك من دماء ودموع، وتدمير اقتصاد، أو جيش أو شعب. أفكاره فردية، نرجسية، شوفينية. وهو بعثي، بقدر ما يخدمه ذلك في التسلط والنفوذ والتحكم. وصدام حسين مغامر، داخلياً وعربياً وخارجياً! لا يتورع عن شن الحروب، ضد الشعب الكردي، وضد الشيعة في جنوب العراق، وحتى ضد تكريت، أو إيران، أو العرب والمسلمين، لتحقيق أهدافه.

تجربتي مع صدام:

* هل تستحق تجربتك مع صدام، وصفه بمثل هذه الأوصاف؛ خاصة وأنها تميزت بحوار، ثم خلاف؟.

- الحقيقة أن التجربة، كانت مع النظام ككل، تجربة حوار، من أجل إيجاد حل سياسي، للقضية الكردية. عندما كان الجيش العراقي، قد أصيب بهزيمة كبيرة، في معارك المحمرة، بمنطقة خوزستان الإيرانية، ووصل الجيش الإيراني إلى الحدود الدولية العراقية، وأصر الحكم في إيران، على مواصلة القتال ضد العراق؛ مما حسبناهُ نحن، تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق. إذ إن مسألة إسقاط النظام، وتغييره وتبديله، هي مسألة داخلية عراقية - في نظرنا - يتولاها الشعب العراقي، بقوميتيه العربية والكردية. ومن ثمّ، لا يجوز لقوى خارجية، أن تأتي وتفرض نظاماً معيناً، على الشعب العراقي. لذلك، ارتأينا قبول وساطة الشهيد الدكتور عبد الرحمن قاسم، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، للتفاوض مع الحكومة العراقية، وقمنا بمحاولات جادة، من أجل الحل السياسي للقضية الكردية؛ لكننا جوبهنا بتعنت الحكم، وإصراره على مواصلة سياسته الشوفينية، المعادية للشعب الكردي، خاصة بعد أن حصل على ضمانات، من أميركا والاتحاد السوفيتي، بعدم السماح لإيران بتحقيق انتصار عسكري، على الحكم العراقي. عندما تأكد صدام حسين من ذلك، وعندما زاد الضغط عليه من بعض الأطراف المجاورة، خضع لهذه الضغوط، ورفض توقيع الاتفاق، الذي تم التوصل إليه، بعد أكثر من سنة من الحوار. في اللحظة الأخيرة، في اليوم المحدد، رفض صدام حسين التوقيع على الاتفاق، الذي كان قد تم بين الجانبين الكردي والبعثي، في العراق؛ مما أدى إلى انهيار المفاوضات، واستئناف القتال من جديد.

* هل قرأت كتاب نيكولا ميكافيلي «الأمير»؟.

- لا. لم أقرأ هذا الكتاب.

* علماً أن معظم السياسيين، منذ قرون، ما فتئوا يجعلون من محتويات هذا الكتاب،

أساساً في تعاملهم؟.

- وقد ترجم أيضاً إلى اللغة الكردية. ولكني لم أقرأه مع الأسف، لحد الآن. هل ننصحني بقراءته؟.

* كثيرون قالوا إنك محنك سياسياً، وإنك تعاونت مع تيارات متناقضة ومختلفة؟.

- هذا صحيح. ولكن هذه التيارات، حين تعاوننا معها، كانت في ظروف مشابهة لظروفنا. مثلاً، نحن تعاوننا مع التيار الشيوعي، ومع التيار الناصري، ومع التيار البعثي، ومع التيار الإسلامي، كل في حينه وفي ظروفه؛ وأنا غير نادم على ذلك. والآن، لا بد من التعاون، مع كل الذين يعادون الدكتاتورية في العراق. أعتقد أن السياسي، الذي يمارس العمل النضالي الحقيقي، والذي يريد التغيير والتطور، لا يطرح شعارات فقط؛ بل لا بد له أن يكون مواكباً لتطورات الأحداث، ومتعاوناً مع القوى العاملة في مجتمعه. لقد تعاوننا مع الرئيس جمال عبد الناصر، عندما كان قائداً للقومية العربية، ثم تعاوننا مع حزب البعث؛ ولكن حزب البعث اختلف مع عبد الناصر، ونحن بقينا على علاقتنا مع عبد الناصر. أنا من السياسيين الذين دونوا أفكارهم ومواقفهم، وأتحدى أي واحد أن يحاسبني، على تغيير أساسي في الخط العام الاستراتيجي، أما التكتيكات فتتبدل كل يوم.

في الخط العام، مواقفي واضحة: لم أشتغل إلا في الأحزاب الكردية، لم أشارك يوماً من الأيام في حزب عراقي عربي، شيوعي، أو قومي عربي. كنت دائماً في خط يساري كردي، وكنت صديقاً لعبد الناصر، وللخط القومي العربي، ولا أزال. في سنة ١٩٦٨، كنا وحدنا ندافع عن عبد الناصر في العراق، وكانت صحيفتنا «النور»، الوحيدة التي تنشر أخبار مصر، وأخبار حرب الاستنزاف، رغم أن الحكم البعثي، كان يشتم عبد الناصر ليل نهار، وكذلك صحف بغداد.

* أحلامك الكردية إلى أين؟.

- أحلامي الكردية، هي أن أرى الشعب الكردي متحرراً، موحداً، متمتعاً بحق تقرير المصير. هذا هو الهدف الاستراتيجي.

*** أيّ هدف، في الوضع الحالي، وأنتم مقسمون؟.**

- أنت تسألني عن أحلامي، وهي ليست الأهداف الواقعية. إنني أقسم حياتي إلى أهداف مرحلية استراتيجية، وأساسية.

العدو رقم واحد:

*** أنتم تتعاملون مع ما يحقق لكم المكسب لقضيتكم. أي موقع لصدام حسين في هذه السياسة، وقد تعاملتم مع صدام في أوقات متفاوتة، وكانت لقاءات وحوارات واتفاق؟.**

- ضمن السياق الذي طرحته، صدام على رأس قائمة أعداء الشعب الكردي.

*** العدو رقم واحد؟.**

- على رأس قائمة أعداء الشعب الكردي، بحكم سياسته المتمثلة في حرب الإبادة، والقائمة على أساس إنكار حق الشعب الكردي في وطنه كردستان، وبحكم سياسته الرامية إلى تهجير هذا الشعب. آخرون أيضاً يقفون ضد الشعب الكردي؛ لذلك أعتقد أن الحركة التحريرية الكردية، تناضل من أجل أهداف حقيقية، قابلة للتحقيق، وأهداف بعيدة المدى. الأهداف الحقيقية في العراق، هي إسقاط النظام الدكتاتوري، وإحلال حكم ديمقراطي، وإحلال مبادئ حقوق الإنسان، وتحقيق حق تقرير المصير للشعب الكردي. وهذا لا يعني أننا نترك الأحلام، الحلم هو النجمة الهادية في المسيرة البشرية.

التحالف الوطني:

*** عدتم مؤخراً من مؤتمر للتحالف الوطني في دمشق، واستعدادات المعارضة**

العراقية للبدل المنتظر؛ هل كان هذا التجمع بمستوى الحدث؟.

- نحن نعتقد أن المعارضة العراقية، تسير الآن بخطوات موزونة، نحو التحالف والعمل المشترك؛ وقد نجحت المعارضة العراقية، في الاتفاق على برنامج أساسي، وكذلك على بيان سياسي، مما يجعل منها البديل المنشود والمطلوب، ضد النظام الدكتاتوري القائم في العراق، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: المعارضة العراقية، تمثل جميع فئات الشعب العراقي، من عرب وكرد، من سنة وشيعة، من علمانيين وإسلاميين، من يساريين وليبراليين، من قوميين وشيوعيين، إلى آخره من فئات المجتمع العراقي.

ثانياً: لأن المعارضة العراقية تمثل غالبية الشعب العراقي، وهي ذات جذور عميقة في المجتمع العراقي.

ثالثاً: لأن المعارضة العراقية، بفرضها البديل الوطني والديمقراطي، محل الحكم الدكتاتوري، تنقذ العراق والأمة العربية، من كارثة محتمة، يقودها إليها الدكتاتور العراقي الحاكم صدام حسين. الاتفاق على البيان وإعلانه، هو بداية للعمل المشترك للمعارضة العراقية. بعد ذلك، ستشرع المعارضة العراقية في تشكيل الوفود، لإرسالها إلى البلدان العربية والأوروبية والأميركية، للمطالبة بالاعتراف بالمعارضة العراقية كبديل. المعارضة تعتقد أن من واجبها، أن تطالب الرئيس بالاستقالة وترك الحكم، بحيث تتولى المعارضة تشكيل حكومة انتقالية ائتلافية، وتقوم بإجراء انتخابات حرة لمجلس تأسيسي، يتولى وضع الدستور الدائم والقوانين، وتحديد وتعيين النظام العراقي.

وقد تكون المطالبة بالاستقالة، هي المدخل لإنقاذ العراق من الحرب، التي يقودها إليها صدام حسين؛ ومن ثمّ، من حق المعارضة - لأنها تمثل أغلبية الشعب العراقي - أن تتولى الحكم، وأن تكون البديل الطبيعي؛ وهو بديل وطني ديمقراطي شعبي، وغير مرفوض من الخارج، منبثق من داخل المجتمع العراقي. واستقالة صدام حسين، وتسليمه مقاليد الحكم إلى المعارضة العراقية، ستنقذ الشعب العراقي من الحرب، وتنقذ المنطقة من المخاطر التي نجمت عن غزو الكويت، واغتصابها وضمها قسراً إلى الحكم الدكتاتوري العراقي.

* أن يسلم صدام حسين الحكم للمعارضة، مسألة رومانسية بحتة. وأعتقد أنه لن يقول لكم تفضلوا؛ سيكون هناك ألف وسيلة ووسيلة للرفض، وربما تؤدي إلى تصفيات جسدية؟.

- حركتنا حركة حضارية، وفي هذا العصر تستقيل الحكومات عندما تفشل، وعندما تقود البلد إلى حالة مأساوية.

* تتكلم عن الحضارة؛ هل يخضع صدام حسين لمنطق الحضارة؟

- عندما يرفض صدام حسين الأسلوب الحضاري، لا يعني هذا أيضاً أن نتوحش مثله، ونرفض الأساليب الحضارية في النضال. نحن نعتقد أن هذا أسلوب جيد، نثبت به للشعب العراقي، أننا نريد تخليصه من الدكتاتورية، ومن الحرب. ونحن نتوقع أن يرفض صدام حسين، الإذعان لإرادة الشعب العراقي، ولإرادة المعارضة العراقية. وهناك احتمال ٩٠% ألا يقدم على الاستقالة؛ ولكن المطالبة بالحق، لا تعني دائماً الرومانسية المطلقة، بل مطالبة عادلة ومشروعة.

المعارضة الداخلية:

* أنتم في الخارج، والصوت إلى الداخل يصعب وصوله، لأن الشعب العراقي محاصر بإذاعة وتلفزيون وصحافة موجهة، والسفر ممنوع. هل هناك استراتيجية لإيصال هذه المعارضة إلى الداخل؟

- المعارضة العراقية ليست في الخارج فقط، وهذا خطأ شائع في الصحافة العربية؛ إذ يُعتقد أن أقطاب المعارضة العراقية في الخارج، أو المعارضة المهاجرة، هي كل المعارضة. في الحقيقة، إن المعارضة موجودة في الداخل؛ وللمعارضة الكردية، الآن، قواعدها الموجودة داخل كردستان، وقرب المدن الرئيسية، وهناك مناطق محررة، ومقرات للمعارضة داخل الأراضي العراقية. ما زالت لأحزاب المعارضة جذور وتنظيمات قوية، موجودة داخل صفوف الشعب العراقي، وداخل المدن، والمجمعات السكنية، والريف وفي كل مكان.

* أعود إلى التحالف الوطني: أنت تعرف أن هناك تناقضات بين الإسلاميين واليساريين والشيوعيين، وحتى في صفوف الحركة الكردية نفسها؟

- لا توجد تناقضات في صفوف الحركة الكردية؛ فهي موحدة منذ أكثر من سنتين، في الجبهة الكردستانية، التي تضم ثمانية تنظيمات كردية أساسية وثانوية. وحتى الحركة الإسلامية في كردستان العراق، متفقة ومتضامنة، ومتحالفة مع الأحزاب الرئيسية في الجبهة. ثم إن داخل المعارضة العراقية نقاط اختلاف، وقواسم مشتركة. نحن اتفقنا على

القواسم المشتركة، وتركنا نقاط الاختلاف. لكل حزب برنامجه واستراتيجيته وشعاراته، وله أن يطالب بهذه الشعارات، وفق منطق حضاري. اتفقنا بيننا على أن لكل حزب في العراق، أن يطالب بتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة، بطريقة ديمقراطية، وعن طريق العودة إلى الشعب.

الوحدة الكردية:

* ماذا يقول جلال طالباني عن الوحدة الكردية، على ضوء ما يحدث في الساحة من

مستجدات؟.

- الوحدة الكردية حق من حقوق الأمة الكردية، ولكن هذا الحق بعيد المنال، وغير قابل للتحقيق في الظروف الدولية.

* كيف ترى الوحدة الوطنية - الكردية، بالتعاون مع القوى العربية في العراق، من

خلال اجتماعكم في دمشق؟.

- الوحدة الوطنية العراقية، ضرورة تاريخية وحاجة ملحة. الوحدة الوطنية العراقية، تستند إلى جناحين، جناح كردي وجناح عربي؛ ومن دون تحقيق الوحدة، والعمل المشترك، لا يمكن الانتصار على النظام الدكتاتوري العراقي. لذلك، أدت الحركة التحررية الكردية دوراً فاعلاً وأساسياً، في توحيد الآراء، وتأسيس وحدة المعارضة العراقية في مباحثات دمشق.

* كيف ترى الحكم في كردستان، بعد صدام؟.

- الحكم في العراق، يجب أن يكون حكماً ديمقراطياً برلمانياً، وأن يتمتع إقليم

كردستان، بنوع من الفيدرالية.

* قبل سنتين، كنت في أميركا، وأثارت زيارتك ضجة، وأجلت زيارة وزير الخارجية

العراقي إلى واشنطن. وقبل أسابيع، فرشت لك السجادة الحمراء في مطار باريس؛

ولهاتين الإشارتين دلالة. على أية أسس، تتعاون مع المجتمع الدولي، وماذا حققت؟.

- العلاقة مع هذه الدول، لم تصل إلى مرحلة التعاون. خلال السنوات الأخيرة، أدركت الحركة الكردية ضرورة العمل والاتصال، بكل الدول الفاعلة والمؤثرة؛ وأضافت النضال الدبلوماسي إلى النضال المسلح والفكري، والإعلامي والتنظيمي، بعد أن كانت محرومة، لمدة طويلة، من العلاقات الدولية. لهذا طرقت أبواب باريس وموسكو، ولندن وبرلين وواشنطن. في واشنطن، عرضنا القضية الكردية على الأوساط الأميركية، وبحثنا مسألة مهمة، وهي أن المساعدات الأميركية للعراق، تساعد الحكومة على شن حرب الإبادة، ضد الشعب الكردي. الحكومة الأميركية، كانت تزود العراق بالمواد الزراعية، التي كانت تُنتج سابقاً في كردستان، وتغطي حاجة العراق، مثل الحنطة والشعير والرز والفواكه والتبغ؛ فاستغنت الحكومة عن إنتاج كردستان، واستطاعت تدمير الريف والاقتصاد الكردي، فكان ضرورياً شرح هذه النقطة للإدارة الأميركية.

* هل كان هذا التدمير مقصوداً؟

- أعتقد أن الحكم العراقي كان يقصده، والحكم الأميركي كان غافلاً. وعندما شرحنا الموضوع للإدارة الأميركية، تجاهلنا هذه النقطة. الهدف الثاني من الزيارة، كان معرفة أسباب معاداة السياسة الأميركية للشعب الكردي؛ فتعجبوا. قلنا لهم، إنكم تساعدون الحكومة التركية ضد الشعب الكردي، وساعدتم شاه إيران ضدنا، وتساعدون الحكم العراقي ضدنا أيضاً؛ فقالوا هذه علاقات دولية، وحاولوا أن يفهمونا أنهم مع الحقوق الكردية، ضمن الدولة العراقية. لكنهم دافعوا كثيراً عن الحكم العراقي، ودافعوا كثيراً عن الرئيس العراقي صدام حسين؛ وقالوا إنه لا بد من التعامل معه، لأنه رجل مهم بالنسبة للسياسة الأميركية في المنطقة، وهو يقف ضد الزحف الإيراني، ويحفظ المصالح الحيوية للغرب في المنطقة. ومن ثمّ، أكدوا لنا أنه يجب أن نتعامل معه، وأن نتفاوض لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية. أما زيارة باريس، فكانت بناء لدعوة رسمية من الحكومة الفرنسية، لوفد الجبهة الكردستانية، برئاسة وعضوية ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني. وكانت بقرار سياسي من الرئيس فرانسوا ميتران، الذي استقبل الوفد في وزارة الخارجية الفرنسية، وفي الأليزيه، وفي البرلمان؛ كذلك استقبل الوفد من قبل السيدة الأولى.

وأعتقد أن لهذه الدعوة دلالة، وهي أن القضية الكردية، لم تعد قابلة للتجاهل. فالشعب الكردي، يبلغ تعداده في منطقة الشرق الأوسط، أكثر من ٢٥ مليوناً؛ ولا يمكن أن يبقى إلى الأبد منسياً. ولا بد للدول، التي تهمها المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، من بحث المسألة الكردية.

*** ألا ترى أن الكرد، يُستخدمون في كثير من الأحيان، كأوراق ضاغطة على حسب الأهواء والأجواء السياسية؟**

- أعتقد أن العالم مليء بالتناقضات، والعلاقات المتداخلة بين الشعوب والحركات والحكومات، ولا يُستثنى من مسألة الاستغلال، أي خلاف أو نزاع في العالم. الأميركيون استغلوا النزاع الصيني - السوفيتي. وفي وقت من الأوقات، حاول الاستعمار البريطاني استغلال الحركة القومية العربية، عندما حرض الشريف حسين (شريف مكة)، ضد الخلافة العثمانية.

*** وهل هذا تبرير؟**

-اسمح لي أن أكمل. سؤالك دام نصف ساعة، وأنا لم أعترض؛ فاسمح لي بالجواب، لترى رأيي في الموضوع. حاولت الحكومة الأميركية استغلال الحركة الناصرية، والخلاف العربي - الإسرائيلي؛ والعديد من الدول تحاول استغلال القضية الفلسطينية، وكذلك القضية الكردية. إن فكرة استغلال الحركة الكردية، وواقعة استغلال الحركة الكردية، موجودتان. المهم ألا تُخدع القيادة الكردية، وأن لا تنحرف عن الخط النضالي.

نحن عندما نتعامل مع الحكومة الإيرانية، نعلم أنها تريد استغلال القضية الكردية، ونحن نريد استغلال «الجمهورية الإسلامية»؛ كلٌّ لمقاصده. عندما تعاضمت الحركة الكردية، وأصبحت بحاجة إلى مساعدات خارجية في الستينيات، عرضت الحكومة الإيرانية مدها بتلك المساعدات. وهنا أود أن أكشف سراً، لا يعرفه أحد؛ وهو أن أول من توسط بين الحركة الكردية وشاه إيران، يومذاك، كان الملك حسين. فهو أول من توسط بين الكرد والشاه، من المسؤولين والحكام العرب. نحن نرفض العمالة، أو أن تتحول الحركة الكردية إلى العوبة بيد الآخرين. ولكن لا أرفض تعامل الحركة الكردية مع العالم، وفق مصلحتها الخاصة.

الصِلات العراقية:

* جلال طالباني، تربطه صلة وطيدة ببعض أركان الحكم العراقي، وخاصة نائب رئيس

الجمهورية (طه محي الدين معروف). ويقال إنك تهاتفه، بين الحين والآخر؟.

- ما تفضلت به، من تهاتف أولقاء، غير صحيح مطلقاً. كانت لي علاقة جيدة مع السيد طه محيي الدين معروف، في قديم الزمان. ولا بد أنك تعرف أن طه محيي الدين، كان أحد المؤسسين للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، الذي عملنا كلنا في صفوفه. وعندما كنت طالباً في الصف السادس الابتدائي، كان طه محيي الدين معروف عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكنه ترك العمل الحزبي، وظل على علاقة وثيقة بالمناضلين الكرد. وقد فصل سنة ١٩٦٢، عندما كان سكرتيراً أول في السفارة العراقية في لندن، بسبب تعاطفه مع الثورة الكردية. وفي سنة ١٩٦٣، كان أحد أعضاء الوفد الكردي، الذي كنت رأسه في أوروبا. وقد زُح من قبلنا، في العام ١٩٦٨، للوزارة. وعندما أصبح سفيراً، كان صديقاً لنا. وعندما تم استدعاؤه من السفارة إلى العراق، عام ١٩٧٤، اتصل بنا، ونصحنا بعدم الاشتراك في الحكومة، والبقاء في السفارة أو الاستقالة؛ ولكنه رفض نصيحتي واشترك في الحكومة. ومنذ ذلك الوقت، انقطعت علاقتنا. وعندما كنا ندير المباحثات مع النظام العراقي، عام ١٩٨٤، رفضنا حتى اللقاء به.

وما قيل عن اللقاءات، أنفيه جملة وتفصيلاً؛ لسبب بسيط، هو أن محيي الدين، يخاف حتى من ذكر اسم جلال طالباني، خوفاً من أن يصل الخبر إلى صدام حسين، فيقطع رأسه.

الذهب الكويتي:

* يقال إن كردستان، رغم المقاطعة الاقتصادية العالمية للعراق، أصبحت المنفذ

لعمليات تهريب واسعة، نظير الذهب الكويتي، فهل لديك أية معلومات حول هذا الموضوع؟.

- لديّ معلومات، عن وجود حركة تهريب واسعة في منطقة كردستان؛ ولكن لا أعرف أنها نظير الذهب الكويتي المسروق. ثم إن حركة التهريب، كانت موجودة دائماً في كردستان، بسبب وجود الكرد في المناطق الحدودية. وقد ازدادت حركة التهريب الآن؛ لأن الشعب الكردي في كردستان - العراق، يتعرض للمجاعة. ولكن كمية المواد المهربة، لا

تكفي لمعيشة السكان الكرد في العراق، فكيف بالسوق العراقية؟. أعتقد أن أخبار حركة التهريب، مبالغ فيها في كردستان؛ ونحن لا نمنع حركة التهريب، لأن شعبنا الجائع في كردستان، له الحق في ألا يموت من الجوع.

**حوار صريح مع أبرز زعماء الكرد
جلال طالباني لـ «المجلة»
(الحلقة الثانية)، العدد (٥٦٧)، ١٩ . ١٢/٢٥ / ١٩٩٠:**

**- الحركة التحررية الكردية، حليفة الحركة التحررية العربية، ولا يمكن
أبداً، أن تكون في الطرف المعادي للأمة العربية.**

حوار أجراه الدكتور نجم عبد الكريم وعبد القادر البريفكاني

* صدر حكم بالإعدام بحقك، أكثر من مرة، مع مجموعة أخرى من الكرد؛ ثم أعفي عن الكرد، واستئنيت أنت وحدك. وبعدها بمدة، تم إعفاؤك؛ بحجة علاقة أجدادك بأجداد صدام حسين. ما صحة هذه العلاقة التاريخية، وكيف تفسر العفو؟

- في آخر خطاب له في مدينة (أربيل) الكردية، شملني صدام حسين «بعفوه الإمبراطوري السامي»!، وذكر السبب الطريف التالي: وهو أن أجداد «السيد الرئيس القائد المنقذ»!، قد أجبروا في العهد العثماني، على الفرار من منطقتهم - وصدام من قرية العوجة، الواقعة على الضفة الغربية لنهر دجلة -، وفي الضفة الشرقية تعيش القبائل الكردية، ومنها قبيلة (طالباني). عندما هرب أجداد صدام من منطقتهم، عبر النهر، إلى منطقة قبيلة طالباني، أكرمهم وأبقوهم عندهم سنة كاملة، ثم حصلوا لهم على عفو من الحكومة العثمانية؛ فرجعوا إلى قريتهم. رئيس الجمهورية، تذكر هذا الفضل التاريخي، فأعفى عني.

* وهل هذه الحادثة التاريخية حقيقية، أم أنها من خيال صدام، الذي عُرف بأنه يؤلف الحوادث التاريخية؟

- إنها حقيقة.

* وهل كان مغضوباً على أجداده؟

- أجداده - كما سمعنا- ارتكبوا بعض الأعمال المخالفة للقانون. فقد شردوا من منطقتهم، نتيجة ظلم والي بغداد. وانتقلوا إلى منطقة كركوك، وكانت تابعة لوالي الموصل. المهم، تصوّر أن رئيس جمهورية، يعني عن «مجرم خطير»!، بسبب علاقة أجداده بأجدادي. هذا غير جائز قانونياً. وأنا كمحامي، أرفض هذا العفو؛ لأن العفو لا يمكن أن يكون بهذا الشكل.

* هناك سؤال حول العلاقة الإسرائيلية - الكردية؟

- سأكون صريحاً معك. نحن نعتقد أن الشعب الكردي، تربطه روابط تاريخية بالأمة العربية، وفي المقدمة مع الشعب الفلسطيني. والکرد يفتخرون بأمجاد صلاح الدين، الذي عمل من أجل فلسطين؛ وقد وقفوا مع هذا الشعب، ومع القضايا العربية العادلة، منذ أمد بعيد. عندما طُرحت قضية الوحدة العربية بين العراق وسورية، سنة ١٩٦٣، كان لي الشرف في تمثيل الوفد الكردي، مخولاً من الجنرال بارزاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني. وقدمت مذكرة في مباحثات الوحدة الثلاثية، جاء فيها: «نحن نؤيد الوحدة العربية، ويشرفنا أن نساهم في تسهيلها؛ ولا نريد إلا حقوقنا ضمن هذه الوحدة».

* هل كنت عضواً في الوفد العراقي، لمباحثات الوحدة؟

- كنت رئيس الوفد الكردي المفاوض في بغداد، وطلب مني الاشتراك في الوفد الشعبي العراقي، فاشتركت؛ لأنها كانت فرصة تاريخية لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، وأحمد بن بيللا. وشرحنا قضيتنا، وكسبنا عطفهما. لذلك، هناك مبالغة كبيرة، في إثارة موضوع العلاقات الكردية - الإسرائيلية.

لا أنكر أنه حدثت بعض الاتصالات والمحاولات، في الماضي، مع إسرائيل؛ ولكن لم تكن على حساب العلاقات العربية - الكردية. والحركة التحررية الكردية، حليفة الحركة التحررية العربية، ولا يمكن أبداً، أن تكون في الطرف المعادي للأمة العربية.

*** هل أن هذا نفيي، لما أشيع عن لجوء بعض القيادات الحركة الكردية إلى إسرائيل، بعد اتفاق شاه إيران وصادق حسين، عام ١٩٧٥؟.**

- هذا افتراء على الحركة الكردية. بعد سقوط الثورة الكردية عام ١٩٧٥، لم يلتجئ أحد من القادة الكرد إلى إسرائيل؛ بل لجؤوا إلى إيران وأميركا وأوروبا. ولكن هناك بعض الحقائق، لا بد من سردها، وهي: إن الكرد، الذين يتجاوز عددهم ٢٥ مليون نسمة، لا يمكن أن يكونوا على شاكلة واحدة، وفكر واحد، ومنهج واحد، وخط سياسي واحد. لا بد أن يكون بينهم، خونة وجواسيس، إلى جانب المناضلين والشرفاء. لذلك، لا بد أن يوجد بين الشعب الكردي، من يتعاون مع إسرائيل في المستقبل.

*** يتعاون مع إسرائيل في المستقبل؟.**

- قد يكون هناك بعض الكرد، يتعاونون مع إسرائيل. أنا لا أنفي ذلك؛ لأنه بعد حرب الإبادة ضد الشعب الكردي، ظهرت مجموعة متطرفة. وأنا من الناس الذين أواجه بسؤال، في كل الاجتماعات التي أعقدها للكرد في أوروبا: «لماذا لا نتعاون مع إسرائيل، عندما يبيدنا العرب في العراق؟». ثم أليس بين العرب، من يتعاون مع إسرائيل؟. أليس بين العرب من اعترف بإسرائيل؟. ألم يذهب أنور السادات إلى إسرائيل، ويخطب في الكنيست. ألا ينادي ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، بالذهاب إلى إسرائيل، للمباحثات والمفاوضات، من أجل حل سياسي؟. فلماذا يُدان الشعب الكردي، بجريرة حفنة من الكرد، قد يكونون جواسيس لإسرائيل؟! وهذا لا يعني أن الحركة الكردية، والشعب الكردي، يتعاونون مع إسرائيل.

*** هنري كيسنجر، أشار في مذكراته، أن هناك أسلحة أعطيت للكرد، مصدرها إسرائيل؟.**

- لم أقرأ مذكرات هنري كيسنجر، ولم أطلع على ما جاء فيها؛ لكن أعتقد أن الأسلحة التي أعطيت للكرد، كانت من إيران. لا أدري إذا كان شاه إيران، قد استوردها من إسرائيل، أو أي بلد آخر.

الشخصية القومية:

* محاولة السلطة العراقية لمحو الشخصية القومية الكردية، كيف تتعاملون معها؟.

- الحكومة العراقية استطاعت تدمير كل الريف الكردي، ومسح أكثر من خمسة آلاف قرية من وجه الأرض، وتهجير سكانها إلى معسكرات إجبارية، قرب المدن والطرق الرئيسية؛ ومن ثمَّ استطاعت القضاء على الحياة الاقتصادية الكردية، القائمة على دعامتَي الزراعة وتربية الحيوانات والمواشي. وإذا استطاع صدام حسين، القضاء على عشرات الألوف من الكرد؛ فإنه لن يستطيع القضاء على خمسة ملايين كردي، في كردستان العراق. لذلك، أعتقد أن المقاومة الكردية السياسية والثقافية والفكرية، قد أفشلت مخططه في محو الشخصية القومية الكردية؛ وذلك لسببين: الأول، يعود إلى خلافه مع مصر؛ فقد كان صدام حسين يحلم بجلب الملايين من المصريين إلى كردستان، وإسكانهم في المناطق الكردية، ولكن جرت اتصالات مع القيادة المصرية لإفشال هذا المخطط. وفي رسالة بعثناها للرئيس حسني مبارك، سُلمت له باليد بواسطة يوسف والي، شرحنا أبعاد مخطط النظام العراقي؛ وقد رد رئيس جمهورية مصر العربية، برسالة شفوية جاء فيها: «إن بين الشعب المصري والكردي، علاقات تاريخية كبيرة، وهما شعبان مسلمان، ولا يمكن للشعب المصري، أن يكون سبباً في بؤس وشقاء الشعب الكردي». وعندما بدأت محاولة صدام، لإسكان البعض من الأخوة المصريين في كردستان، اطلع هؤلاء على مأساة الشعب الكردي، فتعاطفوا معه. واستطاع صدام جلب ١٠ آلاف عائلة عربية إلى مدينة كركوك، الغنية بالنفط. وأود أن أؤكد لك، بأن الكرد لا يعارضون أن يسكن العرب بينهم؛ وهم أيضاً يسكنون في المناطق العربية، منذ عشرات السنين.

* لماذا لا يؤدي النضال الكردي إلى نتيجة؟.

- لأسباب كثيرة، ذكرتها في كتابي (كردستان والحركة التحررية القومية الكردية)؛ وأهمها: أولاً: معاداة الدول الأجنبية، لوجود دولة كردية، بعد الحرب العالمية الأولى.
ثانياً: الدول التي حُكِّمت في مصير الشرق، منعت قيام كيان دولي.
ثالثاً: طبيعة المجتمع الكردي العشائرية، التي لم تساعد على بلورة حركة جماهيرية

واسعة، تستطيع تحديد أهدافها.

رابعاً: الحكومات التي حكمت الدول، التي تقاسمت كردستان، بعد تكوينها خلال الحرب العالمية الأولى، سواء الحكومة التركية، أو الإيرانية، أو العربية في العراق؛ والتي عارضت بشدة تمتع الكرد بحقوقهم، وقمعت حركاتهم.

خامساً: القوى الكردية، لم تكن قادرة على تعبئة طاقات الشعب الكردي وزجّها، لتحقيق الهدف المنشود.

سادساً: المجتمع الإقطاعي السائد في كردستان، كان دائماً سبباً من أسباب تخلف الشعب الكردي، وحرمانه من حقوقه؛ ومن ثمّ فإن الإقطاعيين الكرد، كانوا دائماً يتعاونون مع الدول الاستعمارية، والدول التي تتقاسم كردستان، ويتحولون إلى مرتزقة ضد الحركة الكردية.

سابعاً: لم يتم بلورة خط تعاون، وتحالف استراتيجي وحقيقي، بين الحركة الكردية والحركات التحررية، الفارسية والتركية والعربية، لتحقيق الأهداف المشتركة. إضافة إلى أسباب أخرى، منها: التحالفات الدولية والإقليمية، المعادية لطموحات الشعب الكردي، واختلاف التوازن العسكري، بين القوى الكردية والحكومات القائمة، وغيرها من الأسباب التي يطول شرحها.

*** جورج برنارد شو يقول: الضعيف يتمنى، والقوي يعمل. كيف ستعملون لإزالة صدام؟.**

- سنناضل سياسياً وفكرياً وإعلامياً، من أجل تعبئة طاقات الشعب العراقي، ودعوته للانتفاض. سنحرض الجيش، ونعمل من أجل تشكيل قوات تحرير. نناضل داخلياً وخارجياً، وبكل الإمكانيات والوسائل، لإسقاط النظام في بغداد.

المعارضة العراقية

*** أرى أن المعارضة العراقية، تشرذمت بما فيه الكفاية، حتى أصبحت لا تشكل خطراً، على حاكم مثل صدام حسين؟.**

- أنت مصيب في قولك، إن المعارضة تشرذمت؛ ولكنني لا أتفق معك على الشرط

الآخر. بل أعتقد أن المعارضة العراقية، لا تزال تشكل خطراً كبيراً وأساسياً، على الحكم الديكتاتوري.

*** ما معنى أن تمكثوا لمدة شهر في دمشق، لإصدار بيان، والاختلاف على صيغة كتابة الفاتحة؛ هل تكون بسم الله الرحمن الرحيم، أو باسم الله وباسم الشعب؟.**

- كثيرون عندما يتكلمون عن المعارضة العراقية، يتصورون المعارضة المهاجرة، الموجودة في الخارج، وينسون أو لا يدركون، حجم المعارضة العراقية الموجودة داخل الجيش، وداخل الحزب الحاكم، وداخل المجتمع العراقي. هذه المعارضة موجودة، بدليل الأفواج المتتالية من الشهداء، الذين يعدمون بتهمة التآمر، والعمل ضد النظام. إضافة إلى وجود معارضة إسلامية قوية ومقاتلة، ومعارضة كردية قوية ومنظمة. ورغم أن التشرد، ظاهرة موجودة في كل العالم العربي، إلا أن المعارضة العراقية منظمة؛ فالتيار الإسلامي منظم في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والمعارضة الكردية منظمة في الجبهة الكردستانية. لكن الاختلاف في دمشق، ناجم عن الاختلاف في النظرة إلى المستقبل. الإسلاميون والديمقراطيون، القوميون والقضية الكردية، الشيوعيون والإسلام، كل هذه مسائل ليست سهلة؛ ولكن ألم ننجح في النهاية، في الظهور بمظهر موحد، وفي بيان مشترك؟.

أعتقد أن هذا إنجاز عراقي، لم تستطع أية حركة تحريرية، أو وطنية، في أي بلد عربي تحقيقه.

الحرب القادمة

*** نأتي إلى القضية الساخنة والراهنة، هل ستشتركون في الحرب القادمة، إذا ما نشبت بين صدام وبين القوات التي تواجهه الآن؟.**

- لن نشترك. نحن نقاتل صدام منذ مجيئه إلى الحكم، وسنظل نقاتله إلى أن يسقط؛ ولكن قتالنا يكون كردياً مستقلاً متميزاً. ولن يكون هذا القتال جزءاً من جيوش أجنبية، تغزو العراق أو تقاتله، ثم تساوّم معه، ثم تقيم علاقات معه. وسنشارك في القتال في حالتين: عندما يغزو الجيش التركي كردستان العراق، سنقف ضده؛ لأن هذا الغزو خطير

على الشعب الكردي، وعلى العراق. وعندما يسقط نظام صدام حسين، نحاول إنقاذ شعبنا، وحمايته من الفوضى والنهب والسلب والقتل.

*** لأنكم مناضلون، تناصرون الحركات الإنسانية. ماذا تسمون ما فعله صدام في الكويت؟**

- نحن نعدّ قيام صدام حسين بغزو الكويت، عملية عدوانية إجرامية؛ ونحن كشعب عانى من العدوان، ومن الضم القسري، ندرك أكثر من غيرنا، المآسي والمظالم. نحن نعدّ الشعب الكويتي، شعب خير؛ له الحق في أن يدير حكم بلاده، كما يشاء؛ وله الحق في الوجود المستقل، مع اعترافنا بحق الأمة العربية، في التحرر والتوحد. ونحن نعتقد أن الوحدة العربية لا تتحقق، إلا على أسس الإدارة الحرة والاختيار الحر. نحن مع الشعب الكويتي، في نضاله من أجل تحرير وطنه، ومن أجل إنهاء العدوان الصدامي (ولا أسميه العراقي) على الكويت، واستعادة السلطة الشرعية في الكويت.

*** قلت لى نقائل؛ لكن اغتصاب الكويت واحتلالها، جعل القوى الوطنية ضعيفة عسكرياً، أمام جبروت صدام وأسلحته الفتاكة. وعندما طلب العون من القوى الدولية، الموجودة في المنطقة، استخدمها صدام كورقة ضغط على الشارع العربي والإسلامي. إذا ما تمت عملية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، التي اتخذت بإجماع دولي، هل لديكم خطة للمشاركة، وفق استراتيجية كردية، ولتستفيدون بدوركم من الظرف الراهن؟**

- نحن مع القرارات الدولية، نحن مع الشرعية الدولية، ومع حق الشعب الكويتي في استدعاء قوات عربية ودولية، لتحرير وطنه. ومع حق الشعب السعودي والحكومة السعودية، في استدعاء القوات للدفاع عن وجوده. لأننا نعتقد أن صدام، كان سيبدأ بالكويت، وينتهي بالسعودية والإمارات. وقوفنا في النضال ضد صدام حسين، لا يعني التوقف عن الحرب؛ بل يعني عدم مشاركتنا القوات الأميركية والفرنسية والبريطانية، في القتال. نحن حريصون على أن يكون لنا موقف متمايز. ولو كانت كردستان العراق دولة مستقلة، أو دولة فيدرالية، وتعرضت لعدوان صدام حسين، وعرضت هذه الدول المساعدات علينا لرد العدوان، لكننا أقبلها وكنت أشكرها. ولكننا عندما تعرضنا إلى

العدوان والإبادة، لم يتكلم أحد. عندما ضرب الشعب الكردي، من قبل صدام حسين بالأسلحة الكيماوية، وتم تدمير قرى كردستان و٢٦ بلدة ومدينة، لم نسمع إلا مضاعفة العلاقات التجارية بين بريطانيا والعراق، واستمرار الدعم الأميركي (ألف مليون دولار سنوياً). فلماذا نذهب الآن، لنقاتل في صفوف هذه الدول؟. نحن نقاتل في صفوفنا، ولا نعارض القرارات الدولية، وهي قرارات شرعية؛ وإذا نفذت، لن نعترض عليها. نحن قلنا «إننا لن ندخل في هذه الحرب»؛ ولم نقل «نقف مع صدام حسين ضد هذه القوات».

*** صحيفة الغارديان البريطانية، أشارت إلى أنك ستقف مع صدام، في حالة نشوب**

حرب؟.

-لم أقل ذلك، وأكذب أي قول من هذا النوع. قلت إننا سنقف ضد الغزو التركي لكردستان العراق، ولكن لن نقف ضد تحرير الكويت. وإذا قامت القوات العربية بتحرير الكويت، نحن سندعو الجنود الكرد إلى الانضمام إليها.

سلاح نووي:

*** هل لدى صدام حسين سلاح نووي؟.**

- لم أسمع بذلك. ولكن أعتقد أنه يبذل جهوداً حثيثة وكبيرة، من أجل الحصول على هذا السلاح.

*** هل لديه سلاح مدمر؟.**

- كمقاتل كردي، منذ العام ١٩٦١ تعامل مع الجيش العراقي عن كثب، أرى مبالغة كبيرة في تضخيم قدرة القوات العسكرية العراقية. وأعتقد أن المعنويات داخل الجيش منهارة، ولا يستطيع الوقوف بوجه القوات الدولية إلا أسابيع.

الحرف العربي:

*** هناك محاولة أتاتورية، لطمس الحرف العربي في اللغة الكردية، هل سمعت بها؟.**

- لا أسميها محاولة أتاتورية، رغم أن مسألة اللغة وكتابتها، هي مسألة تخص

الفنيين. إلا أن الأحرف العربية، عاجزة عن تصوير كل الأصوات الكردية؛ لذلك لجأ بعض المثقفين الكرد، المعادين للأتاتورية، مثل (جلادت بدرخان بك) - أحد ضحايا القمع التركي - إلى استعمال الأحرف اللاتينية، للتعبير عن الأصوات الكردية، التي لا وجود لها في الأحرف العربية، مثل: V، J، P، G، CH. ورغم أن الكتابة في كردستان تركية وسورية، منذ قديم الزمان، تتم بالأحرف اللاتينية، وبين كرد الاتحاد السوفييتي بالأحرف الروسية؛ إلا أن الكتابة في كردستان العراق وإيران، هي بالأحرف العربية. وأنا لا أدعو، في الحقيقة، إلى استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية؛ بل أدعو إلى تطوير الحروف العربية، لكي تستوعب الأصوات والكلمات الكردية.

* ما دمنا نتحدث عن الأدب واللغة العربية والكردية، يُذكر أن الجواهري نظم فيك

أكثر من قصيدة، أذكر منها قصيدة «شوقاً لجلال...» التي أرسلها إليك من سورية.
- أعدُّ الجواهري من أعظم الشعراء العرب؛ وهو عميد الشعر العربي المعاصر، بدون منازع.

* لأنه كتب فيك شعراً؟

- لا والله، قبل أن يكتب فيّ شعراً. وبالمناسبة، والمراسلات التي بيننا، بعضها مداعبات وبعضها انتقادات، والأشعار ليست في المدح. أنا من المعجبين بالجواهري منذ عام ١٩٤٨، عندما حضرت مؤتمر اتحاد الطلبة العراقي، في ساحة السباع ببغداد، وألقى فيه الجواهري قصيدته العصماء (يوم الشهيد). منذ ذلك اليوم وأنا معجب به، وأحفظ العديد من أشعاره، وأعدّ نفسي درويشاً من دراويش الجواهري، ومن محبيه المخلصين. تعلمت العربية مستفيداً من أشعاره؛ وتحول هذا الإعجاب إلى السعي للتعرف إليه، وأصبحنا أصدقاء، وعملت تحت رئاسته في سنة ١٩٥٩، كعضو في الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين العراقيين؛ إذ كنت صحافياً آنذاك. وتوطدت العلاقة واستمرت، وهو في المهجر. في عام ١٩٨٠، قال فيّ شعراً بعنوان «ماذا أغني؟». والقصيدة، بشكل عام، عن مأساة العراق؛ وقد أهداها إليّ. وإنني أعتز بعواطفه ومشاعره، وأعدّها شرفاً كبيراً لي.

* كذات أو كموضوع؟

- كذات وكموضوع. في قصيدته التي ذكرتها، يعبر عن عواطفه الكريمة تجاهي، ويعدني من أعز أصدقائه. ثم ينتقل إلى وصف الغربة والوطن، ويصف الديكتاتورية وعذابات الشعب العراقي، المثخن بالجراح: شوقاً جلالاً، كشوق العين للوسن/أو شوق ناءٍ غريب الدار للوطن.

* هل من شيء جديد، لم يسمع به قارئ من قبل، يود جلال طالباني أن يقوله؟

- أتمنى أن يستمر الحوار. ولديّ اقتراح، أودّ أن أنقله عبر مجلة «المجلة»؛ وهو أنني أدعو إلى مؤتمر عربي - كردي، للمثقفين والمناضلين العرب والكردي، لبحث العلاقات العربية - الكردية. ليعقد مؤتمر في باريس أو لندن أو ستوكهولم، لبحث القضية الكردية؛ أو في القاهرة أو الجزائر أو دمشق أو الرياض، لبحث العلاقات التاريخية العربية - الكردية، وموقف العرب من القضية الكردية، وموقف الكرد من العرب. خاصة بعد أن اهتزت العلاقات الكردية - العربية، نتيجة الجرائم الديكتاتورية الصدامية في العراق؛ وهي بحاجة إلى إعادة بناء وتعزيز وتطوير. وأرجو أن تتبنى «المجلة» هذه الفكرة، وتعمل من أجل إنجازها.

* ملاحظة: هذه القصيدة العصماء، تتألف من ٧٣ بيتاً؛ أرسلها شاعر العرب الأكبر (محمد مهدي الجواهري)، إلى صديقه الصادق، ودرويشه العاشق، الزعيم الكردي الأستاذ جلال طالباني، في ١٠/١٢/١٩٨٠، جواباً على رسالة له إليه.

وتم نشر هذه القصيدة، لأول مرة، في كتاب (الجواهري في العيون من أشعاره)، من إعداد: وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس، الصفحات: ٦٧٣/٦٧٧. وهو من مقدمة: السيدة الدكتورة (نجاح العطار)، وزيرة الثقافة والإرشاد القومي في سورية، ومن إصدار: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق/١٩٨٦، ويقع في (٧٠٠) صفحة من القطع الكبير.

(صلاح برواري)

المعارضة العراقية راغبة بقاء الرئيس الأميركي

جلال طالباني يتحدث لـ «صوت الكويت» / ١١-٣ - ١٩٩١:
على صدام أن يسلم الحكم إلى المعارضة
دمشق . فادية الزعبي

يحتل زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال طالباني، موقعاً مهماً في إطار المعارضة العراقية؛ فهو بالإضافة إلى كونه رئيساً مكرراً للجبهة الكردستانية، يحتل موقعاً قيادياً في لجنة العمل المشترك، الإطار الرئيس للمعارضة العراقية. وعلى مدى ثلاثة عقود من تاريخ العراق السياسي، والقضية الكردية، ارتبط اسم طالباني بالأحداث الرئيسية للعراق، وبالصراعات الداخلية، التي اتخذت خلال ذلك اتجاهات شتى. وفي لقاء «صوت الكويت» مع جلال طالباني، في دمشق، حيث يعطي وقته لمتابعة أحداث العراق وكردستان، ويشارك في الإعداد لمؤتمر المعارضة؛ أكد لنا رغبة المعارضة العراقية، في مقابلة الرئيس الأميركي جورج بوش، من أجل عرض وجهة نظر لجنة العمل المشترك، من مستقبل العراق ونظامه السياسي. كما أكد لنا أنه سيتوجه إلى العراق، ليكون قريباً من الأحداث التي تعصف به، بعد وقف حرب الخليج، وبوادر انهيار نظام صدام حسين. وأعلن بأن على صدام حسين، أن يسلم الحكم لممثلي المعارضة، المتمثلة بلجنة العمل المشترك. وفي ما يلي نص المقابلة معه:

الأمر يعود لبوش:

* هل قامت المعارضة العراقية بأية مبادرة، على أثر خطاب الرئيس بوش أخيراً، الذي أشار فيه إلى أن المعارضة العراقية، لم تطلب من الولايات المتحدة أية مساعدة؟

- إننا وجهنا، من خلال لجنة العمل المشترك، التي تضم قوى المعارضة العراقية الرئيسية، نداءً إلى رؤساء الدول الكبرى، ومنهم الرئيس بوش، طلبنا فيه إسناد الشعب العراقي، وانتفاضته الثورية، للإطاحة بالديكتاتورية. فإذا كان الرئيس بوش مستعداً، للاجتماع والاستماع لنا؛ فإنني أعتقد أن المعارضة سترحب بالأمر، وسترسل وفوداً بهذا الخصوص.

الديمقراطية أولاً:

* في حالة موافقة صدام حسين، على منح الشعب الكردي حقوقه، في إطار اتحاد فيدرالي؛ هل توافقون على الدخول معه في مفاوضات؟

- نحن نطالب أولاً بتحقيق الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان في العراق، وإنهاء الحكم الاستبدادي الدموي القائم. وأعتقد أن أفضل شيء يفعله صدام حسين، هو الاستقالة، وتسليم الحكم للمعارضة العراقية، الممثلة بلجنة العمل المشترك.

أما مسألة التفاوض مع صدام، لمنح الشعب الكردي حقوقه، في إطار اتحاد فيدرالي؛ فهذا يعود للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية، وليس لي.

مؤتمر الكرد:

* يعقد في ستوكهولم، في ١٥ من الشهر الجاري، مؤتمر دولي خاص بالقضية الكردية. هل تتوقعون أن يحقق هذا المؤتمر، مطامح الكرد القومية؟

- المؤتمر هو تجديد، أو امتداد، للمؤتمر الدولي الذي عقد في باريس، في عام ١٩٨٩، برئاسة مدام ميتران، زوجة الرئيس الفرنسي.

والمؤتمر الذي سيعقد في ستوكهولم، هو مؤتمر الشخصيات والمؤسسات الدولية، المهمة بحقوق الإنسان؛ وهو من ثم، لا يستطيع توجيه أو تقرير السياسة الدولية، وإنما يسعى إلى الإسهام في تعبئة الرأي العام العالمي، لإسناد نضال الشعب الكردي في كردستان. وهكذا فإن حل القضية الكردية، يظل متوقفاً على توفير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

رئيسان للجبهة:

* ألا تعتقد أن وجودكم، كرموز معارضة، مع الثوار داخل العراق، أقوى تأثيراً من وجودكم في الخارج؟.

- شخصياً، أعتقد أن وجودي في كردستان، أفضل من وجودي في الخارج. ولكن ساحة كردستان لا تخلو من قيادتها؛ إذ توجد قيادة برئاسة مسعود بارزاني، الذي يتولى قيادة عمل جميع الأحزاب الكردستانية. وفي خارج العراق، توجد قيادة برئاستي، لتوجيه العمل السياسي والقضايا الدبلوماسية والإعلامية. وحالما تقتضي الضرورة عودتي للعراق، سأعود فوراً. وقد أعود قريباً إن شاء الله، بعد انجاز عدة مهام في الخارج.

تعاون كويتي:

* هل هناك تعاون أو تنسيق، بينكم وبين الكويتيين، على المستوى الحكومي أو الشعبي؟.

- أولاً أحبّي الشعب الكويتي، وأهنئه على استعادة حريته، وأتمنى له الاستقرار والازدهار، في ظل الديمقراطية والسيادة الوطنية. وأقدر بشكل خاص، دلالات وحدته الوطنية الفريدة، بحيث لم يستطع صدام حسين، إيجاد عميل واحد من بين صفوف الكويتيين، مستعد لخيانة وطنه، والتعامل مع الاحتلال. إن علاقة الشعب العراقي بشقيقه الشعب الكويتي قوية، رغم مغامرة صدام حسين، ومحاولته تسميم هذه العلاقة. كما أن علاقاتنا - كشعب كردي - مع الشعب الكويتي، متينة جداً؛ بدليل عدم انتمان صدام حسين للکرد، على وجودهم كجيش عراقي يقاتل الكويتيين، وفضل وضعهم في المخافر، لحفظ الأمن فقط وتسوية المشاكل. وكانت غالبية الجنود الكرد، تعارض جرائم الاحتلال وأعمال النهب، التي قام بها في الكويت.

أما في ما يخص التعاون مع الأخوة الكويتيين، فقد كانت لي اتصالات مباشرة مع الأخ الشيخ ناصر الصباح، الذي كان يؤدي دوراً مهماً في المقاومة الكويتية. وكنا ننسق ونتعاون معاً، في جميع المجالات، ضد العدو المشترك.

وكانت اتصالاتنا مع المقاومة الكويتية، داخل وخارج الكويت، تتم عن طريقه.

جلال طالباني ممثل جبهة كردستان

مجلة (دنيا) اللبنانية / ١٤-٣-١٩٩١

* الآن أنتم في مؤتمر المعارضة العراقية، الذي يضم قوى المعارضة كافة. على أي أساس التقيتم مع المعارضة العراقية؟

- جبهة كردستان العراقية، هي جزء مهم من لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية، التي تضم القوى الأساسية والفاعلة والمنظمة للمعارضة العراقية، داخل المعارضة العراقية، منذ عهد قديم، واتفقنا على بيان سياسي مشترك. ونحن من القوى السياسية الفاعلة، التي مهدت لعقد هذا المؤتمر.

* ما هي القواسم المشتركة التي اتفقتم عليها؟

- القواسم المشتركة هي: إسقاط النظام الدكتاتوري، والدفاع عن العراق ووحدته الوطنية، كياناً وأرضاً واستقلالاً وسيادة؛ ثم الإتيان بحكومة ائتلافية انتقالية، تمهد لإجراء انتخابات حرة، وتوفير الحقوق والحريات الديمقراطية، وتلغي الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي، وتلغي تغيير المعالم في كردستان العراق، وتلغي سياسة الاضطهاد الطائفي ضد الشيعة. وهذه الحكومة الانتقالية، خلال سنتين، توفر الأجواء الحرة لمجلس تأسيسي، يقوم بسن الدستور الدائم للعراق.

* الأحزاب الكردية، كيف ترى مستقبل وضع الكرد في العراق؟

- نحن نرى أن العراق الديمقراطي، الذي يوفر الحقوق والحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، يستطيع تحقيق الفيدرالية للشعب الكردي، ضمن العراق؛ ومن ثمّ يكون الشعب الكردي جزءاً من الشعب العراقي، ضمن كيان ديمقراطي فيدرالي.

*** كيف تقدرّون زمن المعركة، هل تطول المعركة مع نظام صدام أم تقصر؟***

- المعركة الآن مستمرة، وتتصاعد؛ والثورة الشعبية تتوسع وتزدهر وتتنامى. الوقت يعتمد على موقف الجيش؛ فإذا انضم ما تبقى من القوات العسكرية، إلى صفوف الشعب، فإن المدة ستكون قصيرة جداً؛ وإلا فإن المعركة ستطول، لأن الجماهير الشعبية ستتولى هي بنفسها، إسقاط النظام الديكتاتوري في العراق.

*** يُحكى عن ترتيبات أمنية في المنطقة، كيف ترون ذلك؟***

- نحن نعتقد أنّ شعوب المنطقة ودولها، هي التي يجب أن تقوم بالترتيبات في المنطقة، ويجب إجلاء القوات الأجنبية والغربية من المنطقة فوراً. نحن لا نوافق على بقاء القوات الأميركية، وغير الأميركية، في المنطقة. نحن نرى أن شعوب المنطقة، قادرة على توفير الأمن والاستقرار، خاصة في إطار عراق ديمقراطي وعراق شعبي.

**رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني،
عضو اللجنة السياسية العليا
للجبهة الكردستانية العراقية،
جلال طالباني**

« نتطلع لحل المسألة الكردية ، ضمن العراق الديمقراطي الموحد »
مجلة (العواصف) اللبنانية ، العدد (٦١) ، الجمعة : ١٥/٣/١٩٩١

* في ظل المتغيرات الجديدة على الساحة العراقية، ما هي الانعكاسات على المسألة الكردية؟.

- الانتفاضة الشعبية الجارية في العراق، ستعكس على جميع القضايا الموجودة في العراق. فإذا انتصرت الثورة الشعبية، وتحققت الديمقراطية، تفتح الأبواب لحل القضية الكردية، حلاً سليماً ديمقراطياً، ضمن العراق الديمقراطي المستقل الموحد. وإذا فشلت الثورة، لا سمح الله، فالنضال المسلح في كردستان سيستمر؛ ومن ثمّ، فمعركة الشعب الكردي ستستمر.

* ما هي تطلعاتكم، كحزب يمثل الكرد في العراق، ضمن الميثاق المستقبلي للعراق غداً؟.

- ليس هناك حزب يمثل الكرد؛ هناك الجبهة الكردستانية العراقية، التي تمثل كل الأحزاب الكردستانية، وتمثل الشعب. هذه الجبهة، تتطلع إلى إقامة عراق ديمقراطي، مستقبلاً، وممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير، ضمن هذا العراق المستقل، بالشكل الذي يناسب الظروف الموضوعية والذاتية، سواء كان فيدرالياً أو كونفيدرالياً، أو حكماً ذاتياً؛ وليس هناك أية نية، لإنشاء دولة كردية منفصلة عن العراق.

*** ما هي طبيعة وأهداف مؤتمر بيروت؟**

- لست مسؤولاً عن تحضير المؤتمر؛ ولكن الهدف هو جمع المعارضة، وتوسيع صفوفها، ودعوة من لم تستطع استيعابهم في لجنة العمل المشترك، وإظهار صوت العراق للعالم، والاستئناس برأي المعارضين، الموجودين في أنحاء العالم.

*** هل هناك نية لديكم، للمشاركة في حكومة في المنفى؟**

- ليس لدينا الآن نية، لإقامة حكومة في المنفى. نحن ندرس هذه المسألة، عندما تتوفر ظروف إقامة حكومة إنقاذ وطني في الداخل، وليس في المنفى. فكرة الحكومة في المنفى، غير واردة.

*** ما هي المعابر الملموسة حتى الآن، التي نستطيع أن ننظر عبرها، إلى إقامة هذه الحكومة في الداخل؟**

- إذا تحررت أجزاء واسعة من الوطن، واستمرت مقاومة الديكتاتورية في بغداد؛ قد تتكون عندئذ حاجة، لإقامة سلطة تستند إلى الإرادة الشعبية في المناطق. آنذاك، قد تفكر المعارضة، في نوع من السلطة: حكومة إنقاذ وطني، أو اتحاد وطني أو مجلس وطني، أو أي شكل من الأشكال اللازمة، لإدارة المناطق المحررة.

*** هل من مساعدات خارجية، لنشاط المعارضة الحالي؟**

- إلى اللحظة التي أقف فيها أمامكم، ليس هناك أي مساعدة خارجية. وكل الاعتماد هو على الشعب المنتفض، والإمكانية الذاتية لشعبنا، سواء كان في جنوب العراق أو الشمال. ولكن نأمل في المساعدات العربية والإسلامية، والإيرانية والتركية، والسورية والسعودية والكويتية.

*** هل هناك وقائع، تؤكد انضمام وحدات من الجيش إلى الثوار؟**

- هناك التحاقات من قطاعات الجيش بالثوار. وأعطيك مثلاً: حتى في المنطقة الكردية، يوم أمس (الخميس ٩١/٣/٧)، التحق الفوج الرابع والعشرون؛ وهو فوج يقوده

ضابط عربي، والأكثرية الساحقة لضباطه وجنوده من العرب، بالثورة المندلعة في كردستان العراق؛ لأن ما يجري ثورة عراقية... هذا الفوج الذي يقوده النقيب كاظم عبد الله الجبر، التحق في منطقة «رانية». ولحد اليوم، هناك أكثر من ٧٠٠ جندي وضابط صف، التحقوا بالثورة.

* هل يمكن القول إن الجيش قال كلمته؟

- الجيش لم يقل كلمته بعد. الجيش هُزم على يد صدام حسين، وليس على يد الأميركيين. الجيش دُفع إلى مذبحة ومحرقة؛ دُفع إلى مكان، كل عاقل يعرف أن القصد كان إبادة وتحطيمه. إذا فهم الجيش هذه الحقيقة، عليه أن يثار لكرامته ومناقبيته العسكرية. ولكن هل يثور ويعود إلى شعبه، هذا هو السؤال؟!.

قيادات وشخصيات المعارضة العراقية القرارات والتوصيات

صحيفة (الثورة) السورية / ١٦ / ٣ / ١٩٩١
مندوب الثورة: محمد علي بوطة

طالباني:

- ظلت سورية الأسد، ملجأً لأحرار العراق ومناضليه، وللعاملين من أجل خير شعب العراق. كما وقفت على الدوام، تفضح الطبيعة الخيانية والفاشية للنظام العراقي. وكذلك وقف الرئيس الأسد، ناصحاً لحاكم العراق، داعياً إياه إلى تغليب مصالح العراق والأمة، على نزواته وغطرسته، وعنترياته الفارغة.

التقت (الثورة) السيد جلال طالباني، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني في العراق، الذي قال:

الثورة المندلعة في جنوب العراق، شمال ووسط وغرب العراق، هي ثورة عراقية شاملة، ثورة العرب والكرد، والشيعية والسنة، المسلمين والمسيحيين، العلمانيين والإسلاميين. ثورة جميع فئات الشعب العراقي؛ وهي تستهدف الإطاحة بالدكتاتورية الفاشية، وتشكيل حكومة ائتلافية انتقالية، تمهد لإجراء انتخابات حرة، يسفر عنها مجلس تأسيسي، يتولى وضع الدستور الدائم، وإرساء قواعد الحكم، وفق إرادة الشعب العراقي. وهذه الثورة، تأتي تكريساً لنضالات طويلة للشعب العراقي، ورداً على الدكتاتورية الباغية، وعلى معاناة الشعب العراقي من أهوال هذه الدكتاتورية، والكوارث التي جلبتها على شعبنا العراقي؛ وآخرها كانت كارثة الحرب المدمرة، في الكويت.

وأضاف طالباني: أتوقع أن يستخدم صدام الأسلحة المحرمة دولياً، عندما يسوء وضعه

أكثر فأكثر؛ وهذا ليس بغريب على دكتاتور جلاذ، سبق واستخدم هذا السلاح ضد السكان في حلبجة، وضد سكان أهوار الجنوب. ونوه طالباني في حديثه، بالموقف السوري، وقال: لقد تميز هذا الموقف، بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد، بالشمولية والدقة العلمية، وبُعد النظر، والالتزام بالمسؤولية القومية. فقد ظلت سورية الأسد، ملجأً لأحرار العراق ومناضليه، وللعاملين من أجل خير شعب العراق. كما وقفت على الدوام، تفضح الطبيعة الخيانية والفاشية للنظام العراقي. وكذلك وقف الرئيس الأسد، ناصحاً لحاكم العراق، داعياً إياه إلى تغليب مصالح العراق والأمة، على نزواته وغطرسته، وعنترياته الفارغة. وأشار طالباني، إلى أن الأحداث والوقائع، برهنت على صحة الموقف السوري. وحول المؤتمر، أكد طالباني: كما كان مؤملاً، فقد أدى مؤتمر المعارضة في بيروت، إلى تعزيز وحدة صفوف المعارضة العراقية، وإلى تعزيز الكفاح المشترك، بين جميع فصائل المعارضة، وإلى إظهار الوجه الناصع، للثورة الشعبية المندلعة في العراق.

صحيفة (الشرق الأوسط)

السعودية اللندنية (١٠/١٠/١٩٩١)

في حوار ساخن مع جلال طالباني

- دمشق هي المدينة التي احتضنتنا دائماً، وقدمت لنا مساعدات في أحلك الأيام. ودمشق بالنسبة لي، هي العاصمة الثانية؛ بل هي العاصمة التوأم، وهي مدينة عزيزة على قلبي.

أجرى الحوار: دكتور نجم عبد الكريم

التقت «الشرق الأوسط» جلال طالباني في لندن، في طريق عودته من الولايات المتحدة، وأجرت معه حواراً ساخناً، بادره بقوله: «قبل أن نتحاور، أريد أن أبلغ قراء «الشرق الأوسط»، بما يحدث في كردستان. فمذ يوم السبت الماضي، الخامس من أكتوبر (تشرين الأول)، والقوات العراقية تشن حملات عسكرية، واسعة النطاق، ضد السكان الكرد الأمنيين، تشترك فيها ثلاث فرق عراقية، بينها الفرقة الثالثة المدرعة. وقد حُشد لهذه العمليات، ما يزيد على المئة وخمسين ألف جندي، في منطقة (كركوك)، وسبعمئة دبابة، والعشرات من قطع الأسلحة الثقيلة والمدفعية الثقيلة، لتجديد سياسة الأرض المحروقة، وأسلوبها الذي مارسته الحكومة العراقية، ضد الشعب الكردي، خلال سنين الحرب الماضية.

بدأ الهجوم يوم السبت، بقصف مدينة (كفري) ومدينة (كلار)؛ مما أدى إلى مقتل العشرات وجرح الكثيرين. ويوم الأحد، شنت القوات العراقية هجوماً واسعاً، على المنطقة؛ فجوبهت بمقاومة شديدة، أدت إلى إصابة الفرقة الثالثة المدرعة، بخسائر جسيمة، وأسير العشرات من الجنود العراقيين، واستُولي على الكثير من الدبابات. ويوم

الإثنين، شنت القوات العراقية، هجوماً على منطقة «سيدان»؛ ولكن الهجوم صُدَّ، وأُسِرَت أعداد كبيرة من القوات العراقية. وفي يوم الإثنين أيضاً، بدأت القوات العراقية بقصفٍ لمدينة السليمانية، أدى إلى استشهاد المئات من المدنيين الآمنين. ونتيجة لإفادات الأسرى، وخاصة الضباط منهم، تبين أن الأوامر لشن هذه الهجمات على الكرد، قد صدرت من حسين كامل، وزير الدفاع وصهر الرئيس العراقي.

والغريب أن هذه العمليات، قد تمت تحت أنظار القوات الدولية، المتمركزة في المنطقة. وعندما تحركت هذه القوات-الدولية- للاستفسار عن سبب هذه الحوادث، كان رد الحكومة العراقية: «إن الجيش العراقي، يقوم بمناورات عسكرية». فقيل لهم: كيف تقصفون الأهالي بالمدفعية الثقيلة، ونحن موجودون فيها لحمايتهم من قبل الأمم المتحدة؟! فكان رد العراقيين: لقد وقعت بعض الأخطاء في أثناء المناورة، مما جعل الرمي يتجه نحو المدينة!.

والحقيقة، أن الحكومة العراقية في عملها هذا، تسعى لتحقيق هدفين:

١- تشريد مئات الألوف من الكرد - مجدداً، ليجعلوا من ذلك عامل ضغط على الجانب الكردي للمفاوض، للقبول بمقترحات الحكومة العراقية.

٢- لتجربة ردة الفعل للقوات الدولية، ليكتشفوا هل سيردون عليهم بالمثل أم لا؟. وفي النهاية أقول: إن هناك مجزرة تحدث في شمال العراق، والعالم الحر لا يدري بما تقوم به الحكومة العراقية، لأنها قد وضعت ستاراً حديدياً حول تصرفاتها داخل العراق. إنني أحمل العالم الحر مسؤوليته، ليقف مع الشعب العراقي، في مواجهته لأشرس وأبغض حكم ديكتاتوري، عرفته البشرية.

* كنت المهندس، للجنة العمل المشترك، والناطق الرسمي لمؤتمر بيروت، وأعلنت عدم مصافحة النظام العراقي، مهما كانت الأسباب، ولكن الذي حدث، أنه بعد مؤتمر بيروت بأسابيع، خرجت من الشام إلى زاخو، لتعلن للجماهير المحتشدة هناك، أن يزحفوا نحو بغداد لإسقاط النظام العراقي. وفجأة، نجدك تذهب بنفسك لمصافحة صدام، وتقبيله؛ مما أثار دهشة المعارضين العراقيين وغيرهم!.

- أولاً: اسمح لي أن أقول، إنك بالغت في دوري في المعارضة العراقية. فأنا أحد المساهمين فيها؛ ويشرفني أن أقوم بدوري كمعارض عراقي، ولست كما وصفتني بالمهندس، والناطق وغير ذلك. وفي قطر، أكدت على إسقاط النظام، وإحلال الديمقراطية كبديل للحكم الديكتاتوري. وقد عملنا كثيراً من أجل ذلك، وتعاوننا مع العديد من العناصر، لإسقاط هذا النظام؛ ولكننا لم ننجح في تحقيق ذلك.

كما أن النظام العراقي، قد عمل بكل الوسائل القمعية والإجرامية، بما فيها الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، لإسقاطنا؛ لكنه - أيضاً - لم ينجح في ذلك.

فإذن، نحن لم نستطع إسقاط النظام العراقي، كما أنه لم يتمكن من القضاء علينا. فكانت النتيجة، أن النظام العراقي، قام بجريمة كبرى، اهتز لها ضمير العالم، يوم هجر أكثر من ثلاثة ملايين كردي خارج مدنهم، تحت ظروف سيئة شهدها العالم، عبر وسائل الإعلام. والسبب في ذلك، يرجع إلى ثورة عارمة، قامت في العراق، امتدت من جنوبه إلى شماله؛ فكان لا بد لنا أن نتحرك، بمستوى هذا الحدث. فارتأت القيادة الكردية، قبول عرض من الحكومة العراقية، لإجراء مفاوضات مع حكومة بغداد، لإنقاذ هؤلاء الملايين، الذين يقعون تحت وطأة ظروف طبيعية، شديدة القسوة؛ حيث كان البرد القارس يطيح بالكبار والأطفال، في مذبحة ساهمت فيها الحكومة العراقية، لوأد الشعب الكردي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد قبلنا العرض العراقي، لنعرف إلى أي مدى نستطيع الحصول، على ما يحقق طموحات الشعب الكردي، في التفاوض مع حكومة بغداد. فقررت القيادة الكردية، إرسالني إلى بغداد، على رأس وفد؛ وذهبت إليها في إبريل (نيسان) الماضي. وبعد مفاوضات مطولة مع الحكومة العراقية، قدمنا أربع أوراق، تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، وعن الوحدة الوطنية العراقية، وحول تطبيع العلاقات مع كردستان، ثم حول الحكم الذاتي، وحقوق وصلاحيات هذا الحكم الذاتي في منطقة كردستان. ولأسباب عديدة، لم نتوصل إلى اتفاق مع الحكم العراقي؛ لإصرار الحكم على عدم إجراء أية محاولات، تهدف إلى تثبيت ديمقراطية حقيقية في العراق، ورفضه كذلك مطالب الكرد، بحقهم في الحكم الذاتي. بل إن النظام، كان يسعى لجعل الكرد جزءاً منه، ومن تركيبته الراهنة؛ لنقف معه، في سياسته الرامية إلى ضرب المعارضة العراقية. ويريد منا كذلك، أن نكون معادين لكل العالم، الذي يعاديه.

ليس هذا فحسب، بل إن النظام، كان يريد منا أن نعلن صراحة، عداونا للسافر للجيران، مثل: تركيا، وإيران، وسورية، والمملكة العربية السعودية. ولم يشر إلى الكويت، وإنما أشار إلى حكام الكويت؛ كأنما لا يريد الاعتراف بالكويت، كدولة مستقلة ذات سيادة. لذلك تعثرت المفاوضات، وفشلت فشلاً ذريعاً. وكنا نعتقد - ككرد - أنه بعد النكبات التي حلت بالعراق، من الممكن أن تقاس الأمور، بنسبة الخسارة والريح؛ وأن الخسائر التي نكب بها العراق، من جراء السياسة الخاطئة في حساباته، ستدفعه إلى العمل، من خلال منطلقات جديدة، يتجاوز فيها الأخطاء والكوارث. أي أن يفكر بذهنية جديدة. ولكن، ويا للأسف، وجدنا أن القيادة العراقية - بدلاً من ذلك - تصر على الخطأ؛ وتحسب أن ما قامت به من تدمير للعراق، هو عين الصواب. ولذلك، فشلنا في الالتقاء في وجهات النظر؛ فالديكتاتور يظل ديكتاتوراً. وتبخرت آمالنا بتحويل العراق، إلى بلد مسالم آمن؛ لأن هناك ديكتاتوراً، لا يريد أن يصدق أن العالم قد تغير.

* في إجابتك على سؤال الأول، قفزت عن الإجابة، بسرد أحداث وظروف، تجعل من سامعها، يقرك في ما ذهبت إليه، للتعاون مع النظام. ولكن هناك قرارات، صادرة عن كل قوى المعارضة العراقية، وأنت قد ساهمت في معظمها؛ وكلها تؤكد على عدم التعاون مع نظام صدام حسين؟. فماذا تقول؟.

- في الحقيقة، هناك خلط في المفاهيم. فهناك فرق بين التعاون، والتفاوض. فهناك الآن، محاولة من قبل الثورة الفلسطينية، للتفاوض مع إسرائيل! فهل يعني ذلك، أن الفلسطينيين يريدون التعاون مع الإسرائيليين؟.

والتفاوض، لا يعني بالضرورة التعاون.

مثلاً، عندما تفاوض الفيتناميون مع الأميركيين، كان ذلك لإجلاء الأميركيين من فيتنام، والتفاوض بين الجزائريين والفرنسيين، كان لاستقلال الجزائر.

فإذن، التفاوض بين الحركة الكردية والحكومة العراقية، لا يعني التعاون. أما إذا كانت الحركة الكردية فعلاً، تتعاون مع الحكومة العراقية، في سياستها الراهنة؛ فهنا ينطبق عليها قول التعاون. ولكن التفاوض شيء، والتعاون شيء آخر. فإذا كانت المفاوضات، تستهدف إجراء تغييرات أساسية، وإحلال الديمقراطية محل الديكتاتورية؛ ففي رأيي، هذا عمل مشروع.

*** حتى مع صدام؟ الذي تعرفه جيداً، وقد حكم عليك بالإعدام أكثر من مرة!. وأنت خير من يعرف المثل القائل: «لا يُلدَغ المؤمن من جحر مرتين». فأين إيمانك؟.**

- لا أعتقد أن المفاوضات هي اللدغ. المفاوضات هي لغة العصر، والحوار هو لغة العصر، ولا يمكن أن نرفض الحوار والمفاوضات كمبدأ؛ ولكن من الممكن أن نرفض التعاون مع النظام الديكتاتوري، أو الانضمام إلى الجانب الديكتاتوري.

أما الحوار، فهو مبدأ مقبول، على شرط أن يكون هذا الحوار، يهدف إلى نتيجة صائبة. فحوار الحركة الكردية، مع الحكومة العراقية، إذا كانت نتيجته، أن تكون هذه الحركة جزءاً من النظام الديكتاتوري؛ فإنها بذلك تشكل خيانة عظيمة، لا تغتفر. وتكون الحركة الكردية بذلك، قد خانت مبادئها، وخانت أصدقاءها وشركاءها في النضال.

وفي النهاية، فإن المفاوضات التي تهدف إلى الحرية والديمقراطية، وحصول كل ذي حق على حقه؛ ففي تصوري أنها ظاهرة حضارية ومطلوبة.

*** إذا سلمنا بما قلته: من أن الظروف الموضوعية في الشمال وفي الجنوب، قد جعلتكم تسارعون في قبول المفاوضات مع النظام. لكن في ذلك الوقت، على وجه التحديد، كان النظام على وشك السقوط، نتيجة لاشتداد القبضة حول رقبتة، والتدمير العسكري في الداخل، والمقاطعة الاقتصادية والسياسية في الخارج؛ إلا أن مبادرتكم للتفاوض مع النظام، قد منحته فسحة من الوقت، يستعيد بها عافيته، وليشند عوده أكثر فأكثر.**

- أيضاً هناك خلط في الأمور، أيها الصديق العزيز. أولاً، المفاوضات بدأت بعد القضاء على الانتفاضة في الجنوب، وفشل الانتفاضة في الوسط، واستطاعت القوات العراقية استعادة المدن الكبرى في الشمال، وهيمنت عليها هيمنة تامة. بعد هذا كله، بدأت المفاوضات.

يعني لم تحدث المفاوضات، بيننا وبين النظام العراقي، في أثناء الانتفاضة؛ وإنما تمت بعد أن سُحقت الانتفاضات، وأعادت الحكومة سيطرتها، بعد أن اهتزت لمدة وجيزة. فتصوراتكم حول هذا الموضوع، غير دقيقة.

*** صدر على لسانكم تصريح، بعد مذبحه حلبجة، من أنكم لا ولن تلتقوا مع هذا النظام، مهما كانت الظروف!.**

- نعم، صدر تصريح أن الاتحاد الوطني الكردستاني، لن يفاوض صدام حسين، مهما كانت الظروف، بعد تلك المذبحة البشعة.

*** وأنت الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني!؛ فكيف تفاوض صدام، بعد ذلك التصريح؟.**

- لم أذهب لصدام حسين، ممثلاً للاتحاد الوطني الكردستاني، وإنما ذهبت هذه المرة، ممثلاً للجبهة الوطنية الكردستانية، الممثلة لثمانية أحزاب. والاتحاد الوطني الكردستاني، واحد منها.

*** لقد رَأَسَتِ المفاوضات مع النظام العراقي، في الجولة الأولى؛ والتي قيل إنه قد أُعِدَّ لها، بمساعدة زوجة الرئيس الفرنسي (ميتران)، ووزير الشؤون الإنسانية الفرنسي. لكن في الجولة الثانية، التي تولاهما زميلكم مسعود بارزاني، نجدكم الآن ضد المفاوضات، المستمرة مع بارزاني. فهل يعني ذلك، أنكم تختلفون مع مسعود بارزاني، في وجهات النظر حول المفاوضات؟.**

- يؤسفني أن أقول، إن هناك الكثير من الخلط في الأمور. فليست هناك أي علاقة، بين زيارة زوجة الرئيس ميتران، إلى كردستان، وبين مفاوضاتنا مع النظام العراقي؛ لأنها وصلت إلى المنطقة، في الوقت الذي كنت فيه، أتفاوض مع الرئيس العراقي في بغداد. أما زيارة وزير الشؤون الإنسانية الفرنسي، فلا علاقة لها أيضاً، في التمهيد لهذه المفاوضات. فزوجة ميتران، والوزير الفرنسي، من أصدقاء الشعب الكردي، ويكفان له كل الود والاحترام. فالمفاوضات، بدأت بقرار من القيادات الكردية، بعد طلب من الحكومة العراقية.

وهناك شائعات أخرى كثيرة، أدحضها وأنفيها جملةً وتفصيلاً، وهي: أن الدول الغربية، هي التي مهدت لإجراء مفاوضات، بين الحكومة العراقية والکرد. هذا كذب وافتراء. فقرار المفاوضات، قرار كردي، اتخذته فصائل الأحزاب الكردية، بعد أن تلقت رغبة الحكومة العراقية في ذلك. أما تعييني على رئاسة الوفد، للمفاوضات مع الحكومة العراقية، أيضاً هو قرار كردي. أما قولك إن الجولة الثانية من المفاوضات، قد بدأت مع الأخ مسعود

بارزاني، فأريد أن تعرف هذه الحقيقة، وهي: أن وصوله إلى بغداد للتفاوض، في الجولة الثانية، كان قراراً جماعياً كردياً أيضاً. فالأخ مسعود، لم ينفرد بموقف، كما لم أنفرد بموقف. فهو يحمل نفس الورقة، التي كنت أحملها، والمتعلقة - كما قلت آنفاً - بالديمقراطية للشعب العراقي كله، والحكم الذاتي وحقوق الكرد. فنحن جميعاً، ننطلق من مصدر واحد، وإن حدث اختلاف في أسلوب كل منا. ويجري الحديث الآن حول الخلافات؛ والحقيقة أننا في الجبهة الكردستانية، نمثل ثمانية أحزاب، وهذه الأحزاب لها أسلوبها في القرارات السياسية، والاهتمامات المختلفة، في كيفية تنفيذها. ففيهم الاشتراكي، والشيوعي، والوطني، والإسلامي، والديمقراطي إلى آخره. لذلك، من غير المتوقع، ألا تكون هناك اختلافات في الاجتهادات، لكل طرف من هذه الأحزاب. بل حتى داخل الهيئة السياسية الواحدة، وداخل الحزب الواحد، توجد بعض الاجتهادات المتعارضة؛ وهذه ظاهرة صحية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا المهمة.

فوجود مثل هذا الاجتهاد مع الأخ مسعود، الآن، لا يعني أن هناك اختلافاً على الثوابت. ونحن متفقون على المسائل الأساسية، مع الأخ مسعود. ولكننا نجتهد في الاختلاف معه، حول تقييم الحكم الحالي في العراق. وهو اختلاف شكلي، وليس جوهرياً. فالقيادة الكردستانية، متفقة على ضرورة الوصول، إلى الحصول على الحد الأدنى من المطالب الكردية؛ والتي تتضمن الديمقراطية، والحكم الذاتي، وغيرهما من الحقوق. وهناك اتفاق جماعي، بين القيادات الكردية، على ضرورة مواصلة الحوار، إلى أن نصل إلى نتيجة؛ سواء كانت سلبية، أو إيجابية. أما نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني، فنعتقد أنه لا جدوى من التحاور، مع هذا النظام الديكتاتوري؛ لأنه لا يريد أن يتنازل عن كبريائه، ليحقق الديمقراطية، ويمنح الشعب العراقي حقوقه المشروعة، في بناء حضارته المعاصرة... بعد أن عمل النظام الحالي على هدمها.

* ولذلك انسحبتم من المفاوضات؟.

- لم ننسحب بعد... ومازالت المفاوضات جارية، إنما بالمراسلة وليست بالواجهة.

* هل تريد القول، من هذا السرد، إن الشعب الكردي برمته، يوافقكم على هذه المفاوضات، أو إنه راضٍ عنها؟.

- أعتقد أن الأغلبية الساحقة من الشعب الكردي، رضيت بهذه المفاوضات. ولولا هذه الموافقة، التي دفعت بالقيادات الكردية للتفاوض، لما استطعنا الإقدام عليها. ذلك برغم التغيير والتبدل والاختلاف في المواقف. وحتى هذا التغيير والتبدل والاختلاف في المواقف، كانت تمليه الاجتهادات، لكل فصيل من فصائل الشعب الكردي، لمصلحة هذا الشعب بالدرجة الأولى. ولكن الشعب الكردي، في الوقت الحاضر، وبأغلبيته الساحقة، يعارض تماماً، الشروط التي تريد أن تفرضها حكومة بغداد، والمقدمة إلى الجانب الكردي

* كان من أولى مهام سعدون حمادي، الذي عين رئيساً لوزراء العراق، أن يعمل على تحسين العلاقات، بين المعارضة العراقية وحكومة بغداد؛ فذهب إلى (طهران)، يحمل مقترحات، أكثر ليونة من تلك التي قدمت إليكم. ولكن المعارضة العراقية في طهران، ممثلة بالسيد باقر الحكيم، رفضت ما قدمه سعدون حمادي، جملة وتفصيلاً. وعاد سعدون حمادي إلى بغداد، دون أن يحقق أية نتيجة؛ في حين أنكم قبلتم مبدأ التفاوض مع صدام، رغم تجربتكم المريرة بغدره وخيانتته وإجرامه!.

- هذا أمر يعود إليهم، وهم أحرار فيه؛ فهم لهم سياستهم، ولهم الحق في رسم خططهم، التي تحقق لهم المنطلقات السياسية، التي يسعون إلى تحقيقها، في كفاحهم ضد النظام.

* في إحدى خطبك قلت: إن مدينة كركوك، لها أهمية للکرد، تعادل أهمية القدس بالنسبة للعرب أو المسلمين. فهل لك أن تفسر ذلك؟.

- قلت: مثل ما تُعدّ القدس مسألة ذات أهمية، بالنسبة لجميع المسلمين، وليس العرب أو الفلسطينيين فقط؛ فإن (كركوك)، تعدّ مسألة مقدسة بالنسبة للکرد. فليس من فصيل كردي واحد، يريد التفريط فيها كقدس للکرد؛ بل إنها (قدس كردستان).

*** تربطكم الآن، علاقات جيدة مع تركيا. ألا يؤثر ذلك على العلاقات، بين كرد العراق وكرد تركيا، خاصة حزب العمال الكردي، المناهض للحكم التركي؟.**

- أولاً أحب أن أقول لك، إن كردستان قد قسمت بعد الحرب، إلى أجزاء تتبع دول المنطقة، مثل: إيران، العراق، سورية، الاتحاد السوفييتي، تركيا. وأصبح للكرد، في كل من هذه الدول، حياتهم المرتبطة بالشعوب، التي ضُموا إليها، وظروفهم الخاصة. وهناك أحزاب كردية، في كل هذه الأماكن، تسعى قدر اجتهادها، وبأسلوبها الخاص، لتحقيق وحدة الشعب الكردي.

فمثلاً: كرد إيران، يعارضون الحكم المركزي في إيران، ويتعاونون مع حكم بغداد. وكرد العراق، يعارضون الحكم المركزي في بغداد، ويتعاونون مع إيران. وهذه المواقف، لا تخلق تناقضاً بين كرد العراق، أو كرد إيران. وهكذا الأمر مع تركيا؛ فنحن علاقتنا مع الرئيس التركي (أوزال)، علاقة جيدة جداً، ونحاول تحسين هذه العلاقة وتنميتها، باطراد مستمر؛ لاعتقادنا بأن العلاقة معه، ضرورية ومفيدة وجيدة. فإذا كانت هناك أحزاب كردية في تركيا، تعارض النظام التركي، فهذا شأنها وقرارها؛ وهي التي تتخذ أسلوب نضالها، دون تدخل من جانبنا ككرد.

*** هل ستعود إلى دمشق؟.**

- دمشق هي المدينة التي احتضنتنا دائماً، وقدمت لنا مساعدات في أحلك الأيام. ودمشق بالنسبة لي، هي العاصمة الثانية؛ بل هي العاصمة التوأمة، وهي مدينة عزيزة على قلبي، وسأعود إليها كلما اقتضت الحاجة.

*** من ضمن توصيات مؤتمر بيروت، التحضير لمؤتمر قادم، يُعقد في عاصمة عربية، وتحضره قوى المعارضة العراقية كافة. والذي يبدو، أن هناك من لا يرغب بحضور المؤتمر، تحت هيمنة أي فصيل من فصائلها، خاصة لجنة العمل المشترك؛ ويبررون ذلك، بأنهم يجب أن يتمتعوا بالمساواة، مع هذه اللجنة. فما رأيكم؟.**

- الحقيقة أن لجنة العمل المشترك، هي البنية الأساسية، التي تضم أكبر فصائل المعارضة العراقية. وهي مؤسسة نضالية كبيرة، وفاعلة على الساحة.

ولو نظرنا إلى ساحة المعارضة، لوجدنا أن الحركة الكردية، أو الجبهة الكردستانية، إلى جانب الحركات الإسلامية، النشيطة والفاعلة على الساحة المعارضة للنظام. ما أريد الوصول إليه، هو أن هاتين المعارضةتين - الكردستانية والإسلامية - اللتين لهما دور كبير، في الداخل والخارج، هما أعضاء في لجنة العمل المشترك؛ فضلاً عن بقية الأحزاب الأخرى.

فإذا كنا منصفين وواقعيين، فيجب علينا تعزيز وتدعيم لجنة العمل المشترك. أي نعم، هناك قوى أخرى، تحمل اتجاهات ديمقراطية وليبرالية، قد أسست عقب أحداث الخليج، في المنفى؛ ولكن ليس بمقدورها، أن تقوم بعبء الوقوف بوجه النظام الديكتاتوري بمفردها. فلا بد إذن، من الجميع، أن يتعاونوا مع لجنة العمل المشترك. وأرى أن لجنة العمل المشترك، يجب أن تقوم بالتحضير لمؤتمر المعارضة العراقية القادم، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى. فأولئك الذين يحاولون تحجيم دور لجنة العمل المشترك، يخطئون خطأ جسيماً. وعلى لجنة العمل المشترك كذلك، أن تدعو الجميع، وألا تهمل أحداً، مهما كان شأنه، مادام معارضاً للنظام الديكتاتوري. وألا تضع الفيتو على أحد.

*** هناك من يشير إلى أن لجنة العمل المشترك، لم تستطع مواكبة الأحداث، التي مرت بالعراق، في الأشهر المنصرمة. بل إن البعض، يرى أن مؤتمر بيروت، لم يحقق البغية المرجوة؛ بل كان مخيباً للآمال؟.**

- ما هو البديل؟. أين هي القوى، التي تطرح نفسها كبديل للجنة العمل المشترك؟. وما هي قوتها؟. وما هي امتداداتها في الداخل أو الخارج؟. وما هي قدرتها على العمل؟. فإذا كان هناك نواقص وإهمال، في لجنة العمل المشترك؛ فيجب علينا العمل على إصلاح ذلك، لجعلها أكثر فاعلية، بدلاً من البحث عن بدائل، هي غير موجودة في الأساس. فلجنة العمل، بحاجة إلى التعزيز والترشيد، وليس الإلغاء. لأنه ليس هناك من يستطيع إلغائها، كحقيقة واقعة. وإذا كان هناك بديل عن لجنة العمل المشترك، ويحمل مبادئ تحقق لنا، ما نصبوا إليه؛ فسمِّه لي، وأنا مستعد لأن أضع يدي بيده، وأترك لجنة العمل المشترك.

* أريد أن أسألك، حول ما يقال من إن المعارضة العراقية، تقع تحت هيمنة الأثقاء والأصدقاء!! وهذا من الأسباب، التي يفقدها استقلالية القرار. فما رأيك؟
- أولاً: أرفض الخضوع لهيمنة الأثقاء، أو الأصدقاء، أو للأجانب من الغرباء.
فهؤلاء الذين يتهمون لجنة العمل المشترك، بالخضوع تحت وصاية الأثقاء والأصدقاء؛ أرجو ألا يكونوا هم أنفسهم، يُسَيِّرون في معارضتهم، من قبل الأجانب الغرباء، ويتخذون قراراتهم، بما يتناسب ومصلحة هؤلاء الغرباء!
وإذا قُدِّر لي أن اختار، بين هيمنة الأثقاء، أو هيمنة الأجانب الغرباء؛ فإنني أفضل هيمنة الأثقاء. فهي خير عندي، من هيمنة الأجانب والغرباء. وأنت تعرف ماذا أعني!

* مما يعيق حركة نضال المعارضة العراقية، أن هناك مواجهة ساخنة، ظاهرة وباطنة، تتخذ من الترشق وتوجيه الاتهامات، لبعضهم بعضاً. فماذا يقول جلال طالباني، عن هذه الظاهرة؟

- أرى أن ذلك عمل غير حضاري، أعاق مسيرة نضال العراقيين نحو تحرير وطنهم. نعم، فهناك الكثير من هذا السخف في أوساط المعارضة، وهو مرض عضال، قد نكبنا به للأسف؛ وهو أسلوب لا يليق بأناس، يسعون لتحقيق أهداف نبيلة وشريفة.

* هناك حالة من عدم الانسجام، بين الفصائل المعارضة؛ نتيجة للاختلافات الأيديولوجية، والمنطلقات الفكرية والسياسية، ووجود هذا الخليط المتناقض في منطلقات الفصائل، المنضوية تحت تنظيم واحد، إلى لجنة العمل المشترك. هل تسبب في إعاقة تحقيق أي نجاحات، على ساحة المعارضة العراقية؟

- كلا. أعتقد أن هذه طبيعة الحياة. ماذا نفعل، إذا كانت طبيعة المجتمع مقسمة، بهذا الشكل؟ هذه هي الخريطة النفسية التي تضم العراقيين.

هل تريد مني أن ألغي هذا المجتمع؟. هذا هو تكوين العراقيين: هناك شيوعي، وبعثي، وليبرالي، وديمقراطي، وإسلامي، واشتراكي، ومستقل... الخ.

هل المطلوب منا أن نضع رغباتنا الخاصة، لتحل محل الواقع الموجود؟. ولذلك فبدلاً من التناحر وترشق الاتهامات لبعضنا بعضاً، فإن الواقع المرير الذي يعيشه الشعب العراقي، بل

وتعيشه المنطقة، يدعونا لأن نتوحد ونتكاتف ونتعاون.

*** لقد هاجمت في مؤتمر حزب العمال، النظام العراقي. في الوقت الذي نجد فيه مسعود بارزاني، يدعو لمواصلة التفاوض مع صدام حسين؛ فماذا أسمى هذا؟ هل هو توزيع أدوار؟ أم تريد إحراج مسعود بارزاني؟**

- قلت في هذا المؤتمر إن الديكتاتورية هي العائق الأساسي أمام الوحدة الوطنية. وفي هذا المؤتمر، وفي تلك الخطبة التي أعطيت نسخة منها، لم أذكر اسم الرئيس العراقي، وإنما ركزت على طبيعة الحكم الديكتاتوري؛ لأنني بت أختلف مع أولئك الذين يركزون على الهجوم، الممثل بشخص رئيس الجمهورية العراقية. لا أعتقد أن صدام بمفرده هو العائق دون الديمقراطية في العراق، وإنما هناك نظام كامل لا بد من إزالته برمته. فصدام مجرد شخص واحد فقط.

*** لقد دعا صدام إلى التعددية الحزبية، فهل يُتوقع أن ينقلب بقدرة قادر، من حاكم ديكتاتوري إلى حاكم ديمقراطي؟**

- أعتقد أنه يجب أن يكون هناك نظام ديمقراطي في العراق، وأن تجرى انتخابات حرة. آنذاك، إذا كان الرئيس العراقي صدام حسين، قد رشح نفسه وفاز في الانتخابات! فمعنى ذلك أنه يحظى بثقة الشعب العراقي. على شرط أن تكون انتخابات حرة ونزيهة تحت نظام ديمقراطي.

وإذا لم يحقق الفوز، فعليه أن يخضع لإرادة الشعب العراقي ويرحل. أما كفاه هذه السنين... أما كفاه هذا التدمير... أما كفاه أنهار الدماء؟

وأعتقد أن النظام الحالي نظام ديكتاتوري، لا يحظى برضى الشعب العراقي، وإلا لما لجأ إلى الديكتاتورية وسفك الدماء.

*** هل صحيح، أنك دعوت في مفاوضاتك مع نظام بغداد إلى ديمقراطية جزئية، أعني للكرد فقط؟**

- هذه اتهامات ظالمة، وليست صحيحة على الإطلاق؛ فنحن قد أكدنا في مفاوضاتنا على ديمقراطية شاملة، ينعم بها الشعب العراقي كله، ودعونا إلى دستور للعراق بأسره، وما

قيل غير ذلك فهو محض افتراء، ودعونا إلى إقامة مجلس وطني يتم عن طريق انتخابات حرة، ليقر دستوراً دائماً للعراق. فحرام عليكم أن تظلمونا!. وهذا يعني أننا ذهبنا للتفاوض مع نظام صدام، على إقامة ديمقراطية للعراق، وليس للكرد فقط.

* بماذا عدت من أميركا؟.

- لقد ذهبنا إلى أميركا كوفد للجبهة الكردستانية العراقية، بدعوة من وزارة الخارجية الأميركية، وهناك استقبلنا في وزارة الدفاع، والكونجرس الأميركي، والكثير من المنتديات السياسية، بالطبع إلى جانب وزارة الخارجية الأميركية. وجرت حوارات ساخنة بيننا وبينهم، حول العديد من أمور المنطقة، خاصة مع المؤسسات الاستراتيجية التي تعنى بشؤون المنطقة. وقد حققنا جزءاً كبيراً من الأهداف التي ذهبنا من أجلها.

ثم عدنا بوعود محددة من الأميركيين، ألخصها بالتالي:

تأييد نضال الشعب العراقي لإحلال النظام الديمقراطي محل النظام الديكتاتوري. وهذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها مثل هذا التصريح عن الولايات المتحدة الأميركية بشكل رسمي معلن. إذ كانت هناك من قبل مخاوف من الخوض في موضوع الديمقراطية والتعددية الحزبية والنظام الانتخابي المباشر، لخلق جو ديمقراطي صحيح.

أكد لنا الأميركيون أنهم سيكونون إلى جانبنا كشعب كردي، إذا ما تعرضنا لعدوان من الحكومة المركزية في بغداد. ولهذا الوعد أثره الكبير في مسيرة نضال الشعب الكردي، لأنه سيزيل عنا هاجس الخوف والهلع، الذي كثيراً ما كان يعترينا من أنظمة الحكومات العراقية المختلفة. وكذلك فإن الولايات المتحدة قد أكدت لنا بأنها ستدافع عن جنوب العراق، إذا تعرض لاعتداء من بغداد. كذلك أكدوا لنا استعدادهم لتقديم المساعدات الإنسانية بشكل مستمر، إلى أن تنجلي هذه المحنة التي يمر بها الشعب العراقي عامة، والشعب الكردي على وجه الخصوص. وقد أكدت لنا وزارة الخارجية الأميركية أن علاقاتها بالمعارضة العراقية ستتوطد نحو الأفضل، للعمل لإزاحة النظام الديكتاتوري. وبالذات مع الجبهة الكردستانية؛ لأن هذه الجبهة هي الممثل الشرعي للشعب الكردي في العراق.

*** نقلت وكالة «رويتر» أخيراً، خبراً مفاده أن الكرد قاموا بإعدام أكثر من ستين جندياً عراقياً، ممن سلموا أنفسهم سلمياً برفع الرايات البيض.**

- أولاً، لدينا تجربة طويلة مع الجيش العراقي ممن يسلمون أنفسهم إلينا، وفيهم من الضباط من ذوي الرتب العالية! فكانت معاملتنا معهم دائماً كمعاملتنا لأنفسنا؛ وليس من أخلاقنا كثوريين الغدر بأسرانا. وما نقلته وكالة «رويتر» يجري فيه التحقيق داخل فصائل المعارضة الكردية في الشمال، والذي أعتقده بل أجزم فيه أن النظام العراقي نفسه قام بتدبير هذه الجريمة، ليعمل على تشويه حركة النضال الكردية. وصدقني، أن التحقيق إذا انتهى بإثبات أن هناك صلة للكرد بهذه الجريمة البشعة، فإننا سنعاقبهم عقاباً شديداً لا رحمة فيه.

فنحن لسنا ممن يتسببون بشقاء الآخرين، لأننا نعرف مرارة هذا الشقاء بعد أن ذقناه وعشنا فيه لسنوات طويلة من الأنظمة الجائرة.

وفي الاشتباكات الأخيرة التي حدثت في الأيام الماضية، سلمنا لهيئة الصليب الأحمر الآلاف من الأسرى لإعادتهم إلى حيث يرغبون، فنحن لا نرتكب مثل هذه الجريمة.

وأحب أن أوضح لك في النهاية، أن الكثير من الجنود العراقيين يستسلمون، ليس حباً منهم بالاستسلام؛ فهم لو يستطيعون الانتصار علينا لما استسلموا، ولكنهم يستسلمون بعد قتال عنيف ومرير، ومع هذا فنحن نعاملهم بما يمليه علينا شرف النضال.

حتى الحكم العراقي اعترف لنا أثناء المفاوضات من أن الكرد كانوا رحماء، كرماء، مع الجنود والضباط الأسرى، في حين أن هذه المعاملة لم تحدث للجنود العراقيين وضباطهم في انتفاضة الجنوب، ولست أدري إذا كان هذا صحيحاً أم هو ادعاء من النظام.

*** قلت في استانبول في مؤتمر الأحزاب الاشتراكية الذي عقد هناك، أن هناك عنصرية يعانيتها الشعب الكردي، صادرة عن العرب!**

- أولاً، أريد أن أصحح لك هذه المعلومة التي كتبت على صفحات صحيفة بيروتية بشكل خاطئ، فقد ألقيت كلمتين في مؤتمر الاشتراكية الدولية. الأول كان خطاباً عاماً، والكلمة الثانية كانت مداخلتة للبحث في موضوع أزمة الشرق الأوسط. وهذه هي التي أثارت بعض دعاة الإقليمية من العرب (الشوفينيين). وفي هذه المداخلتة، قلت ما يلي

ومازلت أكرره حتى الآن:

إنّ الكرد قد شاركوا العرب منذ صلاح الدين وحتى الآن جميع ما مر بهم من نكبات. بمعنى أننا شاركنا العرب الضراء... والضراء!. ولكن للأسف لم نجد من الأخوة العرب، وبالذات ممن يلتزمون بالخط السياسي الاشتراكي أو الديمقراطي، أو الليبرالي، من وقف معنا لشاركنا في ضرائنا. كانت حلبجة تحرق بالكيماوي، والأحزاب العربية التقدمية تسمع وترى، دون أن تحرك ساكناً ولا حتى بمقال أو بيان في صحفهم أو أدبياتهم. نعم كان الأمل في الأخوة العرب الذين شاركناهم بكل إخلاص في معظم معاركهم، أن يشاركونا في بعض نكباتنا، ولكن للأسف هذا لم يحدث!. للأسف أقول، إنّ معظم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في معظم البلدان العربية لم تقف معنا، بل إن بعضها كان له موقف سلبي تجاه القضية الكردية. ولست أريد أن أذكر أسماء أحزاب ومنظمات تدعي الديمقراطية والاشتراكية، قد جعلت من بغداد عاصمة لها من كثرة الدعوات للمؤتمرات التي يتخللها ما لا أريد ذكره.

* كيف طاوعتك نفسك بتقبيل صدام حسين بعد كل ما فعل بالكرد؟.

- قل لي بربك... عندما تذهب لزيارة رئيس جمهورية وتصافحه، ثم يبادرك بقبلة منه، فماذا تفعل؟.

الأخلاق تقتضي أن تبادله القبلة بأخرى! ثم إنني كنت في مهمة يجب أن أوظف كل إمكانياتي لإنجاحها، وهذا ليس أمراً على درجة كبيرة من الأهمية.

* هل اشتملت المفاوضات بينك وبين النظام على إعادة تعمير العراق؟.

- نحن ركزنا في المفاوضات على تعمير كردستان. وأعتقد أن الحكم العراقي الحالي، غير قادر على تعمير العراق. فإذا لم يتغير النظام برمته، سيبقى العراق مهشماً ومدمراً ولا يمكن العمل على إنقاذه.

* في مفاوضاتك مع النظام، لاشك أنك قد تطرقت إلى احتلاله دولة الكويت. فهل لك أن تسلط الضوء على هذه النقطة؟.

- صدام لا يعترف بالكويت، حتى إنه تقدم إلينا ببند خاص ضمن شروط القبول بالمفاوضات، يحتوي على أن الجانب الكردي يجب أن يكون مناصراً لحكومة بغداد في عداؤها مع جيرانها. أما بالنسبة للكويت فقد أشار إلى حكام الكويت، فهم لا يريدون الاعتراف بها كدولة ذات سيادة وتحتل موقعها بين الأسرة الدولية، فهذا هو موقفهم. وما زالوا يعتقدون أن الكويت جزء من العراق، لكن الظروف أجبرتهم على القول بغير ذلك. وقد رفضنا نحن بدورنا، الاتفاق معهم ككل، وليس القبول بأي جزئية منه.

*** أثناء المفاوضات مع صدام، وغيره، ما هي الأوراق التي طرحت أمامكم في كيفية التعامل مع قطاعات الشعب العراقي المختلفة؟**

- لقد كنا متنبهين لكل ألاعبهم وأساليبهم؛ فهم يلعبون بورقة اللعبة الطائفية والقومية على محورين. فعندما يريدون ضرب الكرد يلعبون بالورقة القومية، وعندما يريدون ضرب الجنوب يبرزون الورقة الطائفية، ولذلك فقد فوتنا عليهم مثل هذه الأساليب اللا أخلاقية.

*** جلال طالباني في الأشهر الأخيرة كان موضع اهتمام حركة المعارضة العراقية، في ما ذهب إليه من اجتهادات. وقد اتخذت بعض الفصائل أسلوب إبراز المثالب، والبعض الآخر التزم الصمت، وما قلته لا أزعج بأنه قد سلط الضوء على مجريات الأمور، فهناك الكثير من الملابس بحاجة إلى توضيح!**

- الحقيقة، يجب أن اعترف أنه قد تكون هناك بعض الملابس، وبشجاعة أقول: ربما تكون هناك بعض الأخطاء، فالإنسان عرضة للأخطاء. وقد يكون هناك سوء تقدير، والكمال لله وحده. ونحن في الحركة الكردية بشر تحكنا عوامل وظروف (وتكتيك). والقضية الكردية تعدّ من أكثر القضايا تعقيداً. ولذلك فنحن لا نأخذ بالاعتبار تلك التهم التي يرشقنا بها الأصدقاء والأشقاء، لأنها نابعة من حسن النية ولا أظنها تعيقنا عن تحركنا.

*** ما هي رؤياك المستقبلية لخطة عمل تقوم بها المعارضة العراقية؟.**

- أقولها ببساطة، إن حكومة المنفى، ومجلساً وطنياً في المنفى لن يستطيعا تحقيق أي نتيجة إيجابية، ومن ثمّ فليس أمام المعارضة العراقية سوى أن تنقل نشاطها إلى الشمال، لتقييم حكومتها داخل الأرض العراقية... فهذا هو الحل الوحيد، والذي يرى عكس ذلك فهو لا يريد مواجهة الحقيقة... حكومة انتقالية داخل أرض الوطن وليس خارجها؛ أما الحوارات والنقاشات في الخارج فذلك مضيعة للوقت.

*** كم سيبقى صدام حسين في الحكم؟.**

- في قناعتني أنه لا مستقبل للديكتاتورية، والشواهد أماننا كثيرة.

جلال طالباني

في مقابلة مع صحيفة «صوت الكويت» الدولي

(٢١-١٢-١٩٩١)

- نعم أنا انفصالي... ولكنني أكبر داعية للتآخي العربي - الكردي.
- لم أخف في يوم من الأيام مواقف السياسية والأهداف التي أناضل من أجلها، وهي موجودة في كتب ومقالات منشورة، وفي إمكان أيّ كان أن يرجع إليها.
- إنني لا أخاف «تهمة» الانفصال، لأنني أعتقد أن حق الانفصال هو جزء من حق تقرير المصير. لكنني في الواقع لا أدعو للانفصال؛ لأنني أرى أن حل القضية الكردية في العراق يكون بالديمقراطية، والكرد في العراق يستطيعون أن يؤديوا دوراً كبيراً في تحقيق الديمقراطية للعراق.
- الانفصال غير ممكن تحقيقه في الواقع، والإنسان العاقل الذي يقود حركة كبيرة لا يستطيع أن يدفع شعبه إلى أهداف غير قابلة للتحقيق، ولا أن يحمّل حركته مهمات مستحيلة أو صعبة الإنجاز.
- لا أستطيع أن أنظر إلى الذين يوجهون إليّ «تهمة» الانفصال، إلا بأنهم شوفينيون واستعماريون في التفكير؛ فنكران أبسط حق من الحقوق المعترف بها في هذا العصر على الشعب الكردي، إنما هو موقف ناجم عن شوفينية تسلطية واستيطانية.
- أقول، بتواضع: إن العرب عندما يفقدون جلال طالباني، كرجل أمضى كل عمره في الدعوة إلى الأخوة العربية - الكردية وإلى الكفاح العربي - الكردي المشترك، وينظر ويفلسف لهذه الطروحات في كتاباته ومواقفه؛ فسيعني ذلك أنه لن يبقى في كردستان العراق، كردي واحد يقبل بالتعايش والتآخي مع العرب.
- قلعة جوالان (كردستان العراق) - عدنان حسين

أعلن الزعيم الكردي جلال طالباني، الرئيس المشارك للجبهة الكردستانية العراقية والأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، أنه لم يعد هناك أي أمل بعقد اتفاق مع الحكومة العراقية بشأن الحكم الذاتي الكردي، وأوضح أن مجلساً وطنياً كردياً سيقام في كردستان العراق عن طريق الانتخابات الحرة ويتولى اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المنطقة، وأكد أن الحكم العراقي القائم الآن فقد شرعية سلطته على كردستان العراق. ورد طالباني على اتهامات بعض الأوساط العربية بأنه يسعى إلى فصل كردستان عن العراق.

جاء ذلك في مقابلة أجرتها معه «صوت الكويت» في مقره الحالي في منطقة «قلعة جوالان»، الواقعة على مسافة بضعة كيلومترات إلى الشمال الشرقي من مدينة السليمانية، حيث اتخذ من المقر السابق للفرقة العسكرية العراقية ٣٩ (قوات صقر قريش) مقراً له. وفي الآتي نص المقابلة:

*** اتخذت الجبهة الكردستانية أخيراً، قراراً بإجراء انتخابات عامة في كردستان العراق... أي هدف تسعى الجبهة إليه من ذلك؟**

- القرار الذي اتخذته القيادة السياسة للجبهة يخص انتخابات المجلس الوطني الكردستاني، والمجلس سيُنتخب وفقاً لقاعدة التمثيل النسبي، ويكون مخلوفاً البت في القضايا المصرية المتعلقة بالشعب الكردي. الجبهة الكردستانية هي جبهة أحزاب، بينما المجلس الوطني سيكون ممثلاً لشعب كردستان العراق بكل أحزابه وفئاته وطبقاته المختلفة، ومن ثمّ مخلوفاً باتخاذ القرارات المصرية.

*** هل نفهم أن سلطة محلية ستنبثق عن هذا المجلس؟**

- المجلس سيقدر ما الذي يجب أن يكون، والتطور اللاحق للأوضاع سيحدد طبيعة القرار، فإذا أعادت الحكومة العراقية الإدارات الرسمية إلى المدن سيكون هناك قرار مناسب، وإذا لم تفعل ذلك فالقرار سيكون مختلفاً.

إدارات خاصة:

* هل المقصود في الحالة الأخيرة، أن الجبهة الكردستانية ستقيم إدارتها الخاصة؟
- لا أميل إلى إقامة إدارات من قبل الجبهة، وإنما إلى إدارات ديمقراطية منتخبة، أي إجراء انتخابات حرة للمجالس البلدية والمجالس الإدارية. أعتقد أن الشعب الكردي تمتع خلال المدة القصيرة الماضية بحقين مقدسين لا يجوز سلبهما منه: الحرية والديمقراطية. وكما ترى فإن جميع الأحزاب والاتجاهات والمنظمات، بما فيها المخالفة للجبهة الكردستانية أو التي خارج صفوفها، تتمتع بالحرية المطلقة في العمل والنشاط السياسي والتعبير عن الآراء والمواقف... هذان الحقان المنتزعان يجب تثبيتهما والاحتفاظ بهما.

زيارة بارزاني:

* في ضوء آخر زيارة قام بها السيد مسعود بارزاني إلى بغداد، كيف تنظر الجبهة الكردستانية إلى الاتفاق مع السلطة؟
- تمت زيارة الأستاذ مسعود بارزاني إلى بغداد بعلمنا جميعاً، وهي لم تكن لاستئناف المفاوضات الخاصة باتفاق الحكم الذاتي، وإنما للتباحث في موضوع السلام والهدنة في كردستان، ولحل مشكلة الإدارات التي سحبتها السلطة. وشخصياً لا أرى أي أمل في الاتفاق مع الديكتاتورية، التي تمتنع عن القيام بإجراءات ديمقراطية في العراق، وترفض أي تعديل أو تعديل في سياساتها، وتصر على النهج الإجرامي والخيانة الذي مارسه طول سنين عديدة؛ هذا النهج الذي قاد العراق إلى مهالك وكوارث، منها الحرب الداخلية وجرائم السجن والتعذيب وجرائم الأنفال واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي... ومنها الحربان القذرتان اللتان شنتهما، دونما سبب، ضد الجارة إيران وضد الكويت الشقيقة المسالمة. هذا النهج الإجرامي الخياني مستمر حتى اليوم مع الإشادة الصاخبة به في أجهزة الإعلام. لا يمكن التوصل إلى اتفاق حقيقي لحكم ذاتي حقيقي لكردستان العراق، مع مثل هذه السلطة التي ما زالت تتمسك بعقليتها ونمط تفكيرها الديكتاتوري الإجرامي.

الصلات مع صدام:

* زائر كردستان يلاحظ أن المفاوضات مع النظام العراقي لا تحظى بأي شعبية أو أي نوع من العلاقة مع سلطة صدام حسين... على أي أساس، إذن، يقوم استمرار الصلات مع هذه السلطة، وتمضي محاولات تطبيع الأوضاع في كردستان بالاتفاق معها؟.

- الحقيقة إن هذا الانطباع الذي تشكل لديك يتطابق تماماً مع وجهات نظر ومواقف الاتحاد الوطني الكردستاني... نحن نرى أن الشعب الكردي عبر خلال الأشهر الأخيرة، وفي عدة مناسبات، عن موقفه الذي تحدثت عنه... نعم الاتفاق مع السلطة، وليست المفاوضات، لا تحظى بأي شعبية ولا بأي دعم أو تأييد من الجماهير الكردية... المظاهرات والاجتماعات الجماهيرية التي عقدت أخيراً في المدن الكردية، وشارك فيها أكثر من مليون ونصف المليون مواطن، وتعالت فيها الهتافات المعادية لصدام حسين وعلي كيماوي (وزير الدفاع علي حسن المجيد)، أثبتت أن الأكثرية الساحقة من الشعب الكردي تناهض الديكتاتورية وترفض الاتفاق معها. لكن لدى بعض القيادات الكردية اجتهادات أخرى، منها على سبيل المثال، ما سمعته في أحد الاجتماعات من أحد قادة الأحزاب الكردية، الذي زار بغداد أخيراً، من دون موافقة الجبهة، من أن الشعب الكردي عيونه على تانكر البنزين وليس على الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية، مثل هذه العقليات ما زالت موجودة بيننا.

* هناك من يرى أن فرصة تاريخية توفرت للجبهة الكردستانية لإقامة سلطتها الخاصة... أقصد سلطة الحكم الذاتي، عندما سحبت الحكومة العراقية إداراتها من كردستان؟.

- أنا مع من رأوا هذا، وأنا ممن رأوا هذا...

* سؤال: لماذا امتنعت الجبهة الكردستانية عن الإقدام على مثل هذه الخطوة؟.

- عليك أن تسأل الذين قرروا ذلك!.

إدارة كردستان الجنوبية:

* كما نعرف وتعرفون، فإن اتفاقية إلحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية اشترطت أن تدير الحكومة العراقية إقليم كردستان إدارة سليمة وصحيحة... والحكومة العراقية الحالية عندما سحبت إدارتها وفرضت حصاراً اقتصادياً على كردستان أخلت بتعهداتها، مما أباح للكرد وللأمم المتحدة أن يتصرفوا على نحو آخر... لماذا لم تدفعوا الأمور في هذا الاتجاه؟.

- هنالك أمور أخرى بالإضافة إلى ذلك، أفقدت الحكم العراقي الحالي شرعية الحكم في كردستان.

فعندما ألحقت كردستان بالعراق في العام ١٩٢٤، بقرار من عصبة الأمم، التزمت الحكومة العراقية وكذلك الحكومة البريطانية، لأنها حكومة الدولة المنتدبة على العراق، بجملة التزامات أمام المجتمع الدولي منها احترام حقوق الشعب الكردي، في أن يعيش حراً معززاً مكرماً في وطنه، بينما مارست حكومة صدام حسين سياسة التهجير ضد مئات الآلاف من الكرد... وكان هناك التزام بأن تحافظ الحكومة العراقية على حياة الشعب الكردي. وحكومة صدام شنت حرب إبادة على الشعب الكردي. والموقف الأخير (سحب الإدارات وفرض الحصار الاقتصادي) يضاف إلى جملة الأمور التي تجعل الحكم العراقي القائم غير شرعي، من وجهة نظر القانون الدولي، في إدارة وحكم كردستان... أما لماذا امتنعت الجبهة الكردستانية عن القيام بالخطوة المطلوبة فجوابه عند غيري؛ وأنا لو كنت هنا، ولو كنت مقررأ، لقررت الشروع بانتخابات حرة لمجالس بلدية وإدارية، ولمجلس وطني كردستاني يتولى إدارة المنطقة.

حراس الأمم المتحدة:

* أعلنت الأمم المتحدة أنها ربما سحبت شرطتها الموجودة في كردستان قريباً لأسباب مالية... إذا حدث ذلك كيف ستتصرف الجبهة الكردستانية، مع احتمالات قيام السلطة العراقية بالهجوم على كردستان؟.

- لا أعتقد أن الأمم المتحدة ستسحب الـ ٥٠٠ شرطي. وفي كل الأحوال فإن الجبهة

الكرديستانية اتخذت قراراً تاريخياً بإجراء انتخابات المجلس الوطني الكرديستاني... وهذا المجلس سيقدر كل شيء بالنسبة لكرديستان. وسيتمكن كل واحد فيه من قول كلمته... نحن سنخوض الانتخابات على أساس المواقف التي عبرت لك عنها: إدارة محلية ديمقراطية، وانتخابات حرة، وحرية ديمقراطية، وحقوق إنسانية مصادرة، وإقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي ضمن العراق الديمقراطي الموحد، والعمل على إنهاء الدكتاتورية في العراق وعدم الاتفاق معها... هذا هو برنامجنا، وإذا نجحنا في الانتخابات سنعمل على دفع الأمور في هذا الاتجاه.

معنويات عالية:

* لو افترضنا أن السلطة العراقية أعادت تنظيم صفوفها وقامت بهجوم واسع في كردستان، فهل تعتقد أن قوات البيشمركة قادرة على التصدي له؟.

- أعتقد أننا قادرون على ذلك في الظروف الحالية... معنويات الشعب، الآن عالية، ومعنويات الجيش العراقي متدنية... الحكومة العراقية غير قادرة حالياً على دفع الجيش في هجوم واسع. الجيش العراقي لم يعد يقاتل بالكفاءة السابقة، ليس جيناً أو تخاذلاً، وإنما لأن هذا الجيش بدأ يدرك أن الديكتاتور صدام حسين يقود البلاد من مجزرة إلى مجزرة، ومن معركة خاسرة إلى معركة أخرى خاسرة... وأعتقد أن الحكومة العراقية تدرك هذه الحقيقة، وهذا ما يفسر إقدامها على سحب قواتها من كردستان... إنها تعرف أن إبقاء هذه القوات في كردستان، يعني انضمامها إلى صفوف الشعب عند وقوع أي اصطدام، أو في الأقل تركها لساحة القتال وإلقاء السلاح أو تسليمه للمقاتلين الكردي، كما حدث في المعارك الأخيرة التي وقعت في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي؛ فنحن في الاتحاد الوطني الكرديستاني، مثلاً، غنمنا في تلك المعارك ٣٠ قطعة مدفعية ثقيلة بعيدة المدى وعشرات الدبابات ومئات مدافع الهاون ومئات قاذفات آر. بي. جي. وعشرات قطع الأسلحة المضادة للجو عدا عن الرشاشات، وقد سلم الكثير من الضباط والجنود أنفسهم للبيشمركة. الحكومة العراقية متخوفة من هذه الظاهرة، وربما هي تقوم الآن بإعادة تنظيم قواتها وإعادة رفع معنوياتها، لكنني أعتقد أنه من الصعب عليها تحقيق ذلك، وإقناع هذه القوات بالتقدم نحو مجزرة جديدة، خصوصاً وأن هذه الحكومة تعاني الآن من أزمة اقتصادية وسياسية خانقة، وعزلة دولية شديدة.

محادثات مع دمشق:

* اتخذت الجبهة قراراً بإرسال وفد إلى دمشق... بأي هدف؟

- لإجراء مباحثات مع الحكومة السورية وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، لتطوير العلاقات القائمة بين الطرفين، وللإشتراك في محادثات المعارضة العراقية بشأن مؤتمرها الثاني.

* ما الذي يمنع انعقاد هذا المؤتمر في كردستان؟

- لا أرى مثل هذا المانع.

* هناك من يقول إن بعض أطراف الجبهة الكردستانية يعارض أو يتحفظ على انعقاده

في كردستان؟

- بقدر تعلق الأمر بالاتحاد الوطني الكردستاني نحن نرحب بعقد المؤتمر هنا.

* إذا تقرر عقده في السعودية ماذا سيكون موقف المعارضة؟

- لا أستطيع أن أتحدث باسم الجبهة، لكن الاتحاد الوطني الكردستاني سيشارك فيه أينما عقد. لا يهمنا المكان بقدر ما يهمنا الإعداد للمؤتمر. نحن مع الإعداد الجيد لكي ينجح في تقديم البديل الديمقراطي المقبول عراقياً وإقليمياً ودولياً، وتقديم البرنامج الديمقراطي. ونحن لا نرى ضيراً في عقده في السعودية حيث يوجد (الحرمان الشريفيان)، وسيمكننا ذلك من أداء العمرة أيضاً؟

* البعض يرى أن انعقاده هناك يؤثر على استقلالية قرار المعارضة العراقية؟

- لا أوافق هذا الرأي. في المؤتمر الأول الذي عقد في بيروت، قيل لنا أيضاً إن القرار سيكون خاضعاً لسورية. ولكن صريحين في القول إن الاستقلالية الكاملة الشاملة المطلقة لا وجود لها في عالم اليوم. وأعتقد أن الاستقلالية النسبية نستطيع أن نحققها عن أي مكان، خاصة إذا أعدنا سلفاً وبشكل جيد للمؤتمر الثاني، بحيث يسفر عن بديل ديمقراطي لحكم

صدام، وعن برنامج ديمقراطي للحكم القادم. وبالنسبة لي فإن السعودية دولة شقيقة ومهمة في المنطقة، ومن مصلحتنا أن تكون إلى جانبنا في معركتنا ضد النظام العراقي.

لعبة سياسية:

* بعض العرب يتهمك بأنك تلعب لعبة سياسية خطيرة، ويقول إن جلال طالباني هو أكبر انفصالي كردي... ماذا تقول في هذا؟.

- لم أخف في يوم من الأيام مواقف السياسية والأهداف التي أناضل من أجلها، وهي موجودة في كتب ومقالات منشورة، وفي إمكان أي كان أن يرجع إليها. كنت دائماً، ولا أزال، داعياً إلى حق تقرير المصير للشعب الكردي، وكنت أحسب أن الحكم الذاتي هو شكل من أشكال ممارسة هذا الحق، وفقاً لظروف العراق... أنا لا أخاف من «تهمة» الانفصالية، وأعتقد أن الذين يعدّونني انفصالياً هم ذوو عقلية استعمارية، وينتمون إلى البرجوازية العربية التي تطورت إلى مستوى العقلية الاستعمارية الاستيطانية، واتخذت على هذا الأساس مواقف غير إنسانية وغير ديمقراطية وغير تقدمية من قضية جنوب السودان وقضية البربر والقضية الكردية في العراق. إنني هنا أسأل: لماذا يكون لأي قومية ولأي شعب في العالم الحق في الانفصال، ولا يجوز لكردستان وللشعب الكردي أن يتمتع بالحق نفسه؟. لماذا يحق لأي دولة عربية أن تحتفظ بكيانها القطري وتدافع عن استقلالها وسيادتها، وأن تكون منفصلة عن الأجزاء الأخرى من الأمة العربية الساعية إلى الوحدة، ويحرم على كردستان والشعب الكردي حق الانفصال والاستقلال؟.

في قناعاتي أن هؤلاء الذين ينكرون على الشعب الكردي حق الانفصال، إنما ينكرون عليه في الواقع حقه في الوجود. الشعب الكردي شعب مقسم قسراً في الشرق الأوسط بين عدة دول... وهو مثل أي شعب آخر مقسم له الحق في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في تحرير وتوحيد وطنه كردستان. الرئيس الليبي معمر القذافي، وهو قومي عربي، قال منذ أمد طويل إنه مع حق الأمة الكردية في دولة مستقلة، فهل يتعين اتهام القذافي بأنه انفصالي؟.

مرة أخرى أقول إنني لا أخاف «تهمة» الانفصال، لأنني أعتقد أن حق الانفصال هو جزء من حق تقرير المصير. لكنني في الواقع لا أدعو للانفصال؛ لأنني أرى أن حل القضية

الكردية في العراق يكون بالديمقراطية، والکرد في العراق يستطيعون أن يؤديوا دوراً كبيراً في تحقيق الديمقراطية للعراق. أحد أهم عناصر الديمقراطية في العراق حاضراً ومستقبلاً هو الحركة التحررية الكردية، لذلك أنا أميل إلى حق تقرير المصير للکرد ضمن العراق الديمقراطي، سواء جاء هذا الحق في شكل فيدرالية أو كونفدرالية أو حكم ذاتي. وهناك سبب آخر يحملني على عدم الدعوة إلى الانفصال، هو أنني أعتقد بأن الانفصال غير ممكن تحقيقه في الواقع، والإنسان العاقل الذي يقود حركة كبيرة، لا يستطيع أن يدفع شعبه إلى أهداف غير قابلة للتحقيق، ولا أن يحمل حركته مهام مستحيلة أو صعبة الإنجاز... لهذا أقول إنه مع إيماني بحق الشعب الكردي في الانفصال والاستقلال؛ فلا أدعو إلى الانفصال... أعد الأمر شبيهاً بحق المرأة والرجل في الطلاق، فالإقرار بهذا الحق لا يعني دعوة النساء إلى الطلاق عن أزواجهن، ولا الرجال إلى الطلاق عن زوجاتهم.

لا أستطيع أن أنظر إلى الذين يوجهون إليّ «تهمة» الانفصال، إلا بأنهم شوفينيون واستعماريون في التفكير؛ فنكران أبسط حق من الحقوق المعترف بها في هذا العصر على الشعب الكردي، إنما هو موقف ناجم عن شوفينية تسلطية واستيطانية... أسألك: لو كان الشعب الكردي يعيش في جزيرة بعيدة، هي جزيرة واق الواق، أو في بعض جزر إندونيسيا، أما كان العرب سيصفقون للشعب الكردي ولحقه في الانفصال والاستقلال؟. أسأل أيضاً: لماذا يرفض العرب أن يكون الشعب الفلسطيني جزءاً من الأردن أو سورية، ويصرون على الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا حق ثابت ومشروع للشعب الفلسطيني، بينما ينكرون على الشعب الكردي أن تكون له دولته المستقلة؟.

أود أخيراً أن أقول، بتواضع: إن العرب عندما يفقدون جلال طالباني، كرجل أمضى كل عمره في الدعوة إلى الأخوة العربية - الكردية وإلى الكفاح العربي - الكردي المشترك، وينظر ويفلسف لهذه الطروحات في كتاباته ومواقفه؛ فسيعني ذلك أنه لن يبقى في كردستان العراق، كردي واحد يقبل بالتعايش والتأخي مع العرب.

طالباني

نحاور بغداد بإشراف دولي إذا قبلت القرار ٦٨٨

صحيفة (الحياة) اللندنية: ١٩٩٢/١/١١

(العدد ١٠٨٩٨)

- لا حل لأي مشكلة عراقية بغير الديمقراطية. لذلك أقول: الديمقراطية أولاً، والديمقراطية ثانياً، والديمقراطية رابعاً، ثم تأتي القضايا الأخرى.
- لا يجوز عدّ كل البعثيين وضباط الجيش العراقي مجرمين وقتلة يجب معاقبتهم. بالعكس، يجب حصر الجريمة بالمجرم الحقيقي فقط.
- الفيدرالية تُوحّد ولا تُفَرِّق. والواقع هو أنّ الشعب الكردي في العراق يتمتع الآن بالاستقلال، لكنه اختار الاتحاد الفيدرالي في إطار عراقٍ ديمقراطي طوعاً، وإرادته الحرة. -سورية، منذ العهد الذي عُرف بعهد الرئيس حافظ الأسد، كانت ملاذاً لكثير من الحركات العراقية والكردية. وأنا شخصياً لا يمكن أن أنسى فضل سورية، التي أقمنا فيها وأعدنا تنظيم صفوفنا فيها.
- لا نجامل أحداً، عندما نقول إننا سنظل شاكرين للرئيس حافظ الأسد والأخوة السوريين، الذين ساعدونا في الأوقات الصعبة.
- نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني نحرض على استمرار العلاقات مع سورية، وإزالة سوء الفهم بينها والجانب الكردي.

صلاح الدين، شمال العراق - من كامران قره داغي

حدد الزعيم الكردي العراقي السيد جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، شروطاً لمعاودة الحوار مع بغداد، من بينها القبول بقرار مجلس الأمن ٦٨٨ أساساً للحوار،

على أن يكون ذلك بإشراف دولي، وتوقع أن تفرض الحكومة الإقليمية الكردية سلطتها على جميع أنحاء كردستان العراقية مع نهاية هذا العام.

وفي ما يأتي نص الحديث مع طالباني:

*** توهي تصريحات أخيرة لنائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز، بأن بغداد مستعدة لحوار جديد مع الكرد. هل تعتقد أنه ما زالت هناك أسس لمزيد من الحوار بين الطرفين؟.**

- السيد طارق عزيز بارع في التضييل وتحريف الوقائع والحقائق. فهو يحاول أن يحمّلنا مسؤولية فشل المفاوضات، ويقول إننا رفضنا الاتفاق تحت التأثير الأميركي والبريطاني. والحقيقة أن الحكومة هي التي أحبطت المفاوضات. فهي عندما وجدت، أو توهمت، أن أوضاعها استقرت وقوات الحلفاء انسحبت من شمال العراق، ودغدغتها آمال بنجاح محاولة انقلاب عسكري في الاتحاد السوفيتي، ضد الرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف، أفشلت المفاوضات ورفضت إعطاء الكرد أبسط الحقوق.

وغريب أن يتحدث عزيز عن التأثير الخارجي، وهو الذي اعترف، بحضور السيد عزت الدوري (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) وأعضاء في الوفد الكردي، بأن حكومته رفضت إتمام الاتفاق مع الاتحاد الوطني الكردستاني في عام ١٩٨٦ تحت التأثير الخارجي، وتحديداً التركي. وقال عزيز جواباً عن سؤال وجهه الدوري في شأن أسباب عدم توصل الطرفين إلى اتفاق آنذاك (وجه الكلام إليّ) إنّ «صاحبك» (الرئيس تورغوت أوزال) كان في ذلك الوقت رئيساً للوزراء التركي) أحبط الاتفاق.

وفي الحقيقة، غامر الجانب الكردي عندما أرسل وفداً إلى بغداد، ليفاوض حكماً معزولاً منبوعاً ومداناً من العالم. وأتذكر أنني كلما كنت أواجه الصحافة العالمية بعد ذلك، حتى وقت طويل، كنت أجابه دائماً بالسؤال المشهود: «ألم تكن أنت الذي ذهبت إلى بغداد وعانقت صدام حسين؟».

وفي الواقع كان هدف بغداد من دعوتها الكرد إلى التفاوض، بعد هزيمة العدوان العراقي على الكويت، هو إجهاض القرار ٦٨٨، الذي أقره مجلس الأمن، ويدعو في أحد بنوده إلى الحوار بين الحكومة العراقية والكرد. وأعتقد أننا في القيادة الكردية أخطأنا لأننا لم نتمسك بهذا القرار، ولم نصرّ على مفاوضة بغداد على أساسه وتحت إشرافٍ دولي.

إنّ التلميحات الصادرة حالياً عن بغداد، تجعلنا نتساءل: أليست هذه دعوات من أجل خداع الجانب الكردي مجدداً، عشية تسلم الرئيس المنتخَب بيل كلينتون مهام الرئاسة الأميركية؟. أليست هذه محاولة تضليلية، هدفها إبلاغ رسالة إلى الإدارة الأميركية الجديدة، بأنّ بغداد تريد التفاوض مع الكرد، وأنها تستطيع جرهم إلى مائدة المفاوضات متى شاءت؟. ومن ثمّ، لتظهر للعالم أنّ المبادرة دائماً في يدها، سواء بالدعوة إلى الحوار أم برفضه.

* ومع ذلك، هل يمكنكم قبول التفاوض إذا توفرت شروط معيّنة؟.

- إذا أعلنت بغداد قبولها القرار ٦٨٨ أساساً للحوار، ويأشرف دولي؛ أعتقد أنّ الكرد قد يقبلون التفاوض، على أن يتوافر شرطان آخران: أولاً موافقة قيادة المعارضة العراقية، المتمثلة بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد، الذي نُعِدَّ جزءاً رئيساً منه، وثانياً موافقة الدول الحليفة، التي تتولى حماية كردستان العراقية. وأوضح: إنّ اشتراطنا موافقة هذه الدول لا يعني أننا تابعون لها؛ بل تعني أنّ المسألة الكردية في العراق خرجت عن المحلية، وأصبحت قضية دولية. وليس من مصلحة الشعب الكردي أن تنزل قضيته من علياء التدويل إلى نفق الحل البعثي العراقي.

لكنني أعتقد أنّ الحكومة العراقية ليست جدية. ولو كانت كذلك، لكان عليها أن تبادر قبل كل شيء إلى رفع الحصار الاقتصادي، الذي فرضته على كردستان العراقية منذ أكثر من عام. وأرى أنّ حكومة تزعّم الحرص على الوطن، لا تعمل على تقطيع أوصاله؛ فالقطيعة الاقتصادية أساس للقطيعة السياسية، ولأوقفت أعمالها التخريبية ضدنا. نحن أيضاً نستطيع تفجير القنابل في بغداد، لكننا لن نفعل أبداً، لأنّ بغداد عاصمتنا وأهلها أهلنا ولا نريد أن نوذّهم.

* السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تعتقد أنه في إطار الصيغة الحالية للمعارضة العراقية، يمكن التوصل إلى حلّ للقضية الكردية مع بغداد، بمعزل عن حلّ شامل للقضية العراقية؟.

- أعتقد أنه لا يمكن حل أيّ مشكلة في العراق، سواء كانت الكردية أم الطائفية أم

الاقتصادية أم السلطوية، بغير الديمقراطية. لا حل لأي مشكلة عراقية بغير الديمقراطية. لذلك أقول: الديمقراطية أولاً، والديمقراطية ثانياً، والديمقراطية رابعاً، ثم تأتي القضايا الأخرى. ومن ثمّ، ليس لديّ أدنى شك في أنّ القضية الكردية في العراق لا يمكن حلها بغير الديمقراطية.

*** هل تعتقد أنه ممكن طرح صيغة حل للقضية الكردية، والعراقية عموماً، على أساس دولي، أي بإشراف الأمم المتحدة مثلاً، كما جرى في كمبوديا وأنغولا وناميبيا وغيرها؛ فتُجرى انتخابات عامة حرة ديمقراطية، يُسمح فيها بالتنافس للجميع، بما في ذلك حزب البعث الحاكم؟**

- كان هذا هو رأي الجانب الكردي في المؤتمر الأخير للمعارضة العراقية، الذي عُقد في صلاح الدين، لكنه رُفض بغالبية كبيرة. الجانب الكردي يعتقد أنه يمكن إيجاد حل دولي للقضية العراقية، على غرار الحل الكمبودي مثلاً. وأنا شخصياً أعتقد أن مشكلة العراق أصبحت قضية دولية، وحلّها بات يهّم الدول المجاورة، وكثيراً من دول العالم. ومن ثمّ فإنّ حلاً صائباً ودائماً ومقبولاً، يفترض أن تتعاون كل هذه الدول على إيجادها.

*** هل هناك، في رأيك، أمل في أن يتعاون بعثيون في الحكم وضباط في الجيش مع الكرد ضد النظام؟**

- شخصياً، أفضل حلاً من دون إراقة الدماء، يمكن تحقيقه بالانتقال السلمي أو بالاتفاق مع بعثيين في الحكم. لكن إذا لم يكن هذا ممكناً، فإنه لا بد من اللجوء إلى كل الوسائل والأساليب، لإنقاذ العراق من الدكتاتورية. وأعتقد أن هناك كثيرين جداً من العناصر الراضية للدكتاتورية في صفوف الحزب الحاكم والجيش العراقي. ولا شك أنه يمكن التعاون مع مثل هذه العناصر لتغيير النظام وإجراء انتخابات حرة لتقرير مستقبل العراق. وفي ضوء هذا لا يجوز عدّ كل البعثيين وضباط الجيش العراقي مجرمين وقتلة يجب معاقبتهم. بالعكس، يجب حصر الجريمة بالمجرم الحقيقي فقط.

*** لننتقل إلى العلاقات بين الإدارة الكردية والدول المجاورة، التي كانت أظهرت قلقاً واضحاً مما يجري في كردستان العراقية، أظهره الاجتماع التركي - الإيراني - السوري،**

الذي عُقد الشهر الماضي في أنقرة. هل تُجرون اتصالات مع هذه الدول؟.

- في الحقيقة، عُقد اجتماع أنقرة نتيجة رغبة إيرانية، كما قال وزير الخارجية الدكتور علي أكبر ولايتي. وشعرتُ بأسفٍ شديد عندما قرأتُ تعليقاته في الصحف الإيرانية، وقال فيها إن أساس المشكلة هو عدم وجود الجيش العراقي في شمال العراق. ولعله نسي أن وجود الجيش العراقي في كردستان العراقية، يعني وجود (مجاهدين خلق) أيضاً. لكن يبدو لي أن الخوف من الديمقراطية والفيدرالية، أنسى الدكتور ولايتي حقائق مهمة، منها أن الفيدرالية تُوحّد ولا تُفَرِّق. والواقع هو أنّ الشعب الكردي في العراق يتمتع الآن بالاستقلال، لكنه اختار الاتحاد الفيدرالي في إطار عراقٍ ديمقراطي طوعاً، وإرادته الحرة. وأسفتُ كثيراً جداً أيضاً لاشتراك السيد فاروق الشرع في مؤتمر أنقرة، الذي يصفه كرد كثيرون بأنه «مؤامرة» ضد الشعب الكردي والمعارضة العراقية. وآلمنا أكثر أنّ سورية، منذ العهد الذي عُرف بعهد الرئيس حافظ الأسد، كانت ملاذاً لكثير من الحركات العراقية والكردية، وأنا شخصياً لا يمكن أن أنسى فضل سورية، التي أقمنا فيها وأعدنا تنظيم صفوفنا فيها. لذا لا نجامل أحداً، عندما نقول إنّنا سنظل شاكرين للرئيس حافظ الأسد والأخوة السوريين، الذين ساعدونا في الأوقات الصعبة. وهذا جعلنا نتألم أكثر لمشاركة سورية في مؤتمر أنقرة.

لذا حسبنا مهماً أن نتصل بسورية وإيران. ونحن في الاتحاد الوطني الكردستاني نحصر على استمرار العلاقات مع سورية، وإزالة سوء الفهم بينها والجانب الكردي. وفي الوقت نفسه تجري اتصالات مع إيران، التي أرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني أحد قياديه إليها، وهو مزوّد رسالةً مني تفوّضه التحدث باسمي أيضاً. نحن لا نريد أن تسوء علاقاتنا مع الجيران. وبالنسبة إلى تركيا، استطعنا أن نحلّ المشاكل بيننا بسرعة، والتفاهم على رغم اختلاف وجهات نظرنا في شأن الفيدرالية. والتعاون قائم بيننا في حل مشكلة أمن الحدود، ومرور المساعدات الدولية الإنسانية عبر تركيا إلى كردستان العراقية. وبدورها تتفهم تركيا وضعنا، وهي بلد ديمقراطي فيه تعددية سياسية، وهناك أحزاب قريبة منا وأخرى تُعاديها، وتيارات تؤيدنا وأخرى لا تفعل ذلك. إيران أيضاً فيها تيارات، لكن كلها يعادينا بدرجات متفاوتة. وعلى رغم ذلك، نسعى إلى تطبيع العلاقات معها.

*** الحديث السياسي الطاغي في كردستان الآن، هو الاتجاه التوحيدي على كل الصعد، والتقارب الكبير بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، اللذين اتفقا أخيراً على توحيد المنظمات التابعة لهما، للطلاب والنساء وغيرها. إلى أين يمكن أن يصل الطموح في التوحيد؟.**

- يمكن تقسيم هذه العملية إلى قسمين: أولاً اتجاه توحيدي بالنسبة إلى مؤسسات الحكومة الإقليمية، وهو سائد في الحزبين والجهة الكردستانية والمجتمع الكردستاني عموماً. لقد تشكلت حكومة وانبثقت عن انتخابات حرة، وفوضناها إدارة المنطقة الكردية. هذا ما اتفقنا عليه جميعاً. ونحن نريد إقامة حكم القانون القائم على المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا يجب أن تنتهي كل الممارسات الخاطئة للأحزاب والميليشيات، ولا أستثني منها الاتحاد الوطني الكردستاني طبعاً. ونأمل بأن تنتهي جميع المشاكل، مع نهاية هذا العام الذي نتوقع أن تفرض فيه الحكومة الإقليمية سلطتها على جميع أنحاء كردستان العراقية، وتديرها بحكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

على صعيد التوحيد السياسي، دعونا في الاتحاد الوطني الكردستاني إلى توحيد الأحزاب الكردستانية التي تتشابه برامجها. الاتحاد الوطني نفسه كان ثلاثة تنظيمات أو تيارات، قررت الاندماج في مؤتمرها الأخير هذا العام. وبعدها قررت ثلاثة أحزاب أخرى أن تتحد في حزب واحد، هو حزب الوحدة الكردستانية. ومنذ هذا الأسبوع يدعو الاتحاد الوطني الكردستاني، عبر أجهزته الإعلامية، جميع الذين كانوا أعضاء سابقين فيه وتركوه لأسباب مختلفة، إلى العودة إلى صفوفه، وأن نفتح حواراً في شأن هذه العودة. وكان سَبَقْنَا الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن دعا جميع أعضائه السابقين إلى العودة إلى صفوفه. وهناك تيار في الحزب الشيوعي العراقي، يدعو إلى فكرة الحزب الشيوعي الكردستاني. لكننا نعتقد أن من الأفضل أن ينضم هذا التيار إلى أقرب حزب سياسي إليه، بدلاً من تشكيل حزب آخر.

*** الظاهرة اللافتة أكثر، هي التقارب الكبير بين الحزبين الكبيرين؟.**

- مؤخراً، تعزز التعاون بين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، إلى حد أن آراء ظهرت في صفوفهما، وحتى على مستويات قيادية، تدعو إلى توحيد هذين

الحزبين. وهناك اتجاه يدعو إلى تشكيل قيادة واحدة للحزبين، على أساس أنهما جناحان لحزب واحد، وهذه كلها أمور متروكة للمستقبل ويجب أن ينضجها الحوار والنقاش. ولكن بالنسبة إلى المنظمات المهنية والاجتماعية فإنها يجب أن تتوحد جميعاً. وقد توحد معظمها والبقية في طريقها إلى ذلك.

* هل يشمل هذا الأجهزة الإعلامية ومكاتب التمثيل للأحزاب في الخارج؟

-بالنسبة إلى التمثيل الخارجي،اتفقنا على توحيد أربعة مكاتب للحزبين (الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني)، في واشنطن ولندن وبون وباريس. ونأمل أن يتوحد التمثيل في كل مكان أيضاً.

ويجري نقاش في صدد توحيد الإعلام. هناك اتجاه يدعو إلى الحرية المطلقة للجميع في امتلاك أجهزته الإعلامية، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون. ودعاة هذا الاتجاه يعدّون توحيد الإعلام احتكاراً يشجع على الديكتاتورية. الاتجاه الآخر يدعو إلى التوحيد. من جانبنا ندعو إلى الديمقراطية والحرية، ونؤمن بأن الحرية يجب أن تكون شاملة غير مقيدة. وفي أيّ حال، ما زال النقاش مستمراً في هذا الخصوص.

* كان يُفترض أن تجرى انتخابات جديدة للبرلمان والزعامة الكردية، خلال ستة أشهر،

بعد الانتخابات التي جرت في أيار(مايو) الماضي. ما هو الموقف من هذه المسألة؟

- في الحقيقة، تتركز جهودنا الآن على ترسيخ دعائم دولة القانون، وترسيخ السلطة الإقليمية. وفي غضون ذلك، نعمل على وضع قانون جديد للانتخابات. وبعد أن ننجز هذه الأمور، وتتوافر الظروف والشروط الملائمة، ومنها إجراء عملية الإحصاء السكاني، يمكن أن تجرى انتخابات جديدة. وقد يكون ذلك في وقتٍ ما من العام المقبل.

صوت الكويت

تلتقي القيادات الكردستانية في شمال العراق (١ من ٤)
(١٣ حزيران ١٩٩٢).

طالباني:

- أريد أن أقول لكم بصراحة إنني لا أوافق على فكرة القائد. هذه المسألة تثير فينا دائماً رد فعل سلبياً، تعيد إلى أذهاننا الفوهرر هتلر وقائد حزب البعث في العراق، وغيرهما من الحكام الفاشيين في البلدان الأخرى.
شقلاوة (كردستان العراق)، عدنان حسين

تبدأ «صوت الكويت» اليوم نشر مجموعة من المقابلات مع القيادات الكردية في كردستان، نبدأها بمقابلة مع جلال طالباني. ورغم أن هذه المقابلة أجريت منذ أكثر من عشرة أيام، إلا أن إرسالها تأخر بسبب عطل جهاز الاتصال الخاص عبر الأقمار الصناعية، الذي يربط العالم بكردستان العراق التي فرض عليها النظام العراقي، منذ تسعة أشهر، حصاراً شاملاً، تضمّن الخدمات العامة، ومنها الاتصالات، إضافة إلى الأغذية والأدوية وسواها.

حمل الزعيم الكردي جلال طالباني بقوة على رئيس النظام العراقي، صدام حسين، ووصفه بـ «الدكتاتور الأهووج» الذي يقود العراق من كارثة إلى كارثة ومن مأساة إلى أخرى، وألقى عليه مسؤولية ما حل بالعراق وكردستان والمنطقة، من دمار ومشاكل، بسبب «عدوانيته وتعطشه للحروب».

* الآن، وقد انتهت انتخابات البرلمان المحلي الكردستاني، وأعلنت نتيجتها، ما الذي تقوله بشأنها والمخالفات القانونية التي رافقتها؟ هل أنت راض عن النتيجة؟.

- قناعتي أن الفائز الأول في هذه الانتخابات هو الشعب الكردي، وأتمنى أن يكون الشعب العراقي هو الفائز الثاني. أما على صعيد الأحزاب، فليس هناك حزب حقق النتيجة التي كان يعتقد أنه جدير بها. فحزبنا، الاتحاد الوطني الكردستاني، كان يرى أنه سيحصل على ما بين 55% و 60% من الأصوات، والحزب الديمقراطي الكردستاني كان يعتقد أنه يملك 70% من الأصوات، والآخرين أيضاً كانوا يأملون في نتائج أفضل مما حصلوا عليها. والنتيجة أن الجميع خرج غير راض عن هذه النتائج، ولكن الحقيقة الأبرز في هذه الانتخابات أنها جرت في أجواء ديمقراطية. فالحملة الانتخابية اتسمت بالطابع السلمي والنشاط والفعالية، وبالاجتماعات والمظاهرات الكبيرة. كما تميزت الحملة بالإقبال الجماهيري الهائل، وكذلك العملية الانتخابية؛ إذ إن عشرات الألوف من الناس - ولا مبالغة في هذا - حرموا من حق التصويت، عندما انتهى الوقت وأقفلت صناديق الاقتراع عند منتصف الليل. في مدن ومناطق عديدة حدث هذا، وربما كانت منطقة بهدينان (دهوك وتوابعها)، هي المنطقة الوحيدة التي اقترع فيها الناخبون كلهم تقريباً.

نعم، تعرضت العملية لمطاعن واعتراضات، إلا أن الحقيقة المقابلة هي أنها انتهت إلى نتيجة قبلت بها الأطراف الكردية جميعاً، ولو على مضمض، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة الصف الكردي، ولإظهار الكرد أمام العالم بمظهر حضاري. وشخصياً أعتقد أن الانتخابات برهنت على أن الشعب الكردي يستحق الحريات الديمقراطية، ويستطيع ممارسة الديمقراطية والعملية الانتخابية رغم قلة التجربة. كما أنها برهنت على خطأ توقعات الأعداء؛ فالحكومة الفاشية (العراقية) كانت تعلق آمالاً كبيرة على إثارة النزاع بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي؛ بل إن كثيراً من المراقبين الأصدقاء للشعب الكردي، كانت تساورهم مخاوف من أن تؤدي الانتخابات إلى معارك بيننا، لكن النتيجة جاءت على العكس من ذلك. وهذه الأجواء الديمقراطية تقودنا إلى استنتاج آخر، هو أن هذا الشعب يستطيع أن يمارس الحكم في منطقتة، وأنه يستحق أن يتمتع بحق تقرير مصيره بنفسه ضمن عراقٍ ديمقراطي موحد. وفي نظري أيضاً أن هذه التجربة ستلهم الشعب العراقي وتحفزه على المطالبة بحقوقه الديمقراطية، وإنهاء الدكتاتورية الفاشية وإقامة حياة ديمقراطية؛ ذلك أن رياح الديمقراطية التي تهب من جبال كردستان ستصل، حتماً، إلى الوسط والجنوب.

* أود أن أعود إلى موضوع تحدثنا فيه أثناء لقائي بك عشية الانتخابات. أنتم، في الاتحاد الوطني، ترفعون شعار: حق تقرير المصير للشعب الكردي، والبعض فهمه على أنه دعوة للانفصال؛ لكنك الآن تربط بين الوضع في كردستان والوضع في العراق كله.

- أكرر هذه المرة أيضاً أن المسألة الأساسية بالنسبة لنا الآن هي الديمقراطية. وأنا أصف الديمقراطية دائماً بأنها البناسيا (العلاج) لكل الأمراض الناتجة عن السرطان الصدامي. نحن نريد، أساساً، إنهاء الدكتاتورية وإحلال الديمقراطية البرلمانية التعددية محلها. وضمن العراق الديمقراطي المتحرر من الدكتاتورية الفاشية، نحن ندعو إلى حق الشعب الكردي في تقرير مصيره. أي أن يُسأل هذا الشعب في استفتاء حر: ماذا يريد؟ الحكم الذاتي أم الفيدرالية أم الكونفدرالية؟ كيف يريد تنظيم علاقاته بالحكومة المركزية في العراق؟. هذا هو مفهومنا الواضح والصريح لحق تقرير المصير. وبالطبع، إذا ما جرى مثل هذا الاستفتاء، فلن نشجع الناس على التصويت للحكم الذاتي، لأننا نعتقد أن الحكم الذاتي لا يستطيع أن يحل القضية القومية في أي بلد.

والقضية الكردية ليست قضية اعتيادية؛ فهي ملتزمة منذ عشرات السنين، وأدى عدم حلها إلى تعطيل الحياة الطبيعية في العراق، ولابد من علاجها جذرياً. والحكم الذاتي، في نظرنا، ليس هو العلاج؛ ولابد من التفكير بالفيدرالية أو الكونفدرالية، حسبما يتفق عليه أبناء الشعب العراقي، عرباً وكرداً. وبودي أن أبلغكم بأن العديد من القوى السياسية العراقية بدأ يتقبل هذا الطرح. وعلى سبيل المثال، فإننا اتفقنا مؤخراً مع سماحة السيد محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، على هذا الحل. أقصد العراق الديمقراطي الدستوري البرلماني، الذي يكون للشعب الكردي فيه حق تقرير المصير ضمن وحدة التراب العراقي.

* ما الذي تشعر أن الانتخابات ونتيجتها أضافته إليك شخصياً وإلى الاتحاد الوطني الكردستاني؟.

- أعتقد أن الاتحاد الوطني جنى في الحملة الانتخابية فوائد كثيرة، أولها أنه عزز وجدد صلاته بال جماهير، وثانيها: أن الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية قد تعززت هي الأخرى. وكما تعرف فإن الاتحاد ليس تنظيماً قائماً على المركزية، وبهيئة الأركان

العسكرية، ولا مجال فيه للرأي الآخر. الاتحاد في السابق كان مؤلفاً من عدة تنظيمات، وفي المؤتمر الأخير (عقد مطلع هذا العام) انصهرت تلك التنظيمات في تنظيم واحد فيه عدة منابر. بمعنى أن أي عضو فيه له الحق في أن يكون له رأي أو مفهوم فكري أو فلسفي مخالف لرأيي أو آراء الآخرين، استناداً إلى الحرية الموجودة داخل الاتحاد. نحن نعتقد أن حديقة الاتحاد تتسع لأزهار كثيرة. وفي ما يتعلق بي شخصياً، فإن الحملة الانتخابية أدت إلى الخروج على تقليد جرى الاتفاق عليه في الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو عدم تمجيد قاداته الأحياء... حتى الصور كان ممنوعاً رفعها. ولا بد أنك لاحظت في السابق أن مقرات الاتحاد لم ترتفع فيها صورتي أو صورة أي أخ آخر من قادة الاتحاد الأحياء؛ لكن الانتخابات والحملة الانتخابية، وخصوصاً حملة الترشيح لمنصب القائد، اضطررتنا إلى أن نرفع صورة جلال طالباني ونمدحه ونعدده ما نعدّها مآثر حققها. هذا هو الشيء الجديد بالنسبة لي. لكنني أريد أن أقول لكم بصراحة إنني لا أوافق على فكرة القائد. هذه المسألة تثير فينا دائماً رد فعل سلبياً، تعيد إلى أذهاننا الفوهرر هتلر وقائد حزب البعث في العراق، وغيرهما من الحكام الفاشيين في البلدان الأخرى. وبالنسبة لنا فإن الدورة الثانية لانتخابات القائد، والتي ستنحصر المنافسة فيها بين مسعود بارزاني وأنا؛ فإن من سيحصل على نسبة 51% من الأصوات سيكون هو القائد. ترى لو حصل جلال طالباني على هذه النسبة، فهل يستطيع أن يدعي أنه أصبح قائداً لكل أبناء الشعب، فيما 49% لم ينتخبوه؟.

*** مادام أي منكما - السيد بارزاني وأنتم - لم يحصل على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى، ألا يمكن التراجع عن هذا الأمر وإلغاؤه بقرار من الجبهة أو البرلمان؟**
- أنا مع هذه الفكرة، لكن الأمر لا يتعلق بي وحدي.

*** المواطنون في كردستان يعانون من مصاعب معيشية جمة، بسبب الحصار الذي تفرضه الحكومة على كردستان، وهم يتطلعون إلى أن يشرّع البرلمان والحكومة المحلية بتذليل هذه المصاعب. ما هو برنامجكم على هذا الصعيد؟**

- في تصوري أن المهمة المباشرة للمؤسسات المنتخبة، هي تكريس مفهوم دولة

القانون في كردستان، لتأمين النظام وتطبيق القانون وإدارة المؤسسات الاقتصادية والصحية والتربوية والثقافية. ومن أجل حل المشاكل المعيشية للناس، لا بد من القيام بعملين مهمين، الأول والأكثر إلحاحاً هو إعادة تشغيل المعامل المعطلة منذ انسحاب الحكومة، لتوفير السلع والأموال التي ستكفي لدفع رواتب الموظفين والعمال في الأقل، والثاني إعادة الحياة إلى الريف الكردستاني، بإعمار القرى وإحياء الزراعة. وسنحتاج في هذا إلى الخبرات والمساعدات الدولية؛ لأن إعادة بناء ما بين ٤ آلاف و٥ آلاف قرية مهمة شاقة ومكلفة، تستدعي الاستعانة بالمساعدات الدولية، ولو في شكل قروض. وسيكون من الضروري للحكومة المحلية أن تضع خطة فعالة لإعادة إحياء الاقتصاد الكردي. وفي تصوري أننا في غضون سنة واحدة، يمكننا تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية؛ فكردستان تتوفر لها الأراضي الخصبة والكمية الكافية من المياه وعدد كبير من الغابات. وبخطة اقتصادية سليمة، يمكننا أن نصبح مصدرين للحبوب والفواكه والخضار والمياه المعدنية، كما توجد لدينا إمكانيات هائلة للسياحة. وتوجد في كردستان خامات معدنية، كالحديد والفوسفات والكبريت وأحجار المرمر؛ وقد تفاوضنا مع إيران على بيعها خامات الحديد والطاقة الكهربائية.

طالباني

نأمل بتحويل كردستان إلى واحة للديمقراطية

«صوت الكويت»: ١٤/٦/١٩٩٢

- من واجبنا أن نحول كردستان العراق إلى واحة للديمقراطية، ويجب أن تكون هذه الواحة وافرة الظلال لجميع العراقيين.
- لا يمكننا، في أي حال من الأحوال، أن نتجاهل الحقائق التاريخية والموضوعية، بوجود علاقات وثيقة وراسخة الجذور بين العرب والكرد، بين الأمتين الشقيقتين العربية والكردية.
- كنت منذ زمن بعيد، ولا أزال، من أشد المؤمنين بضرورة العلاقة الوثيقة بين الكرد والعرب.
- الكرد، مثل العرب والشعوب الأخرى، شعب موجود في هذه المنطقة منذ القدم. لسنا طارئين ولا نحن بالأقلية الصغيرة. كنا موجودين في هذه الأرض، قبل أن ينهار سد مأرب في اليمن.

شقلاوة (كردستان العراق)، عدنان حسين

في القسم الثاني من الحوار معه، أكد زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني على احتمال تمديد الحماية الدولية للکرد، وأشار إلى إمكانيات استمرار العمل بين التنظيمين الكرديين الرئيسيين، من دون اللجوء إلى التقاتل. وأوضح طالباني الاتصالات التي أجرتها القيادة الكردية مع الحكومات والتنظيمات العربية، لعرض أبعاد القضية الكردية.

وفي الآتي القسم الثاني من اللقاء.

* المشاريع التي تحدثتم عنها لن يقبل النظام العراقي بتنفيذها. ومع عدم وجود أفق للتسوية معه، واحتمال عدم استمرار مظلة الحماية الدولية لأمد طويل، كيف ستستطيع الإدارة الكردستانية تنفيذ هذه المشاريع؟ وما هي قدرتكم الذاتية على الدفاع؟

- قبل الحديث عن قدرة الدفاع الذاتي، أود أن أشير إلى نقطتين أعدهما مهمتين، الأولى أن تقديرات الاتحاد الوطني الكردستاني برهنت على صحتها وواقعيتها. قلنا إن هذه الحكومة لن تقبل حتى بالحد الأدنى من حقوقنا ومطالبنا. قلنا إن الديكتاتورية عاجزة تاريخياً، بحكم طبيعتها، عن حل المسألة الكردية. قلنا إن الديكتاتورية حتى عندما تجامل طرفاً كردياً، إنما تهدف إلى شق وتفطيت الصف الوطني الكردي. والآن أسفرت ديكتاتورية بغداد عن وجهها الحقيقي عندما طالبت، أثناء عملية الانتخابات، برأس بارزاني وطالباني على حد سواء، فيما كانت في السابق تسلط نارها على طالباني وحده.

والنقطة الثانية التي أود الإشارة إليها، تتعلق بموضوع الحماية الدولية؛ فأنا أعتقد أن الحلفاء سيمددون بقاء قواتهم في تركيا لأجل غير محدد. وهناك معلومات تفيد بأن تركيا وافقت مبدئياً على هذا؛ لكنني، مع هذا، مقتنع بأن على الإدارة الكردستانية الجديدة أن تعمل على خلق قوات الدفاع الذاتي؛ فلا يمكننا الاعتماد في النهاية على الخارج، لا في المجال الاقتصادي والإنساني، ولا في مجال توفير الأمن لنا. قبل عام رفع الاتحاد الوطني شعار: «لا يمكننا أن نقبل بتحويل كردستان إلى معسكر دائم للاجئين، ولا بتحويل الشعب الكردي إلى متسولين». والآن أيضاً نرفع، بالإضافة إلى ذلك شعار: «لا يمكننا أن نقبل بأن تكون كردستان من دون دفاع ذاتي»، تعتمد دائماً على الخارج. وتوفير عامل الدفاع الذاتي يتم بتوحيد قوات البيشمركة، بعدد معقول من بضعة عشرات الآلاف من المقاتلين المنظمين والمدربين، والمجهزين بالأسلحة اللازمة، سواء مما هو متوفر منها في كردستان أو مما نتزود به من الأصدقاء. فبتوفير الأسلحة المضادة للدروع والجو، نستطيع أن نؤمن غطاءً أمنياً لكردستان العراق، يمكننا من الدفاع عن أنفسنا. وفضلاً عن هذا، فإن القضايا الإقليمية والدولية، وخصوصاً قضايا الشرق الأوسط، أصبحت

مترابطة. فمثلما أدى عدوان صدام حسين على الكويت، إلى التأثير على الأوضاع الإقليمية والدولية، ومثلما أدى ذلك العدوان إلى نشوء وضع في العراق تمكنا من الاستفادة منه وإقامة إدارة محلية حرة، لا يمكن لدول المنطقة أن تقبل بأن يشن النظام العراقي عدواناً جديداً على كردستان. وأعتقد أن الديكتاتورية العراقية تدرك هذه الحقيقة وتخشاها، ولهذا لا تشن الحرب علينا. أعتقد أن السلم في كردستان سيستمر، لا لأن صدام حسين كف عن عدوانيته وتعطشه للحروب، وإنما لأنه لا يقدر على ذلك؛ فهو يعاني من مأزق داخلي، أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية... معنويات الجيش العراقي هابطة، لا بسبب عدم بسالة هذا الجيش، بل بسبب إدراك الجيش العراقي لطبيعة هذا الديكتاتور الأهوج، الذي يقود العراق من كارثة إلى كارثة ومن مأساة إلى أخرى. من حرب أهلية طاحنة استمرت ٣٠ عاماً، إلى حرب مجنونة ومجرمة مع إيران استمرت ثماني سنوات، إلى عدوان آثم على الكويت المسالمة الصغيرة التي قدمت له الكثير.

*** من الآن سيكون البرلمان هو السلطة الفعلية في كردستان، وصاحب القرار في كل شيء. لكنكم والحزب الديمقراطي الكردستاني تتقاسمان مقاعد البرلمان مناصفة، ولديكما برنامجان مختلفان، خصوصاً في ما يتعلق بسبل حل المسألة الكردية في العراق. كيف سيتمكن التوفيق بين هذين البرنامجين، واتخاذ القرارات في برلمان مقسوم إلى نصفين متساويين؟.**

- التوفيق سيكون بالحوار والجهود المشتركة. هناك اتفاق موقع من الحزبين يؤكد على العمل المشترك. القضايا التي لا يتم الإجماع عليها تؤجل. فالمفاوضات مع بغداد، مثلاً، إذا لم نكن متفقين عليها تتوقف. وهذا الاتفاق يحول دون وقوع خلافات أو نزاعات بيننا. إضافة إلى هذا فإن البرلمان ليس بمئة نائب، هناك أيضاً خمسة نواب من الآشوريين، أربعة منهم من الحركة الديمقراطية الآشورية، وهؤلاء يملكون المفتاح إذا ما أغلق باب الاتفاق بين الحزبين الرئيسيين، ويامكانهم توفير الأكتريية لأي من الحزبين، وأنا أتمنى ألا يحدث أي شقاق مع أخوتنا في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعلى قناعة بأنه يجب حل المشاكل والخلافات بالتفاهم.

*** هل ترون دوراً للجبهة الكردستانية بعد تشكيل البرلمان والحكومة المحلية؟**

- بكل تأكيد... الجبهة الكردستانية جبهة سياسية، والجبهات السياسية تقوم بين أحزاب وقوى سياسية مختلفة، تتعاون على تحقيق برنامج عمل مشترك، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة. والجبهة الكردستانية لم تفقد أهميتها ودورها في التنسيق والتعاون بين أحزابها، وفي توحيد القوى الكردية وضمن وحدة الصف الكردي. ومن مهامها في المرحلة المقبلة اتخاذ قرارات ورفعها كتوصيات إلى البرلمان والحكومة المحلية.

*** ظلت مفاوضات الجبهة مع الحكومة العراقية معلقة، بانتظار ما تسفر عنه الانتخابات من نتيجة. إذا رفضت الحكومة معاودة المفاوضات مع المؤسسات التي ستنشئونها لاحقاً، وهي عدّت، سلفاً، انتخاباتكم غير قانونية، ما هي الخطوة التالية؟**

- الخطوة التالية هي أنه إذا أرادت الحكومة معاودة المفاوضات، فعليها أن تفاوض الحكومة الإقليمية الكردستانية. البرلمان سيشكل حكومة، وهي مخولة بالتفاوض. لكن الحكومة العراقية ترفض الاعتراف بالانتخابات ونتائجها ومعطياتها؛ ومن ثمّ فهي التي ترفض معاودة المفاوضات. وفي تصوري أن من واجبنا أن نحول كردستان العراق إلى واحة للديمقراطية، ويجب أن تكون هذه الواحة واحة الظلال لجميع العراقيين، وقوى المعارضة العراقية التي نأمل أن يكون لها وجود في كردستان، وتتمتع بحق العمل السياسي والإعلامي. ثم لا بد من إنجاح المؤتمر القادم للمعارضة العراقية.

نحن نعمل لعراق ديمقراطي تتوفر فيه الحقوق والحريات الديمقراطية للجميع، بمن فيهم المواطنون الكرد والعرب. لا يمكننا، في أي حال من الأحوال، أن نتجاهل الحقائق التاريخية والموضوعية، بوجود علاقات وثيقة وراسخة الجذور بين العرب والكرد، بين الأمتين الشقيقتين العربية والكردية. وعندما سننجح في إسقاط الديكتاتورية وإقامة الديمقراطية ستنتهي مشاكلنا.

*** هل نفهم من هذا أنكم توجهون نداء إلى قوى المعارضة العراقية الموحدة في الخارج، لأن تنتقل إلى الداخل، وإلى هذا الجزء المحرر من العراق؟**

- باسمي الشخصي وباسم الاتحاد الوطني الكردستاني أقول: نعم، يمكن غدّ ذلك نداء، لكن لابد من قرار في هذا الخصوص من الحكومة والبرلمان. والواقع أننا استقبلنا هنا، أثناء وقت الانتخابات، عدداً من شخصيات المعارضة العراقية، وقد رحبنا بها ودعوناها إلى الإسراع في العودة إلى الوطن.

*** وهل نفهم أيضاً أنه أصبح ممكناً عقد المؤتمر الثاني للمعارضة العراقية في كردستان؟.**

- في تقديري: نعم، لكن أيضاً البت في هذا الأمر يعود إلى الجبهة الكردستانية والبرلمان والحكومة.

*** في العالم العربي ما أعدّه سوء فهم للقضية الكردية في العراق، وعدم إلمام بطبيعتها وبأهداف الحركة الكردية. ولابد أنكم لاحظتم أن حدث الانتخابات اجتذب الصحافيين والمراقبين من كل أنحاء العالم، إلا العالم العربي، ووجودي هنا هو الاستثناء الوحيد... كيف يمكن معالجة هذا الأمر؟.**

- كنت منذ زمن بعيد، ولا أزال، من أشد المؤمنين بضرورة العلاقة الوثيقة بين الكرد والعرب. ويحضرنى الآن كاتب أميركي نشر عام ١٩٦٤ كتاباً بعنوان «رحلة بين رجال شجعان» قال فيه إن من بين الزعماء الكرد الذين التقاهم، وجد جلال طالباني مدركاً لأهمية توضيح القضية الكردية للعرب وحركة التحرر العربي، ولأهمية الاتصال بجمال عبد الناصر. شخصياً بذلت جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه. منذ عام ١٩٥٥ قمت بزيارات عديدة إلى دمشق والقاهرة، وآخرون غيري قاموا بجهود مماثلة بتوجيه من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأثمرت جهودنا علاقات طيبة مع الحركة الوطنية السورية، والحركة القومية العربية، وعبد الناصر الذي أعطانا إذاعة تبث من هناك باللغة الكردية، وكانت ذات تأثير كبير. وشاركنا في جهودنا عدد من الأخوان من الشخصيات القومية في العراق، كالمرحومين فائق السامرائي وصديق شنشل. وفي عام ١٩٦٣ رَأَسْتُ أول وفد كردي إلى القاهرة ثم إلى الجزائر، وكنا نسعى إلى إيجاد حل سلمي للقضية الكردية في إطار عربي. منذ ذلك الوقت، كان موقفنا أن نبقى ضمن الكيان العربي الكبير، متمتعين بالمساواة

الحقيقية في ممارسة الحقوق والواجبات والسلطة. وعلى هذا الأساس كانت لنا علاقات وثيقة مع حركة القوميين العرب في فلسطين ولبنان والجنوب العربي، وغيرها من القوى الوطنية والقومية العربية في الجزائر وسورية والكويت. وعلى الصعيد الرسمي أيضاً أقمنا اتصالات مع لبنان وسورية والأردن، وقابلت شخصياً الشيخ سعد العبد الله الصباح كما زرت السعودية، وأقمت أيضاً علاقات مع العديد من كبار المثقفين وقادة الفكر العرب. الكرد، مثل العرب والشعوب الأخرى، شعب موجود في هذه المنطقة منذ القدم. لسنا طارئين ولا نحن بالأقلية الصغيرة. كنا موجودين في هذه الأرض قبل أن ينهار سد مأرب في اليمن.

«لا مجال لاستخدام الكرد كورقة ضاغطة بعد اليوم»

طالباني

لـ «المجلة»: أرغمني على لقاء صدام

العدد (٦٥٠) ٢٢-٢٨/٧/١٩٩٢

- أنا لا أؤمن بالزعامة الفردية، بل أؤمن بالزعامة الجماعية؛ أؤمن بالهيئات التي تتولى الزعامة.

- الحقيقة أنه ليس هناك إنسان معصوم عن الخطأ، ومن لا يعمل لا يخطئ؛ ومن ثمّ فجلال طالباني أخطأ في الماضي، وسيخطئ في المستقبل بحكم كونه إنساناً يعمل. المهم ألا يكون الخطأ كبيراً وجسيماً بحيث لا يمكن علاجه، وألا يستمر الخطأ.
- أعتقد أن فكرة الزعيم الأوحده خاطئة أساساً.

أجرى الحوار: د. نجم عبد الكريم

رغم اختلاف وجهات النظر في تشخيص المحاور التي يعمل من خلالها جلال طالباني، إلا أنه منذ ٣٠ سنة «الدينامو» المحرك للقضية الكردية، في المحافل العربية والعالمية، في مواجهة الأنظمة العراقية المختلفة.

* يرى البعض في جلال طالباني مناوئاً محنكاً، وكثيراً ما يقارن بمسعود بارزاني، الزعيم الكردي. ومهما تكن هذه الآراء أو تلك، فجلال طالباني من الشخصيات اللامعة؛ إذ تبوأ مكانة سياسية مرموقة لأكثر من ربع قرن.

وبعد الانتخابات التي أجراها الكرد في مناطقهم، لم يحصل طالباني على النصيب الأكبر من الأصوات، ولكنه ظل أحد أبرز المؤثرين في الأوضاع الكردية.

* حتى متى تبقى باحثاً عن الزعامة؟*

- أنا لا أؤمن بالزعامة الفردية، بل أؤمن بالزعامة الجماعية، أؤمن بالهيئات التي تتولى الزعامة. والتجربة التي مر بها الشعب الكردي، برهنت على هذه النتيجة. فنحن في كردستان العراق نميل إلى الأسلوب الحضاري، الذي سارت عليه دول العالم، فدخلنا في انتخابات كانت نتيجتها ٤٩% و ٥١% لأحزاب متنافسة. وعلى هذا الأساس، سيتولى رئاسة الأكثرية رئيس حزب، ويتولى رئاسة الأقلية، رئيس الحزب المعارض. أما فكرة البحث عن الزعامة التي أشرت إليها، كأني وُضعتُ في موقف هتلر أو عبد الكريم قاسم، فهذا ما لا أفكر فيه. وكل الذين عملوا معي يعرفون أنني لا أضع في اعتباري فكرة الشخص الأول. لقد ظلت الهيئة التأسيسية للاتحاد الوطني الكردستاني عدة سنوات بلا مسؤول أول، وكان جميع أعضاء الهيئة يقودونها بالتساوي. لكن عندما انتقلنا بالعمل إلى الداخل، جرى توزيع المسؤوليات، فأوكلت إلي مسؤولية الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، فأنا لا أبحث عن الزعامة الفردية.

* من خلال تحاوري مع بعض الأخوة الكرد، وجدت أن جلال طالباني فاقد المصادقية لدى الكثيرين منهم. وبعضهم يقول: إنه سياسي محنك، وهذا يجعله يميل إلى المناورات السياسية. كيف ترد على ذلك؟*

- الحقيقة أنه ليس هناك إنسان معصوم عن الخطأ، ومن لا يعمل لا يخطئ؛ ومن ثمَّ فجلال طالباني أخطأ في الماضي، وسيخطئ في المستقبل بحكم كونه إنساناً يعمل. المهم ألا يكون الخطأ كبيراً وجسيماً بحيث لا يمكن علاجه، وألا يستمر الخطأ. انني أسير وفق خط سياسي ترسمه لي قيادة وتنظيم. لذلك لا أستطيع أن انفرد برأيي الخاص، وكل خطواتي تسير وفق رؤيا مدروسة سلفاً. ولعلك ستفرح كثيراً - كصحافي - عندما تعرف بعض الأسرار التي سأدلي بها لأول مرة، وهي أنني ما كنت أرغب الذهاب إلى بغداد والتحاور مع صدام حسين، وقد اتخذت موقفاً معارضاً وصارماً في ذلك. لكن قرار الأكثرية في قيادة الاتحاد ألزمني الذهاب لمقابلة صدام حسين، رغم كرهني الشديد له، فقامت بتنفيذ القرار وسافرت إلى بغداد. حتى عندما صدرت بيانات تدين زيارتي والمفاوضات مع صدام حسين، فضلت التزام الصمت. لكنني أصرح بذلك الآن لأرد على من يقولون

بعدم مصداقية جلال طالباني. وأقول لهؤلاء: لو جردنا طالباني من صفته كأمين عام للاتحاد الوطني الكردستاني، وجعلناه المحامي جلال طالباني يجلس وراء مكتب فخم في مدينة كركوك، فكان بإمكان أي شرطي عراقي أن يجره من أذنه إلى دائرة الشرطة، أو يسجنه دون وجه حق. فإذا كان - الآن - جلال طالباني، صاحب مركز أو هيبة، أو مكانة، فالفضل هو للتنظيم الذي انتخبه أميناً عاماً.

*** بعيداً عن التناور السياسي، أريد منك الإجابة الصريحة حول الخلاف بينك وبين مسعود بارزاني؟.**

- الخلاف شيء طبيعي، لأننا حزبان مختلفان، قد نتفق على بعض القضايا السياسية بينما نحتفظ باجتهادات مختلفة في بعض المسائل الأخرى. فلو اتفقنا في كل شيء، لأصبحنا حزباً واحداً.

*** ولكنكما في الأساس كنتما حزباً واحداً؟.**

- كثير من التنظيمات تنبثق عنها تنظيمات أخرى، تختلف في الإيديولوجية والاستراتيجية والأساليب التكتيكية.

*** لكن الخلاف بينكما وصل إلى مواجهات دامية مؤسفة؟.**

- هذا صحيح. لكننا الآن - وأقولها بصراحة - متفقان على مجموعة من الأمور ومختلفان في بعض الأمور.

*** ما أبرز ظواهر الخلاف بينكما؟.**

- نختلف على بعض المسائل التفصيلية، المتعلقة بالوضع الداخلي، ولنا رؤية في المصلحة الوطنية العامة، التي نكاد نكون متحدثين ومتوافقين فيها، رغم محاولات الحكومة العراقية المتعددة والمكثفة للتفريق بيننا، لاستعداد بعضنا على بعض. لكننا تنبهنا لمحاولات صدام وأفشلناها. وكما قلت نحن في النهاية في خندق واحد في مواجهة عدو واحد، أعني صدام وحكومته.

*** التسابق إلى رئاسة الكرد، من خلال الانتخابات، قد تكون له آثار وخيمة. ألا ترى أنه من الأصوب لو أنك وبارزاني، أوقفتما حلبة هذا السباق نحو الرئاسة؟.**

- أميل إلى هذا الرأي، وأميل إلى أن المناقشة حول مسألة الزعامة قد تكون مؤذية. وأعتقد أن فكرة الزعيم الأوحده خاطئة أساساً، والطريق السليم في تصوري هو أن تجري الانتخابات بحيث يكون لدينا حزب الأكثرية، وحزب الأقلية، وليس البحث عن الزعيم أو الرئيس.

*** كيف يمكن تطبيق ذلك؟.**

- أعتقد أن الانتخابات المقبلة التي ستجرى في كردستان العراق، ستكون أفضل من الانتخابات الماضية؛ ومن ثم فإن نتائج الاتحاد الوطني الكردستاني، ستكون أكثر من النتائج التي أُعلنت في السابق. لكنني أود أن أقول شيئاً عن تقديرات سابقة للحزب الديمقراطي الكردستاني وتقديرات الآخرين من الأحزاب. فهذا السير جيفري آرشر - وأنا أحترم تقديره كاملاً - قال إن الحزب الديمقراطي الكردستاني سينال ٧٠٪، والاتحاد الوطني الكردستاني سينال بين ٢٠ و٢٥٪، بينما ظهرت النتائج، وكانت كالآتي: حصلنا تقريباً على ٥٠٪، وفازت الأحزاب الصغيرة بنسبة ١٢٪، و٨٨٪ للحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. إذ نال الديمقراطي الكردستاني ٤٤٪ والوطني الكردستاني ٤٤٪، علماً بأن هذه الانتخابات التي ظهرت نتائجها، قد حرم منها أكثر من ١٥٠ ألف ناخب. ولو صوت هؤلاء لكان واضحاً من سيكون الحزب الأول. ومع ذلك فنحن حسبنا الشعب الكردي هو المنتصر الأول، وأملنا أن يكون الشعب العراقي المنتصر الثاني. ونرجو من الله لإخوتنا العرب أن يحظوا بحرية الانتخابات، فهذه مسألة مهمة في نظرنا، لأن تثبيت الحياة الديمقراطية وتثبيت الحرية في العراق، هما أملنا جميعاً لاستتباب الأمن في المنطقة.

*** هل صحيح أن الكرد، عقب الانتخابات، طالبوا بمراقب لهم في الأمم المتحدة، وبمكاتب سياسية في عواصم العالم الكبرى.**

- لم أسمع بهذا الكلام.

*** إذن، ماذا تسمي المكتب الذي فُتح لكم في تركيا؟.**

- الأخوة الترك تربطنا بهم علاقة احترام، ولنا مكتب في عاصمتهم يُعامل معاملة محترمة من قبل الحكومة التركية. ولذلك أسباب خاصة. ولا أظننا سنسعى إلى فتح مكاتب على غرار مكتبنا في تركيا، في أي دولة من دول العالم.

*** يقال إنكم نُصحتُم من قبل قوى عالمية، بأن تتلاحموا مع إخوانكم العرب في العراق، حتى لا يُقال إنكم تسعون إلى الانفصال، وحتى لا تستثيروا حفيظة الترك والإيرانيين، ممن لديهم ملايين من الكرد قد يتخذون من تجربتكم سبيلاً للحاق بكم. هل هذا صحيح؟.**

- نحن كما هو معروف نتشاور مع جميع الدول الإقليمية والأوروبية ومع أميركا. وما نتلقاه دائماً منها، يؤكد ضرورة الحفاظ على الكيان العراقي، وضرورة التعاون المثمر بين أطراف المعارضة العراقية والدول الإقليمية والصديقة. ونصحونا دائماً بالعمل على وحدة المعارضة.

ورقة الكرد:

*** وحدة المعارضة الكردية فقط؟.**

- ... المعارضة العراقية الكردية- التركمانية - الآشورية، وليست المعارضة الكردية فقط. وفي الوقت ذاته ينصحوننا بضرورة تعزيز العلاقات بين كل أطراف المعارضة العراقية، في الداخل وفي الخارج.

*** هل نستطيع القول إنه قد انتهى دور الكرد، الذين يُستخدَمون من حين لآخر كورقة**

ضاغطة، لتحقيق أهداف سياسية معينة، أو لإحداث تيار سياسي معين؟.

- لا مجال لاستخدام الكرد كورقة ضاغطة بعد الآن. ولن تكون الورقة الكردية في يد كائن من كان، وستكون للكرد ورقة واحدة يمسك بها الشعب الكردي بأسره، وسيكون الكرد حلفاء مخلصين لأشقائهم العرب في المعارضة العراقية، وسيرسومون سياستهم باستقلالية تامة.

*** رغم مقاطعة النظام العراقي لمنطقة كردستان، إلا أنكم افتتحتم العديد من محطات التلفزيون. فكيف استطعتم إدخال الأجهزة لبناء هذه المحطات؟.**

- ليس محطات تلفزيون فقط، بل هناك صحافة، وانتعاش للصناعة الداخلية. ومحطات التلفزيون التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني هي أكثر من ثلاث محطات. إذ هناك منها في السليمانية وأربيل ودهوك. والاتحاد الوطني الكردستاني له شبكة تلفزيونات كبيرة موزعة على المدن، وله محطة تبث ١٥ كيلوواط وتغطي كل منطقة كركوك وبعض مساحات في إيران. ومدة البث في هذه المحطة المركزية ست ساعات، قابلة للزيادة حسب الظروف.

*** سمعتمهم يطلقون عليه اسم «تلفزيون طالباني»؟.**

- لا. بل يطلقون عليه «تلفزيون شعب كردستان».

*** كيف تتعاملون مع الحصار الذي فرضه عليكم صدام؟.**

- الحصار الدولي للعراق ككل، يمنعنا من استيراد المواد اللازمة؛ لكننا استطعنا تشغيل مصنعين للاسمنت والحبس. ونحن الآن بصدد تشغيل المصانع الأخرى، مثل السجائر ومعامل النسيج؛ ولدينا خطة طموحة وجادة لإنعاش الاقتصاد في منطقة كردستان. وأصبح الآن لدينا برلمان ومجلس وزراء. ونحن شعب نشيط، تعرض على امتداد التاريخ للكثير من النكسات والكوارث، لكن مع ذلك ظل الشعب الكردي متمسكاً بأرضه، يبني كل ما خربه الأعداء.

*** ماذا عن صناعة الثقافة؟.**

- تصدر الآن صحيفة يومية باسم «كردستان الجديدة»، ونحن نصدرها؛ فيما الأحزاب الأخرى تصدر مجلات شهرية وأسبوعية، وكذلك هناك محطات إذاعية وحركة ثقافية نشيطة. فالشعب الكردي له تراث فولكلوري كبير وله رقصاته الشعبية الخاصة، وهناك الرسم والفنون التشكيلية، وكذلك المسرح والسينما والتلفزيون. لكن تواجهنا مشكلة أرجو أن نتغلب عليها وهي الورق. فالورق قليل جداً وأسعاره مرتفعة جداً.

*** هل لديكم منافذ للاتصال بالعالم الخارجي للاستيراد؟**

- نعم. ولكن ليس هناك أموال لشراء ما نحتاج.

*** الشعب الكردي حظي في السنتين الماضيتين باهتمام إعلامي كبير، وكذلك قُدمت**

له مساعدات كثيرة؟

- نعم. لكن أكثر المساعدات طبية وغذائية وإنسانية، ولا تشتمل على ورق الصحافة.

وليس لدينا مطابع حديثة. فالمطابع التي تصدر منشوراتنا من صحف ومجلات، محدودة الإمكانية.

*** هل صحيح أن أحد السدود المائية الضخمة، الذي كلف العراق ما يقرب من بليون**

دولار، سُرقَت أدواته وبيعت خردة إلى الدول المجاورة؟

- نعم. هذا صحيح. فعندما ثارت الجماهير على الحكومة العراقية وهي غاضبة، انفجر

غضبها كالبركان، ليدمر كل شيء له علاقة بالنظام العراقي الصدامي. ويروى أن كردياً كان

على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية، وهي من ممتلكات الدولة، وبينما الطائرة تحلق فوق السحاب، حدث هرج ومرج وأخذ الناس يتصايحون، والكردي لا يحرك ساكناً.

ولما قيل له: لماذا لا تفعل شيئاً والطائرة ستسقط بعد قليل؟ قال الكردي: لتسقط، بل

لتتحطم إلى جهنم وبئس المصير، لأنها من ممتلكات الدولة العراقية الصدامية. فهذه

النكتة انعكاس لواقع الشعب الكردي. نعم، إن السد الذي أُشِرت إليه كلف مئات الملايين

من الدولارات. لكن كل هذه لا قيمة لها أمام غضبة الشعب الكردي.

*** هل انتخابات الكرد في كردستان تعدُّ دولة داخل دولة؟**

- هي انتخابات للكرد العراقيين، وهذا لا يعني انفصلاً عن مركزية الدولة. لكننا لسنا مع

صدام حسين، ولا مع نظامه.

أكد أن أوساطاً إيرانية تطالب برؤوس قادة الحركة الكردية

طالباني

العلاقات بين الكرد وتركيا حسمت الموقف الأميركي من المعارضة .
واشنطن . «الحياة» : ١٩٩٢/٨/٩

- على صعيد الاتحاد الوطني الكردستاني، هناك علاقات تاريخية بينه وسورية، ونحن نحرص على صيانتها.

- الأخوة في القيادة السورية، أتوقع منهم دائماً إبداء الحكمة وبعد النظر، والموقف السياسي الواعي الداعم لقضايانا.

عَدَّ السيد جلال طالباني، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، أن العلاقات الجيدة بين الكرد وتركيا، كانت بين عوامل حسمت الموقف الأميركي إيجاباً من المعارضة العراقية.

وأضاف إلى هذا العامل «صلافة الديكتاتورية» في تحديدها للمجتمع الدولي، ونجاح مؤتمر فيينا وغيرها.

وقال في حديث إلى «الحياة»، أدلى به بعدما ختم وفد المعارضة العراقية محادثات في واشنطن الأسبوع الماضي، إن الإدارة الأميركية التزمت استمرار دعمها حماية الكرد، ووعدت بالتزام مماثل لحماية الشيعة في جنوب العراق. وأوضح أن المعارضة طلبت من واشنطن منع بغداد من استخدام الطائرات، والتدخل لوقف العمليات العسكرية ضد الشيعة.

وتابع أنه والسيد مسعود بارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، شرحاً للجانب الأميركي «مستلزمات» انتقال المعارضة إلى كردستان العراقية، ومنها توفير المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ورأى أن من المهم جداً أن الإدارة الأميركية عدت المؤتمر الوطني العراقي المحور الرئيس للمعارضة العراقية، وأقرت صيغة مؤتمر فيينا لحقوق الكرد على أساس ممارستهم حق تقرير المصير، من دون الانفصال عن العراق.

وهنا نص الحديث:

* هل أسفرت المحادثات، التي أجراها وفد المعارضة العراقية مع الإدارة الأميركية، عن أمور محددة؟.

- من الناحية الشكلية، الزيارة تمت على مستوى عال؛ إذ التقينا وزير الخارجية جيمس بيكر وكبار المسؤولين في وزارته، والجنرال برنت سكوكروفت مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، وزعمي الغالبية والأقلية في الكونغرس، وأكثر من ٢٠ آخرين من زعمائه، ومرشح الحزب الديمقراطي لمنصب نيابة الرئاسة ألبرت غور. ومن الناحية الجوهرية، كانت المحادثات صريحة وواضحة ومحددة. وأهم النتائج، في تقديري، هي أولاً أن الإدارة الأميركية أكدت عزمها على التعاون والتنسيق مع المعارضة العراقية في صورة جدية. وثانياً، أقرت ضرورة إحلال الديمقراطية مكان الديكتاتورية. وكنا نخشى أن يقتصر الخط الأميركي على الرغبة في استبدال ديكتاتور آخر بالديكتاتور الحالي، والتركيز على انقلاب عسكري أو انقلاب «القصر». وثالثاً، قبول الإدارة بالصيغة التي أقرها مؤتمر فيينا للمعارضة في شأن القضية الكردية، على أساس تقرير المصير ضمن عراق ديمقراطي؛ إذ عدها الوزير بيكر حلاً معقولاً ومنطقياً. ورابعاً، تأكيد الإدارة الأميركية استمرار توفير الحماية للشعب الكردي من أي هجوم عراقي محتمل. ثم خامساً تصميمها على عمل شيء مماثل لأخوتنا الشيعة في جنوب العراق. وجرى أيضاً بحث جدي في المساعدات السياسية والمعنوية والمالية للمعارضة العراقية، لتمكينها من أداء دورها الفاعل، وبالسرعة الممكنة، لإنقاذ العراق من الديكتاتورية وإيجاد البديل الديمقراطي المنشود.

* هل يمكنك أن تتحدث بتفصيل أكثر عن قضية حماية الشيعة، وكيف سيتم ذلك عملياً؟.

- طلبنا من الإدارة الأميركية أن تعمل على أن يُشمل القرار ٦٨٨، الصادر عن مجلس الأمن، بالمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، ليتمكن فرضه بالقوة إذا اقتضى الأمر. وطلبنا في هذا الإطار أيضاً أن تمنع الولايات المتحدة العراق من استخدام الطائرات المجهزة والهليكوبتر، وتتدخل لوقف العمليات العسكرية العدوانية ضد الشيعة في الجنوب.

ولكن عندما سُئلنا عن رأينا في تنفيذ ضربة عسكرية ضد أهداف عراقية، أجبنا صراحة أن القيام بذلك من أجل تفتيش بناية، هو أمر غير مرغوب فيه وغير مُجدٍ ولا يقبله الشعب العراقي. أما إذا كان الهدف هو الدفاع عن حقوق الإنسان، وإجبار بغداد على تنفيذ القرارات ٦٨٨ و٧٠٦ و٦١٢، أو إيقاف العدوان على الكرد والشيعة، فنعتقد أن الشعب العراقي سيرحب بإجراء كهذا. وطلبنا أيضاً أن تقود الولايات المتحدة المجتمع الدولي، في اتجاه قرار جديد وسريع لمجلس الأمن في شأن الشيعة.

* وماذا كان رد الإدارة على هذه المطالب؟

- حصلنا منها على وعد أميركي في هذا الشأن. وأكد بيكر وسكوكروفت و(إدوارد) دجيرجيان (مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) أن الإدارة ستبذل كل جهد لمنع العراق من شن العدوان على جنوب العراق وكردستان، وأنها ستبحث في الموضوع مع حلفائها في إطار مجلس الأمن. واستخدموا في هذا الشأن كلمة محددة المعنى هي «التزام» Commitment الدفاع عن حقوق الإنسان في الجنوب وكردستان.

* هل يمكن القول إنه كان هناك نوع من اتفاق مبدئي على «مشروع» لإجراء تغيير في العراق، أي بمعنى آخر إطاحة النظام؟

- هذه هي المرة الأولى التي تتم فيها لقاءات على هذا المستوى الرفيع، بين المعارضة العراقية والحكومة الأميركية. وفي أثنائها شرحنا وجهة نظر المعارضة، في كيفية إنقاذ العراق من الديكتاتورية وإحلال البديل الديمقراطي. ووجدنا تفهماً واضحاً لوجهة نظرنا. بل أستطيع القول إن الجانب الأميركي ربما لم يتوقع مثل هذا الشرح الوافي والمعقول والمعتدل، والبعيد عن التعجيز، في ما يتعلق بإجراء التغيير في العراق. وكان هناك

اتفاق على هذه الطروحات في إطار الحفاظ على وحدة العراق، وعلى حل مشاكل العراق بمقتضى قرارات مؤتمر فيينا، وعدّ المؤتمر الوطني العراقي المحور الرئيس للمعارضة العراقية، والعمل على جمع سائر قوى المعارضة حوله. وهذه هي المبادئ التي اتفقنا عليها. أما تحقيق عملية التغيير فهي مهمة الشعب العراقي والمعارضة. وما نريده من الخارج هو الإسناد والدعم السياسي والمعنوي، وعدم تقاطع المشاريع المختلفة مع مشروعنا.

*** هل تتفق مع الرأي الذي يقول: إن الانتخابات الأميركية هي العامل الذي أدى دوره، في تحريك الإدارة الأميركية في اتجاه العمل مع المعارضة ولقاء وفدها، بعدما ترددت طويلاً في الإقدام على ذلك؟.**

- أعتقد أن نجاح مؤتمر فيينا، وانبثاق المؤتمر الوطني العراقي، العازم على العمل الفعلي وتوحيد جميع أطرافها، كان العامل الرئيس وراء تغيير القرار الأميركي. وحتى الآن لم يكن هناك مركز موحد لمعارضة فاعلة ومصممة على العمل. وكان تشتتها مربكاً للأميركيين، الذين لم يعرفوا مع من يلتقون؛ على رغم أن لقاءات سابقة جرت مع ممثلي الجبهة الكردستانية، ومؤسسة السيد الخوئي وغيرهم، ولكن ليس على هذا المستوى الرفيع.

وفي رأبي أن هناك عاملاً آخر في تغيير الموقف الأميركي، هو صلافة الديكتاتورية العراقية وتحديدها لإرادة المجتمع الدولي، وعودتها إلى ممارساتها السابقة؛ كالإعلان مجدداً أن الكويت جزء من العراق، وإطلاق التصريحات المغالية العنترية. وهذا لا ينفي طبعاً أن العامل الانتخابي له دوره أيضاً، في الحملة التي تتعرض فيها الإدارة الأميركية من جانب الحزب الديمقراطي المنافس، الذي يتهمها بأنها لم تنجز مهمتها في حرب الخليج، وأنها أضاعت فرصة ثمينة لإطاحته.

لا بد أن أضيف إلى ذلك، أن وجود الطرف الكردي في الوفد المعارض أدى دوراً إيجابياً أيضاً في تغيير الموقف الأميركي. علماً أن الإدارة كانت مستعدة، قبل أكثر من ستة أشهر، لاستقبال وفد من الجبهة الكردستانية والمعارضة العراقية، يضمني والسيد مسعود بارزاني. وعندما زرت واشنطن العام الماضي، على رأس وفد للجبهة الكردستانية،

علمنا أن لقاءنا آنذاك مع ديفيد ماك، نائب مساعد وزير الخارجية، كان تمهيداً للقاء على مستوى أعلى، وهو ما تم في هذه الزيارة. لذا لا يمكن في الحقيقة إرجاع جميع أسباب القرار الأميركي إلى الحملة الانتخابية، التي هي أحد العوامل فقط.

*** هل يمكن القول إن محادثاتكم في واشنطن أسفرت عن التزامات متبادلة بينكم والإدارة الأميركية؟**

- أعتقد أن التقييم الصحيح هو أنها أسفرت عن تأكيدات متبادلة. فالجانب العراقي أكد حرصه على استقلال العراق وسيادته ووحدته، وأن يكون عراق المستقبل ديمقراطياً متمدناً مسالماً، محباً للأمن والاستقرار في الداخل والعيش بسلام مع الجيران، وعضواً معقولاً ومعتدلاً في الأسرة الدولية، يلتزم بالمواثيق والاتفاقات الدولية. من جانبها أكدت الإدارة الأميركية التزامها بتأييد المعارضة العراقية، والتنسيق معها في تحقيق هذه الأهداف. وأكدت الإدارة أيضاً أنها ستحرص، من الآن فصاعداً، على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وحماية الكرد والشيعية. وفي هذا الإطار أيضاً أكدت حرصها على إقامة علاقات وطيدة بين المعارضة العراقية عموماً والكردية خصوصاً، من جهة، وتركيا من جهة أخرى. وأعتقد أن وجود مثل هذه العلاقات بين هذه الدولة المجاورة وكرد العراق، ساعد في حسم الموقف الأميركي من التعاون مع المعارضة. وقد أكد الجانبان حرصهما على صيانة هذه العلاقات وتطويرها، وتجنب كل ما من شأنه أن يثير حفيظة الجانب التركي.

*** لكن العلاقة مع تركيا تقتصر حتى الآن على الكرد . ما الذي تنوي المعارضة العراقية عمله لتوسيع هذه العلاقة؟**

- ستعمل المعارضة على إرسال وفد إلى تركيا. وباشرنا بالفعل في مفاتحة الجهات التركية برغبة المعارضة العراقية، ونأمل بأن يتم ذلك قريباً، وأن يتبادل الجانبان الآراء ويتفقا على أسس التعاون بينهما.

*** بذلت أطراف في المعارضة جهوداً لعقد مؤتمر متعارض مع مؤتمر فيينا. ما هو الموقف الآن، وهل يمكن الاتفاق على توحيد الصفوف وتحاشي خلق منبرين للمعارضة؟**

- سنبدل كل جهد ممكن للم شمل المعارضة حول المؤتمر الوطني العراقي، المنبثق عن مؤتمر فيينا. وفي هذا الخصوص بذلنا جهوداً للحصول على دعم القوى الإقليمية المعنية. وتمثل ذلك بلقائنا مع سمو الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن، وشرحنا له موقفنا من هذه القضية، فأبدى تفهماً كبيراً ووعدنا بدعم مساعي التوحيد.

علاقتنا في الحقيقة جيدة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وهناك اتفاق خاص بين الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس، ونحن نحترمه ونلتزم بالعمل في إطاره، ونأمل بأن يساعد هذا الاتفاق في التقريب بين المجلس والمؤتمر الوطني العراقي. إلى ذلك يقيم عضوا الوفد والمؤتمر، السيدان محمد بحر العلوم والدكتور ليث كبة وآخرون، علاقات جيدة مع زعيم المجلس السيد محمد باقر الحكيم، ما يسهل مهمة اللقاء معه للبحث في الموضوع، بصفته زعيم القوة الرئيسية خارج المؤتمر الوطني.

أما القوى الأخرى فهي إما تمثلها شخصيات، أو أنها انقسمت بين مؤيد ومشارك في مؤتمر فيينا ومقاطع له. فمثلاً لم يبق مع السيد سعد صالح جبر، رئيس المجلس العراقي الحر، سوى عدد قليل من أنصاره، بينما تخلى عنه القسم الأكبر من أعضائه. كذلك انفصل «الوفاق الوطني الديمقراطي» عن «الوفاق الوطني» الذي بقي مع المؤتمر الوطني العراقي. ويبقى خارج المؤتمر أيضاً الحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي المتعاون مع القيادة القومية للحزب في سورية. ونحن حريصون على تجميع الصفوف، لكن هناك جهات معارضة يمكن التعاون والتفاهم معها، وأخرى تبعد نفسها عن المعارضة الحقيقية. فمثلاً بعض عناصر الحزب الشيوعي شن حملة على مؤتمر فيينا، وعدّ أحدهم أن الذين شاركوا فيه لا يمثلون سوى أنفسهم. وكان عليه أن يتذكر على الأقل أن الحركة الكردية شاركت بكل ثقلها في المؤتمر.

وبالنسبة إلى الدول الإقليمية، نحن في حاجة بطبيعة الحال إلى إقامة أفضل العلاقات معها. على صعيد الاتحاد الوطني الكردستاني، هناك علاقات تاريخية بينه وسورية، ونحن نحرص على صيانتها. ولدينا أيضاً علاقات جيدة مع بعض الأوساط في إيران، التي فيها أوساط أخرى تعادينا وترفض أي تفاهم معنا؛ بل إن بعضها كان يطالب برؤوس قادة الحركة الكردية في العراق، في وقت كانت هذه الحركة تتعاون مع الحكومة الإيرانية. لكننا نأمل، على رغم ذلك، بأن تستمر علاقاتنا مع طهران، التي زرناها قبل أشهر والتقيت رئيسها علي أكبر هاشمي

رفسنجاني، ووزير خارجيتها علي أكبر ولايتي، ووجدت التفاهم بيننا موجوداً في شأن مستقبل العراق والموقف مع المعارضة العراقية، ما يشير إلى تغير إيجابي في القيادة الإيرانية في هذا الصدد.

وخطوتنا المقبلة ستكون إرسال وفود إلى سورية والمملكة العربية السعودية والكويت وإيران وتركيا، لإقامة العلاقات مع هذه الدول المجاورة للعراق. وأكد أكون واثقاً من أننا سننجح في جهودنا الرامية إلى استكمال توحيد المعارضة، لأنه ليس صحيحاً القول إنها مشتتة. وأملي كبير بالتوصل إلى اتفاق مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو الطرف الأهم الذي لم يشارك في مؤتمر فيينا، ومع الأخوة في القيادة السورية الذين أتوقع منهم دائماً إبداء الحكمة وبعد النظر والموقف السياسي الواعي الداعم لقضايانا.

يبقى إعلان أن المعارضة العراقية ستنتقل قريباً إلى الداخل، وتبدأ جهود إقامة اتصالات وعلاقات مع عناصر في الجيش والحزب الحاكم وفي المدن العراقية كلها، في إطار العمل من أجل إطاحة النظام الديكتاتوري، وتحقيق مشروع العراق الديمقراطي التعددي. وستحرص المعارضة على إقامة علاقات التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة، على أساس صيانة استقلالية القرار العراقي المعارض. وهذا ما أكدناه للأميركيين أيضاً.

*** بالنسبة إلى انتقال المعارضة إلى الداخل، هل بحثتم في هذا الموضوع مع الأميركيين؟ وهل طرحت أنت والسيد مسعود بارزاني، بصفتكما تمثلان القيادة الكردية، شروطاً لهذا الانتقال؟.**

- نعم بحثنا في الموضوع وشرحنا أهمية ذلك. وطرشنا أنا والأخ مسعود ما نسميه مستلزمات وليس شروطاً، فأكدنا ضرورة استمرار حماية المنطقة الكردية ومنع صدام من شن هجوم عدواني عليها، متخذاً انتقال المعارضة العراقية إليها ذريعة لذلك. ورأينا ضرورياً توفير المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية اللازمة، التي يجب أن نحصل عليها من أصدقاء الشعب العراقي في العالم، لتمكين المعارضة من الصمود، ومن أجل ترغيب العسكريين والمدنيين في الانضمام إلى المعارضة، وتضييق قاعدة النظام الديكتاتوري وعزله في بغداد.

جلال طالباني يعرض حصيلة لقاء المسؤولين الأميركيين

- طالبتنا واشنطن بوقف الهجمات الكردية على تركيا، وأيدت توحيد المعارضة العراقية باستثناء «حزب الدعوة».
صحيفة «الشرق الأوسط»، العدد (٥٠٠٤) - ١٠/٨/١٩٩٢

- (صدام) يريد أن ينهي آخر أيامه بعبارات عنترية، ويحفظ ماء وجهه أمام مرديه، ويريد أن يموت بطلاً كما يزعم. أي أن يموت وهو يكرر عباراته الثورية ضد الاستعمار والصهيونية، وهو يعرف أنه سينتهي قريباً؛ ولذلك يريد أن يخلف بعض الجمل العنترية والعبارات الطنانة والرنانة.

- أريد أن أكون صريحاً، في منتهى الصراحة، بخصوص القول إن الكرد يريدون إقامة دولة مستقلة. الشعب الكردي المقسم قسراً بين خمس دول يبلغ عدد نفوسه الآن زهاء ٣٠ مليون. نظرياً وكحق؛ فهذا الشعب الحق المطلق في تقرير مصيره. ولكن السياسي العاقل الواقعي، يعرف أن السياسة هي فن الممكن. فالممكن الآن هو أن يحصل الكرد على حقوقهم الإنسانية والديمقراطية والقومية، ضمن كيانات الدول القائمة؛ فلا يمكن تقسيم الشرق الأوسط، ولا يمكن تغيير الخارطة السياسية للمنطقة. ولذلك فإن الحركة الكردية في العراق، تحرص شديد الحرص على صيانة الوحدة الوطنية للعراق، ولا تريد الانفصال.

- إن ما نريده عراقاً ديمقراطياً، يستطيع ضمنه الكرد والعرب حل مشاكلهم وإدارة منطقتهم مثلما يريدون، ضمن الكيان العراقي الموحد. وليست هناك أي محاولة انفصالية كردية حقيقية على الإطلاق؛ وإن ما يقال عن ذلك هدفه التشويه والتشكيك، وترويج دعايات مغرضة لمنع التحالف الكردي - العربي.

واشنطن: من محمد صادق

قال جلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني: إن أهم المواضيع التي بحثها وفد المعارضة العراقية مع وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر، والجنرال برينت سكوكروفت مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، وغيرهما من المسؤولين وقادة وزعماء الكونغرس، كان موضوع «تضافر الجهود من أجل الإطاحة بالنظام الدكتاتوري العراقي القائم، وبكل السبل والوسائل»، وأكد أن الرد الذي سمعه الوفد من الجانب الأميركي كان إيجابياً، وأن واشنطن وعدت بتقديم الدعم السياسي والمعنوي، وإقامة علاقات أوثق مع المعارضة والتنسيق والتشاور معها.

وتوقع طالباني في حديث لـ «الشرق الأوسط» قبل مغادرته واشنطن الأسبوع الماضي، تخليص العراق من الطاغية صدام حسين خلال أشهر معدودة، إذا اكتملت وحدة المعارضة العراقية، وبدأ التنسيق بينها وبين دول الجيران والدول الحليفة. وفي هذه الحال، يمكن خلال مدة وجيزة تخليص العراق من صدام. وقال:

ولكن إذا ظلت المعارضة مختلفة وغير موحدة، وظلت العلاقات على غير ما يرام بين دول الجوار والمعارضة، وافْتُقد التنسيق مع الدول الحليفة خصوصاً أميركا وبريطانيا، فإن نظام صدام قد يستمر على خلافات المعارضة، وبسبب عدم التنسيق بينها.

وتوقع طالباني مواجهات مستمرة بين النظام العراقي والأمم المتحدة وقال:

إن صدام نفسه يدفع الموقف نحو المواجهة. واتفق طالباني مع الشعور السائد بحتمية وقوع المواجهة واستخدام القوة العسكرية، وقال: إن صدام يخطئ الحساب هذه المرة، كما أخطأ الحساب في كل المرات السابقة، سواء في الحرب الأهلية مع الكرد، أو الحرب مع إيران أو غزوه الكويت واحتلالها، وقال: إن الرجل فقد رشده وصوابه، وهو الآن يحسب حسابات خاطئة في كل المواقف، بما فيها الموقف الأخير؛ ولذلك أعتقد أن المراقبين لا يبنون توقعاتهم على الباطل. وقال: إن الجيش والشعب العراقي في المواجهة المقبلة، سيثوران على صدام حسين للإطاحة به وتخليص العراق منه إن شاء الله وقريباً.

وعن زيارة وفد المعارضة ومهمته أثناء زيارة واشنطن، التي تعد الأهم على هذا المستوى من المسؤولين الأميركيين الذين التقاهم الوفد، قال طالباني:

إننا هنا كوفد عراقي معارض، يمثل المعارضة العراقية التي اجتمعت في فيينا، وكونت المؤتمر الوطني العراقي، الذي انبثق عنه مجلس وطني وهيئة تنفيذية باشرت

بعد انتخابها بإرسال الوفود إلى الدول العربية والشرق أوسطية. وقد فاتحت الهيئة التنفيذية الأوساط الأميركية، فقبلت استقبال الوفد العراقي المعارض، وكان الاستقبال على مستوى وزير الخارجية جيمس بيكر والجنرال برنت سكوكروفت مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، وعلى مستوى مسؤولين آخرين في الحكومة، وعلى مستوى زعامات وقيادات الكونجرس العالية من جمهوريين وديمقراطيين.

وعما جرى بحثه في المحادثات مع المسؤولين الأميركيين قال طالباني: إن أهم المواضيع التي تطرقنا إليها، كان ضرورة تضافر الجهود من أجل الإطاحة بالنظام الديكتاتوري العراقي وبكل الوسائل، وليس بوسيلة واحدة مثل وسيلة الانقلاب العسكري أو انقلاب القصر؛ بل أيضاً بالنضال الشعبي والانتفاضة الشعبية التي ستدعمها قطاعات عسكرية، أو بانتفاضة عسكرية تدعمها جماهير شعبية. هذه هي أفكارنا التي طرحناها على الجانب الأميركي. وبسؤاله عن الحديث بشيء من التفصيل عما بحثوه، وما سمعوه ولمسوه من الجانب الأميركي في ردهم على أطروحات الوفد، قال:

الجانب الأميركي لم يدخل معنا في تفاصيل عن الموقف الأميركي، بل قال الأميركيون إن هذه مسائل عراقية تخصكم، ولكن ما هو مطلوب من الجانب الأميركي هو بيان التأييد لنضال الشعب العراقي للتخلص من الدكتاتورية أولاً، ثم البديل الديمقراطي البرلماني التعددي ثانياً، ثم بينوا لنا تأييدهم للمعارضة المتمثلة في المؤتمر الوطني العراقي، وعبروا عن رغبتهم أن يكون المؤتمر الوطني محوراً لجمع سائر أطراف المعارضة العراقية، وكذلك بينوا لنا تأييدهم لقرارات المؤتمر.

وفي ما يتعلق بالقضية الكردية في العراق، قالوا إنهم يؤيدون الحل الذي توصل إليه مؤتمر فيينا، وإنهم يحرصون على استقلال العراق ووحدته؛ ثم بينوا لنا أنهم بجانب تنفيذ قرارات ٦٨٨ و٧٠٦ و٧١٢ الصادرة عن مجلس الأمن، وأنهم سيبدلون الجهود من أجل ذلك.

وسئلتنا عن موقفنا من ضربة عسكرية جديدة للعراق، فأبدينا لهم رأينا بصراحة، وهو أننا نعتقد أن ضربة عسكرية من أجل تفتيش مبنى أو موقع، ليست مجدية ولن تحظى

بتأييد الشعب العراقي.

ولكن قلنا إذا كانت الضربة العسكرية، مثلاً، دفاعاً عن إخواننا المعرضين للإبادة في الجنوب، ودفاعاً عن حقوق الإنسان، أو لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو لردع عدوان عراقي على شمال العراق أو جنوبه، آنذاك يكون الموقف الأميركي مقبولاً من قبل الشعب العراقي.

وقال: ثم جرى الحديث عن كيفية التعاون بين المعارضة العراقية والجانب الأميركي. ودار الحديث عن ضرورة دعم المعارضة العراقية بكل الوسائل السياسية والمعنوية والمالية.

وعن رد الجانب الأميركي على طلب الدعم قال:

نحن طالبنا، وكان الرد الأميركي إيجابياً ووعدوا بالدعم «السياسي والمعنوي»، وإقامة أوثق العلاقات مع المعارضة والتشاور والتنسيق معها.

لقد وعدوا بدراسة الطلب قريباً. وكما تعرف هذا بلد ديمقراطي يملك مؤسسات وهيئات، ولا بد لهذه المواضيع أن تمر فيها. وأعتقد، وهذا انطباعي الشخصي، أن المعارضة العراقية ستحظى بالدعم المطلوب من الجانب الأميركي.

وبخصوص الدعم العسكري قال:

لم نبحث هذا الموضوع. وإنما تحدثنا في العموميات، مثل حاجة المعارضة العراقية للدعم، وقد طلبنا الدعم العسكري لحماية الجنوب، وبقاء قوات التحالف كرادع لحماية المنطقة الكردية الآمنة. ولكن لم نطلب أسلحة أو مساعدات عسكرية للمعارضة بهذا الشكل.

فكما تعرف أنه أول اجتماع مع المعارضة العراقية، لا يجوز أن ندخل فيه بالتفاصيل. طالبنا من الأميركيين ووعدونا خيراً على صعيد تسهيل مهمتنا في الاتصال بالدول الغربية والأوروبية، لتحسين علاقات المعارضة مع هذه الدول. وباشروا بذلك فعلاً. وأعتقد أن نتائجها ستكون جيدة ومثمرة.

وعن فكرة إقامة منطقة آمنة في الجنوب، مماثلة لتلك القائمة في المناطق الكردية في الشمال قال:

نعم طالبنا بأن تأخذ الإدارة المبادرة داخل المجتمع الدولي، في المطالبة بإقامة

منطقة آمنة في الجنوب، مماثلة لمنطقة الشمال، وكان الجواب خيراً، وقالوا إن الولايات المتحدة توافق على بذل الجهود في هذا السبيل، ولكنها لا تعرف كيف يمكن إخراج الفكرة في الأمم المتحدة.

وعن رؤية الوفد لهذا الإخراج وتنفيذ الفكرة قال:

في تقديري أن القرار ٦٨٨ واضح، وينص على منع النظام العراقي من ممارسة أعمال القمع. والنظام العراقي الآن يخرق القرار بفظاظة، ويمارس القمع وحرب إبادة ضد الجنوب؛ فبالاستناد إلى القرار ٦٨٨ يمكن إصدار قرار جديد مكمل، بإقامة منطقة آمنة لحماية الأهالي والسكان في الجنوب، من هذا القمع المخالف للقرار.

وكذلك أن الحكم الدكتاتوري العراقي لم يعد يتمسك بشروط الهدنة، ويخرق شروط وقف النار. فنحن نسمع الآن بعودة الدكتاتورية العراقية للمطالبة بالكويت، كجزء من العراق، وهذا خرق آخر لشروط الهدنة، وبغداد لا تلتزم بالسماح لبعثات الأمم المتحدة بتنفيذ عمليات التفتيش، ولا تزال مستمرة في التحايل على قراراتها، وفي تحدي كل قرارات الأسرة الدولية بشكل سافر. ولذلك فإن بإمكان الدول الحليفة أن تمنع الطيران العراقي من التحليق، وتمنع القوات العراقية من دخول مناطق معينة، وتستطيع إقامة منطقة آمنة، مثلما أقامت المنطقة الآمنة في كردستان العراق، استناداً إلى القرار ٦٨٨. وعن رأيه في بيان الخارجية الأميركية، بعد اجتماع الوفد بالوزير بيكر، والذي اتصف بالتحفظ والعموميات، ودعا المعارضة إلى مزيد من الوحدة والتعاون مع الدول المجاورة قال:

لقد عنت الإدارة الأميركية بالتعاون بين المعارضة والدول المجاورة، التعاون مع تركيا أساساً. وألحوا علينا بصراحة على ضرورة التنسيق والتعاون مع تركيا، وعلى عدم إفساح المجال للجماعات التي تقاوم تركيا، باتخاذ الأراضي العراقية مركزاً للانطلاق للهجوم على القوات أو المنشآت أو مراكز الحدود التركية.

وأبلغونا بأهمية ضرورة أن تكون علاقاتنا جيدة مع الدول العربية، وحتى مع إيران، التي قالوا إنه لا بأس من إقامة علاقات حسنة معها، لأنكم بحاجة إلى علاقات حسنة مع جميع دول الجوار.

وفي ما يتعلق بالمعارضة ووحدها، قالوا إننا نعدكم المحور الأساسي الشجاع، الذي

أخذ المبادرة في المعارضة العراقية؛ ونعدّ قراراتكم صحيحة وحكيمة. ولكن نرى أن تبذلوا الجهود من أجل اجتذاب الآخرين، باستثناء حزب الدعوة الإسلامية، الذي وصفوه بمنظمة إرهابية ارتكبت أعمالاً إرهابية ضد المواطنين الأميركيين. ونحن طالبنا بدعمهم لتسهيل مهمتنا وتحسين العلاقات مع دول الجوار، وقالوا إنهم سيبدلون جهودهم مع هذه الدول، ما عدا إيران التي لا يقيمون علاقات معها.

وهل طالب الوفد بتشكيل حكومة مؤقتة؟

أجاب طالباني:

إن هذه الفكرة غير مطروحة الآن، ونحن لم نطالب بذلك لأنها مهمتنا، وليست من مهمات الأميركيين. ونحن بينا لهم أن المعارضة العراقية تسعى للانتقال إلى الداخل. فمن المعروف أن المعارضة العراقية الموجودة الآن في الداخل، هي المعارضة الكردية. أما المعارضة الأخرى فمعظمها في الخارج. المهم: أبلغنا الجانب الأميركي أن هناك قراراً متخذاً بانتقال المعارضة إلى الأراضي العراقية، وعندئذ سنحتاج إلى حماية جوية من أي عدوان صدامي محتمل، كما سنحتاج إلى مساعدات أخرى.

وقلنا لهم: إن المعارضة تسعى بعد توسيع صفوفها، وترسيخ المؤتمر الوطني وضم الآخرين، إلى تشكيل قيادة عامة للعراق، تتولى مهمة تعبئة قوى الشعب العراقي لإسقاط الدكتاتورية. وقد تفكر هذه القيادة في إقامة مجلس للإنقاذ الوطني، أو حكومة انتقالية على أرض الوطن، تتولى إنهاء الدكتاتورية. فقالوا إننا ندرس هذه الأفكار بعناية، وإنهم اليوم أقرب من الماضي، إلى تصديق هذه الأفكار والموافقة عليها، لأنهم كانوا يعدّونها في الماضي سابقة لأوانها، ولكن يبدو أن الظروف بدأت تنضج نحو التوجه إلى عمل جدي، لتخليص العراق من الدكتاتورية؛ وهو عمل من شأن المعارضة العراقية والشعب العراقي وحده.

وعما تناقلته التقارير عن قرار بتشكيل حكومة تكون أربيل عاصمة لها قال:

- لا، لم يتم شيء من هذا القبيل. وقد بُحث موضوع أربيل بسبب عقد المؤتمر المقبل للمعارضة داخل العراق، واختيرت أربيل لأنها رسمياً العاصمة الثانية في العراق. وهي الآن محررة من الدكتاتورية؛ فبالإمكان أن تكون عاصمة حكومة الإنقاذ الوطني أو مجلس

الإنقاذ الوطني عندما يتشكلان.

وعن قول مسؤولين أميركيين إن الوفد اتفق مع الجانب الأميركي على إقامة مكتب اتصال دائم، يتولى التنسيق بين المعارضة وواشنطن، ويكون مقره في المنطقة الكردية قال طالباني:

نعم، هذا صحيح، لكن لا أدري أين سيكون مقره. وأقول في منتهى الصراحة والجدية، إنه لم يتم الاتفاق على مقره، وإنما تم الاتفاق على إقامة مكتب اتصال دائم، وقد يكون مقره في الخارج مؤقتاً ثم ينتقل إلى الداخل. وقيم طالباني وضع قوة الرئيس العراقي ونظامه اليوم، بعد الهزيمة التي لحقت به فقال:

إنني أعتقد أن الاستفزازات والتحديات الصدامية، ناجمة عن شعوره بالضعف وبالخطر الداهم. فهو (صدام) يريد أن ينهي آخر أيامه بعبارات عنترية، ويحفظ ماء وجهه أمام مريديه، ويريد أن يموت بطلاً كما يزعم. أي أن يموت وهو يكرر عباراته الثورية ضد الاستعمار والصهيونية، وهو يعرف أنه سينتهي قريباً؛ ولذلك يريد أن يخلف بعض الجمل العنترية والعبارات الطنانة والرنانة. وأعتقد أنه يتحدى الرئيس بوش من باب الانتقام؛ فهو يعرف أن بوش يمر في نهاية ولايته الأولى، ويتصور أنه إذا أكثر من مشاكله فقد يخسر الانتخابات، وتتاح له بذلك فرصة ادعاء نصر وهمي على بوش، ويعتقد أنه بقي في الحكم وخرج بوش من السلطة، فهذا نصر آخر له. وهذه هي أسباب موقفه العنصري الاستفزازي الآن.

وفي ما يتعلق بالمخاوف من تقسيم العراق، لو تمت الإطاحة بصدام حسين ونظامه قال طالباني:

أعتقد أن هذه المخاوف وغيرها من مخاوف عديدة تلاشت عند الأميركيين. فهم كانوا يتخوفون من أن تكون حركة الشيعة في الجنوب حركة إيرانية. لم يعد لهم الآن مثل هذا التصور والمخاوف، بل أصبحوا يدركون أن شيعة العراق مواطنون عرب، يحرصون على العراق ووحدته وسيادته ويريدون الخير لبلدهم. كانت لدى الأميركيين سابقاً مخاوف من أن الكرد يسعون لإقامة دولة مستقلة، وبذلك يسببون مشاكل لهم مع تركيا وإيران. لكن الأميركيين أصبحوا الآن مقتنعين أن الكرد يطالبون بحقوقهم في إطار الكيان العراقي

الموحد الديمقراطي؛ ومن ثمَّ لا يشكلون خطراً. لقد زالت المخاوف السابقة في أوساط الأميركيين.

وأريد أن أكون صريحاً، في منتهى الصراحة، بخصوص القول إن الكرد يريدون إقامة دولة مستقلة. الشعب الكردي المقسم قسراً بين خمس دول يبلغ عدد نفوسه الآن زهاء ٣٠ مليون. نظرياً وكحق؛ فهذا الشعب الحق المطلق في تقرير مصيره. ولكن السياسي العاقل الواقعي، يعرف أن السياسة هي فن الممكن. فالممكن الآن هو أن يحصل الكرد على حقوقهم الإنسانية والديمقراطية والقومية، ضمن كيانات الدول القائمة؛ فلا يمكن تقسيم الشرق الأوسط، ولا يمكن تغيير الخارطة السياسية للمنطقة. ولذلك فإن الحركة الكردية في العراق، تحرص شديد الحرص على صيانة الوحدة الوطنية للعراق، ولا تريد الانفصال. إن ما نريده عراقاً ديمقراطياً، يستطيع ضمنه الكرد والعرب حل مشاكلهم وإدارة منطقتهم مثلما يريدون، ضمن الكيان العراقي الموحد. وليست هناك أي محاولة انفصالية كردية حقيقية على الإطلاق؛ وإن ما يقال عن ذلك هدفه التشويه والتشكيك، وترويج دعايات مغرضة لمنع التحالف الكردي - العربي، اللازم لإسقاط الدكتاتورية.

وفي تفسيره لعودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتركيا قال:
أعتقد أن هناك اتجاهات متعددة في تركيا. هناك تيار يسعى لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وتيار يعارض ذلك، وتيار ثالث يسعى إلى الموازنة بين التيارين؛ حتى إذا بقي صدام في الحكم، يعاد السماح بضح النفط العراقي عبر الأراضي التركية. وقد يكون هذا مبرراً لطلب مساعدات اقتصادية من الخارج؛ لأن تركيا تخسر اقتصادياً من القطاع النفطي العراقي، الذي كان يمر عبر أراضيها. ولكنني لا أعتقد أن هناك تغييراً أساسياً في السياسة التركية. ومن المعروف أن تركيا عضو في حلف الأطلسي، وعلى علاقات وثيقة بالولايات المتحدة.

جلال طالباني

لمجلة «الوسط» (اللندنية)، العدد (٣٠)، ٢٤-٨-١٩٩٢:

- أنا من أول المنادين بحق تقرير المصير للشعب الكردي. وإذا عدت إلى الماضي، وبالتحديد إلى العام ١٩٦٨، تجد أنني طالبت منذ ذلك العام بحق تقرير المصير؛ لكن حق تقرير المصير يعني إعطاء الشعب حق أن يختار نوع الحكم الذي يريده.
- إن من مصلحة الشعب الكردي أن يختار العيش ضمن عراق ديمقراطي، وفي جو أخوي متساو مع شقيقه الشعب العربي، ضمن الكيان العراقي الموحد.
- ومطالبتي بحق تقرير المصير تتضمن المطالبة به كحق، لأن كل شعب من شعوب العالم له الحق في تقرير مصيره. أما في ما يتعلق بكيفية استعمال هذا الحق، فإنني من المنادين، منذ دخولي في السياسة، بأن يستعمل الشعب الكردي هذا الحق بطريقة تقود إلى الاتحاد الاختياري الحر.

(مقابلة أجراها في لندن زكي شهاب)

- كشف السيد جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، في مقابلة خاصة مع «الوسط» أموراً مهمة:
- الأول يتعلق بوجود اتصالات عراقية - إسرائيلية. وقد ذهب طالباني إلى حد القول إن الرئيس حسني مبارك يعرف عن الموضوع «أكثر من سواه».
 - الثاني أن المسؤولين الأميركيين، الذين التقاهم في واشنطن أخيراً مع وفد المعارضة العراقية، أكدوا له أن الإدارة الأميركية تريد فعلاً إسقاط صدام حسين، وأن حواراً حول هذا الموضوع جرى معهم.
 - الثالث أن لا مجال بعد اليوم لأي حوار بين الكرد أو المعارضة العراقية، وبين نظام صدام حسين، إلا إذا أعلن هذا النظام أنه مستعد لتسليم الحكم للمعارضة، وإجراء

انتخابات حرة في البلاد.

الحوار مع طالباني تناول مجموعة مسائل مهمة ومفصلة، تتعلق بالعراق وبالكردي والعلاقات مع تركيا وسورية وإيران، كما تتعلق بخطط الولايات المتحدة ودول التحالف الأخرى تجاه النظام العراقي الحالي. جلال طالباني من مواليد منطقة كركوك، يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، وقد تقاسم حزبه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود بارزاني، برلمان كردستان الذي تم انتخاب أعضائه في أيار (مايو) الماضي؛ إذ حصل كل من الحزبين على ٥٠ مقعداً و٥ مقاعد للأحزاب الأخرى. وقد تفاوض طالباني مع صدام حسين، بين نيسان (ابريل) وحزيران (يونيو) ١٩٩١، لكن هذه المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، فأوقفها الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني.

وفي ما يأتي الحوار مع جلال طالباني:

*** طالب الدكتور فؤاد معصوم، رئيس وزراء حكومة كردستان، بتوسيع المنطقة الآمنة**

للكردي، ما رأيك بمطالبته وما يقصد بتوسيع المنطقة الآمنة؟.

- المنطقة الآمنة تشمل منطقة محددة من أراضي كردستان العراق، شمال خط ٣٦؛ والمطالبة بتوسيعها تعني أن تشمل المنطقة كل المناطق الكردية العراقية، خصوصاً منطقة كركوك؛ حيث لا يزال ٣٠٠ ألف مشرد يعانون من ظروف قاسية، ويقتربون من موسم الشتاء الثالث، إذ يعيشون تحت الخيام في برد وشتاء كردستان القارس. لذلك فإن توسيع المنطقة، يعني إجبار الحكم القائم في بغداد على السماح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى مدنهم وقراهم؛ ومن ثمّ فإن توسيع المنطقة يعني شمول مناطق خارج الخط ٣٦ بالحماية الجوية من قوات الردع الدولية.

*** حين أعلنتم عزمكم على إجراء انتخابات في كردستان، قلتم إن الهدف منها هو**

انتخاب ممثلين لجهاز تشريعي يسيّر شؤون المنطقة، والآن بدأت تتعاطون كحكومة مستقلة لها مشاريعها، لماذا هذا التحول؟.

- منذ عام ١٩٧٠ والحكومة العراقية تعترف رسمياً بالحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق، وتوجد ثلاثة قوانين عراقية حول الحكم الذاتي والمجلس التنفيذي والمجلس

التشريعي، وما تم الآن ليس جديداً. الانتخابات جرت لانتخاب مجلس وطني كردستاني، بدل المجلس التشريعي الكردستاني، الاسم تبدل هنا فقط. الانتخابات الثانية انبثقت من المجلس الوطني الكردستاني، وتم تعيين هيئة تنفيذية أطلق عليها اسم مجلس وزراء إقليم كردستان، والأسماء كلها نشرت في حينه في معظم الصحف العربية.

* عندما تشير إلى منطقة كركوك ضمن المناطق التي تسعون لتشملها الحماية

الدولية، هل يعني ذلك أنكم تسعون للسيطرة على آبار النفط هناك؟
- إن توسيع الحماية لا يعني السيطرة الكردية على منطقة كركوك، بل شمول المنطقة بالحماية الأمنية؛ لأن الحكومة العراقية رفضت تنفيذ القرار الدولي، الرقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن. والمعروف أن من بين البنود الواردة في هذا القرار، بنداً يدعو إلى وقف القمع ضد المواطنين واحترام حقوق الإنسان. وحق المواطن البسيط هو حق السكن. ومن ثمَّ فإنَّ طرد المواطن من منزله، خرق واضح للقرار ٦٨٨. والمطالبة بعودة المشردين، الذين يبلغ عددهم نحو ٣٠٠ ألف مشرد، إلى مدنهم وقراهم هو حق طبيعي. المطالبة بتوسيع المنطقة الآمنة لا تعني أن القيادة الكردية تريد السيطرة على آبار النفط، علماً أن هناك مناطق نفطية واسعة تحت سيطرة القيادة الكردية. هناك أكثر من ١٢ بئراً نفطية محفورة في مناطقنا، كما أن أجود أنواع النفط هو في المناطق الخاضعة لسيطرتنا.

* قلت في السابق إنك أُجبرت على الذهاب إلى بغداد، لمحاورة الرئيس العراقي

صدام حسين والتفاوض معه، من أُجبرك على ذلك؟
- أنا قلت ومازلت أقول إننا أُجبرنا على الذهاب إلى بغداد، نتيجة الظروف الموضوعية وليس من قبل أشخاص معينين أو جهة محددة. الظروف المأسوية التي كان يعيشها الشعب الكردي، حيث كان أكثر من مليوني إنسان مشرد يهيمون في الجبال والوديان في عز شتاء كردستان القارس، ويقضي منهم الأطفال والشيوخ، مثل هذه الظروف هي التي أُجبرت القيادة الكردية على قبول المفاوضات مع الحكومة العراقية. لقد صدر القرار بالذهاب من قبل الجبهة الكردستانية بالإجماع، وأنا أقول ذلك لتبديد كل الأوهام والمخاوف، عن وجود جهات كانت تضغط علينا لمحاورة الحكومة العراقية.

*** هل لمست خلال زيارتك الأخيرة للولايات المتحدة، أن الظروف التي أجبرتكم على محاوره الحكومة العراقية في السابق لن تتكرر في المستقبل؟.**

- هذه الظروف انتهت بعد تدخل الأمم المتحدة وصدور القرار الرقم ٦٨٨، ووصول قوات دولية إلى كردستان لتوفير الحماية لنا. وبعد عودة المدنيين الكرد إلى مدنهم وقراهم تبدلت الظروف بشكل أساسي؛ ثم إن التجربة المريرة التي مرت بها الحركة الكردية خلال المفاوضات الأخيرة مع صدام حسين، والتي ظهر منها من جديد أن الحكم في بغداد غير راض أو قابل بأي تغيير ديمقراطي في العراق، وإعطاء الكرد حقوقهم القومية ضمن حدود العراق الموحد، كل ذلك يعني أن الظروف تبدلت تماماً. أما عن المفاوضات مع المسؤولين الأميركيين، فإنها شملت مسائل عديدة، منها تأكيد الأميركيين استمرار مواقفهم بالنسبة إلى حماية الشعب الكردي، وهذا يعني أن ظروفًا دولية جديدة تمنع حدوث كوارث جديدة من النوع الذي أجبرنا على التفاوض في السابق؟.

*** إلى متى تتوقع استمرار الحماية الدولية للمناطق الكردية؟.**

- ما بقيت الديكتاتورية في بغداد. أتوقع توسيع الحماية لتشمل أختنا الشيعة في جنوب العراق.

*** هل هناك فعلاً نية أميركية جدية لتوسيع الحماية الدولية، لتشمل مناطق في جنوب العراق؟.**

- إن المسؤولين الأميركيين يؤكدون حرصهم الشديد على ضرورة تطبيق القرار ٦٨٨، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وقد ردوا على مطالبتنا بإيجاد منطقة في الجنوب بالإيجاب، وقالوا إنهم مع الحلفاء سيقومون بعمل لهذه الغاية. كما وعدوا بأنهم سيتدخلون لمنع حملات الإبادة، التي يقوم بها النظام العراقي في مناطق الجنوب.
ماذا قال كيسنجر؟.

*** الكثير من الأطراف، سواء كانت عراقية معارضة أو عربية ودولية، تعمل وتخطط من أجل قلب نظام الحكم في بغداد. هل هذا ممكن، وماذا ينقص الأطراف المعنية بذلك لإسقاط صدام حسين؟.**

- هذا السؤال شامل ومتعدد الجوانب ومهم وخطير. أولاً أنا شخصياً لا أعتقد أن الجهات الدولية أو الإقليمية كانت جادة في السابق، في السعي إلى إسقاط النظام في بغداد. كانت ترغب في إسقاط النظام العراقي، لكنها لم تكن تعمل بشكل صحيح. أتذكر أنه خلال زيارتي للولايات المتحدة العام الماضي، كنت أستقصي الحقائق وأحاول فهم الموقف الأميركي الحقيقي من العراق. وقد سألت الدكتور هنري كيسنجر إذا كان يعتقد أن الإدارة الأميركية جادة، أو هي فعلاً تريد إسقاط النظام الديكتاتوري في العراق. وكان جوابه أنه يعتقد أن الرئيس بوش يريد إسقاط صدام، لكنه لا يعتقد بصواب الاتجاه الذي تسلكه الولايات المتحدة لتحقيق ذلك. كيسنجر أكد لي أن خطوات الإدارة الأميركية في السابق تجاه صدام، لم تكن سليمة وصحيحة. الجهات الإقليمية والدولية كانت ترغب إذن، في التخلص من النظام في بغداد، لكن ذلك لا يعني أنها كانت تضع خطأً عملية لذلك، كما أن المعارضة العراقية بذلت جهوداً لإسقاط النظام، لكن كانت هناك نواقص خطيرة في عمل المعارضة. كما تعلمون، الجهود الشعبية العراقية لإسقاط النظام بلغت ذروتها أثناء الانتفاضة الشعبية، التي حدثت العام الماضي في الجنوب ثم في كردستان العراق، وأعتقد أن الانتفاضة الشعبية لم تحقق النجاح لأسباب أهمها، في نظري، فقدان التنسيق والتعاون اليومي المتواصل بين الانتفاضة في الشمال والجنوب. الأمر الثاني جاء بسبب عدم قدرة الانتفاضة على كسب قطاعات عسكرية إلى جانبها، أو تحييد قطاعات عسكرية كبيرة في صراعها. والأمر الثالث هو فقدان التنسيق بين القوات الشعبية وقوات التحالف الدولي. والأمر الرابع هو وجود تصور خاطئ لدى الإدارة الأميركية تجاه الانتفاضة؛ فقد كانت الإدارة مخطئة في تقديرها، إذ حسبت أن المعارضة الشيعية في الجنوب امتداد طبيعي لإيران، ناسية بذلك أن للشيعية في العراق تقاليد عربية وعراقية عريقة، وهي تعتز بعروبيتها وعراقيتها؛ لأنها المصدر والأساس للحركة الشيعية في العالم. ثم إنها أخطأت أيضاً في تقديراتها بالنسبة إلى الحركة التحررية الكردية، إذ اعتقدت أننا حركة انفصالية مرتبطة بسورية أو إيران، ومن ثمَّ سنؤدي دوراً خطيراً في موازين القوى. هذه النظرة الأميركية الخاطئة تسببت بمواقف سياسية خاطئة. ولمعلوماتك أقول إنني سمعت أثناء المفاوضات مع النظام في بغداد، من مسؤولين كبار في الدولة العراقية، أن جميع المحافظات العراقية، ما عدا محافظة الأنبار، ثارت على الدولة. وحتى في المناطق

العربية السنية، التي تعتقد الحكومة أنها مضمونة ومؤيدة، حدثت تظاهرات معادية للنظام. وبتقديرى فإن المعارضة العربية السنية لا تقل شدة عن الأطراف الأخرى، لكن عدم وجود التنسيق والتعاون بين هذه الأطراف أدى دوراً بارزاً في تهتميشها. والآن إذا كنا نريد إسقاط النظام في بغداد، فيجب أن نعرف حقيقة مهمة، وهي أن إسقاط صدام حسين ليس مستحيلاً، لكنه ليس سهلاً أيضاً. ويمكن إسقاط صدام إذا عرفنا حقيقة أساسية، وهي أن النظام القائم في العراق تم تعزيزه وتقويته وتزويده بالقدرات العسكرية من قبل الجميع، فأصبح يشكل خطراً على الدول المجاورة ومصالح الدول الغربية في آن معاً. ولهذا لا بد من القيام بعمل جماعي مشترك للتخلص من هذه الديكتاتورية. وبرأىي أن إسقاط النظام يجب أن يتم من خلال وضع برنامج يعتمد على قوى شعب العراق، ويحظى هذا البرنامج بدعم إقليمى ودولى كفيل بإسقاط النظام في أسرع وقت. النظام حالياً يعاني من نقاط ضعف وتناقضات عدة، وهو قابل للسقوط والانهييار بسبب المشاكل الداخلية التي يواجهها على مختلف الصعد.

واشنطن تريد إسقاط نظام صدام:

* التقيت ضمن وفد المعارضة، الذي زار واشنطن، وزير الخارجية الأميركية (سابقاً) جيمس بيكر، وبرنت سكوكروفت مستشار الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي، وشخصيات أخرى. هل سمعت من هؤلاء كلاماً جدياً عن وضعهم تصورات وخطط عملية لقلب نظام الحكم في بغداد؟.

- سمعنا من هؤلاء المسؤولين الأميركيين أقوالاً واضحة وصريحة وقاطعة، بأنهم يريدون إسقاط النظام.

* هل وضعوا خطاً لتنفيذ ذلك؟.

- سمعنا منهم تأكيداً قاطعاً بأنهم ينوون مساعدة الشعب العراقي لتنفيذ عملية إسقاط صدام، لكن لم ألاحظ أن لديهم برنامجاً أو خطة عمل لإسقاط النظام الدكتاتوري. والحقيقة أنني أعتقد أن العلاقة الجديدة مع المعارضة العراقية، هي المدخل لإقامة علاقات وثيقة، تؤدي إلى رسم مخطط مشترك تقوم بوضعه وتنفيذه المعارضة العراقية، وبالتنسيق مع القوى الإقليمية والدولية لإسقاط النظام في بغداد. الحقيقة إننا لم ندخل

في حوار مفصل مع المسؤولين الأميركيين في هذا الشأن، كنا نتكلم في العموميات. ومهمة الإسقاط تقع على عاتق الشعب العراقي وقوى المعارضة، إذا توفرت الشروط اللازمة ونالت الدعم الإقليمي والدولي المنشودين.

*** هل حصلتم على اعتراف الإدارة الأميركية بأن وفد المعارضة العراقية، الذي زار واشنطن، يمثل القيادة السياسية البديلة للنظام القائم في بغداد؟**

- خرجنا بانطباع واضح بأن الولايات المتحدة تعدّ أن المؤتمر الوطني العراقي، الذي أُسس في مؤتمر فيينا للمعارضة العراقية، هو المحور الأساسي والرئيس في المعارضة العراقية، وهو الذي يستطيع أن يقود نضال المعارضة وتوحيد صفوفها، ويستطيع أن يقود نضال الشعب العراقي من أجل إجراء التغيير المنشود في العراق. ونحن بحثنا معهم الموضوع المستقبلي، وهو إيجاد قيادة أساسية بديلة للنظام؛ وتكون هذه القيادة بمنزلة القوة القادرة على تحقيق التغيير المطلوب. بكلام أدق، الإدارة الأميركية تعترف بالقيادة المعارضة، التي تتمثل بالمؤتمر الوطني العراقي، على أنها القيادة السياسية الممثلة للشعب العراقي.

*** هل كلامك هذا يعني أن الذين قاطعوا مؤتمر فيينا لا يشكلون وزناً مهماً؟**

- لا يعني ذلك على الإطلاق. إننا سعيينا ولا نزال من أجل توحيد المعارضة. وهذا السعي هو دليل على اعترافنا بأهمية بعض الذين قاطعوا مؤتمر فيينا. نحن نعتقد أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي يرأسه السيد محمد باقر الحكيم، يمثل شريحة مهمة ولا يجوز استثنائه من المعادلة، أو المؤتمر الوطني العراقي. لذلك نبذل الجهود من أجل إشراك المجلس في المؤتمر المذكور. هذا لا يعني أن الآخرين في المرتبة نفسها؛ هناك قوى هامشية، هنالك دكاكين سياسية في لندن وغيرها، ولا تمثل ألا بضعة أنفار يتاجرون بدماء شهداء العراق؛ إنهم في مصاف المرتزقة، وتخلق كل يوم تنظيمات تنشق عن بعضها. هناك طرف آخر كان لا بد من وجوده هو حزب البعث، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي الذي «ضُيِّع المشيَّتين»، كما يقول المثل العراقي؛ فهم قاطعوا مؤتمر فيينا. والذين ينظمون مؤتمراً آخر أنكروا وجودهم أو أهميتهم ويسعون لاستبعادهم.

*** ما هي شروطكم للسماح لفصائل المعارضة غير الكردية بممارسة نشاطها في كردستان، لا سيما أن هناك أحاديث من قبل قياديين معارضين، عن عزمهم الانتقال إلى أربيل؟.**

- لقد رحبنا دوماً بالأخوة المعارضين في كردستان، وكانت المنطقة الكردية المحررة قاعدة أساسية لنضال المعارضة العراقية دائماً. فالأحزاب التي رغبت بالانتقال إلى الداخل، سُمح لها بممارسة أشكال النضال السياسي والإعلامي والتنظيمي كافة؛ أما انتقال المعارضة بثقل كبير وبشكل هيئة إنقاذ أو مجلس إنقاذ أو حكومة انتقالية، تمارس نشاطات حقيقية لإسقاط النظام، فهي مطلوبة، ولكن نجاحها يتطلب مستلزمات ولا نقول شروطاً. وهذه المستلزمات هي: ضمان حماية جوية ومساعدات اقتصادية وعسكرية وسياسية، كي تستطيع هذه الهيئة أو الحكومة الانتقالية ممارسة فعاليتها؛ ومن ثمّ فليست هنالك شروط كردية، وإنما مستلزمات يدركها الجميع، بمن فيهم الأخوة الذين يرغبون الانتقال إلى الداخل، وأعتقد أنهم لن ينتقلوا أو يقبلوا بتنفيذ عملية الانتقال، ما لم يحصلوا على هذه الضمانات اللازمة لنجاح هذه المهمة.

جيش التحرير العراقي:

*** هل حصلتكم على ضمانات من الولايات المتحدة، بعدم السماح للحكومة العراقية بمهاجمة مناطقكم، إذا انتقلت المعارضة إلى هناك؟.**

- حصلنا على ضمانات مبدئية بأن الحكومة العراقية لن تستطيع خرق قرار الرقم ٦٨٨، ولن تستطيع اقتحام المنطقة الكردية الآمنة.

*** خلال وجودكم في واشنطن، تحدثت وسائل الإعلام عن خطط لتجيش المنطقة الكردية، من خلال إعداد وحدات تشارك فيها فصائل المعارضة غير الكردية. هل يوجد شيء من هذا القبيل، وهل تم بحثه خلال زيارتكم لواشنطن؟.**

- في الحقيقة توجد قوات تقدر بعشرات الآلاف، بل ببضع مئات من الآلاف، وهم من الكرد أو «البيشمركة»؛ وليس هناك حاجة لتجنيد آخرين، بل هناك حاجة لتقليص عدد المسلحين؛ ومن ثمّ وضعهم في وحدات نظامية مدربة وقادرة على إنجاز المهمات، التي

ستوكل إليها في المستقبل. نحن نعتقد أننا بالحصول على بعض المساعدات من دول المنطقة والعالم، نستطيع تكوين جيش تحرير عراقي كبير يتولى مهمة التحرير. ثانياً، نحن لا ننفي ولا نتجاهل إمكانية انضمام قطعات عسكرية مهمة إلى جانب المعارضة العراقية، عندما تنتقل المعارضة إلى ممارسة فعاليتها الجدية، بطريقة تُشعر المواطن العراقي، خصوصاً الموجود منهم في القوات المسلحة العراقية، بأن مرحلة التنفيذ آتية، وبأن المسألة جدية، والتصميم قد اتفق عليه لتخليص البلاد من الديكتاتورية وإحلال البديل الديمقراطي. نحن لم نطلب أية مساعدة عسكرية أميركية.

*** ما صحة ما ذكر من أنك عارضت عملاً عسكرياً أميركياً ضد العراق، خلال لقاءات واشنطن الأخيرة؟**

- لقد قلنا وجهات نظرنا حول قدرة المعارضة العراقية على تنظيم الشعب العراقي، خصوصاً وجود عشرات الألوف من المسلحين في الجنوب والشمال. إن في المنطقة الكردية وحدها أكثر من ٢٥٠ ألف «بيشمركة».

*** ماذا قلت عن عمل عسكري أميركي ضد العراق؟**

- لقد سألنا عن رأينا بضرورة أميركية ضد العراق، وكان جوابنا واضحاً: إن ضربة عسكرية أميركية من أجل تفتيش مبانٍ ومنشآت، هي ضربة غير مقبولة وغير مرغوب بها من جانب الشعب العراقي، أما ضربة عسكرية دفاعاً عن الجنوب أو الشمال أو دفاعاً عن قرارات الأمم المتحدة، فإنها ستكون أمراً يرحب به الشعب العراقي.

*** ما الذي استجد من تطورات، حتى قبلت الإدارة الأميركية استقبال وفد من المعارضة، على رغم الجهود التي بذلتها في السابق لعقد هذا النوع من اللقاءات؟**
- يجب أن توجه هذا السؤال إلى المسؤولين الأميركيين.

*** لقد قلت في واشنطن إن وجودك إلى جانب السيد مسعود بارزاني، هو الذي شجع الإدارة على استقبال وفد المعارضة العراقية، ماذا قصدت القول؟**

- لم أقل ذلك أبداً. قلت إن وجود معارضة عراقية موحدة، تضم العرب والكرد والشيعة والسنة، ووجود شخصيات عراقية من بينها بارزاني وطالباني وعارف عبد الرزاق وآخرين، كل ذلك من الأسباب التي شجعت الإدارة الأميركية على استقبال الوفد.

*** بخصوص انضمام وحدات عسكرية عراقية إلى المعارضة، هل تلقيتم إشارات عن إمكانية حصول ذلك، وأنه توجد فعلاً وحدات من الجيش النظامي العراقي مستعدة للانضمام إلى صفوفهم؟**

- هذه مسائل عسكرية خطيرة، لا يمكن الحديث عنها في الصحافة مطلقاً. الإنسان العاقل لا يكشف أوراقه للعدو.

*** السيد محمد باقر الحكيم حمل على تصريحاتك بشدة، لا سيما تلك التي أشرت فيها إلى استعدادك للتعاون السياسي مع تركيا. وقال إن تصريحاتك تعتمد على «طبيعة الجو وجغرافية المكان»؟**

- أنا لم أقل إنني أريد الانضمام إلى تركيا. أعتقد أن العرب، كما قال عنهم وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان، لا يقرؤون. تصريحاتي منشورة في صحيفة تركية بكاملها، وما عنيته بكلامي ليس تغيير الخريطة وإنما تغيير التحالفات. وقلت بصريح العبارة إن الاحتمالات الثلاثة الموجودة أمام الكرد هي: إما البقاء مع الديكتاتورية في العراق وهو أمر مرفوض، أو النضال مع المعارضة العراقية لإسقاط النظام العراقي وتحقيق البديل الديمقراطي، أو احتمال بقاء الوضع الحالي إذا ما بقي صدام في الحكم. واحتمال استمرار الوضع الحالي، يعني أن على الكرد أن يفتشوا عن تحالفات سياسية. وبحكم ارتباط السيد باقر الحكيم وطاعته للضغط الإيراني، وبحكم وجوده في طهران، فهو لا يستطيع أن يقول رأيه باستقلالية. إن السيد باقر الحكيم يتكلم مع الكرد بلغة، ومع الإدارة الأميركية بلغة، ومع الإيرانيين وغيرهم يتكلم لغة ثالثة. أود أن أقول بصريح العبارة إن السيد الحكيم عندما كان يتكلم معي، كان يوافق مئة في المئة على عقد مؤتمر المعارضة العراقية، لكنه بدّل موقفه وشن حملة شعواء على المؤتمر، بعد أن تعرض لضغوط.

*** عندما زرت إيران، قلت إن هناك تغييراً إيجابياً طرأ لجهة موقفها من نشاط المعارضة العراقية. في أي مجال كان هذا التغيير؟**

- التغيير الإيجابي الذي لاحظته، هو أن الحكومة الإيرانية تؤيد المعارضة العراقية في عقد مؤتمر فيينا، بعيداً عن نفوذ وتدخلات الجهات الإقليمية. ولكن الحكومة الإيرانية غيّرت موقفها بسرعة؛ ونتيجة لذلك، غيّرت سياستها. مع الأسف بدأنا نرى الحكومة الإيرانية تشن حملة متناغمة مع الادعاءات الصدامية، حول ما يسمى الخطر الكردي. إن في داخل إيران أوساطاً معتدلة ومعقولة، تعارض هذا الاتجاه. كذلك في إيران تيارات عدة، منها ما يؤيدنا ومنها ما يعارضنا، وهذا ليس بجديد.

اتصالات عراقية . إسرائيلية:

*** هناك من يقول إن جواز السفر الدبلوماسي التركي الذي تحمله، هو وراء تصريحاتك حول التعاون مع تركيا سياسياً أو الانضمام إليها؟**

- المفترى بهذا القول يعرف أنني لا أحمل جواز سفر دبلوماسياً تركيا، إنها كذبة مختلقة. أنا أحمل جواز سفر دبلوماسياً سورياً، (يسحب الجواز من سترته ويعرضه علي)، بهذا الجواز زرت واشنطن، وهذا ما تحاول أن تروجه ضدي الأوساط الحاكمة والمعادية أو الأوساط الأمية السياسية. وحتى إذا حملت الجواز الدبلوماسي لبلد ما، فإن ذلك لا يعني أنني اتفق معه. أنا أحمل الجواز السوري، ولكن لا أتفق في موضوع المعارضة مع الموقف الرسمي السوري، ويؤسفني القول إنني منذ سنين أختلف في موضوع مهم مع الأخوة السوريين، على رغم ما أكنه لهم من احترام وتقدير. وإذا زودتني تركيا غداً بجواز، فلا يعني هذا تغيير موقفي. إنني منذ سنين أحمل جوازي سفر إيرانيين وجواز سفر سورياً، ومع ذلك أتخذ الموقف المستقل الذي أراه صالحاً وصحيحاً.

*** ما هي شروطك لمعاودة الحوار مع نظام الحكم في بغداد؟**

- لا يوجد أي مجال أو إمكانية للحوار مع حكومة بغداد. الفرصة الوحيدة تتوفر عندما تعلن الحكومة أنها مستعدة لتسليم الحكم بطريقة سلمية إلى المعارضة، حينئذ يمكن التفاوض معها حول كيفية إجراء انتخابات حرة في البلاد.

*** هناك مطالبة كردية واضحة بحق تقرير المصير. كيف توفقون بين المطالبة هذه، وما تعنيه، والقول إنكم حريصون على البقاء والعيش ضمن عراق موحد بحدوده المعروفة؟.**

- أنا من أول المنادين بحق تقرير المصير للشعب الكردي. وإذا عدت إلى الماضي، وبالتحديد إلى العام ١٩٦٨، تجد أنني طالبت منذ ذلك العام بحق تقرير المصير؛ لكن حق تقرير المصير يعني إعطاء الشعب حق أن يختار نوع الحكم الذي يريده. إن من مصلحة الشعب الكردي أن يختار العيش ضمن عراق ديمقراطي، وفي جو أخوي متساو مع شقيقه الشعب العربي، ضمن الكيان العراقي الموحد. ومطالبتني بحق تقرير المصير تتضمن المطالبة به كحق، لأن كل شعب من شعوب العالم له الحق في تقرير مصيره. أما في ما يتعلق بكيفية استعمال هذا الحق، فإنني من المنادين، منذ دخولي في السياسة، بأن يستعمل الشعب الكردي هذا الحق بطريقة تقود إلى الاتحاد الاختياري الحر، بالشكل الذي أشرت إليه سابقاً.

*** في كل مرة يحمل فيها النظام العراقي عليك، يتهمك بالتعامل مع إسرائيل وارتباطك بأجهزتها، بماذا ترد على هذا الاتهام؟.**

- أعتقد أن الحكومة العراقية أصبحت معروفة بأكاذيبها واختلاقاتها، وهي قلما تجرأت على اتهامي بإسرائيل؛ لأن علاقات جلال طالباني العربية معروفة منذ قديم الزمان. في مرحلة من المراحل، اتهمت بالعمالة لمصر عبد الناصر، ومرة بالعمالة لسورية والرئيس حافظ الأسد، ومؤخراً لإيران ودول عربية أخرى. وبعد فضح هذه الأكاذيب تسعى الحكومة العراقية لإضافة هذه التهمة إلى التهم السابقة، علماً بأن الحكومة العراقية هي التي اتصلت بإسرائيل. وخلال زيارتي الأخيرة إلى واشنطن، هناك من حدثني عن تفاصيل هذه العلاقة، والاتصالات العراقية - الإسرائيلية. وللصدفة فقد كان الشخص الذي حدثني، هو الذي كان همزة الوصل بين نظام بغداد وحكام إسرائيل، منذ العام ١٩٨٨. والرئيس المصري حسني مبارك من الشخصيات التي تعرف عن موضوع الاتصالات العراقية - الإسرائيلية، أكثر من سواها.

* السيد محمد باقر الحكيم قال إن اتصالات تجرى لعقد مؤتمر جديد لفصائل المعارضة، وأنه حصل على موافقة مبدئية من قيادات كردية للمشاركة، هل أنتم مستعدون للمشاركة في مؤتمر جديد؟
- أرجو ألا يكون السيد محمد باقر الحكيم قال ذلك، فليست هنالك استجابة كردية لعقد مؤتمر.

*** قال بوجود موافقة مبدئية؟**

- لا يوجد لا موافقة مبدئية ولا استجابة كردية لعقد مؤتمر، وأرجو ألا يورط السيد باقر الحكيم نفسه في هذه العملية الانشاقاقية، التي ستجلب الكوارث على أختونا الشيعة في جنوب العراق.

*** وهل تتفقون مع السيد بارزاني في مواقف مثل هذه؟**

- نحن نجحنا في الوصول إلى درجة عالية من التفاهم والتنسيق، لأننا نضع مصلحة الشعب في المقدمة.

طالباني: «توازنات جديدة»

مجلة «الشروق» اللبنانية، (العدد ٢٧) ٨-١٤/١٠/١٩٩٢

- هناك أمثلة كثيرة على الفيدرالية، حتى في بلدان القومية الواحدة مثل ألمانيا.
- إن جلال طالباني الذي تعرفونه لم يتغير. الذي تغير هو الأوضاع والمعادلات الإقليمية والدولية؛ فأنا لا أزال عند موقفى المبدئي، وأنتمي إلى مجموعة «الاشتراكية الدولية».
الحوار مع جلال طالباني، بدأ حول الموقع الذي يجد نفسه فيه، في ظل التوازنات العالمية الجديدة، التي أعقبت حرب الخليج الثانية، وهو المعروف بـ«الرجل اليساري الثوري المناهض للهيمنة الغربية» كما يوصف.

قال طالباني:

إن جلال طالباني الذي تعرفونه لم يتغير. الذي تغير هو الأوضاع والمعادلات الإقليمية والدولية؛ فأنا لا أزال عند موقفى المبدئي، وأنتمي إلى مجموعة «الاشتراكية الدولية». وما توثقت علاقاتي مع الغرب ومراكز القرار العالمي المعروفة، إلا بسبب التوازنات الجديدة التي بدأت تسود العالم (...)، والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار في أي أطروحة من أطروحات التغيير التي يحملها ثوار المنطقة. وأنا من ثمّ صاحب قضية هي القضية العراقية، وبالذات الجانب الكردي منها؛ إذ يعاني الكرد من الاضطهاد القومي البغيض.

* الشروق: وما هو برنامج طالباني بالنسبة إلى مستقبل العراق؟

- طالباني: نحن في الجبهة الكردستانية عموماً، نناضل من أجل إسقاط الدكتاتورية في بغداد، واستبدال حكم ديمقراطي برلماني دستوري بها، يضمن للشعب الكردي حق تقرير المصير ضمن الوحدة الوطنية العراقية، بعيداً عن فكرة الانفصال، ويوفر الحريات

لأفراد الشعب العراقي، من دون تمييز طائفي أو عرقي.

*** الشروق:** لكنكم متهمون حالياً بأنكم تستظنون بقوات التحالف في عملكم التغييرى لنظام الحكم فى العراق، مما يجعل مستقبل العراق مرتهناً للغرب وتحديداً الولايات المتحدة.

- طالبانى: السبب فى توجيهنا للعمل مع مراكز القرار الدولى، كما قلت لك، هو المعطيات والوقائع الجديدة، وتعاملنا مع واشنطن وغيرها من مراكز القرار ليس تهمة، إنه حقيقة على كل عاقل أن يتفهمها. فمركز القرار العالمى حالياً موجود فى واشنطن، ولا يوجد أى حل لأية قضية اليوم من دون التوسل والاستعانة بأميركا، ونحن فى العراق لسنا استثناء بين بقية الشعوب.

*** الشروق:** ولكن ألا تخشون من أن تصبح حركتكم هذه على حساب علاقاتكم التقليدية مع الأصدقاء الإقليميين؟

- طالبانى: لا، أبداً. لأن المراكز الإقليمية نفسها تتعامل حالياً مع هذه المراكز الدولية، من أجل إيجاد حلول عادلة لقضية شعبها. وهذه شقيقتنا سورية تخوض حالياً جولة طويلة من المفاوضات الثنائية مع «إسرائيل»، عدوتها اللدودة، برعاية واشنطن. فكيف تريدون أن تحزّموا علينا مثل هذا الخيار، بينما ترونه طبيعياً بالنسبة للآخرين؟

*** الشروق:** لكن السؤال هو: كيف توقعون بين طموحاتكم السياسية، التى أصبحت بيد مراكز القرار الدولى (وفى ما يخص القضية الكردية بالذات)، وبين علاقاتكم التاريخية مع مراكز القوى الإقليمية، التى ليست بالضرورة راضية عن ارتهان القرار العراقى لتلك المراكز الدولية؟

- طالبانى: عندما تتوحد المعارضة العراقية فى بوتقة واحدة، يستطيع كل طرف من أطرافها عملياً أن يوازن بين الوجودات الدولية والوجودات الإقليمية. فحلفاء إيران يُطمئنون إيران مثلاً، وحلفاء سورية يعملون الشيء نفسه مع دمشق، وهكذا الأمر مع تركيا.

سقوط صدام:

* الشروق: وهل تعتقدون بأن اجتماعات المعارضة العراقية الحالية في صلاح الدين وشقلاوة، وُفِّقت في إيجاد مثل هذا التوازن؟

- طالباني: أعتقد ذلك، لأن الأطراف التي حضرت، وهي بصدد الاتفاق والتوصل إلى قاعدة عمل مشتركة، لها علاقات ممتازة وجيدة جداً مع مراكز القوى الإقليمية المعنية في القضية العراقية. فهناك أطراف تميل إلى توثيق العلاقة مع السعودية، وأخرى مع الأردن وكذلك مع الكويت ومصر أو إيران وسورية. وأعتقد أن هذا المجموع العراقي الإقليمي الدولي من الجهد، قادر ليس فقط على تحقيق التوازن، بل إسقاط نظام صدام حسين قريباً جداً.

* الشروق: يقال إنكم تريدون نظام الإدارة الفيدرالية للعراق؟

- طالباني: نعم نحن من جهتنا ككرد، نطالب بأن يكون الحكم فيدرالياً في العراق، على الأقل في ما يخص منطقة كردستان، التي تضم إلى جانب الكرد، تركماناً وآشوريين مسيحيين. ونعتقد أن نظام الفيدرالية نظام حضاري، ولا يتناقض مع وحدة العراق دولة وشعباً. وهناك أمثلة كثيرة على الفيدرالية، حتى في بلدان القومية الواحدة مثل ألمانيا. وأعتقد أن هذا السؤال يجب أن يرد عليه ممثلو الشعب العراقي في ما بعد، بشكله النهائي؛ لكننا نحن ككرد اخترنا الفيدرالية، وأعتقد أن الجميع سيختار مثل هذا الخيار، لأن الجميع في العراق مضطهدون، بسبب المعادلة الاستعمارية البغيضة التي حكمت العراق منذ أيام الاستعمار البريطاني، الذي ترك العراق بيد «أقلية طائفية عنصرية» (...). تضطهد الشيعة والكرد والأقليات القومية والطائفية كافة، وأنه آن الأوان لأن تنتهي هذه المعادلة.

* الشروق: ولكن كيف ستقوم مثل هذه الفيدرالية؟

- طالباني: هذا ما سيجيب عليه الشعب العراقي بعد تغيير دكتاتور بغداد، ودخول العراق عهد التعددية السياسية والنظام البرلماني الدستوري الديمقراطي.

*** الشروق: أخيراً أستاذ جلال، هل ترون أن التغيير في العراق قريب، من خلال الجهد العراقي والإقليمي والدولي الذي تحدثتم عنه؟.**

- طالباني: إنني متأكد من خلال قراءتي للمعطيات الجديدة، التي لمستها خلال لقاءاتي في مراكز القرار الدولي، وكذلك من خلال الأمل الذي بدأ يلوح في الأفق، في وحدة الجهد العراقي بتياراته كافة قريباً جداً، بأن مسألة تغيير نظام صدام حسين في بغداد، أصبحت مسألة وقت قصير. وصدام حسين نفسه يعرف هذا، وهو الآن يتحرك جاهداً لتأخير نهايته ولو أياماً... لكنه يتحرك في الوقت الضائع.

فُعد الكتاب في السطور

- كاتب وصحافي ومترجم، من أهالي ناحية (برواري)، قضاء (أمبيدي)، محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق.
 - مواليد ١٩٥٧- ناحية جلولاء، قضاء خانقين (من نفوس كركوك).
 - ١٩٧٩: أتم دراسته الثانوية / الفرع الأدبي، في مدينة الموصل (حيث كان يسكن).
 - ١٩٨٠-١٩٨٢: مذيع ومسؤول القسم العربي في (إذاعة صوت كردستان العراق)، التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني (بزعامة السيد مسعود بارزاني).
 - ١٩٨٤-١٩٩١: رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة (كه ل/الشعب)، لسان حال اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني (بزعامة المرحوم السيد سامي عبد الرحمن)؛ والتي كانت تصدر في العاصمة السورية (دمشق)، باللغة العربية.
 - منذ ١٩٩٣: مسؤول إعلام مكتب دمشق للاتحاد الوطني الكوردستاني (بزعامة السيد جلال طالباني - الرئيس العراقي الحالي).
 - له العديد من الكتب والقواميس المعدة للطبع، في شتى مناحي الثقافة واللغة الكوردية، وكذلك اللغة العربية.
 - عضو (اتحاد الكتاب الكورد) منذ عام ١٩٩١.
- صدر له:
- ١- (انتفاضة آكري - Agri، مذكرات الجنرال إحسان نوري باشا): دمشق - ١٩٩٠ (ترجمة).
 - ٢- (مختارات من الشعر الكوردي المعاصر): دمشق - ١٩٩١ (ترجمة).
 - ٣- (قصائد تُمطر نرجساً) للشاعرة كزال أحمد: دار المدى / دمشق - ٢٠٠٨ (ترجمة).
 - ٤- (ملك الكلمات) للشاعر شيركو بيكه س: دار الينابيع / دمشق - ط ١ - ٢٠٠٨، ط ٢ - ٢٠١٠ (ترجمة).
 - ٥- (فصول الحب) للشاعر فرهاد عجمو: دار الينابيع / دمشق - ط ١ - ٢٠٠٨، ط ٢ - ٢٠٠٩ (ترجمة).

